



أطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د.)

تخصص: محاسبة ومراجعة

تحت عنوان:

محاسبة الأدوات المالية وحدود تغطية مخاطرها في ظل التقييم بالقيمة العادلة

- دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال -

تحت إشراف:

د/ بوسبعين تسعديت

من إعداد الطالبة:

عقري روزه

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. حيش علي	أستاذ	جامعة البويرة	رئيسا
د. بوسبعين تسعديت	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	مشرفا ومقررا
د. سفير محمد	أستاذ	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د. يحيوي أحمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البويرة	عضوا ممتحنا
د. بوجطو حكيم	أستاذ	جامعة المدية	عضوا ممتحنا
د. فرزيزي إبراهيم	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة بوسبعين تسعديت التي تفضلت بالإشراف على هذه الأطروحة ولم تبخل عليا بالنصائح والتوجيهات القيمة فلها منا كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل العلمي وتقييمه.

وأخيرا لا يسعني إلا أن أشكر جميع من مد يد المساعدة وشاركني في إنجاز هذا العمل.

عقري روضة

الإهداء

إلى الوالدين الكرميين؛

إلى جميع أفراد العائلة؛

إلى جميع الأصدقاء؛

وإلى كل من ساعدني من بعيد أو من قريب في إنجاز هذا العمل.

عقري روضة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة معالجة كيفية المحاسبة عن الأدوات المالية الأساسية والثانوية، وتوضيح آلية قياسها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المال الجزائري، كما سعت أيضا لتقصي مدى تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لهذا النظام في إطار معالجتها للأدوات المالية. ولتحقيق ما تقدم اعتمدنا على المنهج الوصفي لسرد أهم الأدبيات والخلفيات النظرية المتعلقة بمتغيرات البحث في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي فقد تم العمل على عرض كيفية تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية لمؤسسة صيدال، وكذا اقتراح نموذج نوضح فيه كيفية تأثير تبني معيار IFRS9 على القوائم المالية للمؤسسة. وفي هذا الإطار أظهرت الدراسة على أن النظام المحاسبي المالي لا يزال يعتمد على إرشادات المعيارين IAS32 و IAS39 في معالجته لموضوع الأدوات المالية، وهذا ما تبين من دراسة حالة مؤسسة صيدال حيث تعتمد في عرض وقياس أدواتها المالية على متطلبات النظام المحاسبي المالي في حدود القرار المؤرخ 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008.

الكلمات المفتاحية: الأدوات المالية، المشتقات المالية، محاسبة التحوط، معايير المحاسبة الدولية، القيمة العادلة، IAS39، IFRS9، IFRS13، النظام المحاسبي المالي SCF.

Abstract:

This study aimed to address how to account for primary and secondary financial instruments, and to clarify the mechanism of their measurement in accordance with the requirements of international accounting standards and the Algerian financial accounting system (SCF). To achieve the foregoing, we relied on the descriptive approach to list the most important literature and theoretical backgrounds related to research variables on the theoretical side, while in the practical side, work has been done on displaying how to classify and measure the financial assets and liabilities of the Saidal Corporation, as well as suggesting a model in which we explain how the adoption of IFRS9 standard affects the financial statements. In this context, the study showed that the financial accounting system still depends on the guidelines of the standards IAS32 and IAS39 in its treatment of the financial instruments issue. This is what was evident from the case study of the Saidal Corporation, where it relies in the presentation and measurements of its financial instruments on the requirements of the financial accounting system within the limits of the resolution dated 23 Rajab 1429 corresponding to July 26, 2008.

Keywords: Financial instruments, Financial derivatives, Heghe accounting, Fair Value, IAS39, IFRS9, IFRS13, SCF.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	فهرس المحتويات
-	شكر وتقدير
-	إهداء
II	الملخص
VII-IV	فهرس المحتويات
X-IX	فهرس الجداول
XII	فهرس الأشكال
XIV	فهرس الملاحق
XVII-XVI	قائمة المختصرات
أ-ي	مقدمة
80-2	الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق IAS-IFRS و SCF
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS
3	المطلب الأول: مفاهيم أساسية لمعايير المحاسبة الدولية
15	المطلب الثاني: إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية والجهات المستفيدة منها
17	المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية
23	المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجزائري
23	المطلب الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي
24	المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي
29	المطلب الثالث: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولي
32	المبحث الثالث: مدخل للأدوات المالية
32	المطلب الأول: ماهية الأدوات المالية

فهرس المحتويات

35	المطلب الثاني: تقسيمات الأدوات المالية
42	المطلب الثالث: أهم المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية
56	المبحث الرابع: القيمة العادلة كمنهج لقياس الأدوات المالية
56	المطلب الأول: مدخل عام للقيمة العادلة
63	المطلب الثاني: القيمة العادلة من منظور IAS-IFRS و SCF
76	المطلب الثالث: القيمة العادلة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية والمالية
79	خلاصة الفصل
160-82	الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي
82	تمهيد
83	المبحث الأول: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS9
83	المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية حسب معيار (IFRS9)
94	المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية حسب معيار (IFRS9)
96	المطلب الثالث: محاسبة الأدوات المالية الهجينة (المركبة)
98	المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF
98	المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي
110	المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
118	المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص الأدوات المالية
122	المبحث الثالث: الهندسة المالية- المشتقات المالية والمحاسبة عنها
122	المطلب الأول: الخلفية النظرية للمشتقات المالية
139	المطلب الثاني: آليات استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر
148	المطلب الثالث: المشتقات المالية من المنظور المحاسبي

فهرس المحتويات

151	المبحث الرابع: محاسبة التحوط من منظور معيار IFRS9
151	المطلب الأول: أساسيات محاسبة التحوط
158	المطلب الثاني: أنواع علاقات التحوط وفق معيار IFRS9
161	المطلب الثالث: افصاحات محاسبة التحوط
163	خلاصة الفصل
218-166	الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9 - دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال
166	تمهيد
167	المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال
167	المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال ومراحل تطوره
169	المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال
171	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
178	المبحث الثالث: عرض وقياس الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال
178	المطلب الأول: تقييم وعرض القوائم المالية لمؤسسة صيدال
190	المطلب الثاني: عرض وقياس الأصول المالية لمؤسسة صيدال
195	المطلب الثالث: عرض وقياس الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال
198	المبحث الثالث: اقتراح نموذج لمحاسبة الأدوات المالية لمؤسسة صيدال وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS
198	المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13
206	المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13
208	المطلب الثالث: اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف لمؤسسة صيدال

فهرس المحتويات

217	خلاصة الفصل
220	الخاتمة
225	قائمة المراجع
236	الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجدول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	قائمة المعايير المحاسبية الدولية الملغاة	(01-1)
30	الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية حسب IASB و (SCF)	(02-1)
43-42	أهم المحطات التاريخية التي مر بها المعيار IAS32	(03-1)
48-47	مراحل إصدار معيار IAS39	(04-1)
54-53	أهم المحطات التاريخية التي مر بها المعيار IFRS7	(05-1)
65-64	تاريخ القيمة العادلة	(06-1)
73-72	افصاحات القيمة العادلة وفق IFRS13	(07-1)
75-74	البند التي نص عليها النظام المحاسبي المالي بالقيمة العادلة	(08-1)
88	تصنيف الأصول المالية وفق IFRS9	(01-2)
89	القياس الأولي واللاحق للأصول المالية وفق IFRS9	(02-2)
91	إعادة تصنيف الأصول المالية	(03-2)
99-98	ملخص تصنيف وتقييم الأصول المالية وفق SCF	(04-2)
101-100	حساب 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقه بمساهمات	(05-2)
106	الحساب 27 تثبتات مالية أخرى	(06-2)
108-107	الحسابات التابعة للقيم المنقولة للتوظيف ح50	(07-2)
121-119	دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير IAS39 و IFRS9	(08-2)
134	جدول يوضح حقوق والتزامات خيار الشراء والبيع	(09-2)
137	أهم الفروقات بين العقود الآجلة والمستقبلية	(10-2)
169	بطاقة تقنية لمجمع صيدال	(01-3)
178	تطور إنتاج ومبيعات مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020	(02-3)
180-179	ديون وخزينة مؤسسة صيدال وذمها المدينة خلال الفترة 2016-2020	(03-3)
181	تغيرات سعر سهم مؤسسة صيدال في بورصة الجزائر خلال الفترة 2016-2020	(04-3)
182	تغيرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال في بورصة الجزائر خلال الفترة 2016-2020	(05-3)
190	الشركات التابعة لمؤسسة صيدال بنسبة تزيد عن 50%	(06-3)
191	قيمة سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسة المشاركة) لمؤسسة صيدال	(07-3)

فهرس الجداول

192	قيمة سندات المساهمات الأخرى لمؤسسة صيدال	(08-3)
192	تاريخ التثبيتات المالية الأخرى لمؤسسة صيدال	(09-3)
193	تاريخ القروض والأصول المالية الأخرى لمؤسسة صيدال	(10-3)
194	القيم المنقولة للتوظيف لمؤسسة صيدال خلال فترة 2013-2020	(11-3)
195	الممنوحة لمؤسسة صيدال خلال فترة 2016-2020 FNI قروض	(12-3)
197	جدول اهتلاك القرض الكلاسيكي (بدفعات ثابتة)	(13-3)
203	جدول إهتلاك السندات المثبتة الأخرى	(14-3)
207	جدول اهتلاك القرض السندي	(15-3)
211	معلومات عن المشتقة الحقيقية والافتراضية	(16-3)
211	جدول يظهر كيفية حساب معدل فاعلية التحوط	(17-3)
213-212	جدول يظهر حساب القيمة العادلة لأداة التحوط	(18-3)
213	جدول يظهر حساب القيمة العادلة للبند المتحوط له أو المشتق الافتراضي	(19-3)
214	جدول يظهر حساب الأجزاء الفعالة وغير الفعالة للتغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط	(20-3)

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7-6	تطور مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خلال الفترة 1973-2002.	(01-1)
15	إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية	(02-1)
18	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	(03-1)
50	مراحل إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9	(04-1)
69	تحديد السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة لقياس القيمة العادلة	(05-1)
70	التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة	(06-1)
85	تصنيفات الأصول المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9	(01-2)
91	ملخص لإعادة تصنيف الأصول المالية	(02-2)
92	مراحل تدني قيمة الأصول المالية وفق IFRS9	(03-2)
112	تسديد الإهلاك الثابت	(04-2)
113	التسديد بدفعات ثابتة	(05-2)
152	المعايير المؤهلة لمسك محاسبة التحوط	(06-2)
157	شجرة قرار وقف علاقة التحوط	(07-2)
159	المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة	(08-2)
160	المحاسبة عن تحوط تدفقات نقدية	(09-2)
161	المحاسبة عن تحوط صافي استثمار أجنبي	(10-2)
171	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	(01-3)
179	تغيرات قيمة الإنتاج والمبيعات لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020	(02-3)
180	تغيرات قيمة الديون والخزينة لمؤسسة صيدال وذمها المدينة خلال الفترة 2016-2020	(03-3)
181	تغيرات سعر سهم مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020	(04-3)
182	تغيرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال في بورصة الجزائر خلال الفترة 2016-2020	(05-3)
199	مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات مؤسسة صيدال وفق معايير المحاسبة الدولية	(06-3)
215	كيفية الاعتراف بالأجزاء الفعالة وغير الفعالة لأداة التحوط	(07-3)

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
237-236	قائمة المركز المالي	01
238	جدول حسابات النتائج	02
239	قائمة التدفقات النقدية	03
240	جدول تغير الأموال الخاصة	04
241	الشركات التابعة لمؤسسة صيدال بنسبة تزيد عن 50%	05
242	قيمة سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة و سندات المساهمات الأخرى لمؤسسة صيدال	06
243	معدل الفائدة المصرح من البنك المركزي	07

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

A	
AAA	American Accounting Association الجمعية الأمريكية للمحاسبين
C	
CAD	Casse Algerienne de Développement صندوق التنمية الجزائري
E	
EAD	Exposure at Default قيمة الأصل المالي
ENPP	L'Entreprise Nationale de production pharmaceutique المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلانية
F	
FASB	Financial Accounting Standards Board مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي
FNI	Fond National d'investissemen الصندوق الوطني للاستثمار
FVOCI	Fair value through other comprehensive incom أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVTPL	Fair value through profit or loss أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
I	
IAFE	International Association of Financial Engineers الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين
IASC	International Accounting Standards Committee لجنة معايير المحاسبة الدولية
IAS	International Accounting Standard معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Boards مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Commitee لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	International Accounting Standards Commitee Foundation اللجنة المؤسسة لمعايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants

قائمة المختصرات

	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	International Financial Reporting Intrepretation commission
	.لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية
IFRS	International Financial Reporting Standards
	معايير إعداد التقارير المالية الدولية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions
	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
L	
LGD	Loss given default
	الخسائر في حالة التعثر
P	
PCA	Pharmacie centrale Algerienne
	الصيدلية المركزية الجزائرية
PD	Probability of default
	احتمال التعثر
S	
SAC	Standards Advisory Consil
	لجنة استشارية المعايير
SCF	Système Comptable Financier
	النظام المحاسبي المالي
SPPI	.Solely Payments of Principal and Interest
	فقط أصل الدين والفائدة
U	
US GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما

مقدمة

1. تمهيد

أدى التطور في المظاهر الاقتصادية والمالية وكذا ظهور العولمة المالية إلى تنوع المنتجات المالية، وتنامي حركة الاستثمار والمضاربة في الأسواق المالية، ونتيجة لذلك أصبح المستثمرين أفرادا ومؤسسات الأعمال عرضة للإفلاس بسبب التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف وأسعار الأسهم، وفي هذا الصدد ارتأى القائمين على العمل المالي لابتكار أدوات وتقنيات جديدة من شأنها إضفاء المزيد من المرونة والسيولة على عمليات السوق، ومن أبرزها المشتقات المالية التي وجهت لإدارة المخاطر والتحوط منها.

اكتست الأدوات المالية أهمية بالغة ونظرا لانتشار استخدامها أولتها الجهات المهنية عناية فائقة من خلال وضع معايير محاسبية تنظم الاعتراف بها، تقييمها والإفصاح عنها، وهنا نخص بالذكر مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي اصدر أربعة معايير، اثنين منها يخصان لجنة معايير المحاسبة الدولية IAS32 و IAS39، وآخرين يخصان مجلس معايير المحاسبة الدولية أولهما IFRS7 الذي يعالج متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية، أما الثاني IFRS9 فجاء نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 لسد ثغرات المعيار السابق خاصة فيما يخص معالجته لتدهور القيمة وذلك بالانتقال من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج الخسائر المتوقعة. كذلك شمل المعيار المستحدث قواعدا محاسبية تختلف كثيرا عن تلك المحتوات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 من حيث تبسيط قواعد تصنيف الأدوات المالية والاعتراف بها. وأيضا أعطى إرشادات تفصيلية أكثر فيما يخص محاسبة المشتقات المالية ومحاسبة التحوط. وباعتبار القيمة العادلة أساس لقياس هذه الأدوات المالية قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في سنة 2013 بإصدار معيار IFRS13 الذي حدد فيه طرق قياسها ومستوياتها.

أصبحت هذه المعايير مع الانتشار الواسع الذي عرفته مرجعا محاسبيا يعتمد عليه في إعداد الأنظمة المحاسبية لدول مختلفة نجد منها الاتحاد الأوروبي، كندا، اليابان، مصر، دول الخليج، المغرب... وغيرهم. بالإضافة إلى الجزائر التي اعتمدت عليه في إعداد نظامها المحاسبي المتضمن في القانون 07-11 الذي حدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها من خلال القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، ومن بين القواعد التي حددها هذا الأخير تلك المتعلقة بتصنيف وقياس الأدوات المالية ومعالجتها المحاسبية المستنبطة من المعيارين IAS32 و IAS39، وفيما يتعلق بالمشتقات المالية ومحاسبة التحوط اكتفى النظام المحاسبي المالي الجزائري بتخصيص حساب "الأدوات المالية المشتقة" ولم يفصل في كيفية التعامل معه بل أعطى بعض التعاريف للمشتقات وطرق تقييمها بشكل مبسط غير معمق.

2. إشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

ما حدود تغطية مخاطر الأدوات المالية باستخدام المشتقات المالية وما هي متطلبات تطبيقها في مؤسسة صيدال؟

3. الأسئلة الفرعية

لتحليل ومعالجة محتوى السؤال الرئيسي، يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الموالية:

- هل متطلبات المعيار IFRS9 في تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية تتوافق مع المعيار IAS39؟
- ما مدى تطابق متطلبات مسك محاسبة التحوط لتغطية المخاطر وفق معيار IFRS9 مع المعيار IAS39؟
- إلى أي مدى محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي تتماشى مع نظيرتها الدولية؟ وهل هذا النظام عاجل موضوع محاسبة التحوط في إطاره العام؟
- ما مدى تطبيق مؤسسة الأم لمجمع صيدال لقواعد عرض الأصول والالتزامات المالية الواردة في SCF؟
- هل مؤسسة الأم لمجمع صيدال تعتمد في تقييمها اللاحق للأدوات المالية على مبدأ القيمة العادلة؟

4. فرضيات الدراسة

قصد الإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم الاعتماد على جملة الفرضيات التالية:

- تختلف متطلبات تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية الواردة في المعيار IFRS9 مقارنة بالمعيار IAS39؛
- متطلبات فعالية التحوط لتغطية المخاطر وفق المعيار IFRS9 تختلف مع المعيار IAS39 خاصة فيما يخص نسبة التحوط.
- يتماشى النظام المحاسبي المالي مع متطلبات IAS-IFRS في قياس وتصنيف الأصول والالتزامات المالية وكذا محاسبة التحوط؛
- تعرض مؤسسة الأم لمجمع صيدال أصولها والتزاماتها المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي؛
- تعتمد مؤسسة الأم لمجمع صيدال في تقييمها اللاحق للأدوات المالية على مبدأ القيمة العادلة.

5. أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن إعداده مع تحضيرات مجلس الوطني للمحاسبة CNC لتبني نظام محاسبي جديد يتماشى مع معايير المحاسبة الدولية (IFRS) خاصة المعايير التي تم إصدارها بعد 2004 منها IFRS7، IFRS9، IFRS13 الخاصة بموضوع الأدوات المالية. أما على الصعيد الدولي تكمن أهميته في كونه أحد التحديات المعاصرة التي تواجه الفكر المحاسبي خاصة بعد أزمة 2008 "الرهن العقاري".

6. أهداف الدراسة

يدخل موضوع الدراسة في إطار المحاولة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد أهم المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS9، وكذا معالجة هذا الأخير للخسائر الائتمانية المتوقعة؛
- إبراز كيفية تحديد وقياس القيمة العادلة وفق متطلبات معيار IFRS13؛
- إظهار آلية تطبيق محاسبة التحوط باستخدام المشتقات المالية؛
- الوقوف على واقع تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف باستخدام المشتقات المالية.

7. مبررات اختيار موضوع الدراسة

يمكن حصر دوافع اختيارنا للموضوع على النحو التالي:

- علاقة الموضوع بمجال التخصص؛
- حداثة الموضوع محليا وقلّة البحوث في مجال محاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS9؛
- عدم تطرق النظام المحاسبي المالي لمحاسبة التحوط وبالتالي محاولة اقتراح نموذج لتطبيقها.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

تمشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة والمنهج المعتمد عليها في الدراسات الاقتصادية والمالية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري لمحاسبة الأدوات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري، وكذا إبراز طرق الاعتراف والمعالجة المحاسبية لهذه الأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة، وذلك بالاعتماد على أطروحات الدكتوراه، الكتب، مقالات وملتقيات دولية ووطنية، معايير المحاسبة

مقدمة

الدولية ومواقع الانترنت وغيرها. ولاستكمال الجانب التطبيقي تم الاعتماد على دراسة الحالة التي كانت في مؤسسة الأم لمجمع صيدال.

9. حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة في مؤسسة الأم لمجمع صيدال المتواجدة بالجزائر العاصمة-دار البيضاء.
- **الحدود الزمنية:** اهتمت الدراسة بجانبين، الجانب النظري ركزنا على فترة تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية منذ 1973 وإصداراتها إلى غاية سنة 2020، بالإضافة لفترة صدور النظام المحاسبي المالي (2007-2010). أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة الأم لمجمع صيدال بداية من 2013 إلى غاية 2020.

10. الدراسات السابقة

سنقدم فيما يلي أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تم الاستناد إليها:

دراسة (Chau Frankie Ho-Chi (2007)	
The impact and performance of new equity derivatives : evidence from universal stock futures.	عنوان الدراسة
أطروحة دكتوراه	نوع الدراسة
Durham University	الجامعة
هدفت هذه الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه المشتقات المالية وبالتحديد العقود المستقبلية في عملية التحوط ضد مخاطر السوق، وانعكاسات هذه الأدوات على الأسواق الناشئة.	هدف الدراسة
<ul style="list-style-type: none">- تستعمل المشتقات المالية في إدارة المخاطر والاستفادة من فروقات الأسعار.- تلعب العقود المستقبلية دورا مهما في كفاءة السوق المالي، وفي عملية التحوط ضد مخاطر التقلبات التي تحدث في السوق المالي.	ملخص لأهم نتائج الدراسة
تشابه الدراسات من جانب معالجة استخدامات المشتقات المالية في إدارة المخاطر خاصة العقود المستقبلية.	نقاط التشابه
ركزت هذه الدراسة على موضوع المشتقات المالية خاصة العقود المستقبلية، بينما دراستنا تناولت موضوع الأدوات المالية بصفة عامة وكذا آليات استخدام المشتقات المالية في تغطية المخاطر وفق متطلبات المعيار IFRS9.	نقاط الاختلاف

مقدمة

دراسة(2011) خالد عبد الرحمن جمعة يونس	
عنوان الدراسة	أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم-دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية-
نوع الدراسة	مذكرة ماجستير
الجامعة	الجامعة الإسلامية-غزة
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على كل من عائد السهم السوقي وعائد السهم من صافي الربح، وذلك للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
ملخص لأهم نتائج الدراسة	<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق محاسبة القيمة العادلة أدى لتحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة لمكاسب، الأمر الذي انعكس ايجابيا على الأداء المالي لغالبية الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح. - تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا لIAS39 أدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية. - إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية والتقارير المالية.
نقاط التشابه	تشابه الدراستين من معالجتهم لمعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية ومحاسبة القيمة العادلة.
نقاط الاختلاف	اتجهت هذه الدراسة لمعالجة موضوع الأدوات المالية ومحاسبة القيمة العادلة وفق معايير IAS بحث ركزت على المعيار IAS39، على عكس دراستنا ركزت على معايير IFRS التي عالجت موضوع الأدوات المالية (IFRS9) ومحاسبة القيمة العادلة (IFRS13).
دراسة(2017-2016) عزي فريال منال	
عنوان الدراسة	انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس والإفصاح المحاسبي-دراسة حالة شركة سوناظراك
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه
الجامعة	جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2-
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة إلى إبراز التجربة الجزائرية في ميدان القياس والإفصاح المحاسبي

مقدمة

الخاص بتغطية المخاطر المحتملة والبحث في أهم المعوقات التي قد تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.	
<ul style="list-style-type: none"> - النظام المحاسبي المالي الجزائري توجه لتطبيق المعايير IAS-IFRS خاصة فيما يخص قياس والإفصاح عن الأدوات المالية ومحاسبة التحوط. - توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن شركة سوناطراك تطبق متطلبات النظام المحاسبي المالي وكذا معايير المحاسبة الدولية فيما يخص القياس والإفصاح عن الأدوات المالية وكذا محاسبة التحوط. 	ملخص لأهم نتائج الدراسة
تشابه الدراستين من حيث معالجة موضوع محاسبة الأدوات المالية وكذا محاسبة التحوط وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9.	نقاط التشابه
ركزت هذه الدراسة على المقارنة بين المعيارين IAS39 و IFRS9 فيما يخص محاسبة الأدوات المالية وكذا محاسبة التحوط، بينما دراستنا ركزت فقط على متطلبات المعيار IFRS9 في معالجته للأصول والالتزامات المالية ومحاسبة التحوط، بالإضافة إلى محاولة اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف التي تواجهها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.	نقاط الاختلاف
دراسة (2017-2018) شوقي طارق	
محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي.	عنوان الدراسة
أطروحة دكتوراه	نوع الدراسة
جامعة فرحات عباس سطيف-1	الجامعة
استهدف الباحث من موضوعه إبراز طرق المحاسبة من الاعتراف وعرض وإفصاح للمشتقات المالية ضمن ما يعرف بمحاسبة التغطية وفق ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وكذا إظهار معالجة النظام المحاسبي المالي لهذا النوع من الأدوات المالية.	هدف الدراسة
<ul style="list-style-type: none"> - النظام المحاسبي المالي الذي صدر عن طريق القانون 07-11 وبعض القرارات التي أكملته أعطته نوعا من عدم المرونة التي يجب أن تتوفر في أي نظام بحكم وجود تغيّرات في الممارسة المحاسبية مع التطورات التي تحدث في الاقتصاد والمعاملات المالية والتجارية. - يعتبر مبدأ القياس بالقيمة العادلة من بين أهم المناهج التي تستخدم للقياس حاليا وهو غير متاح بالنسبة لتطبيقات النظام المحاسبي المالي بحكم وجوب توفر سوق مال نشط وكفاء سواء بالنسبة للأدوات المالية بصفة عامة أو المشتقات المالية بصفة خاصة يمكنه تزويد المحاسبين بالمعلومات الضرورية للتغيّرات التي تحدث على قيم هذه البنود المحاسبية 	ملخص لأهم نتائج الدراسة

مقدمة

<p>وبالتالي تحقق هدف المحاسبة الصورة الوفية والصادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.</p> <p>- اعتمد النظام المحاسبي في إعداد مدونة حساباته على النظام المحاسبي العام الفرنسي لدرجة التماثل الكبير في أرقام وأسماء الحسابات.</p>	
<p>تتشابه الدراستين في كونهما تدرسان معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية.</p>	<p>نقاط التشابه</p>
<p>تختلف الدراستان من حيث طريقة معالجة موضوع الأدوات المالية ومحاسبة التحوط بحيث هذه الدراسة ركزت بشكل كبير على المشتقات المالية واستخدامها كآلية لتغطية المخاطر وأيضاً إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي العام الفرنسي والنظام الجزائري في كيفية معالجة المشتقات المالية، بينما دراستنا ركزت على متطلبات المعيار IFRS9 و SCF في معالجة موضوع الأدوات المالية بصفة عامة، ومدى تطبيق المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي فيما يخص محاسبة هذه الأدوات، وكذا اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف باستخدام العقود الآجلة.</p>	<p>نقاط الاختلاف</p>
<p>دراسة (2015) Igor Goncharov</p>	
<p>Fair Value Accounting, Earnings Volatility, and Stock</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مقال علمي</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>هدفت هذه الدراسة لإظهار تأثير محاسبة القيمة العادلة وتطبيقها على تقلبات أسعار الأسهم، وذلك من خلال دراسة عينة من صناديق الاستثمار البريطانية للفترة الممتدة من 1991-2013.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>توصلت هذه الدراسة إلى أن تقلبات سعر السهم هي أعلى من تقلبات عوائد القيمة العادلة وهذا يعود إلى عناصر القيمة العادلة غير المحققة ونقص دقة بعض التقديرات الخاصة بالقيمة العادلة والتقلبات في العوائد وهذا ينشأ بسبب سوء الربط بين الأصول المقيمة بالقيمة العادلة والخصوم المقيمة بالتكلفة التاريخية.</p>	<p>ملخص لأهم نتائج الدراسة</p>
<p>تتشابه الدراستان في معالجتهما للقيمة العادلة، ويكمن الاختلاف بينهما في أن هذه الدراسة ركزت على محاسبة القيمة العادلة وتقلبات سعر السهم، بينما دراستنا ركزت على متطلبات قياس القيمة العادلة وفق معيار IFRS13.</p>	<p>نقاط التشابه والاختلاف</p>
<p>دراسة (2016) Zoltàn Novotny-Farkas</p>	
<p>The Interaction of the IFRS9 Expected loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability</p>	<p>عنوان الدراسة</p>
<p>مقال علمي</p>	<p>نوع الدراسة</p>
<p>Lancaster University. UK</p>	<p>الجامعة</p>

مقدمة

هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة للإظهار النهج الجديد المتبني في المعيار فيما يخص الخسائر الائتمانية المتوقعة.
ملخص لأهم نتائج الدراسة	من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بعد ما تم إجراء مقارنة بين IFRS9 وIAS39 فيما يخص متطلبات الاعتراف بالخسائر الائتمانية هو أن المعيار الجديد يقلل من تراكم الخسائر وذلك باعتباره المبكر بها، عكس ما كان معمولاً به في المعيار IAS39 الذي يعترف بالخسائر المتكبدة فقط.
نقاط التشابه	تشابه الدراستان من جانب معالجة الخسائر الائتمانية المتوقعة.
نقاط الاختلاف	خصصت هذه الدراسة للخسائر الائتمانية التي تواجهها المصارف، عكس دراستنا التي تطرقت لمتطلبات معيار IFRS9 بصفة عامة.

11. هيكل الدراسة

قسّمت الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية مع مقدمة تتضمن مجموعة من العناصر المرتبة وفق منهجية علمية منظمة، أول هذه العناصر جاءت تمهيد عام لموضوع الأدوات المالية بصفة عامة وما يتعلق بها، أما باقي العناصر ضمنّت لحصر الإشكالية الرئيسية للموضوع، وتقديم الأسئلة الفرعية الضرورية لحل الإشكالية، وكذا تبيان أهمية وأهداف الموضوع، دوافع اختياره، حدود الدراسة، وفي الأخير تطرقنا لأهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع الدراسة.

تناول الفصل الأول الإطار النظري للأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق IAS-IFRS وSCF، ويتشكل من أربعة مباحث وهي على النحو الآتي؛ المبحث الأول: مدخل لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجزائري، المبحث الثالث: مدخل للأدوات المالية، المبحث الرابع: القيمة العادلة كمنهج لقياس الأدوات المالية.

وأما بالنسبة للفصل الثاني فخصص لمحاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي وهو الآخر ينقسم لأربعة مباحث وهي؛ المبحث الأول: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS9، المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF، المبحث الثالث: الهندسة المالية - المشتقات المالية، المبحث الرابع: محاسبة التحوط من منظور معيار IFRS9.

وفيما يخص الفصل الثالث المخصص للدراسة الميدانية جاء تحت عنوان: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية للمؤسسة الأم لجمع صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9، وهو بدوره يتفرع لثلاثة مباحث مقسمة كما يلي؛ المبحث الأول: تقديم عام لجمع صيدال، المبحث الثاني: عرض وقياس الأدوات المالية

مقدمة

الأساسية لمؤسسة صيدال، المبحث الثالث: اقتراح نموذج لمحاسبة الأدوات المالية لمؤسسة صيدال وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.

أما خاتمة الدراسة لخصنا فيها العناصر التالية: اختبار الفرضيات، أهم النتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي، التوصيات وكذا آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري-التعريف بالأدوات

المالية وآلية قياسها بالقيمة

العادلة وفق IAS-IFRS

و SCF

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

تمهيد

ساهم انتشار الشركات الدولية وظهور العملة المالية بشكل كبير في انبثاق معايير المحاسبة الدولية التي تعمل على ضبط وتنظيم الممارسات المحاسبية، وتقليل الفروق فيما بين الدول في تطبيقات التقارير المالية، وذلك أدى إلى رفع مستوى مهنة المحاسبة، وكذا تحسين عملية اتخاذ القرار بالنسبة للمستثمرين أو مستخدمي القوائم المالية، ليتمكنهم من إجراء عملية المقارنة بين القوائم المالية على المستوى الدولي. ومن بين عناصر القوائم المالية التي نالت حصة كبيرة من المعايير المحاسبية نجد موضوع الأدوات المالية، الذي خصص لها مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير عاجلتها من حيث العرض، القياس بالقيمة العادلة، التصنيف وكذا الإفصاح.

حققت هذه المعايير انتشارا واسعا في العديد من دول العالم التي اعتمدها كأساس في إعداد أنظمتها المحاسبية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر التي شهدت إصلاحا على منظومتها المحاسبية، من خلال إصدار نظام محاسبي جديد يستجيب لقواعد التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، بحيث استنبط أغلب المفاهيم وقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي من المعايير IAS.

ولالإلمام بمختلف جوانب الموضوع سنحاول في مضمون هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

- مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS؛
- النظام المحاسبي المالي الجزائري؛
- مدخل للأدوات المالية؛
- القيمة العادلة كمنهج لقياس الأدوات المالية.

المبحث الأول: مدخل عام لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS

شهدت البيئة الاقتصادية الدولية تغيرات كبيرة في الآونة الأخيرة نتيجة تزايد حجم الأعمال والانفتاح الاقتصادي بين الدول، ما أدى لظهور الحاجة لوجود محاسبة دولية أو ما يعرف عند البعض المحاسبة المتعددة الجنسيات التي تعمل على تنظيم العمليات المحاسبية وإعداد التقارير المالية التي من شأنها تزويد مختلف المستخدمين دوليا بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الرشيدة، من هنا ظهرت حتمية وجود مرجع محاسبي دولي يعمل على توافق* المفاهيم ووضع قواعد وإرشادات تعمل على تقليص الاختلافات وتسهيل عملية المقارنة والتي تم تجسيدها من خلال معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS، لتكون هذه الأخيرة كلغة مشتركة ومرجع محاسبي دولي يستند إليه في إعداد الأنظمة المحاسبية، وتكون مخرجات هذه الأنظمة قابلة لعملية المقارنة المحلية، الإقليمية أو الدولية. وللتعمق في الموضوع أكثر سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للعناصر التالية:

- مفاهيم أساسية لمعايير المحاسبة الدولية؛
- إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية والجهات المستفيدة منها؛
- الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية لمعايير المحاسبة الدولية

تعدّ معايير IAS-IFRS أهم ثمرة جهد مجلس معايير المحاسبة الدولية، نظرا لكونها المرجع المحاسبي المعتمد والمتفق عليه دوليا في تنظيم مهنة المحاسبة. وللتعرف أكثر عن هذه المعايير سنقسّم هذا العنصر إلى ما يلي:

1. مفهوم معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار** المحاسبي على أنه: " عبارة عن قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهم حكمهم المهني، ولكنه لا يلغي الاجتهاد أو الحكم، إنما هو وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، ويهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في

* التوافق المحاسبي: ويعني تقريب الممارسات المحاسبية مع بعضها البعض والتقليل من فجوة الاختلاف في السياسات المحاسبية المطبقة بين مختلف الدول وذلك بهدف زيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية.

** المعيار(Standard): ويعني نموذج يوضع ويقاس على ضوءه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته. والفرق بينه وبين الإجراءات: هو أن المعيار له صفة التوجيه والإرشاد، بينما الإجراءات تعبر عن صيغة أو طريقة (خطوات) تنفيذ هذه المعايير.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

الظروف المتشابهة، ويعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية".¹ ومن ناحية أخرى نجد تعريفاً آخر له بأنه: "بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية، يتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التصرف أو التوصيل المناسب".² بالإضافة للتعريفين السابقين يمكن القول أيضاً أنه: "عبارة عن قواعد متفق عليها دولياً لتفسير الأحداث المالية وغير المالية من أجل إعداد قوائم مالية موحدة، والتي تساهم في تعزيز موثوقية البيانات المالية".³

ومما سبق يمكن القول أن المعايير المحاسبية عبارة عن وثيقة مصادق عليها من قبل هيئة مختصة ومعترف بها، تضم هذه الوثيقة مجموعة من القواعد والإرشادات التي تعمل على توجيه المحاسب في أداء مهامه، ويحتوي المعيار على مجموعة من الفقرات المتمثلة بشكل عام في: المقدمة، هدف المعيار، نطاق المعيار، تعريفات المصطلحات المستخدمة في المعيار، محتوى المعيار، تاريخ تقديم الطلب، دليل التطبيق، الملاحق التي قد تحتوي على آراء أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ومن السمات التي يجب أن تكون في هذه المعايير ما يلي:⁴

- **الاتساق المنطقي الداخلي والخارجي:** فالمعايير يجب أن تكون متسقة منطقياً من الناحية الداخلية والخارجية مع عناصر البناء الفكري من أهداف ومفاهيم وفروض ومبادئ.
- **الملائمة:** باعتبار أن المعايير تُعدّ من أهم أدوات التطبيق العملي، لذا يجب مراعاة كافة الظروف البيئية المحيطة عند إعدادها، بحيث تكون ملائمة لواقع التطبيق العملي وهذا يتطلب الموازنة بين متطلبات الفكر ومتطلبات التطبيق.

¹ سعد سلمان المعيني، يوسف طه ياسين، تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق، مجلة الدنانين، العدد الثاني عشر، 2018، بغداد، ص431.

² شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS دراسة المعايير IAS37-IAS38-IFRS3، IAS36-IAS2، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد18، العدد01، ديسمبر2018، ص162.

³ Salam A.Al-Nasrawi, Thabit H.Thabit, **The influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS-IFRS: Case of Iraq**, Journal of Accounting Finance and Auditing Studies, January2020, p67.

⁴ بن خليفة حمزة، إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد02، 2018، ص65-66.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- **المرونة:** بسبب عدم ثبات الظروف البيئية وتغيّرها من وقت لآخر فالمعايير المحاسبية الدولية يجب أن تكون مرنة، بحيث عملية إعدادها تعد عملية مستمرة وقابلة للتجديد والإضافة والتحديث على عكس الأنظمة المحاسبية.
- **الواقعية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية نابعة من الواقع وتلاءم مع الظروف البيئية المحيطة بها كما تكون متلائمة مع الأعراف المحاسبية السائدة.
- **المفهومية:** يجب أن تكون المعايير المحاسبية الدولية مفهومة من قبل المستخدمين ويتم ذلك عن طريق أخذ رأي الجهات المستفيدة عند إعدادها.
- **الحيادية:** يجب أن لا يتم التحيز تجاه بلوغ هدف محدد مقدما لمصلحة طرف معين.

2. الهيئات المكلفة بإصدار معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولي IAS-IFRS

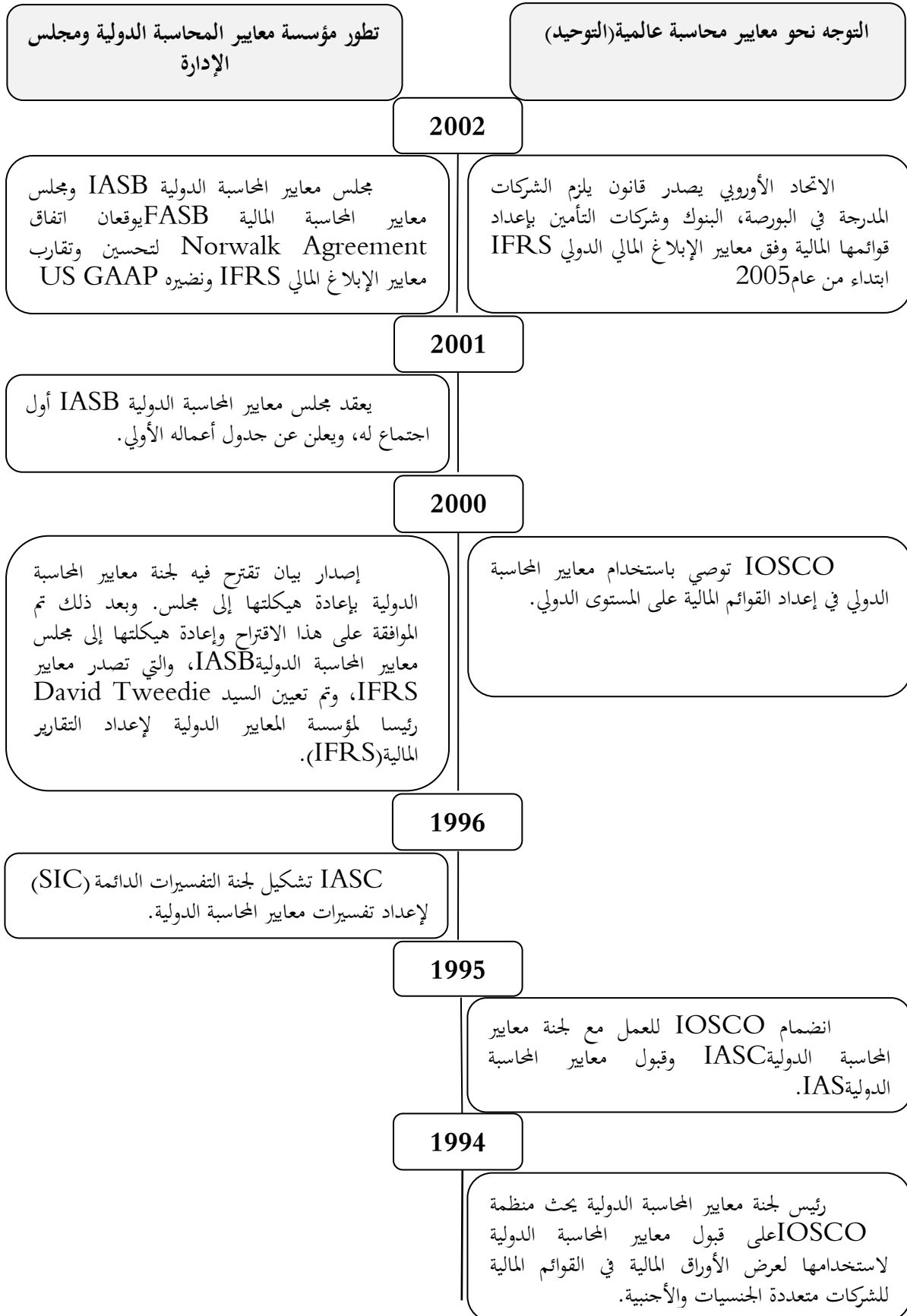
تعود فكرة وضع معايير المحاسبة الدولية إلى المؤتمر الدولي الأول للمحاسبة سنة 1904 في سانت لويس (Saint louis) في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تطورت هذه الفكرة في سنة 1966 عندما تكوّنت المجموعة الدولية للمحاسبة، وتبلورت الفكرة النهائية لها في المؤتمر العاشر للمحاسبة الذي عقد في سبتمبر 1972 في سيدني بأستراليا،¹ بحيث تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في 29 جوان 1973 بلندن. ومرت هذه الأخيرة بمجموعة من المراحل من 1973-2002 قبل إعادة هيكلتها لتصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، وهي ملخصة في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-01): تطور مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB خلال الفترة 1973-2002

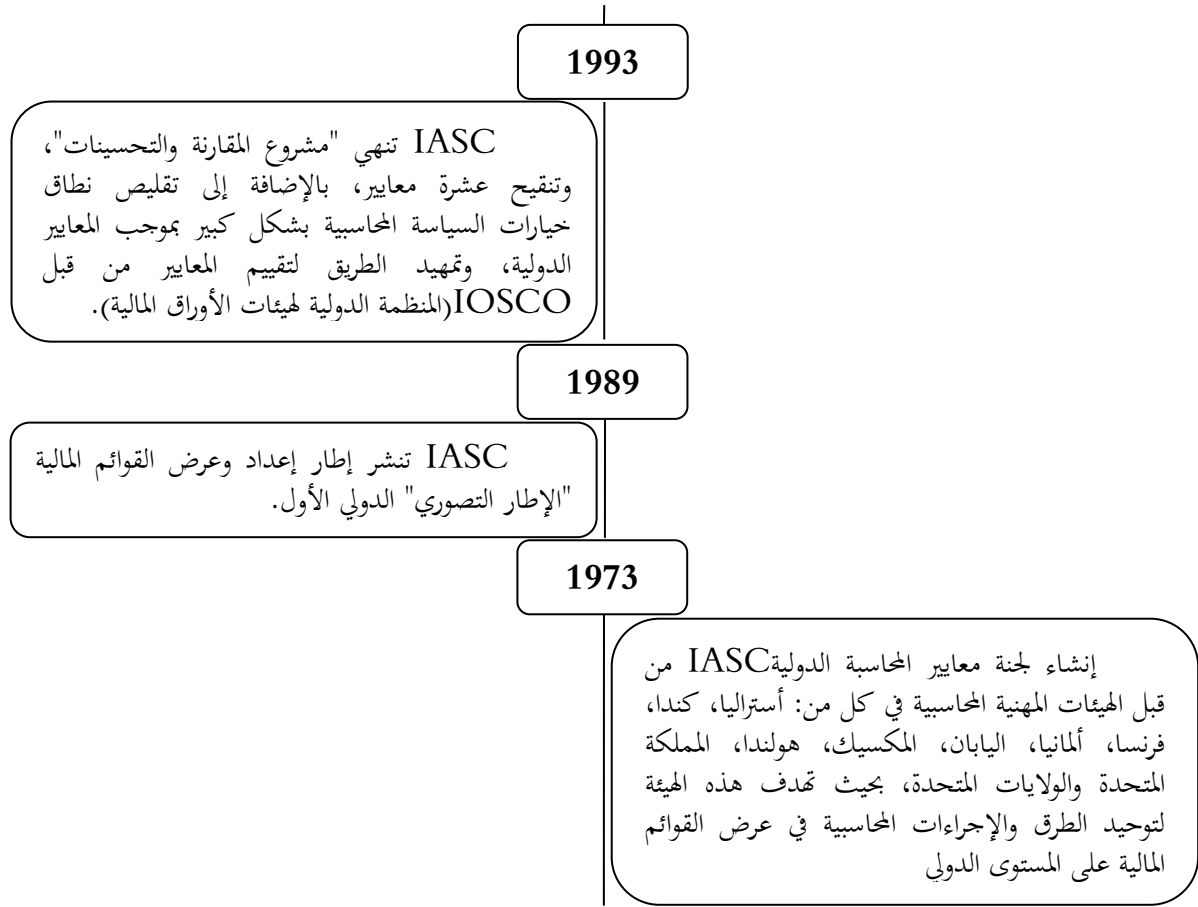
¹ حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي (دراسة تطبيقية في سوريا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص75.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS



SCF و IAS-IFRS



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

<https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are/-/history>, consulté le 14/07/2020.

مرت هذه اللجنة منذ ظهورها بعدة مراحل أولها كانت من 1973 إلى 1989 أين تم تأسيسها ووضع الإطار التصوري الدولي الأول لها،¹ من قبل منظمات محاسبية في كل من "أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية".² وبعد فترة من إنشائها عرفت هذه اللجنة اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوروبا أو آسيا أو غيرها مما أدى في عام 1983 إلى انضمام كل الهيئات المحاسبية التي كانت عضوا في الاتحاد الدولي للمحاسبين

¹ محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات-دراسة ميدانية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015، ص80.

² Catherine Maillet, Anne le Manh, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS**, Copyright BERTI Editions, Alger 2007, p11.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

IFAC*، لتأتي فيما بعد الفترة ما بين 1989-2000 أين تم إنجاز "مشروع المقارنة والتحسينات Comparability and improvements project" وتنقيح عشرة معايير من أجل قبولها من طرف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO** (عام 1993)، وانضمت هذه الأخيرة للعمل مع اللجنة في عام 1995 وقبول معايير المحاسبة الدولية IAS لاستخدامها في إعداد القوائم المالية. وفي نفس الفترة تم إصدار 41 معيارا محاسبيا دوليا من قبل اللجنة منها 28 معيارا ساري المفعول إلى يومنا هذا وهم:

- المعيار (IAS1): عرض القوائم المالية .Presentation of Financial statements
- المعيار (IAS2): المخزون Inventories.
- المعيار (IAS7): قائمة التدفقات النقدية .Statement of Cash Flows
- المعيار (IAS8): السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء
- .Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors
- المعيار (IAS10): الأحداث بعد فترة التقرير .Events after the Reporting Period
- المعيار (IAS11): عقود الإنشاء Construction Contracts
- المعيار (IAS12): ضرائب الدخل Income Taxes
- المعيار (IAS16): العقارات والآلات والمعدات .Property, Plant and Equipment
- المعيار (IAS17): عقود الإيجار Leases
- المعيار (IAS18): الإيراد Revenue
- المعيار (IAS19): منافع الموظفين Employee Benefits
- المعيار (IAS20): المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية

* الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC (International Federation of Accounting): هي منظمة عالمية لمهنة المحاسبة تأسست في 7 أكتوبر 1977 في ميونخ بألمانيا، ويضم في عضويته 175 عضو ومنظمة في 130 دولة، يمثلون ما يقارب 3 مليون محاسب. ويهدف الاتحاد إلى تعزيز مهنة المحاسبة في العالم والمساهمة في تطوير اقتصاد دولي قوي من خلال إنشاء معايير مهنية عالية المستوى والتشجيع على اعتمادها. وقد قام لجان الاتحاد بوضع المعايير التالية: المعايير الدولية للمراجعة وخدمات التأكيد، معايير دولية لرقابة الجودة، قواعد دولية لأخلاقيات المهنة، معايير التأهيل الدولية، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

** المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO (International Organization of Securities Commissions): فهي الهيئة الدولية التي تجمع بين المنظمين الدوليين للأوراق المالية، تم تأسيسها في أبريل 1983، وهي معترف بها كجهة معيارية عالمية لقطاع الأوراق المالية إذ تقوم بتطوير وتنفيذ وتعزيز الالتزام بالمعايير المعترف بها دوليا لتنظيم الأوراق المالية، وتعمل بشكل كثيف مع المجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) بشأن الإصلاح التنظيمي العالمي، وتضم المنظمة 226 عضوا حتى نوفمبر 2020.

SCF و IAS-IFRS

.Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance

- المعيار (IAS21): آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates.

- المعيار (IAS23): تكاليف الاقتراض Borrowing Costs.

- المعيار (IAS24): الإفصاحات عن الطرف ذو العلاقة Related Party Disclosures.

- المعيار (IAS26): المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد

. Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans

- المعيار (IAS27): القوائم المالية المنفصلة Separated Financial Statements.

- المعيار (IAS28): الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة

.Investments in Associates and Joint Ventures

- المعيار (IAS29): التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح

.Financial Reporting in Hyperinflationary Economies

- المعيار (IAS32): الأدوات المالية: العرض Financial Instruments : Presentation.

- المعيار (IAS33): ربحية السهم Earnings per Share.

- المعيار (IAS34): التقرير المالي الأولي Interim Financial Reporting.

- المعيار (IAS36): الهبوط في قيمة الأصول Impairment of Assets.

- المعيار (IAS37): المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة والأصول المحتملة

.Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets

- المعيار (IAS38): الأصول غير الملموسة Intangible Assets.

- المعيار (IAS39): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس

.Financial Instruments: Recognition and Measurement

- المعيار (IAS40): العقارات الاستثمارية Investment Property.

- المعيار (IAS41): الزراعة Agriculture.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

أما المعايير الأخرى التي تم إلغاؤها ولم تعد سارية المفعول عددها 13 معيارا، كما هي موضحة في الجدول

التالي:

الجدول رقم(1-01): معايير المحاسبة الدولية الملغاة

رقم المعيار	اسم المعيار	ما حصل للمعيار
IAS3	القوائم المالية الموحدة.	انتقلت متطلبات المعيار عام1989 إلى المعيارين IAS27 و IAS28.
IAS4	محاسبة الاهتلاك.	سحب هذا المعيار عام1999 واستبدل بالمعايير ذات الأرقام IAS16، IAS22، IAS38 (للاشارة) فإن IAS22 قد تم استبداله أيضا).
IAS5	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية.	حل محله المعيار IAS1 عام1997.
IAS6	محاسبة التغيرات في أسعار الصرف.	حل محله المعيار IAS15 والذي ألغى لاحقا عام2003.
IAS9	محاسبة تكاليف البحث والتطوير.	حل محله المعيار IAS38 عام1999.
IAS13	عرض الأصول المتداولة والمطلوبات المتداولة.	حل محله المعيار IAS1.
IAS14	التقرير عن القطاعات.	حل محله المعيار IFRS8.
IAS15	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار.	تم سحبه عام2003.
IAS22	اندماج الأعمال.	تم استبداله بمعيار IFRS3 عام2004.
IAS25	محاسبة الاستثمارات	حلّت محله المعايير IAS39 و IAS40 عام2001.
IAS30	الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.	استبدل بمعيار IFRS7 الساري المفعول عام2007.
IAS31	الاستثمارات في المشاريع المشتركة.	تم إلغاء المعيار IAS31 وحل محله IFRS11 الذي نشر في 12 ماي 2011.
IAS35	العمليات غير المستمرة.	استبدل بالمعيار IFRS5 الساري المفعول عام2005.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ias_31_participations_dans_des_coentreprises. consulté le 17/07/2020

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

والفترة الأكثر ثراء بالتغيرات للجنة IASC كانت من 2000-2002، بحيث في عام 2000 عرفت إعادة هيكلة اللجنة والنظام الأساسي لها وذلك إثر اجتماع بين أعضائها في شهر ماي وتم تسميتها بمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ويصدر معايير الإبلاغ المالي IFRS، وتم تعيين السيد David* Tweedie رئيساً لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير، وفي نفس السنة أصدرت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية IOSCO توصيات باستخدام معايير المحاسبة في إعداد القوائم المالية على المستوى الدولي. وكانت بداية نشاط المجلس IASB في 2001 وتشكيلته تتألف من: اللجنة المؤسسة لمعايير المحاسبة الدولية IASCF**، مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB***، المجلس الاستشاري SAC**** واللجنة الدولية لتفسير التقارير المالية IFRIC*****.

وفي 18 سبتمبر 2002 عقد اجتماع بين IASB و FASB***** وتمخض هذا الاجتماع بالتزامهما بتطوير وتحسين معايير محاسبية دولية تتسم بالجودة العالية لتساهم في إعداد قوائم مالية موحدة،¹ وفي نفس السنة أصدر الاتحاد الأوروبي قانوناً يلزم الشركات المدرجة في البورصة، البنوك وشركات التأمين بإعداد قوائمها المالية وفق معايير الإبلاغ المالي IFRS وذلك ابتداء من 2005، وتحقق ذلك فعلاً بحيث في تلك السنة 7000 شركة من

* David Tweedie: محاسب وأكاديمي يعمل كرئيس مجلس معايير المحاسبة للمملكة المتحدة UK قبل تنصيبه كرئيس لمؤسسة معايير الدولية لإعداد التقارير.

** اللجنة المؤسسة لمعايير المحاسبة الدولية IASCF: كوّنت في فيفري 2001 بعد إعادة هيكلة IASC التي أصبحت IASB، وهي تعتبر الهيئة الأم ل IASB، ومهمتها متابعة تحسين وتطوير المعايير المحاسبية الدولية ومقرها لندن، تتكون من 22 عضواً يدعون Trustees وهم يرشحون لمدة 03 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وهي تهدف لوضع معايير محاسبية عالية الجودة وقابلة للفهم والتنفيذ عالمياً وتعزيز استخدامها وتطبيقها بصرامة، بالإضافة لتحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية وذلك بهدف الوصول لحلول عالية الجودة.

*** مجلس المعايير المحاسبية الدولية (اللجنة التنفيذية) IASB: وهي مسؤولة رئيسية عن توفير الخبرة التقنية لوضع المعايير المحاسبية والتكليف مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS. ويقع مقرها في لندن وهي تقع تحت وصاية IASCF، وأول رئيس للمجلس هو السيد David Taweedie.

**** المجلس الاستشاري للمعايير SAC: يقوم بمهام تقديم الاستشارة لمجلس معايير المحاسبة حول القرارات المتعلقة بإعداد المعايير، وإعلام المجلس بوجهات النظر لمختلف المنظمات والأطراف ذات العلاقة المتعلقة بمشاريع المعايير.

***** لجنة تفسيرات التقارير المالية IFRIC: والذي كان يعرف سابقاً ب(SIC) وأنشأت هذه اللجنة في شهر مارس 2002 من قبل الأمناء، ومن مهامها إصدار الشروحات حول المعايير التي تصدر من المجلس وتشجيع التطبيق الدقيق والموحد للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

***** مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB: هي منظمة غير ربحية مستقلة مسؤولة عن وضع معايير المحاسبة والتقارير المالية وإعداد التقارير للشركات العامة والخاصة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP)، تم تشكيل هذه الهيئة في عام 1973 ومقرها نيويورك.

¹ <https://cdn.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/mous/norwalk-agreement-2002.pdf?la=en>, consulté le 24/07/2020.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

25 دولة اعتمدت في إعداد قوائمها المالية على معايير الإبلاغ المالي وتخلت عن معاييرها المحلية،¹ وهذا يعد خطوة جيدة نحو التوافق والتوحيد المحاسبي.

بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية إصدار معايير الإبلاغ المالي منذ 2003 إلى يومنا هذا، والذي يهدف بشكل أساسي من خلالها إلى تحسين جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية، وجعل هذه الأخيرة أكثر مصداقية وتعبيراً عن الواقع الاقتصادي للمنشأة. وبلغ عددها 17 معياراً وهي:

- المعيار (IFRS1): تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى

.First-time Adoption of International Financial Reporting Standards

- المعيار (IFRS2): الدفع على أساس الأسهم Share-based Payment

- المعيار (IFRS3): اندماج الأعمال Business Combinations

- المعيار (IFRS4): عقود التأمين Insurance Contracts

- المعيار (IFRS5): الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة

.Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations

- المعيار (IFRS6): استكشاف وتقييم الموارد المعدنية

Exploration for and Evaluation of Mineral Resources.

- المعيار (IFRS7): الأدوات المالية: الإفصاحات Financial instruments :Disclosures

- المعيار (IFRS8): القطاعات التشغيلية Operating Segments

- المعيار (IFRS9): الأدوات المالية Financial Instruments

- المعيار (IFRS10): البيانات المالية الموحدة Consolidated Financial Statements

- المعيار (IFRS11): الترتيبات المشتركة Joint Arrangements

- المعيار (IFRS12): الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

Disclosure of Interests in Other Entities

- المعيار (IFRS13): قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement

¹ <https://www.ifrs.org/about-us/who-we-are/-history>, consulté le 24/07/2020.

SCF و IAS-IFRS

- المعيار(IFRS14): الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية Regulatory Deferral Accounts.
- المعيار(IFRS15): الإيراد من العقود مع العملاء
- .Revenue from Contracts with Customers
- المعيار(IFRS16): عقود الإيجار Leases.
- المعيار(IFRS17): عقود التأمين Insurance Contracts
- 3. دوافع ظهور معايير المحاسبة الدولية وأهميتها

حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري وممارسي مهنة المحاسبة، كونها تعمل على تلبية متطلباتهم وتساعدهم على ممارسة المهنة. الأمر الذي جعلها مرجعا محاسبي دوليا يعتمد عليه في إعداد الأنظمة المحاسبية للأغلبية الدول.

1.3 أسباب أو دوافع ظهور معايير المحاسبة الدولية

يمكن أن نلخص أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية فيما يلي:¹

- الحاجة إلى تقديم وإيجاد آلية لتطوير المحاسبة من خلال الابتعاد عن التناقضات القائمة؛
- انفتاح البورصات وأسواق المال على المستوى العالمي؛
- تسهيل عملية قراءة القوائم المالية الموحدة؛
- ضرورة التوافق والتنسيق والتوحيد المحاسبي الدولي؛
- تخفيض التكاليف وتدعيم المرور إلى الأسواق المالية؛
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين.

2.3 أهمية معايير المحاسبة الدولية

تساهم معايير المحاسبة الدولية في تعزيز موضوعية المخرجات المحاسبية ومصداقيتها، بحيث موضوعية القياس التي تتطلبها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق، ويتجلى ذلك بتنظيم الإطار المحاسبي ووضع ضوابط للممارسات المحاسبية وإيجاد حلول للمشاكل التي قد تواجهها، وبالتالي يمكن القول

¹ سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017-2018، ص50.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

بأنه دون وجود معايير محاسبة سوف يكون ما يشبه الفوضى المحاسبية،¹ فإذن تكمن أهمية هذه المعايير في أنها تساهم في عملية ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية، وغياها يؤدي للاجتهاد الشخصي وما قد يصاحب عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة، وفتح المجال أمام المحاسبين للغش والتلاعب في عدالة وموضوعية هذه المخرجات، وهذا ينتج عنه قوائم مالية معقدة وغير صادقة ما يؤدي لاتخاذ قرارات غير سليمة، أي يخلق عدم التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية والمصلحة العامة من ناحية أخرى.² ولتأكيد ذلك يمكن الإشارة للأزمات المالية والمشاكل التي حدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين 1929-1933، ما دفع بالشركات إلى هاوية الإفلاس وذلك بسبب بياناتها المالية المضللة والتي تظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها، وكان هذا التضليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير للواقع.³ فإذن أهمية المعايير بالغة بالنسبة للمجتمع المالي الدولي باعتبارها تعمل على تحسين وتنسيق النظم والإجراءات المتعلقة بالطرق التي تعرض فيها المنشأة قوائمها المالية، بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق بيئة تنظيمية دولية مستقرة في المجال المحاسبي.

ومما لا شك فيه فقد اكتسبت هذه المعايير أهميتها ومصداقيتها من خلال أهدافها الرامية إلى:⁴

- الرفع أكثر فأكثر من الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات، خاصة تلك المقيمة في البورصة.
- المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول؛
- تسهيل تقييم المؤسسات عبر مختلف البورصات (cotation boursière)؛
- الحصول على ثقة المستثمرين واسترجاعها؛
- تقديم مرجعية محاسبية عالية الجودة لدول تفتقر إليها.

¹ بالقاسم بن خليفة، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، 2014-2015، ص78.

² شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2017-2018، صص18-19.

³ بالقاسم بن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص78.

⁴ محمد بوتن، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، Copyright page Bleues Internationales، نوفمبر 2015، ص44.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

المطلب الثاني: إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية والجهات المستفيدة

يخضع إعداد معيار معين لإجراء صارم يركز على التشاور مع جميع الأطراف المعنية ويمكن توضيح مختلف المراحل الأساسية لإعداد أو تعديل معيار معين من المعايير الدولية للمحاسبة كما يلي:

الشكل رقم(1-02): إجراءات إصدار معايير المحاسبة الدولية



المصدر: بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018، ص74.

وفق الشكل أعلاه يمكن تلخيص كيفية وضع معايير المحاسبة الدولية من خلال الإجراءات التالية:¹

- عند وضع المعيار المحاسبي الدولي يقوم المجلس بتعيين لجنة فرعية يرأسها عضو من المجلس مع ضم أعضاء من ثلاث دول مختلفة بالإضافة إلى بعض الأعضاء من المجموعة الاستشارية أو بعض الخبراء في الموضوع محل البحث؛

¹ أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010-1431هـ، صص 14-15.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- تقوم اللجنة الفرعية بدراسة الموضوع محل البحث وتراعي اللجنة في هذا الشأن القواعد الأساسية وإطار العمل المحدد من لجنة المعايير المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، كما تدرس اللجنة الفرعية الممارسات المحاسبية المختلفة في الدول المختلفة للتعامل مع الموضوع محل البحث، وبعد انتهاء الدراسة والبحث تقوم اللجنة الفرعية بتقديم تقرير إلى المجلس يوضح النقاط الرئيسية للموضوع محل المعيار المحاسبي؛
 - بعد وصول رد المجلس على التقرير المقدم تصدر اللجنة الفرعية مسودة بالمبادئ التي ستُراعى عند إصدار مسودة العمل المحاسبي، وتوضح اللجنة الفرعية الطرق المختلفة للتعامل مع الموضوع، كما تنشر اللجنة الفرعية مسودة المبادئ وتبدأ في استقبال ردود الفعل عليها من مختلف الهيئات المحاسبية في الدول المختلفة؛
 - بناء على مسودة المبادئ يتم إعداد مسودة المعيار وعرضها على المجلس، وفي حالة موافقة ثلثي الأعضاء تنشر مسودة المعيار ويفتح باب التعليقات عليها لمدة ستة أشهر؛
 - بعد مراجعة جميع التعليقات الواردة على مسودة المعيار تعد اللجنة الفرعية المعيار المحاسبي في شكله النهائي وتعرضه على المجلس للمناقشة والتصديق عليه بعد الحصول على موافقة 75% من أعضاء المجلس على الصيغة النهائية للمعيار كأحد المعايير المحاسبية الدولية؛
 - يقوم المجلس من آن إلى آخر بتشكيل لجنة لمراجعة المعايير المحاسبية الحالية ذلك لتعديلها أو إضافة أو تغيير أي جزء من أجزائها لتواكب التطورات في المهنة والصناعات والأنشطة المختلفة.
- تكمُن أهمية هذه المعايير في كونها المرجع المحاسبي لإعداد التقارير المالية لتكون ملائمة ومفيدة لمستخدميها، ومن بينهم نجد:

- المستثمرون؛
- المحللون الماليون؛
- المقرضون والدائنون الدوليون؛
- الشركات متعددة الجنسية؛
- شركات المحاسبة الدولية؛
- أسواق الأوراق المالية؛
- المنظمات المحلية للمحاسبة؛
- حكومات الدول النامية وهيئاتها المكلفة بالمحاسبة.

المطلب الثالث: الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية

تناقش معايير IAS-IFRS وتفسيراتها الصادرة عن لجنة IFRIC ضمن إطار يسمى "الإطار التصوري"، الذي يعبر عن إطار إعداد وعرض القوائم المالية،¹ فهذا الإطار يُعدّ كدليل أو مرشد أساسي لتطوير وإصدار المعايير المحاسبية، فهو بعبارة أخرى يشكل الخلفية النظرية لمعايير الإبلاغ المالي الذي يحدد المبادئ العامة التي تقوم على أساسها إعداد القوائم المالية. ونشر هذا الإطار من قبل لجنة IASC في جويلية 1989 وتبناه IASB في أبريل 2001. ولتطويره قام كل من IASB و FASB بعقد اتفاق في 2004 لإعداد إطار مفاهيمي مشترك، وأكمل هذا الأخير في 28 سبتمبر 2010 وهو يتضمن العناصر التالية: هدف التقرير المالي، الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، عناصر القوائم المالية، مفاهيم رأس المال والحفاظة على رأس المال.

ويسعي الإطار المفاهيمي لتحقيق مجموعة من الأهداف وهي:²

- مساعدة مجلس المعايير الدولية للمحاسبة في وضع معايير دولية للتقرير المالي تستند إلى مفاهيم متسقة؛
- مساعدة معدي القوائم المالية في وضع سياسات محاسبية متسقة عندما لا ينطبق أي من المعايير على معاملة أو حالة بعينها، أو عندما يسمح أحد المعايير باختيار السياسة المحاسبية؛
- مساعدة جميع الأطراف في فهم المعايير وتفسيرها.

ويمكن تلخيص العناصر المكونة للإطار المفاهيمي IASB في النقاط التالية:

1. هدف التقرير المالي ذو الغرض العام

يتمثل هدف التقرير المالي ذو الغرض العام في توفير معلومات مالية عن المنشأة المعدة للتقرير، بحيث تفيد تلك المعلومات المستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين، الحاليين منهم والمحتملين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوفير الموارد للمنشأة، وتشتمل تلك القرارات على قرارات تتعلق بما يلي:³

- شراء أو بيع أدوات حقوق الملكية وأدوات الدين والاحتفاظ بها؛ أو
- تقديم أو تسوية القروض وأشكال الائتمان الأخرى؛ أو

¹ سفير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 83.

² مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 5. يمكن الرجوع للموقع:

<https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/conceptual-framework/>

³ نفس المرجع أعلاه، ص 7.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

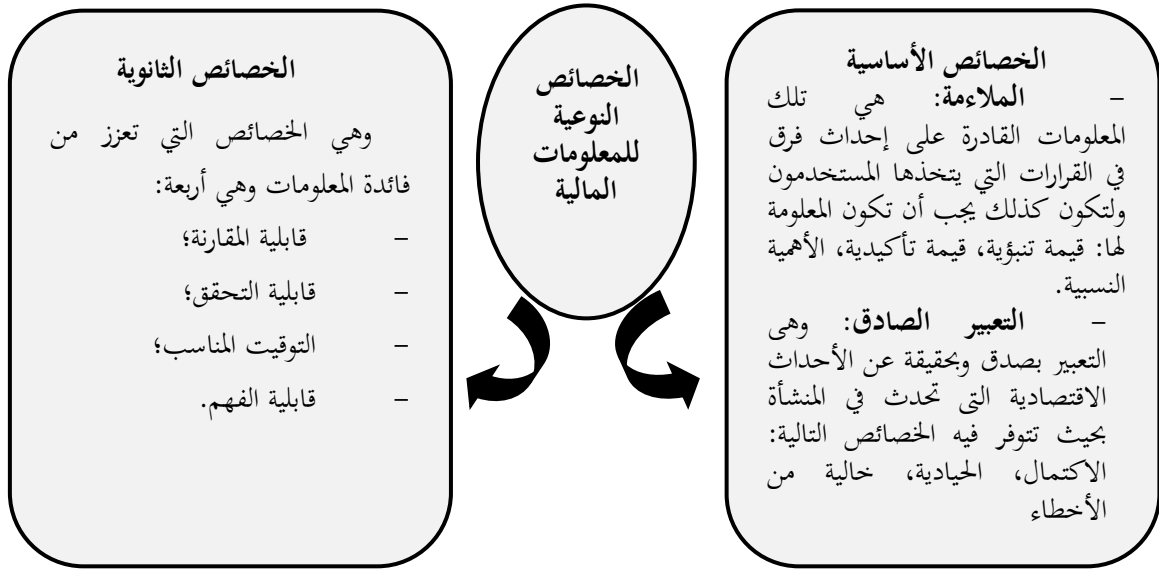
SCF و IAS-IFRS

- ممارسة الحقوق في التصويت على تصرفات الإدارة التي تؤثر على استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة، أو التأثير على مثل تلك القرارات بأية صورة أخرى.

2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تعبّر الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة عن صفات أو سمات المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لتكون مفيدة وذات منفعة لمستخدميها، بحيث يجب أن تكون هذه المعلومات ملائمة ومعبرة بصدق عما تستهدف التعبير عنه، بالإضافة إلى أن تكون قابلة للمقارنة وأن تتوفر في الوقت المناسب، ودون شك تكون قابلة للفهم وللتحقق من صحتها. فحسب الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس IASB في 2010 قسم الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(1-03): الخصائص النوعية للمعلومات المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، الإطار المفاهيمي لتقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص5.

من خلال الشكل يتبين لنا أن المعلومات المفيدة التي تكون أكثر فائدة للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين (مستعملي التقارير المالية) الحاليين منهم والمحتملين التي تساهم في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة هي التي تتسم بالخصائص النوعية التالية:

SCF و IAS-IFRS

1.2. الخصائص الأساسية: وهما نوعين الملائمة والتعبير الصادق.

- **الملائمة:** هي المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ولتتسم بذلك يجب أن تكون المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية لتساهم مستخدميهما في عملية التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وذات قيمة تأكيدية بحيث المعلومات التي لها قيمة تنبؤية غالباً ما تكون لها قيمة تأكيدية. بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون المعلومات ذات أهمية نسبية أي في حالة إغفال ذكرها أو تحريفها تؤثر على قرارات التي يتخذها مستخدمو التقارير المالية.

- **التعبير الصادق:** لتكون المعلومات صادقة يجب أن تتوفر فيها ثلاثة سمات: أولها الاكتمال أي جميع المعلومات الواردة في التقارير المالية تتسم بالوضوح والوصف الكامل للظواهر، بالإضافة إلى أن تكون محايدة وخالية من الأخطاء.

2.2. الخصائص الثانوية: تُعدّ الخصائص النوعية المعززة(الثانوية) مكملة للخصائص النوعية الأساسية، كما أنّها تميز المعلومات الأكثر فائدة من المعلومات الأقل فائدة، ونجد فيها:¹

- **القابلية للمقارنة:** إن الثبات في إتباع النسق الواحد في تطبيق الإجراءات نفسها لمعالجة الإحداث المتماثلة عبر الدورات المحاسبية المتتالية في وحدة اقتصادية معينة يهدف إلى جعل التقارير المالية قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في وحدات اقتصادية مختلفة.

- **قابلية للتحقق:** هي المعلومات المالية التي يتم التوصل إليها بالدقة نفسها عند اجتماع عدد من المحاسبين والمراقبين المختلفين لقياس الأحداث ذاتها وباستخدام الطرائق المحاسبية نفسها، أي يقصد بخاصية القابلية للتحقق أن النتائج التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول باستخدام الأساليب نفسها.

- **التوقيت المناسب:** يعني إتاحة المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب لتكون المعلومات قادرة على التأثير على قراراتهم، وبشكل عام كلما كانت المعلومات قديمة كانت أقل فائدة، إلا أن بعض المعلومات قد تظل متصفة بأنها موفرة في الوقت المناسب لفترة طويلة بعد نهاية فترة التقرير، إلا بعض المستخدمين على سبيل المثال يحتاجون لتحديد وتقييم الاتجاهات.

¹ بالاعتماد على:

- عباس حميد يحيى التميمي، علي ناصر ثابت النوري، تأثير تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 103، 2018، ص 536.
- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- عامر محمد سلمان، محمد جاسم محمد، آلية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 109، 2018، ص 552.

- القابلية للفهم: وهو عرض المعلومات المالية في التقارير المالية بإيجاز ووضوح بحيث يتمكن مستخدم المعلومات من فهمها واتخاذ القرار المناسب.

3. القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها مجموعة من البيانات المالية الخاصة لوحدة اقتصادية ما، وتُعدّ من الأنشطة التي تقوم بتطبيقها كافة الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال الاعتماد على استخدام مبادئ محاسبية.¹ وهي جزء من التقارير المالية التي من المفترض أن تقوم المؤسسة بإعدادها استجابة لزيادة احتياجات المستخدمين لها خاصة في الوقت الحالي.² وتهدف هذه القوائم لتقديم معلومات مالية عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات الخاصة بالمنشأة المعدة للتقرير، وتلك المعلومات تكون مفيدة لمستخدميها في تقييم فرص تحقيق المنشأة المعدة للتقرير لتدفقات نقدية داخلية صافية في المستقبل وتقييم رعاية الإدارة للموارد الاقتصادية الخاصة بالمنشأة،³ وتقاس بنود القوائم المالية على أساس: التكلفة التاريخية، القيمة الحالية (تشمل أسس قياس القيمة الحالية كل من:⁴ القيمة العادلة "وهي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"، قيمة الاستخدام وقيمة الوفاء "قيمة الاستخدام هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية، أو المنافع الاقتصادية الأخرى التي تستمدتها من استخدام أصل ومن الاستبعاد النهائي له. أما قيمة الوفاء هي القيمة الحالية للنقد أو الموارد الاقتصادية الأخرى التي تتوقع المنشأة أن تلزم بنقلها عند وفائها بأحد الالتزامات". والتكلفة الحالية "فالتكلفة الحالية لأصل هي تكلفة أي أصل مكافئ في تاريخ القياس وهي تشمل العوض الذي سيتم دفعه في تاريخ القياس إضافة إلى تكاليف المعاملة التي سيتم تكبدها في ذلك التاريخ، والتكلفة الحالية للالتزام هي العوض الذي سيتم استلامه نظير أي التزام مكافئ في تاريخ القياس ناقص تكاليف المعاملة التي سيتم تحملها في ذلك التاريخ"، وتقديم تلك المعلومات في شكل:

¹ حيدر علوان الشمري، شمران عبيد خليف الأمير، أهمية إعداد القوائم المالية لمرحلة التحول النهائي في ظل متطلبات المعيار IFRS1 في الكليات الأهلية، AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES، ISSN1999-558X، Issue34-20، ديسمبر 2019، ص 51.

² عياد السعدي، تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة-02، 2018-2019، ص 126.

³ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، الإطار المفاهيمي لتقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ نفس المرجع أعلاه، ص 46-48.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- قائمة المركز المالي Statement of Financial Position؛
- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية Statement of Comprehensive Income for the؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية Statement of Changes in Equity؛
- قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows؛
- السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية Accounting Policies and Other Notes؛
- Explanator.

4. مفاهيم رأس المال والحفاظ على رأس المال

تطرق الإطار المفاهيمي للتقرير المالي لمفاهيم رأس المال ومفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح وفق ما يلي:

1.4 مفاهيم رأس المال: نجد مفهومين لرأس المال: الأول المفهوم النقدي، والثاني المفهوم المادي، فالأول يتم تطبيقه من طرف معظم المنشآت في إعداد قوائمها المالية، فمن أمثلتها نجد الأموال المستثمرة أو القوة الشرائية المستثمرة، فان رأس المال يعتبر مرادفا لصافي أصول المنشأة وحقوق ملكيتها، أما بموجب المفهوم المادي لرأس المال مثل القدرة التشغيلية فيعد رأس المال بمثابة الطاقة الإنتاجية للمنشأة والمتمثلة على سبيل المثال في وحدات الإنتاج اليومية.

ولذلك ينبغي أن يستند اختيار المفهوم المناسب لرأس المال إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية. وبالتالي فإنه ينبغي تطبيق المفهوم المالي لرأس المال إذا كان مستخدمو القوائم المالية معينين بشكل رئيسي بالحفاظ على رأس المال الاسمي المستثمر أو القوة الشرائية لرأس المال المستثمر. لكن إذا كان الاهتمام الرئيسي للمستخدمين هو القدرة التشغيلية للمنشأة، فينبغي استخدام المفهوم المادي لرأس المال.

2.4 مفاهيم الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح: يعني مفهوم الحفاظ على رأس المال بالكيفية التي تعرف بها المنشأة رأس المال الذي تسعى للحفاظ عليه، وهو يعد حلقة الوصل بين مفاهيم رأس المال ومفاهيم الربح لأنه يوفر النقطة المرجعية التي يقاس بواسطتها الربح، وهذا أحد المتطلبات المسبقة للتمييز بين عائد المنشأة على رأس المال واستردادها لرأس المال، فوحدها التدفقات الداخلة للأصول التي تفوق المبالغ اللازمة للحفاظ على رأس المال يمكن اعتبارها أرباحا. ففي حالة الحفاظ على رأس المال المالي يتحقق الربح إذا فاق المبلغ المالي (النقدي) لصافي الأصول في نهاية الفترة المبلغ المالي (النقدي) لصافي الأصول في بداية الفترة، وبعد استبعاد أي توزيعات على الملاك وأي مساهمات منهم خلال الفترة، ويتم قياس ذلك بوحدات نقدية اسمية أو بوحدات ذات قوة شرائية

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

ثابتة. أما الحفاظ على رأس المال المادي يتحقق الربح إذا فاقت الطاقة الإنتاجية المادية (أو القدرة التشغيلية) للمنشأة في نهاية الفترة الطاقة الإنتاجية المادية في بداية الفترة بعد استبعاد أي توزيعات على الملاك وأي مساهمات منهم خلال الفترة.

المبحث الثاني: النظام المحاسبي المالي الجزائري

قصد مسايرة التطورات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الدولي انتهجت الجزائر عدة إصلاحات اقتصادية في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن الاقتصاد الاشتراكي، ومن أهم معالم هذه التغييرات الإصلاح في النظام المحاسبي المنتهج، بالتخلي عن الأمر 75-35 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل 1975 المتضمن المخطط المحاسبي الوطني الذي أصبح غير قادر على مواكبة متطلبات البيئة الجديدة، وتبني نهج جديد مبني على أساس معايير المحاسبة الدولية والمسمى بالنظام المحاسبي المالي الجزائري المتضمن في القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007. وللتفصيل في هذا الأخير سنحاول وفق هذا المبحث التطرق للعناصر التالية:

- تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- مكونات النظام المحاسبي المالي؛
- مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية.

المطلب الأول: تعريف ومجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

عرفت المادة 03 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي والذي أطلق عليه تسمية "المحاسبة المالية" في فقراته، على أنها "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.¹ ويتميز النظام المحاسبي المالي بمجموعة من الخصائص وهي:²

- تقريب التطبيق المحاسبي المحلي من التطبيق العالمي مما يسمح بوجود قاعدة تصورية ومبادئ تكيف مع التوجه الاقتصادي الجديد؛

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادر الأحد 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007م، ص 3.

² بالاعتماد على:

- بوحديدة محمد، قمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 24، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 360.

- حديدي آدم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 223.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- إيضاح المبادئ والقواعد الخاصة بالتطبيق المحاسبي لاسيما المتعلقة بالتسجيل والمعاملات وإعداد الكشوف؛
 - الاهتمام باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات سواء كانت منسقة، قابلة للقراءة، وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
 - تمكن المؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي قائم على المحاسبة البسيطة؛
 - المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية لتركيزها على المفهوم المالي أكثر من المحاسبي.
- أما مجال تطبيق هذا القانون فهو وارد في المواد التالية 2، 4 و 5 بحيث جاء فيها أن أحكام هذا القانون تطبق على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العامة. وبالرجوع لهذا القانون فالكيانات الملزمة بمسك المحاسبة المالية هي:¹
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
 - يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني: مكونات النظام المحاسبي المالي

وفق القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه ينقسم إلى ستة فصول من خلال المواد 2-40، فالفصل الأول خاص "بالتعريف ومجال التطبيق" تم التطرق إليه من خلال المطلب الأول، أما الفصول الأخرى سنحاول تلخيصها فيما يلي:

¹الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

1. الإطار التصوري (المفاهيمي) والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية

يعد الإطار المفاهيمي المرجع الذي يعتمد عليه في إعداد التقارير المالية، كونه يعبر عن مجموعة منظمة من الأهداف والمبادئ الأساسية المتسقة فيما بينها، ويتكون هذا الإطار من: الفرضيات، المبادئ والخصائص النوعية للمعلومات المالية.

1.1. الفرضيات المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي: حسب المادة 06 من القانون 07-11 المتضمن للإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمادتين 06 و 07 من المرسوم التنفيذي 08-156 نجد أن هناك فرضيتين أساسيتين هما:

- **محاسبة التعهد:** وفق هذا المبدأ يفرض على المؤسسة مسك محاسبة على أساس الاستحقاق، ويعني الاعتراف بآثار المعاملات والأحداث المحاسبية عند وقوعها وليس عند السداد النقدي، بحيث يتم تسجيلها في البيانات المالية لسنة حدوثها¹، أي تسجيل المعاملات عند الالتزام بها، وعندما ينشأ الحق أو الدين، وهو عكس ذلك تماما في المحاسبة المالية المبسطة أو ما يعرف بمحاسبة الخزينة التي تطبق على المؤسسات الصغيرة، حيث لا يتم تسجيل المعاملات إلا عند حدوث التدفق النقدي، أي أنه يتم إثباتها بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية التي تخصها.²

- **استمرارية الاستغلال:** يتم إعداد القوائم المالية بافتراض أن المؤسسة مستمرة في نشاطها وستبقى كذلك في المستقبل المنظور، وعليه يفترض أنه ليس لدى المؤسسة النية لإنهاء نشاطها،³ إما بالتصفية أو تقليص حجم عملياتها بشكل هام، ولكن إن وجدت هذه النية أو الحاجة، فإن القوائم المالية يجب أن تُعدّ على أساس مختلف وفي مثل هذه الحالة المؤسسة مجبرة بالإفصاح عن ذلك، وعموما يفترض المحاسبون دائما بأن المؤسسة ستظل تباشر أعمالها بصفة مستمرة دون أن يكون هناك أجل محدد لذلك.⁴

2.1. **المبادئ المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي:** هي عبارة عن قاعدة أو قانون عام يجب الالتزام به في التطبيق العملي، وفيما يلي مجموعة من المبادئ المحاسبة المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي وذلك وفق ما وردة في المادة 06 من القانون 07-11 والرسوم التنفيذية 08-08 المؤرخ في 26 ماي 2008:

¹ Ould Amer Smail, **La Normalisation Comptable Algerie: Presentation du Nouveau Système comptable et Financier**, Revue des Science Economique et de Gestion, N°10 , 2010 ,p31.

² سعيداني محمد السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³ Ould Amer Smail, Op-cit, p31.

⁴ سعيداني محمد السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 141.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- مبدأ الوحدة النقدية: ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08-156 كل منشأة باحترام اتفاقية وحدة النقد والتي تمثل الدينار الجزائري فهي وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المنشأة. كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية.
- مبدأ الأهمية النسبية: نصت المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 على مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة أو مبدأ الأهمية النسبية، وورد فيها ضرورة أن تظهر القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها اتجاه المنشأة، وبمقتضى هذا المبدأ يمكن أن لا تطبق المعايير أو المبادئ المحاسبية على العناصر قليلة الأهمية، فيمكن مثلا جمع المبالغ المماثلة من حيث الطبيعة أو الوظيفة الناجمة عن نشاط المؤسسة والتي تكون قليلة أو غير معبرة.¹
- مبدأ استقلالية الدورات: حسب المادة 12 من المرسوم التنفيذي 08-156 فإن نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ومن أجل تحديدها، يتعين أن تنسب إليها الأحداث والعمليات الخاصة بها فقط.
- مبدأ الحيطة والحذر: نصت المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 بأن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف عدم التأكد قصد تفادي تحويل شكوك موجودة إلى المستقبل، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول والإيرادات كما يجب أن لا تقلل من قيمة الخصوم والأعباء، وأن لا يؤدي تطبيق هذا المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها. (أي عدم التفريط والتضخيم في التقديرات).
- مبدأ ثبات الطرق المحاسبية: نصت المادة 15 من المرسوم التنفيذي 08-156 لانسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق نفس الطرق والقواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات، فإنه من الضروري الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية لأنه لا يبرر أي استثناء عن هذا المبدأ إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو تغيير في التنظيم.
- مبدأ عدم المقاصة: حسب المادة 15 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 فإنه لا يمكن إجراء مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم وعناصر الأعباء والإيرادات التي يتضمنها كل من الميزانية وحساب النتيجة، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع، أو على أساس صاف.

¹ فطوم محمدي، دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016-2017، ص 75.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- مبدأ القيد المزدوج: وفق المادة 16 من القانون 07-11 فإنه تحرر الكتابات المحاسبية حسب مبدأ "القيد المزدوج" يمس تسجيل على الأقل حسابين اثنين، أحدهما مدين والآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات. يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.
- مبدأ التكلفة التاريخية: وفق المادة 16 من المرسوم التنفيذي 08-156 في المحاسبة تقييد عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. إلا في حالة الأصول والخصوم الخصوصية مثل الأصول البيولوجية أو الأدوات المالية تقيم بقيمة العادلة (القيمة الحقيقية).
- مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني: وفق المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 فإنه يتم تقييد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
- مبدأ الصدق (الصورة الصادقة): ورد في المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 أنه يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة عن الوضعية المالية للمنشأة، وحتى تتوفر هذه الصورة لا بد من احترام المبادئ والقواعد المحاسبية، وفي الحالة التي يتبين فيها أن تطبيق القواعد المحاسبية غير ملائم لتقديم صورة صادقة عن المؤسسة من الضروري الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق القوائم المالية.¹
- 3.1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية وفق النظام المحاسبي المالي:** ورد في النظام المحاسبي المالي الخصائص النوعية للمعلومات المالية من خلال المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، وهي كما يلي:
- **الملاءمة (الدلالة):** تكون المعلومات ملاءمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستعملين من خلال مساعدتهم في تقدير الأحداث.
- **الدقة (المصادقية):** ويقصد بها المعلومة الخالية من الأخطاء أو الأحكام المسبقة.
- **قابلية المقارنة:** بحيث تكون المعلومة التي يتم إعدادها تسمح بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين المنشآت.
- **الوضوح (قابلية الفهم):** ويعني أن تكون المعلومة من السهل فهمها من طرف أي مستعمل تتوفر لديه معرفة معقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية.

¹ فطوم المحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

2. تنظيم المحاسبة

تعد المحاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي نظاما لتنظيم المعلومات المالية وذلك من خلال تصنيفها، تقييمها، تسجيلها والإفصاح عنها في القوائم المالية، لتعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المنشأة ووضعية خزيرتها في نهاية السنة المالية. إذ يجب أن تستوفي المحاسبة الالتزام بالانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة في معالجة المعلومات ورقابتها والإفصاح عنها، حيث تحدد المنشأة الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على حد سواء، كما يحدد القانون الدفاتر المحاسبية الإلزامية التي يجب مسكها من قبل المنشآت الخاضعة لهذا القانون والمتمثلة في دفتر اليومية، الدفتر الكبير، دفتر الجرد والدفاتر المساعدة في حالة وجود تفرعات في الدفتر اليومي والدفتر الكبير، مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة، تحفظ الدفاتر المحاسبية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية. كما تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية وتحويل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفية التي تحددها المعايير المحاسبية. أما فيما يخص التسجيل المحاسبي فيجب أن يمسك حسب مبدأ القيد المزدوج، أي كل تسجيل يمس على الأقل حسابين اثنين أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، حيث يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وكذا الوثيقة الثبوتية التي تستند إليها أي دعامة تضمن المصادقية. بالإضافة إلى أن هذا القانون يؤكد كذلك على أن أصول وخصوم المنشأة تكون محل جرد من حيث الكم والقيمة مرة في السنة على الأقل ويكون الفحص على أساس مادي وإحصاء للوثائق الثبوتية بحيث يعكس الجرد الوضعية الحقيقية لهذه الأصول والخصوم.¹

3. الكشوف المالية (القوائم المالية)

تمثل القوائم المالية وسيلة نقل المعلومات المالية للمنشأة وذلك من خلال تبيان الوضعية المالية لها ونتيجة أدائها وتدققاتها النقدية لفترة زمنية محددة، وحسب ما نص عليه النظام المحاسبي المالي فإن كل منشأة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية،² وهذه القوائم متمثلة في: الميزانية، حساب النتيجة، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكتملة للميزانية وحساب النتائج.

¹ عمر الفاروق زرقون، سفيان بن بلقاسم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية -دراسة مقارنة للمحتوى الإعلامي بين النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الأثار خلال الفترة (2009-2010)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الخامس، 2014، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي الجزائر، صص 162-163.

² فطوم محمدي، مرجع سبق ذكره، ص80.

4. الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة

تطرق النظام المحاسبي المالي للحسابات المجمعة من خلال المواد 31-36 من المرسوم التنفيذي 08-156، بحيث أشارت إلى أن كل منشأة مقرها أو نشاطها الرئيسي موجود في الإقليم الوطني ويشرف على منشأة أو عدة منشآت آخري عليه أن يُعدّ وينشر سنويا القوائم المالية المدمجة وهذا يكون على عاتق المنشأة المهيمنة للمجموعة المدمجة (أي شركة الأم)، إذ يخضع إعداد الحسابات المركبة ونشرها إلى القواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدمجة، مع مراعاة الأحكام الناتجة عن خصوصية الحسابات المركبة المتعلقة بغياب روابط المساهمة في رأس المال.

5. تغيير التقديرات والطرق المحاسبية

تناولت المواد 37-40 من المرسوم التنفيذي موضوع تغيير التقديرات والطرق المحاسبية، بحيث نصت على أن المنشأة تلجأ لتغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية وذلك بتقديم معلومات موثوقة أكثر، ويتم التغيير في الطرق المحاسبية من خلال فرض تنظيم جديد.

المطلب الثالث: مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية

اعتمد المشرع الجزائري على المرجعية الدولية من خلال تبنيه للإطار المفاهيمي القديم الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عند وضعه لمشروع النظام الجديد في سنة 2004، ولكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB إطار مفاهيميا جديدا للتغيير التسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن التسمية نستنتج أن هدف الإطار المفاهيمي الجديد توسع ليشمل جميع مكونات التقارير المالية بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية، والمشرع الجزائري لم يأخذ بهذا التعديل الجديد. كما أن الإطار المفاهيمي حسب النظام المحاسبي موجز اقتصر فقط على تقنية المعالجة للأحداث الاقتصادية على عكس المرجع الدولي الذي نجده مفصلا لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة، كما أن مفهوم رأس المال غير موجود في المرسوم التنفيذي 08-156 وهو موجود ضمن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى أن النظام المحاسبي المالي يختلف عن معايير المحاسبة الدولية فيما يخص مدونة الحسابات فهي خاصة بالنظام المحاسبي المالي فقط، حيث أن هذه المدونة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لسنة 1999 والسبب يرجع إلى أن الهيئة التي قامت بإنجاز النظام المحاسبي المالي هي فرنسية، في حين أن الإطار التصوري لمعايير المحاسبة الدولية لا يحتوي على مدونة حسابات وهذا يرجع إلى أن كل دولة لها نظام محاسبي خاص بها، والهدف من مدونة الحسابات توحيد المصطلحات والطرق المحاسبية على مستوى المؤسسة أو مجموعة الشركات الناشطة في الجزائر. بالإضافة إلى أن

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

SCF أتى في شكل قانون ملزم التطبيق في أسلوب ممنهج يسمح بإضافة أو إلغاء أو تعديل أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك، أما المرجعية الدولية فهي غير مرتبطة بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير هي مجلس المعايير المحاسبية الدولية وليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون،¹ وفيما يخص المبادئ والفروض فهي متوافقة إلى حد ما مع المرجع الدولي، وكذلك هذا التوافق يتطابق مع الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية وفيما يلي جدول يبين ذلك:

الجدول رقم(1-02): الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية حسب IASB و(SCF)

الصفة	حسب رأي IASB	حسب رأي SCF
الملاءمة	صفة أساسية	صفة أساسية
الموثوقية(المصدقية)	صفة أساسية	صفة أساسية
قابلية المقارنة	صفة ثانوية	صفة أساسية
الأهمية النسبية	مكون صفة أساسية(الملاءمة)	مكون صفة أساسية(الملاءمة)
القدرة التنبؤية	مكون صفة أساسية(الملاءمة)	مكون صفة أساسية(الملاءمة)
التوقيت المناسب	صفة ثانوية	لم ترد في SCF
قيمة تأكيدية	مكون صفة أساسية(الملاءمة)	لم ترد في SCF
الاكتمال	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية (الموثوقية)
الحيادية	مكون صفة أساسية(الموثوقية)	مكون صفة أساسية(الموثوقية)
التمثيل الصادق	مكون صفة أساسية(الموثوقية)	مكون صفة أساسية(الموثوقية)
الحيطة والحذر	مكون صفة أساسية (الموثوقية)	مكون صفة أساسية(الموثوقية)
قابلية التحقق	صفة ثانوية	لم ترد في SCF
قابلية الفهم(الوضوح)	صفة ثانوية	صفة أساسية
تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	مكون صفة أساسية(الموثوقية)	مكون صفة أساسية(الموثوقية)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، مرجع سبق ذكره، ص5.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق 26مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد27، ص 12.

¹ بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية-دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد01، العدد04، جوان2017، ص ص114-115.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (1-02) أن النظام المحاسبي المالي استنبط أغلب الخصائص النوعية للمعلومات المالية من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وأقرها في المادة 8 من المرسوم التنفيذي 08-156 ولكن هذا الأخير لم يقسم هذه الخصائص إلى أساسية أو ثانوية كما وردت في المجلس، واستثنى أيضا بعض الخصائص الثانوية منها (التوقيت المناسب، قابلية التحقيق). بحيث صنفت وفق IASB و SCF كما يلي:

أ- وفق IASB نجد:

- خصائص أساسية: والمتمثلة في: الملائمة (أهمية النسبية، القدرة التنبؤية، قيمة تأكيدية)، الموثوقية (الاكتمال، الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل).
- خصائص ثانوية: والمتمثلة في: قابلية المقارنة، القابلية للتحقيق، التوقيت المناسب، قابلية الفهم.
- ب- وفق النظام المحاسبي المالي: نجد فيها: الملائمة (أهمية النسبية، القدرة التنبؤية)، الموثوقية (الاكتمال، الحيادية، التمثيل الصادق، الحيطة والحذر، تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل)، قابلية المقارنة، قابلية الفهم.

أما قواعد الاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والمنتوجات في النظام المحاسبي المالي هي متطابقة مع المرجعية الدولية في أغلب النقاط، وذلك راجع أن هذا النظام مستنبط من المعايير الدولية، ولكن هذا الأخير شهد عدة تغييرات وتعديلات منذ صدور النظام المحاسبي المالي وهذا ما يجعل هناك فجوة اختلافات تتوسع بينهما مع مرور الوقت، ولتدارك ذلك على الهيئات المهنية المحاسبة الجزائرية تعديل النظام المحاسبي المالي ليتماشى مع معايير الإبلاغ المالي.

المبحث الثالث: مدخل للأدوات المالية

استحوذت الأدوات المالية على مكانة مهمة في المجتمع المالي الدولي نتيجة التطور السريع للأسواق الرأسمالية، والتوجه المتزايد للمستثمرين لهذا النوع من الاستثمارات، والمتمثلة أساسا في نوعين هما: الأدوات المالية الأساسية (الأسهم والسندات) والأدوات المالية الثانوية (المشتقات المالية)، ولتنظيم وضبط محاسبة الأدوات المالية تم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية لتساعد ممارسي مهنة المحاسبة في إعداد تقارير مالية تتسم بالشفافية والمصدقية وتكون سهلة الفهم من قبل مستخدميها. بحيث تم إصدار أربعة معايير محاسبية تناولت كل جوانب محاسبة الأدوات المالية، فمن حيث العرض نجد المعيار IAS32، أما الاعتراف والقياس المعيار IAS39 الذي تم إلغاءه وحل محله المعيار IFRS9، وفيما يتعلق بالإفصاح تطرق إليه المعيار IFRS7.

وقصد التطرق للمفاهيم المتعلقة بالأدوات المالية وكذا أهم المعايير التي عاجلتها سنقسم هذا المبحث للعناصر التالية:

- ماهية الأدوات المالية؛
- تقسيمات الأدوات المالية؛
- أهم المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية.

المطلب الأول: ماهية الأدوات المالية

تعرف الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بأنها أي عقد ينتج عنه أصل مالي لمؤسسة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمؤسسة أخرى،¹ وعلى الصعيد المحلي عرفها النظام المحاسبي المالي بأنها: كل عقد تترتب عليه في آن واحد أصول مالية لكيان ما وخصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة لكيان آخر.² فكلا التعريفين لهما نفس المعنى وركز على أنها عقد بين طرفين وينبثق عنها أصل مالي أو التزام مالي أو أداة حق ملكية.

¹ عبد القادر حوة، متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدوليين، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، 25(2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص312.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد19، الصادر بتاريخ الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ الموافق 25 مارس 2009، ص86. يمكن الرجوع للموقع:

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف الأداة المالية بأنها اتفاق (عقد) بين طرفين أو أكثر ينتج عنه موجودات مالية (أصل مالي) لمنشأة معينة أو مطلوبات مالية (التزام المالي) أو حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1. الأصل المالي: يعرف الأصل بأنه أي مورد يخضع لسيطرة المنشأة نتيجة لأحداث سابقة، وتوقع أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية،¹ إذن الأصول المالية جزء لا يتجزأ من أصول المنشأة فهي تتشكل مما يلي:²

- أ- نقدية (مثل الوديعة النقدية في بنك أو مؤسسة مالية مشابهة)؛ أو
- ب- أداة حق ملكية لمنشأة أخرى؛ أو
- ت- حق تعاقدية (ومن الأمثلة الشائعة عن الأصول المالية التي تمثل حقا تعاقديا نجد: المبالغ مستحقة التحصيل من المدينين التجاريين، أوراق القبض والسندات مستحقة التحصيل):
 - لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى؛ أو
 - لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع منشأة أخرى بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية للمنشأة.
 - ث- عقد قد تتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة ويكون:
 - أداة غير مشتقة وتتضمن التزاما تعاقديا للمنشأة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها (مثل إبرام الشركة س عقد لشراء أسهمها "أسهم الخزينة" من منشأة أخرى بمبلغ 10000 دينار على أن يتحدد عدد الأسهم المستلمة بناء على القيمة العادلة للسهم بتاريخ تنفيذ العقد بافتراض أن سعر القيمة العادلة للسهم بتاريخ ممارسة العقد 20 دينار فإن عدد الأسهم 500 سهم (20/10000))؛
 - أداة مشتقة سيتم تسويتها بطريقة أخرى خلاف مبادلة مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة (مثل: أبرمت الشركة س في 1-11-2012 عقدا آجلا لشراء 10000 يورو بسعر آجل 0.95 دينار/يورو وبتاريخ ممارسة للعقد في 1-7-2013، وبتاريخ 31-12-2012 بلغ سعر صرف اليورو 1.1 دينار/يورو. في هذه الحالة فإن شروط العقد ايجابية لأن سعر الأورو ارتفع عن

¹ حسين القاضي، مأمون حميدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011-2012، ص 140.

² بالاعتماد على:

- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، يمكن الرجوع للموقع: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ias-32-financial-instruments-presentation/>، تاريخ الاطلاع 2020/09/15 ص 2.

- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2014، ص 459-460.

السعر المتعاقد عليه في العقد الأجل بمقدار 0.15 دينار لكل أورو (1.1-0.95) وبالتالي فإن هناك أصلاً ماليا بتاريخ 2012-12-31 باسم عقود آجلة أورو بقيمة 1500 دينار (0.15×100000) وبالتالي فإن الأصل المالي ينشأ عند وجود حق تعاقدى لاستلام نقد أو أي أصل مالي آخر).

إذن الأصول المالية عبارة عن حق تعاقدى لاستلام نقد أو أصل مالي آخر، ومن أمثلتها نجد: النقدية، الاستثمارات المالية في أسهم الشركات الأخرى، الذمم المدينة، القروض والسلف الممنوحة للغير، الاستثمارات المالية في السندات، الأصول المالية المشتقة.

2. الالتزامات المالية: هي التزام تعاقدى لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو تبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية، أو أنها عقد من الممكن أن تتم تسويته أو ستتم تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمنشأة وتشمل هذه العقود: عقودا ليست مشتقة وتتضمن التزاما تعاقديا للمنشأة المصدرة لتسليم عدد متغير من أدوات ملكيتها (مثل: إبرام الشركة س عقدا لإصدار عدد متغير من أسهمها منشأة أخرى بمبلغ 5000 دينار على أن يتحدد عدد الأسهم التي سيتم إصدارها على القيمة العادلة للسهم بتاريخ تنفيذ العقد بافتراض أن سعر القيمة العادلة للسهم بتاريخ ممارسة العقد 50 دينارا فإن عدد الأسهم 100 سهم (50/5000))؛ أو عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية الخاصة بالمنشأة. ومن أمثلة الالتزامات المالية نجد: الذمم الدائنة، القروض التي يتم الحصول عليها من منشآت أخرى، السندات الصادرة وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة. ومن بين البنود التي تبدو التزامات مالية إلا أنها ليست كذلك منها:¹

- **الإيرادات المؤجلة:** ترتبط هذه الالتزامات بالتسليم المستقبلي للبضائع أو الخدمات ولكنها لا تؤدي إلى نشوء التزام تعاقدى بدفع النقد أو أصل مالي آخر؛
- **مخصص ضمانات البضاعة:** ترتبط هذه المخصصات بالتزام تقديم خدمات مستقبلية لكن لا تؤدي إلى وجود التزام تعاقدى بدفع نقدية أو أصل مالي آخر؛
- **التزامات ضريبة الدخل:** لا تعتبر هذه الالتزامات تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات القانون، الالتزامات الاستنتاجية لا تعتبر التزامات مالية لأنها لا تنتج عنها عقود مع الغير وتعالج بموجب المعيار الدولي رقم 37.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 460-462.

3. أداة حق ملكية: تعرف بأنها المتبقي بعد دفع الديون والالتزامات الأخرى على الوحدة (حقوق الملكية=إجمالي الأصول-إجمالي المطلوبات)، وأدوات الملكية هي ما يعود إلى مالك الوحدة ويشمل نظرياً جميع المالكين الذين استثمروا في الوحدة، بما في ذلك الأموال المستخدمة لبدء الوحدة والأرباح السنوية التي تم الاحتفاظ بها في الوحدة على مر السنين، فضلاً عن الاستثمارات الجارية التي أجريت من أجل إحلال وتحسين أصول الوحدة.¹ ومن أمثلة على أدوات حقوق الملكية نجد: الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والكفالات أو خيارات الشراء المكتوبة (التي تسمح لحاملها بالاشتراك أو شراء عدد ثابت من الأسهم العادية غير القابلة للتداول مقابل مبلغ محدد من النقد أو أصل مالي آخر).²

بناء على ما سبق هناك اختلاف بين الالتزام المالي وأداة حق الملكية، بحيث هناك بعض الأدوات المالية يصعب تحديد ما إذا كانت ديناً أو أداة حق ملكية، لذا يجب على المنشأة المصدرة للأداة المالية أن تبوّب تلك الأداة طبقاً لجوهرها وليس على شكلها القانوني، لأن بعض الأدوات المالية قد تأخذ الشكل القانوني لحقوق الملكية ولكن جوهرها التزام مالي. إذن عامل التفرقة بين أداة حقوق الملكية والالتزام المالي هو وجود التزام تعاقدي. ففي حالة الالتزام التعاقدي فإن الأداة المالية تكون مستوفاة لتعريف الالتزام المالي، وإذا لم يترتب على مصدر الأداة المالية أي التزامات تعاقدية بتسليم نقدي أو أصل مالي آخر فيجب اعتبارها أداة حق ملكية، وهذا بالرغم أن حامل الأداة يكون له حق استلام نصيبه من الأرباح السنوية.³

المطلب الثاني: تقسيمات الأدوات المالية

تنقسم الأدوات المالية إلى أدوات مالية تقليدية (أساسية) وأخرى ثانوية، وذلك وفق النحو التالي:

1. الأدوات المالية الأساسية: تعتبر الأوراق المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة صكاً يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو الحق في جزء من أصول الوحدة، أو الحقين معاً، فحاملة الأسهم العادية والممتازة مثلاً لهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد عن عمليات الوحدة، كما أن لهم نصيباً من أصولها وإن كان ليس من حقهم المطالبة به طالما أن الوحدة مستمرة، كذلك فإن لحاملة السندات نصيب في الأرباح يتمثل في الفوائد المستحقة، ونصيب في الأصول يتمثل في

¹ ابتهاج اسماعيل يعقوب، جنان عبد العباس باقر، الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية -دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية الإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 3، ص 532.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 458.

³ بوسبعين تسعدت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

الأصول المرهونة لصالحهم أو في الأصول بصفة عامة وذلك في حالات الإفلاس أو التصفية،¹ وفيما يلي سنقدم تصنيفات الأدوات المالية التقليدية:

1.1. الأدوات المالية المعبرة عن الملكية (الأسهم)

يعرف السهم بأنه أداة ملكية قابلة للتداول يمنح لحامله الحق على موجودات الشركة،² بعبارة أخرى نصيب مالك الأسهم في رأس مال الشركة بناء على قيمة السهم الاسمية عند التأسيس فهي تمثل وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكون رأس المال وتحول لمالكها بعض الحقوق والامتيازات منها: حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، حق الترشيح للمشاركة بإدارة الشركة بالقدر الذي يملكه من الأسهم، حق الحصول على حصة في الأرباح الموزعة بما يعادل نصيبه من رأس المال المدفوع، حق الحصول على نصيبه من القيمة المتبقية عند التصفية بعد تسديد الشركة ما عليها من التزامات.³ وتقييم هذه الأسهم يكون بثلاثة طرق وهي:⁴

أ- **قيمة اسمية:** وهي القيمة المدونة على قسيمة السهم، والمنصوص عليها في عقد التأسيس؛
ب- **قيمة دفترية:** وهي تمثل قيمة حقوق الملكية وتتضمن الاحتياطات والأرباح المحتجزة، وتستخرج من سجلات ودفاتر المؤسسة على أساس قيمة الأصول في دفاتر المؤسسة. ويتم حساب القيمة الدفترية للسهم كما يلي:

القيمة الدفترية للسهم = القيمة الدفترية للأصول - القيمة الدفترية للالتزامات/عدد الأسهم العادية المصدرة والمتداولة.

ت- **قيمة سوقية:** وهي القيمة التي يباع بها السهم في سوق الأوراق المالية، وقد تكون أكبر أو أقل من القيمة الاسمية أو الدفترية، ويتم حساب القيمة السوقية للسهم كما يلي:

القيمة السوقية للسهم = العائد المتوقع/درجة المخاطرة

¹ ابتهاج اسماعيل يعقوب، حنان عبد العباس باقر، مرجع سبق ذكره، ص 532-533.

² محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر، ص 158.

³ حواء إحسان خليل، دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 56، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كلية التقنية الإدارية، الكوفة، ص 343.

⁴ بن ربيع حنيفة وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية IAS-IFRS، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013، ص 88-89.

أما تصنيفات الأسهم نجد:

أ- **الأسهم العادية:** والتي تتمثل بحصص يمتلكها حامل الأسهم العادية لشركة ما والذين يحصلون من خلالها على الأرباح أثناء توزيعها أو على العوائد البيعية عن عملية البيع أو تصفية الشركة. وتنقسم الأسهم العادية إلى ثلاثة أنواع منها أسهم اسمية (وهي أسهم يثبت عليها اسم مالك السهم وتسجل الأسهم لدى الوحدة الاقتصادية باسم صاحب الشأن)، أسهم اذنية أو لأمر (ويذكر اسم صاحب السهم في الشهادة مع إظهار الإذن أو الأمر)، أسهم لحاملها (لا تحمل شهادة الاسم اسم صاحب الأسهم وإنما يصبح مالكا للأسهم حامل الشهادة)¹، وتتميز الأسهم العادية ب:²

- السهم أداة حق ملكية: وهو حصة من رأس مال شركة مساهمة ولا يمكن أن يكون حق مديونية؛
- ليس له تاريخ استحقاق: كونه يمثل حق ملكية حقيقية لمنشآت قائمة على أساس مبدأ الاستمرارية؛
- عدم ثبات العائد وتذبذبه ما بين ربح أو خسارة وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية المحيطة بالوحدة الاقتصادية؛

- ارتباط العائد بالحالة الاقتصادية ارتباطاً إيجابياً، فهو يحمي الأموال في حالات التضخم، وحالات الرواج، أي أنه استثمار جيد في جميع الحالات؛

- يعطي نوعين من العائد هم: عائد رأس مالي عند بيع السهم، عائد جاري وهو نصيب السهم من الأرباح الموزعة؛

- له حق الإدارة: التصويت في الجمعية العمومية لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

ب- **الأسهم الممتازة:** وهي الحصص التي يملكها حامل الأسهم الممتازة في الشركة والذي يحق له من خلالها الحصول على قدر ثابت من الأرباح بغض النظر عن ربحية الشركة من عدمها، كما يحق له الحصول على قيمة الأسهم في حالة تصفية الشركة قبل حاملي الأسهم العادية فضلاً عن ذلك فإن حامل السهم الممتاز يمتلك الحرية في استبدال هذه الأسهم بالأسهم العادية متى ما أراد ذلك.³ ومن أنواع هذه الأسهم نجد:⁴

¹ خالد عبد الرحمن جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم-دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2011، ص33.

² نفس المرجع أعلاه، ص32.

³ ماجد غازي حسن، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الهيكلي وأثرهما في القيمة الدفترية للسهم-دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2018، ص209.

⁴ خالد عبد الرحمن جمعة يونس، مرجع سبق ذكره، ص35.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- الأسهم الممتازة غير المجمعة وغير المشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي يكون لحاملها الحق في المطالبة بالأرباح التي لم يعلن عنها أو لم توزع في السنوات السابقة.
- الأسهم الممتازة المجمعة وغير المشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي لا يسقط حق حاملها في الكوبونات التي لم يعلن عنها في السنوات السابقة.
- الأسهم الممتازة غير المجمعة والمشاركة بالأرباح: وهي تلك الأسهم التي يكون فيها الحق لحامل السهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبونات تدفع بعد أن يتحصل حامل السهم العادي على كوبون يساوي المعدل المرجح للسهم الممتاز.
- الأسهم الممتازة المجمعة والمشاركة بالأرباح: وهي التي لها الحق في الحصول على الأرباح عند الإعلان عن توزيعها بشكل متراكم، في وقت لم تحصل فيه هذه الأسهم على توزيعه في سنوات سابقة هذا بالإضافة إلى حقهم في مشاركة حملة الأسهم العادية في أي كوبون إضافي أو أرباح متبقية بعد إجراء توزيع كوبون لحملة الأسهم العادية بمعدل مرجح لتوزيع السهم الممتاز.
- الأسهم الممتازة القابلة للتحويل: وهي الأسهم التي تسمح لحاملها بتحويلها إلى عدد معين من الأسهم العادية أو إلى سندات.

ويوجد أنواع جديدة في الأسهم ظهرت في السنوات الأخيرة منها أسهم الأقساط الإنتاجية، أسهم مشاركة العاملين والأسهم المضمونة القيمة وهي كما يلي:¹

أ- أسهم الأقساط الإنتاجية: جرى العرف على أن الشركة تصدر مجموعة واحدة من الأسهم العادية ترتبط فيها التوزيعات بالأرباح التي تحققها إلا أن شركة جنرال موتورز أصدرت خلال الثمانينات مجموعتين إضافيتين من الأسهم العادية. المجموعة الأولى أسهم أطلق عليه الفئة إي (A classe) وربطت توزيعات الأرباح على هذه الفئة من الأسهم بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أنظمة المعلومات الإلكترونية، أما المجموعة الثانية فقد أطلق عليها الفئة إتش (H classe) وأيضاً ربطت التوزيعات بالأرباح التي يحققها قسم إنتاج أجزاء الطائرات.

ب- أسهم مشاركة العاملين (Employee Ownership Plan (ESOP): خلال الثمانينيات صدر تشريع ضريبي في الولايات المتحدة يسمح للشركات التي تباع حصة من أسهمها إلى العاملين، بحصم التوزيعات على تلك الأسهم من صافي الربح قبل حساب الضرائب، وقد نص القانون على إعفاء المنشأة المالية التي تمنح

¹ محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية "الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص ص 219-221.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

قرضا لتمويل شراء تلك الأسهم من دفع الضريبة على 50% من الفوائد التي تحصل عليها، وتتم هذه العملية من خلال قياس وحدة تنظيمية، نيابة عن العاملين، بالحصول على قرض طويل الأجل لتمويل شراء الأسهم العادية ويتم خدمة هذا القرض من التوزيعات النقدية على الأسهم بالإضافة إلى مساهمة مالية إضافية تقدمها الشركة وتخصمها من صافي الربح قبل الضرائب، وقد حددت هذه المساهمة بنسبة 25% من إجمالي مرتبات العاملين. ومن العوامل المساعدة لنجاح خطة المشاركة أن الخصم الضريبي الذي يستفيد منه المقرض يؤدي إلى تخفيض معدل الفائدة على القرض بنحو 4% وهو ما يعني تخفيض تكلفة التمويل. كذلك فإن خصم قيمة التوزيعات من صافي الربح قبل الضرائب يعد دافعا قويا لقيام الشركة بتقديم مساهمتها الإضافية وقد توافق على تقديم بعض أصولها كرهن بقيمة القرض.

ت- الأسهم المضمونة القيمة: في عام 1984 ظهرت لأول مرة في أمريكا أسهم تعطى لحاملها الحق في مطالبة الشركة المصدرة بالتعويض إذا انخفضت القيمة السوقية للسهم إلى حد معين خلال فترة محددة، ويتم التعويض من خلال إصدار أسهم إضافية توزع على المستثمرين الجدد، إلا أن هناك بعض الانتقادات التي توجه إلى هذا النوع من الأسهم فالتعويض بإصدار أسهم إضافية لتعويض الملاك الجدد من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في القيمة السوقية للسهم، يضاف إلى ذلك أن هناك حدا أقصى لعدد الأسهم المصرح للشركة بإصدارها وعليه فإن الانخفاض الكبير في القيمة السوقية للسهم قد لا يمكن تعويضه بإصدار أسهم جديدة.

ولتخفيف الانتقادات السابقة لجأت الشركات إلى استخدام وسائل بديلة لتعويض الملاك الجدد تمثلت في دفع التعويض نقدا، أو في صورة أسهم ممتازة، أو أوراق تجارية تمثل مديونية قصيرة الأجل وتحمل سعر فائدة متحرك وتصدر هذه الأوراق بقيمة اسمية وتاريخ استحقاق محددين مقدما.

2.1. الأدوات المالية المعبرة عن المديونية(السندات)

تعد السندات بمثابة عقد أو اتفاق بين الجهة المصدرة والمستثمر، ويقتضي هذا الاتفاق بأن يقرض المستثمر الجهة المصدرة مبلغا لمدة محددة وسعر فائدة معين، والسند يختلف عن القرض لأنه قابل للتداول حيث يمكن بيعه وهو بذلك يحتفظ بسيولة عالية لحامله، وقد يتضمن العقد شروطا أخرى لصالح المقرض مثل بعض الأصول الثابتة، كما يتضمن شروطا لصالح المقرض مثل حق استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق.¹ وتميز السندات بالخصائص التالية:²

¹ محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 224.

² أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، محاسبة الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص 134.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- السندات تمثل التزاما على الشركات المصدرة لها وحامل السند الأولوية في الحصول على القيمة الاسمية لسنده إذا تم تصفية الشركة قبل موعد استحقاقه.
 - للسندات فترة استحقاق محددة بشروط الإصدار الواردة في عقد إصدار هذه السندات.
 - قابلية السندات للتداول، خاصة إذا كانت السندات لحاملها.
 - السندات أداة استثمار، لأن حامل السند يحصل على فائدة ثابتة طيلة مدة الإصدار.
 - لحملة السندات الحق في حضور اجتماعات الهيئة العامة للشركة المساهمة العامة المصدرة لها بصفة مراقب.
- وتنقسم السندات إلى عدة أنواع منها:¹

أ- **السندات الحكومية Government Bonds**: هي سندات تصدرها الدولة لمواجهة العجز في موازنتها أو بهدف مواجهة التضخم، وهي إما أن تكون دائمة أو قابلة للاستهلاك، وفي الحالة الأولى، لا تحدد الدولة التاريخ الذي ستسدد فيه قيمة السند ولكنها تتعهد بأن تدفع لحامله فائدة محددة كل سنة أو ستة أشهر أما في الحالة الثانية فهي تتعهد بأن تسدد قيمة السند في أجل محدد وغالبا ما يكون على أقساط سنوية، وتتميز هذه السندات بأنها خالية من أي خطر والسبب في ذلك أنها مضمونة من الحكومة كما أنها تتمتع بدرجة عالية من السيولة حيث يمكن لحاملها تحويلها إلى نقدية من خلال البورصة وعادة ما يتمتع عائلها بالإعفاء الضريبي.

ب- **سندات الشركات Corporate Bonds** (سندات تصدرها جهات خاصة): أي تقوم بإصدارها المؤسسات والشركات والبنوك ومن أنواعها نجد:

- **سندات مضمونة Mortgage or Secured Bonds**: وهي سندات مضمونة برهن أصل ثابت كأراضي أو العقار أو الآلات أو برهن أوراق مالية لشركة أخرى.
- **سندات غير مضمونة Debenture Bonds**: هذا النوع من السندات غير مضمون بأصل ثابت معين، وإذا لم تتمكن الشركة المصدرة من سداد قيمة القرض، فإن حاملي السندات يمكنهم المطالبة بإفلاس الشركة لاستيفاء حقوقهم.
- **السند لحامله Bearer Bond or Coupon Bond**: يعد هذا السند ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء أو التنازل، وفي تاريخ استحقاق الفائدة، يتقدم حامل السند بالكوبون المرفق لتحصيل قيمة الفائدة، ويطلق على هذا النوع من السندات أيضا سندات التكوين.

¹ بالاعتماد على:

- محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 224-226.
- محمد قاسم خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- **السند المسجل Registered Bond** : هو سند مسجل باسم شخص معين ولا تدفع الفوائد إلا لهذا الشخص، ويحقق هذا النوع من السندات الحماية لصاحبه ضد السرقة أو التلف وما شابه ذلك.
 - **السندات ذات سعر الفائدة المتحرك Floating Rate Bonds**: استحدث هذا النوع من السندات في بداية الثمانينات لمواجهة موجة التضخم التي أدت إلى رفع معدلات الفائدة، مما ترتب عليها انخفاض القيمة السوقية خاصة للسندات طويلة الأجل بشكل لحق بحملتها خسائر رأسمالية كبيرة، وعادة ما يحدد لتلك السندات سعر فائدة مبدئي يستمر العمل به لمدة ستة أشهر، على أن يعاد النظر فيه دوريا كل نصف سنة بهدف تعديله ليتلاءم مع معدلات الفائدة السارية في السوق.
 - **سندات الدخل Income Bonds**: تقوم الشركة أو الجهة المصدرة لهذه السندات بدفع الفائدة على هذه السندات إذا حققت هذه الشركة أرباح كافية لدفع هذه الفوائد، وبالتالي فإن عدم دفع فوائد لحملة هذا النوع من السندات لا يعني أن الشركة تتعرض لمخاطر الإفلاس ولا يحق لحملة هذا النوع من السندات مطالبة الشركة بدفع فوائد على السندات التي يجوزهم حيث أن دفع الفوائد مرهون بقدرة الشركة على توليد الدخل الكافي لتغطية فوائد هذه السندات.
 - **السندات الرديئة Junk Bonds**: تمتاز هذه السندات بأنها سندات عالية المخاطر وفي نفس الوقت عالية العوائد. وقد انتشر هذا النوع من السندات في الثمانينات من القرن العشرين وتستخدم هذه السندات لتمويل رأس المال المغامر وفي تمويل عمليات الاندماج.
 - **السندات ذات القيمة الصفرية (السندات التي لا تحمل معدلا للفائدة) Zero-Coupon Bonds**: وهي السندات التي يتم بيعها بخخص، أي بسعر يقل عن القيمة الاسمية للسند ولا يتم دفع فوائد على هذه السندات ولكن عند فترة الاستحقاق يحصل حامل هذا السند على القيمة الاسمية الكاملة للسند، ويمثل الفرق بين سعر الإصدار المدفوع والقيمة المقبوضة الفوائد المتراكمة على السند طوال فترة حياته، وبسبب عدم دفع فوائد لمثل هذه السندات فإن قيمة هذه السندات تتزايد مع مرور الوقت نتيجة لتراكم الفوائد.
- ## 2. الأدوات المالية المشتقة(الثانوية)

تمثل المشتقات إحدى التطورات الرئيسية في الأسواق المالية التي ظهرت في القرن الماضي إذ نشأت وتطورت بشكل ملحوظ في الربع الأخير منه وقد سميت-بأسواق المشتقات المالية-. وتعرف بأنها تعهد تسليم منتجات حقيقية أو أساسية أو إعطاء الحق في شرائها أو بيعها في المستقبل، وبالتالي فهي أدوات تعتمد على القيمة المرجعية لشيء آخر وتتضمن أنواع منها: المستقبلات، الخيارات، العقود الآجلة والمبادلات وسميت بالمشتقات لأن

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

قيمتها تشتق من قيمة الموجودات الأساسية أي أن قيمة الموجودة أو سعرها يعتمد على-أو يشتق من-موجود آخر.¹

المطلب الثالث: أهم المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية

تشكل المعايير المحاسبية المخصصة لمعالجة موضوع الأدوات المالية من أربعة معايير وهي: IAS32 ، IAS39 و IFRS9 ، IFRS7.

1. عرض الأدوات المالية وفق المعيار المحاسبي الدولي IAS32 "الأدوات المالية-العرض":

صدر المعيار IAS32 الأدوات المالية "العرض والإفصاح" من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في جوان 1995، وبعد التطورات التي عرفت البيئية المحاسبية في 2001 بإعادة هيكله للجنة تأثرت المعايير بصفة عامة والمعيار IAS32 بصفة خاصة، بحيث تم تنقيح هذا المعيار لأول مرة من قبل IASB في ديسمبر 2003. وبعدها عرف عدة تعديلات أهمها ما يلي:

الجدول رقم(1-03): أهم المحطات التاريخية التي مر بها المعيار IAS32

التاريخ	الإصدار
سبتمبر 1991	عرض مسودة E40 الأدوات المالية.
جانفي 1994	تعديل E40 وعرضه في مسودة E48 الأدوات المالية.
جوان 1995	اعتماد جزء الإفصاح والعرض E48 في IAS32 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض.
1 جانفي 1996	تاريخ سريان فعالية المعيار IAS32 الصادر سنة 1995.
ديسمبر 1998	تعديل IAS32 عن طريق المعيار IAS39 بدءا من جانفي 2001.
17 ديسمبر 2003	النسخة المنقحة ل IAS32 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.
1 جانفي 2005	تاريخ سريان فعالية IAS32 المعدل ل 2003.
18 أوت 2005	استبدال أحكام الإفصاح الواردة في المعيار IAS32 بالمعيار IFRS7 الأدوات المالية الإفصاحات، بدءا من 1 جانفي 2007. أما IAS32 أصبح تحت عنوان الأدوات المالية: العرض.
22 جوان 2006	مسودة عرض حول التعديلات في الأدوات القابلة للرد Instruments Puttable obligation arising on the liquidation.
14 فيفري 2008	المعيار المحاسبي IAS32 المعدل للأدوات القابلة للرد والالتزامات الناجمة عن التصفية.
1 جانفي 2009	تاريخ سريان فعالية IAS32 المعدل للأدوات القابلة للرد والالتزامات الناجمة عن

¹ حاكم محسن الربيعي وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلية، الخيارات، المبادلات)، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

التصنيفية.	
تعديل المعيار IAS32 حول تصنيف الحقوق Rights Issues الذي تم عرض مسودته في 6 أوت 2009 .	8 أكتوبر 2009
تاريخ السريان لتعديل أكتوبر 2009.	1 فيفري 2010
صدور تعديل لمعيار IAS32 المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية Offsetting financial asset and financial liabilities.	16 ديسمبر 2011
التعديلات الناجمة عن التحسينات السنوية (دورة 2009-2011) "تأثير ضريبة توزيعات الأسهم".	17 ماي 2012
تاريخ سريان التعديل 2012.	1 جانفي 2013
تاريخ سريان فعالية التعديل الصادر في ديسمبر 2011.	1 جانفي 2014

Source : <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias32>, Consulté 21-09-2020 à 17:33

ويرتكز المعيار على المحاور الرئيسية التالية:

- بيان كيفية الاعتراف بالأدوات المالية كأصل مالي أو التزامات أو أداة حق ملكية؛
- بيان كيفية معالجة الأدوات المالية المركبة؛
- وصف المعاملة المحاسبية لأسهم الخزينة (أسهم المنشأة التي تم إعادة شراءها)؛
- الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب؛
- تحديد الظروف الملائمة لإجراء مقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية في الميزانية.

1.1 أهداف ونطاق المعيار IAS32:

فيما يلي تلخيص لأهداف ونطاق هذا المعيار:¹

أ- هدف المعيار:

يهدف المعيار لوضع مبادئ لعرض الأدوات المالية على أنها التزامات أو حقوق ملكية، ومبادئ للمقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية، وهو ينطبق على تصنيف الأدوات المالية، من منظور المصدر، إلى أصول مالية والتزامات مالية وأدوات حقوق ملكية؛ وعلى تصنيف الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب المتعلقة بها؛ وعلى الحالات التي ينبغي فيها المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية.

المبادئ الواردة في هذا المعيار تكمل مبادئ إثبات وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي "9 الأدوات المالية، ومبادئ الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها الواردة في المعيار الدولي للتقرير المالي "7 الأدوات المالية: الإفصاحات".

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

ب- نطاق المعيار:

- يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:
- الحصص في الاستثمارات في المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة؛
 - حقوق وواجبات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي 19 المتعلق بمنافع الموظفين؛
 - العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 "عقود التأمين"؛
 - الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم".
- يطبق هذا المعيار على عقود شراء أو بيع بنود غير مالية، والتي يمكن تسويتها نقداً أو عن طريق أداة مالية أخرى باستثناء العقود التي تمت حيازتها لغرض استلام أو تسليم بنود غير مالية وذلك طبقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة للشراء، البيع أو الاستخدام.

2.1. عرض لأهم متطلبات المعيار IAS32 الأساسية

سيتم تقديم من خلال هذا العنصر أهم ما جاء به المعيار IAS32، وذلك من خلال النقاط التالية:

1.2.1. التصنيف كالتزام مالي أو أداة حق ملكية Classification as liabilities or equity

يجب على مصدر الأداة المالية تصنيف الأداة أو مكوناتها عند الإثبات الأولي على أنها التزام مالي أو أصل مالي أو أداة حقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي والأصل المالي وأداة حقوق الملكية.¹ فإذا يعد جوهر العقد المبرم مع الغير هو المبدأ الأساسي في تصنيف الأداة المالية وليس الشكل القانوني لها، بحيث في حالة وجود التزام تعاقدية لدفع النقد أو تسليم أصل مالي آخر، فإن الأداة المالية تعد التزاماً مالياً حتى لو كانت تبدو شكلاً على أنها أداة حق ملكية. فعلى سبيل المثال الأدوات المالية التي تبدو على أنها أدوات حقوق ملكية، في حين أنها تستوفي في جوهرها تعريف الالتزام المالي، ويجب المحاسبة عنها كالتزامات مالية نحد:²

- الأسهم الممتازة (التفضيلية) التي تتطلب رد قيمتها لحامليها من قبل الجهة المصدرة لها مقابل قيمة محددة أو قابلة للتحديد في المستقبل؛

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 464.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- الأسهم القابلة للاسترداد من قبل المنشأة المصدرة بشكل إلزامي. أما الأسهم الممتازة العادية التي لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد، ولا يوجد على المصدر التزام تعاقدي لدفع أي نقدية فإنها تعتبر نوعاً من أنواع حقوق الملكية؛

- أي أداة مالية تعطي حاملها الحق في إعادتها إلى الجهة المصدرة مقابل نقد أو أصل مالي آخر (أي الأدوات المالية القابلة للرد* فهي تصنف كالتزام مالي إلا في حالة توفرها على شروط حددها المعيار IAS32 (في الفقرتين 16 أ و 16 ب أو الفقرتين 16 ج و 216 د) فإنها تصنف كأداة حق ملكية).

2.2.1. أسهم الخزينة (Treasury shares (Stocks): عندما تقوم شركة ما (أو إحدى شركاتها التابعة) بشراء أسهمها المصدرة أو أداة حقوق ملكية أخرى من السوق المالي، تسمى هذه الأسهم المشتراة بأسهم الخزينة وبالتالي فإن هذه الأسهم لا تعتبر متداولة خلال فترة اقتناء الشركة لها. وتظهر أسهم الخزينة بالتكلفة في ميزانية الشركة في بند منفصل مطروحة من حقوق الملكية. ويتم معالجتها كما يلي:¹

- يتم إثباتها عند الاقتناء بالتكلفة؛
- عند بيع تلك الأسهم لا يعترف بأرباح البيع ضمن قائمة الدخل وإنما ضمن مكونات حقوق الملكية باسم "رأس المال الإضافي المدفوع-أسهم الخزينة"؛
- عند بيع أسهم الخزينة بخسارة يتم تحميل الخسارة على حساب "رأس المال الإضافي المدفوع-أسهم الخزينة"، وإذا كانت خسارة البيع أكبر من رصيد هذا الحساب يحمل الباقي على الأرباح المحتجزة.

3.2.1. الفائدة وتوزيعات الأرباح والخسائر والمكاسب

يعد تصنيف الأداة المالية كالتزام أو أدوات حق ملكية هو الذي يحدد كيفية الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح والخسائر، فإذا تم تصنيف الأداة المالية أو جزء منها على أنها التزام مالي فإنه يتم الاعتراف بالفوائد والأرباح أو الخسائر المتعلقة بها أو جزء منها كإيراد أو مصروف داخل قائمة الدخل، أما إذا تم تصنيف الأداة المالية على أنها حق ملكية فإن التوزيعات التي يحصل عليها حاملو أدوات حقوق الملكية يتم خصمها مباشرة من حقوق الملكية بالقيمة الصافية بعد خصم منافع ضريبة الدخل المرتبطة بها. إذن تصنيف الأداة المالية داخل قائمة

* الأدوات القابلة للرد هي الأدوات التي تتضمن واجبا تعاقديا على المصدر بإعادة شراء أو استرداد تلك الأداة مقابل نقد أو أصل مالي آخر عند ممارسة خيار الرد.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 468.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

المركز المالي كالتزام مالي أو أداة حق ملكية يؤثر على كيفية الاعتراف بالفوائد وتوزيعات الأرباح أو الخسائر المتعلقة بتلك الأداة وعليه:¹

- يتم الاعتراف بتوزيع الأرباح على الأسهم المعترف بها كالتزامات أو الفوائد المتعلقة بالسندات المعترف بها كالتزامات ضمن المصروفات في قائمة الدخل؛
- أما الأرباح والخسائر المتعلقة بالاسترداد أو إعادة تمويل أدوات حقوق الملكية فيتم الاعتراف بها كتغيير في حقوق الملكية؛
- أما التغييرات في القيمة العادلة للأداة المالية فلا يتم الاعتراف بها في القوائم المالية؛
- وعن التكاليف التي تتحملها الشركة في سبيل إصدار أو اقتناء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها كأعباء التسجيل والمستشارين وغيرهم فإنه يتم خصم تلك التكاليف من حقوق الملكية وهو ما يعرف بخصم تكاليف المعاملة من حقوق الملكية، وإذا ما كانت تكاليف المعاملة ترتبط بأداة مالية مركبة فإنه يتم توزيع تلك التكاليف على مكونات الالتزامات المالية وحقوق الملكية المكونة للأداة المالية بنفس نسبة توزيع تلك المكونات فإذا كان الالتزام المالي يمثل مثلاً 4/3 الأداة المالية المركبة فإن نصيبه من تكاليف المعاملة يمثل 4/3 التكلفة، وإذا ما ارتبطت تكاليف المعاملة بأكثر من معاملة مالية أو أكثر من أداة فإنه يتم توزيع تلك التكاليف على المعاملات المتعلقة بها وفقاً لأساس معقول ومناسب لعملية التوزيع؛
- يتم عرض توزيعات الأرباح المصنفة كمصروف في قائمة الدخل إما مع الفوائد على الالتزامات الأخرى، أو في بند منفصل وهو الأفضل نتيجة لوجود بعض الاختلاف بين الفوائد وتوزيعات الأرباح كخضوع للضريبة مثلاً.

4.2.1 المقاصة بين أصل مالي والتزام مالي Offsetting a financial asset and a financial liability

يتطلب هذا المعيار بشكل عام عرض كل من الأصول والالتزامات المالية بصورة منفصلة حيث يعكس العرض المنفصل وضع أفضل للتدفقات النقدية المتوقعة للمنشأة والمخاطر المرتبطة بها. إلا أن المعيار قد تطلب إجراء مقاصة بين قيمة الأصل المالي والالتزام المالي، بحيث يتم عرض المبلغ الصافي بينهما إما كأصل أو كالتزام في الميزانية حسب مقتضى الحال عند توفر الشرطين التاليين معاً:²

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية الأصول والأدوات المالية، الجزء الثاني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص ص 547-575.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 469.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- للمنشأة حق قانوني للمقاصة قابل للتطبيق للمبالغ المعترف بها (وجود عقد أو اتفاق مع الأطراف الأخرى)؛
- وجود نية للتسديد (أو تسوية العقد) على أساس الصافي أو أن تعترف المنشأة بالأصل وتقوم بتسوية الالتزام في آن واحد.

2. الأدوات المالية "الاعتراف والقياس" وفق IAS39 و IFRS9

يُعدّ المعيار IAS39 خطوة مهمة في المجال المحاسبي خاصة بالنسبة للمتعاملين في الأسواق المالية، إذ بدأ العمل به في 2001، وتبنته العديد من الدول وعملت به إلى غاية ظهور الأزمة العالمية 2008 والتي كانت نقطة تحول لهذا المعيار نتيجة الانتقادات والتهامات الموجهة له بسبب الأزمة، الأمر الذي دفع بكل من IASB و FASB لإصدار معيار جديد والمسمى IFRS9 "الأدوات المالية" الذي عالج النقائص المسجلة في المعيار IAS39. وفيما يلي عرض لأهم المحطات التاريخية لهذين المعيارين.

1.2 الأدوات المالية الاعتراف والقياس وفق IAS39

نظرا لافتقار محاسبة الأدوات المالية لإطار محاسبي محدد وموحد فهذا دفع بلجنة معايير المحاسبة الدولية لإصدار معيار خاص بها في سنة 1998 تحت تسمية معيار IAS39 الأدوات المالية "الاعتراف والقياس"، وحظي هذا المعيار بمسيرة حافلة من التعديلات نتيجة التطور المستمر في هذا المجال. وفيما يلي ملخص لأهم المراحل التي مر بها إصدار IAS 39 حتى يومنا هذا:

الجدول رقم (1-04): مراحل إصدار معيار IAS39

التاريخ	الإصدار
أكتوبر 1984	مسودة العرض E26 المحاسبة عن الاستثمارات، وفي مارس 1986 تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي IAS25 المحاسبة عن الاستثمارات.
جانفي 1994	تعديل مسودة العرض E40 الأدوات المالية الصادرة بسبتمبر 1991 وإعادة عرضها كمسودة عرض E48 الأدوات المالية.
مارس 1997	إصدار ورقة مناقشة محاسبة الأصول والالتزامات المالية.
جوان 1998	إصدار مسودة العرض E62 الأدوات المالية الاعتراف والقياس، وفي ديسمبر 1998 إصدار المعيار IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس 1998، تاريخ النفاذ 1 جانفي 2001.
أكتوبر 2000	إجراء تعديلات بسيطة (Limited Revisions) على المعيار IAS39.
17 ديسمبر 2003	إصدار IAS39 الأدوات المالية الاعتراف والقياس والفعال بدءا من 01 جانفي 2005.
31 مارس 2004	إصدار IAS39 المعدل ليعكس التحوط الكلي والفعال من جانفي 2005

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

.Discussion Paper	
17 ديسمبر 2004	صدور التعديل للمعيار 39 والخاص بالتحويل (Transition) والاعتراف الأولي للربح أو الخسائر.
14 أبريل 2005	إصدار التعديل (Amendment) على IAS39 لتغطية التدفقات النقدية للمعاملات المتوقعة بين فروع المؤسسة الواحدة، وفي 15 جوان تم تعديل فيما يخص خيار القيمة العادلة، أما 18 أوت قامت بتعديل للعقود الضمانات المالية (Financial guarantee contracts).
22 ماي 2008	إجراء تعديلات للمعيار IAS39 ليوافق معايير التقارير المالية 2007، وفي 30 جويلية تم تعديل المعيار فيما يتعلق بنود التحوط المؤهلة (Elegible hedged items)، أما في 13 أكتوبر تعديل IAS39 لإعادة تصنيف الأصول المالية.
12 مارس 2009	تعديل IAS39 للمشتقات الضمنية على إعادة تصنيف الأصول المالية، وفي 16 نوفمبر إصدار IFRS9 الأدوات المالية ليحل محل أحكام تصنيف وقياس الأصول المالية IAS39.
16 أبريل 2009	IAS39 المعدل للتحسينات السنوية على معايير التقارير المالية IFRS9 2009 والفعال للفترة الزمنية بدءاً من 1 جانفي 2010
28 أكتوبر 2010	إعادة إصدار IFRS9 الأدوات المالية المعاد إصداره، ويتضمن متطلبات جديدة في المحاسبة عن الالتزامات المالية والتحويل من معيار المحاسبي الدولي 39-متطلبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية.
27 جوان 2013	التعديل بتغيير المشتقات (Novation of derivatives) والاستمرارية في محاسبة التحوط، وفي 19 نوفمبر إصدار معيار IFRS9 الأدوات المالية (محاسبة التحوط والتعديلات على المعايير IFRS9، IFRS7، IAS39). مما سمح للمنشأة باختيار الاستمرار في تطبيق متطلبات محاسبة التحوط ب IAS39 على تحوط القيمة العادلة لتغيير أسعار الفائدة لجزء من محفظة الموجودات أو المطلوبات المالية عندما يتم اعتماد IFRS9 وتقدم خيار القيمة العادلة لبعض العقود التي تلي مفهوم الاستخدامات الخاصة وتطبق فقط باعتماد IFRS9 وبهذا التاريخ تمت عملية الإفراج عن IFRS9 الأدوات المالية دون الإعلان عن تاريخ فعلي لبداية تنفيذ هذا المعيار.

Source : <https://www.iasplus.com/en/standards/ias/ias39>, Consulté 01-10-2020 à 09:12.

يتضح من خلال تاريخ هذا المعيار أن العديد من الخبراء أرجعوا له سبب حدوث الأزمة المالية 2008 (أزمة الرهن العقاري) كونها مست بشكل كبير الأدوات المالية كالقروض وتداولها المعترف في الأسواق المالية، وعليه منذ ذلك التاريخ بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية التفكير فعلا في معيار جديد يعوض معيار IAS39 ويعطي حلا للإشكاليات التي واجهتها المنشآت في التطبيق وكذا يكون هذا المعيار يتسم بالبساطة والسهولة والوضوح، وكانت نتيجة هذا البحث صدور معيار IFRS9 الذي حل محل المعيار IAS39. وعالجت النسخة الأخيرة من المعيار IAS39 المنقح والمعدل فقط موضوع محاسبة التحوط، أما متطلبات القياس والاعتراف بالأصول والالتزامات المالية، انخفاض قيمة الأصول وعدم تحصيلها، المشتقات المالية تم إلغاؤها ومعالجتها في المعيار IFRS9 وأضف

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

إليها محاسبة التحوط، ولكن المعيار الأخير أعطى خيار تطبيق محاسبة التحوط ما ورد فيه أو العودة إلى معيار IAS39. وفيما يلي أهم النقاط التي تطرق إليها المعيار:¹

أ- **أدوات التحوط:** تتمثل في المشتقات المالية أو تعتبر في حالة التحوط لمخاطر أسعار الصرف أصلاً مالياً أو التزاماً مالياً غير مشتق، ويطلق على الأداة المالية أداة تحوط إذا كانت القيمة العادلة أو التدفقات النقدية تكافئ أو تقابل التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له. كما يجب أن تكون المشتقة المالية التي تعتبر أداة التحوط قد تمت مع طرف خارجي وليس أحد دوائر أو أقسام المنشأة.

ب- **أنواع التحوط:** يتناول المعيار ثلاثة أنواع من التحوط وهي:

- **تحوط القيمة العادلة:** هو تحوط ضد تغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي معترف به، أو التزامات غير معترف بها بعد مثل الالتزام بشراء أو بيع أصل مالي بسعر محدد ويحتمل وجود مخاطر في تغيرات القيمة العادلة لها بحيث تؤثر على الأرباح والخسائر.

- **تحوط تدفقات النقدية:** وهو تحوط ضد التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام تم الاعتراف به أو عملية مرجحة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر هذه التغيرات على الأرباح والخسائر.

- **تحوط صافي الاستثمار الأجنبي:** يعرف بأنه تحوط ضد التعرض للتغير في الاستثمار في العملات الأجنبية على أن تعامل تحوطات صافي الاستثمار في العملات الأجنبية معاملات تحوطات التدفقات النقدية.²

2.2. الأدوات المالية وفق المعيار IFRS9

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية للولايات المتحدة الأمريكية بإصدار معيار جديد فيما يخص الأدوات المالية لتغطية النقائص الموجودة في المعيار IAS39، والذي أطلق عليه تسمية "IFRS9" الأدوات المالية" وأصدرت النسخة النهائية له في 2014. وفيما يلي مراحل إصداره:

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 592، 595.

² محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 697.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

الشكل رقم(1-04): مراحل إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS9

14 جويلية 2009 نشر مسودة عرض ED/2009/7 الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وفي 12 نوفمبر تم إصدار المرحلة الأولى من المعيار IFRS9 "الأدوات المالية: تصنيف وقياس الأدوات المالية".	نوفمبر 2009
11 ماي 2010 نشر مسودة عرض ED/2010/4 خيار القيمة العادلة للالتزامات المالية، وفي 28 أكتوبر تم تنقيح المعيار IFRS9 وإضافة له متطلبات إلغاء الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية.	أكتوبر 2010
تاريخ الدخول الإجمالي للمعيار مع إجبارية الإفصاح عن المعلومات الانتقالية (تعديلات IFRS9 و IFRS7)، وتعديل تاريخ بداية السريان للسنوات ابتداء من 2015/1/1 مع إمكانية تعديل المعلومات الواجب الإفصاح عنها.	ديسمبر 2011
إصدار مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار الإبلاغ المالي 9 المعدل والذي تضمن نموذج محاسبة التحوط الجديد، و السماح بالتطبيق المبكر لمتطلبات عرض التغيرات في القيمة العادلة بسبب الائتمان الخاص على المطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة لعرضها في قائمة الدخل الشامل، بالإضافة إلى إصدار المجلس تعديلات لكل من المعيارين IAS39، IFRS7.	نوفمبر 2013
إضافة إجراءات خاصة بخسائر الائتمان المنتظرة، وتعديلات في المعيار خاصة بالإجراءات تصنيف وتقييم الأصول المالية، بالإضافة الى وضع تاريخ جديد لبداية سريان المعيار فعلا من 2018-1-1.	جويلية 2014

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9>.

وفق الشكل أعلاه يتضح أن المعيار IFRS9 مر بثلاثة مراحل: فالأولى في نوفمبر 2009 وتتضمن إجراءات وطرق تصنيف وقياس الأصول المالية. والمرحلة الثانية عاجلت تدهور القيمة من خلال نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة. أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتخص محاسبة التحوط أو التغطية. وعالج هذا المعيار النقاط التالية:

- تصنيف وقياس الأدوات المالية؛
- انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة؛
- محاسبة التحوط.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

أما هدف ونطاق هذا المعيار يمكن تلخيصهم فيما يلي:

أ- **هدف المعيار:** يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ للتقرير المالي عن الأصول المالية والالتزامات المالية التي سوف تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقييمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة، وتوقيتها وعدم تأكدها.¹

ب- **نطاق تطبيق المعيار:** وهي كما يلي:²

- يجب تطبيق هذا المعيار من قبل كافة المنشآت على كافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي:
- الاستثمارات في المنشآت التابعة و الزميلة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها بموجب معايير المحاسبة الدولية ذات الأرقام (27)(28)، والمعيار الدولي للتقرير المالي 10 "القوائم المالية الموحدة؛
- الحقوق والالتزامات الناجمة عن عقود الإيجار والتي تخضع للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "عقود الإيجار"؛
- حقوق وواجبات الموظفين بموجب خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي 19 " منافع الموظفين"؛

• الأدوات المالية المصدرة من قبل المنشأة والتي تستوفي تعريف أداة حقوق الملكية الوارد في معيار المحاسبة الدولي 32 (بما في ذلك الخيارات والأذونات) أو التي يتطلب أن يتم تصنيفها على أنها أداة حقوق ملكية وفقاً للفقرات 16 أ و 16 ب أو الفقرتين 16 ج و 16 د من المعيار المحاسبي الدولي 32. وبالرغم من ذلك يجب على حامل مثل أدوات حقوق الملكية تلك أن تطبق هذا المعيار على تلك الأدوات ما لم تستوفي الاستثناء الوارد في البند (أ)؛

- الحقوق العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 "عقود التأمين"؛
- أي عقد آجل بين منشأة مستحوذة وحامل أسهم بائع لشراء أو بيع أعمال مستحوذة عليها، وينتج عنه تجميع أعمال في تاريخ استحواد مستقبلي، يقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 3 "تجميع الأعمال"؛
- الأدوات المالية والعقود والواجبات بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم"؛
- الحقوق في دفعات لتعويض المنشأة مقابل نفقات مطلوبة القيام بها لتسوية الالتزام الذي تثبته على أنه مخصص وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة"؛

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص 1. يمكن الرجوع للموقع: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments>، تاريخ الاطلاع 2020-09-25.

² نفس المرجع أعلاه، ص 1-3.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- الحقوق والالتزامات التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 10"الإيراد من العقود مع العملاء والتي تُعدّ أدوات مالية، باستثناء تلك التي يحددها المعيار الدولي للتقرير المالي 10.
- يجب أن تطبق متطلبات هذا المعيار للهبوط على تلك الحقوق التي يحددها المعيار الدولي للتقرير المالي 10 أن تتم المحاسبة عنها وفقا لهذا المعيار لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط.
- تقع ارتباطات القروض التالية ضمن نطاق هذا المعيار:
- ارتباطات القروض التي تسميها المنشأة، التي لديها ممارسة سابقة لبيع الأصول الناتجة عن ارتباطات قروضها بعد فترة وجيزة من استحداثها، أن تطبق هذا المعيار على جميع ارتباطات قروضها في الفئة نفسها؛
- ارتباطات القروض التي يمكن تسويتها بالصافي نقداً أو بتسليم أو إصدار أداة مالية أخرى. تعد ارتباطات القروض هذه مشتقات. ولا يعد ارتباط القرض مستوى بالصافي لمجرد أن القرض يتم دفعه على أقساط(على سبيل المثال قرض رهن عقاري للتشييد يدفع على أقساط تماشياً مع تقدم التشييد)؛
- الارتباطات بتقاسم قرض بمعدل فائدة أقل من السوق.
- يجب أن يطبق هذا المعيار على تلك العقود لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كانت العقود أدوات مالية، باستثناء العقود التي تم الدخول فيها ويستمر الاحتفاظ بها لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. وبالرغم من ذلك يجب أن يطبق هذا المعيار على تلك العقود التي تسميها المنشأة على أنها تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً للفقرة 502.
- يمكن أن يتم بشكل لا رجعة فيه-وسم عقد لشراء أو بيع بند غير مالي يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى، أو بمبادلة أدوات مالية، كما لو كان العقد أداة مالية، على أنه يقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة حتى لو كان قد تم الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام. ويكون هذا الوسم متاحاً فقط عند بداية العقد فقط إذا كان يزيد أو يقلص بشكل جوهري عدم اتساق الإثبات(يشار إليه أحياناً على أنه تماثل محاسبي) الذي ينشأ خلاف ذلك عن عدم إثبات ذلك العقد نظراً لأنه مستثنى من نطاق هذا المعيار.
- هناك طرق متنوعة يمكن بها تسوية عقد لشراء أو بيع بند غير مالي بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية وهي تشمل:
- عندما تسمح شروط العقد لأي من الطرفين بالتسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية؛

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- عندما تكون إمكانية التسوية بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية، غير منصوص عليها صراحة ضمن شروط العقد، ولكن لدى المنشأة ممارسة لتسوية عقود مشابهة بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية (سواء مع الطرف المقابل، أو بالدخول في عقود مقاصة أو ببيع العقد قبل ممارسته أو انقضائه)؛
- عندما يكون لدى المنشأة ممارسة، لعقود مشابهة، لتسلم الأصل محل العقد وبيعه خلال فترة قصيرة بعد التسلم لغرض توليد ربح من التقلبات قصيرة الأجل في السعر أو هامش ربح المتعامل؛
- عندما يكون البند غير المالي الذي هو موضوع العقد قابلاً للتحويل - بسهولة إلى نقد.

إن العقد الذي ينطبق عليه البند (ب) أو (ج) لا يتم الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم يقع ضمن نطاق هذا المعيار. ويتم تقويم العقود الأخرى التي تنطبق عليها الفقرة 4.2 لتحديد ما إذا كان قد تم الدخول فيها والاستمرار في الاحتفاظ بها لغرض تلقي أو تسليم البند غير المالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام، ومن ثم ما إذا كانت تقع ضمن نطاق هذا المعيار.

- يقع الخيار المكتوب لشراء أو بيع بند غير مالي، يمكن تسويته بالصافي نقداً أو بأداة مالية أخرى أو بمبادلة أدوات مالية وفقاً للفقرة 6.2 (أ) أو 6.2 (د) ضمن نطاق هذا المعيار. فمثل هذا العقد لا يمكن الدخول فيه لغرض تلقي أو تسليم بند غير مالي وفقاً لمتطلبات المنشأة المتوقعة من الشراء أو البيع أو الاستخدام.

3. الإفصاح عن الأدوات المالية وفق المعيار IFRS7

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في أوت 2005 معياراً محاسبياً خاصاً بالإفصاح عن الأدوات المالية والمتمثل في المعيار IFRS7 "الأدوات المالية: الإفصاحات"، وهو تكملة للمعايير IAS32، IAS39 و IFRS9. وفيما يلي جدول يلخص أهم المراحل التي مرّ بها هذا المعيار:

الجدول رقم (1-05): أهم المحطات التاريخية التي مرّ بها المعيار IFRS7

التاريخ	الإصدار
22 جويلية 2004	عرض مسودة ED7 الأدوات المالية: الإفصاحات.
18 أوت 2005	إصدار المعيار IFRS7 الأدوات المالية: الإفصاحات.
22 ماي 2008	إجراء تعديلات على المعيار IFRS7 (الإفصاحات المطلوبة عندما يتم المحاسبة عن الحصص في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وعرض تكاليف التمويل).
13 أكتوبر 2008	إجراء تعديل على المعيار IFRS7 والمعيار IAS39 من حيث إعادة تصنيف

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

الأصول المالية.	
عرض مسودة الاستثمارات في أدوات الدين (تعديلات مقترحة للمعيار IFRS7).	23 ديسمبر 2008
تحسن أو تعديل الإفصاحات عن الأدوات المالية للمعيار IFRS7.	5 مارس 2009
تعديل المعيار IFRS7 فيما يخص الإفصاحات حول تحويلات الأصول المالية.	7 أكتوبر 2010
إصدار تعديلات على معيار IFRS7 حول الإفصاحات-مقاصة الأصول المالية والمطلوبات المالية.	16 ديسمبر 2011
إجراء تعديلات على معيار IFRS7 وذلك تماشياً مع التعديلات في المعيار IAS39 ومعيار IFRS9 (فيما يخص محاسبة التحوط).	13 سبتمبر 2013
إجراء تعديلات وتحسينات لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 7 فيما يخص عقود الخدمات.	25 سبتمبر 2014
إجراء تعديل فيما يخص معيار سعر الفائدة في 26 سبتمبر 2019 لكل من IFRS9، IAS39، و IFRS7. وفي 2020 مرحلة ثانية من تعديل معيار سعر الفائدة والتي تخص كل (IFRS9، IAS39، IFRS7، IFRS4، IFRS16) والتي أضافت إفصاحات إضافية تتيح للمستخدمين فهم طبيعة المخاطر التي تتعرض له المنشأة وكيفية إدارة تلك المخاطر. (مراجعتها).	20 أوت 2020

Source: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs7>, Consulté 25-10-2020 à 09:12.

يتضمن المعيار IFRS7 جميع الإفصاحات المتعلقة بالأدوات المالية الواردة سابقاً في المعايير IAS32 و IAS30 "الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في أوت 1990. وتطرق هذا المعيار للمواضيع التالية:

- فئات الأدوات المالية ومستوى الإفصاح؛
- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي؛
- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية.

أما هدف ونطاق المعيار IFRS7 سنلخصها فيما يلي:¹

أ- هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم:

- الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمنشأة؛

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 7: الأدوات المالية "الإفصاحات"، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين

القانونيين، ص 1-2. أنظر الموقع: <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-7-financial-instruments-> disclosures. تاريخ الاطلاع 27-10-2020.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المنشأة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المنشأة لهذه المخاطر؛
- تعتبر المتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي 32 و 39 ومعيار الإبلاغ المالي 9.
- يلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك تركيز على بيان عنصر الأهمية (الجوهرية) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. وكذلك فقد تم شمول الفترة التي يتم الإفصاح خلالها عن طبيعة ومدى مخاطرة الأدوات المالية لتشمل المخاطر كما في تاريخ المركز المالي وخلال الفترة المالية أي أن الفترة الزمنية لتقييم المخاطر أصبحت أكثر شمولاً.
- **ب- نطاق المعيار:** يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المنشآت ولكافة أنواع الأدوات المالية عدا:
 - الحقوق في الشركات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفق معايير المحاسبة الدولية ذوات الأرقام 27 و 28 ومعيار الإبلاغ المالي الدولي 10؛
 - منافع الموظفين والالتزامات الناجمة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي 19؛
 - العقود الواقعة ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي 17 "عقود التأمين"؛
 - الأدوات المالية والعقود الواجبة التي بموجب معاملات الدفع على أساس الأسهم التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع على أساس الأسهم"؛
 - الأدوات المالية التي يلزم تصنيفها على أنها أدوات حقوق الملكية وفقاً للفقرتين 16 أ و 16 ب أو الفقرتين 16 ج أو 16 د من المعيار IAS 32؛
 - وينطبق هذا المعيار على الأدوات المالية التي تقع ضمن نطاق المعيار IFRS 9، والأدوات المالية غير المثبتة (أي خارج نطاق المعيار IFRS 9)؛
 - ينطبق هذا المعيار على العقود لشراء أو بيع بند غير مالي والتي تقع في نطاق المعيار IFRS 9.
 - تنطبق متطلبات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية الواردة في الفقرات 35 أ-35 ن على تلك الحقوق التي يحدد المعيار الدولي للتقرير المالي 10 "الإيرادات من العقود مع العملاء" أنه تتم المحاسبة عنه وفقاً ل IFRS 9 لأغراض إثبات مكاسب أو خسائر الهبوط، ويجب أن تتضمن أية إشارة واردة في هذه الفقرات إلى الأصول أو الأدوات المالية الإشارة إلى تلك الحقوق ما لم يحدد خلاف ذلك.

المبحث الرابع: القيمة العادلة كمنهج لقياس الأدوات المالية

يُعدّ موضوع القياس أمراً ضرورياً في مجال المحاسبة فتباين طرق القياس بين دول العالم بشكل عام والوحدات بشكل خاص ينتج عنه قوائم مالية مختلفة، ما يؤدي لصعوبة إجراء المقارنات فيما بينها وخلق مشكلة في كيفية اتخاذ القرارات الاستثمارية بالنسبة للمستثمرين أو تصنيف الوحدة بين مجموعة من الوحدات أو تقييم الوضع الحالي للوحدة، لضبط عملية القياس قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتحديد لكل عنصر من عناصر القوائم المالية آلية قياسه. وبما أن الأدوات المالية عنصر من هذه القوائم فحدد لها وفق المعيار IFRS9 أن يكون قياسها بالقيمة العادلة. ولهذا الأخيرة معيار خاص بها عالج كل جوانبها، بحيث حدد طرق ومدخلات قياسها وكذا مفهومها. وعليه سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف العناصر التالية:

- مدخل عام للقيمة العادلة؛
- القيمة العادلة من منظور IAS-IFRS و SCF؛
- القيمة العادلة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية والمالية.

المطلب الأول: مدخل عام للقيمة العادلة

يُعدّ تطبيق القيمة العادلة في القياس المحاسبي حلاً للمشاكل التي تعاني منها أساليب القياس الأخرى، وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق لكل المفاهيم المتعلقة بها وكذا تاريخها.

1. مفهوم القياس المحاسبي وأهم بدائله

ينقسم هذا العنصر لجزأين: الأول خاص بمفهوم القياس وأهميته، أما الجزء الثاني خاص بدائل القياس المحاسبي وأسس المفاضلة بينهما.

1.1 مفهوم القياس المحاسبي وأهميته

قدمت تعريفات مختلفة لعملية القياس المحاسبي أهمها ما ورد من الهيئات الدولية منها تعريف جمعية المحاسبين الأمريكية (A.A.A) سنة 1966 على أنها: "عملية قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناءً على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة"¹. ونجد تعريفاً آخر لمجلس معايير المحاسبة المالية على أنها: "عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقاً لقواعد محددة، كما أنه عملية مقارنة تهدف

¹ كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004، ص 327.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

إلى الحصول على معلومات دقيقة للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار¹، فمن التعريفين نستنتج أن الهيئتين اتفقتا وركزت على أن عملية القياس عبارة عن مقارنة الأعداد أو الأرقام بالأحداث المالية وغير المالية الماضية والحاضرة والمستقبلية التي تحدث في المنشأة وذلك وفقا لقواعد وشروط معينة، أما تعريف مجلس معايير المحاسبة الدولية فركز على أحد أنواع أدوات القياس المحاسبي من خلال إعطاء الصبغة النقدية للقياس (القياس النقدي) بمعنى أنه ركز على أحد أنواع أدوات القياس وتغاضى عن الأنواع الأخرى (القياس الكمي، القياس الزمني، المؤشرات والنسب)، فعرفه بأنه: "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية وقائمة الدخل"².

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف عملية القياس المحاسبي بأنها عملية تقييم وترجمة الأحداث الناتجة عن أداء نشاط معين للمنشأة إلى أعداد رقمية معبر عنها بالصبغة النقدية، وذلك بهدف الحصول على معلومات دقيقة التي من شأنها تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

و تظهر أهمية القياس المحاسبي في أنها تعد الخطوة الأولى والأساس في عملية ترجمة الأحداث الاقتصادية، أي أنها المادة الخام في العمل المحاسبي سواء المالية منها (وهي أنشطة أو أحداث داخل المؤسسة أو خارجها تؤثر على أعمالها ويتم التعبير عنها بوحدات النقد) أو غير المالية (وهي نشاطات داخل المؤسسة أو خارجها تؤثر على أعمال المؤسسة إلا أنها لا يمكن قياسها بقيم نقدية مثل النشاطات الاجتماعية) حيث يتم ترجمتها من شكلها اللفظي إلى معلومات رقمية معبرة وذات دلالة. وبفضل هذه العملية يتم تحديد نفقات وإيرادات المنشأة التي تظهر في قائمة الأرباح والخسائر، وكذا يتم تحديد قيمة الأصول التي تملكها المؤسسة والخصوم في قائمة المركز المالي لتكون هذه المخرجات كلغة تخاطب بين مستخدمي تلك المعلومات المالية في إجراء المقارنة بين البدائل الاستثمارية أو القوائم المالية بين منشأة ومنشآت أخرى تعمل في نفس النشاط، أو المقارنة الزمنية بين سنوات نشاط المنشأة، فإذن كلما كانت عملية القياس دقيقة ووفقا للأصول والقواعد الصحيحة المعتمد عليها في المحاسبة كانت فحوة أخطاء القياس ومشاكله قليلة ومنحصرة، فهذا يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية والمالية في عملية اتخاذ القرارات الصحيحة.

¹ عامر أسامة، دور معايير التقييم الدولية في تطبيق القياس بالقيمة العادلة -دراسة استطلاعية لآراء المهنيين والأكاديميين، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، 2015-2016، ص32.

² اسيل عطية عبيد النعيمي، حولة حسين حمدان، القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد10، العدد2، السنة2018، ص146.

2.1. بدائل القياس المحاسبي وأسس المفاضلة بينها

لتنفيذ عملية القياس المحاسبي نجد عدة طرق والتي يمكن حصرها فيما يلي:¹

- **التكلفة التاريخية:** نجد الممتلكات والمباني والمعدات ومعظم أنواع المخزون السلعي، تسجل بتكلفتها التاريخية، وهي عبارة عن مبلغ النقدية، أو ما يعادلها، والتي تدفع مقابل الحصول على الأصل وامتلاكه، ويتم الإعلان عن هذه الأصول المالية في القوائم المالية وفقاً لهذا المبدأ. وقد تعادل هذه التكلفة بعد عملية الامتلاك عن طريق الاهتلاك، أو الإطفاء، أو غيرها من مصاريف التخصيص الأخرى، وتسجل الالتزامات والتي تمثل مبلغ النقدية أو ما يعادلها والتي تم استلامها عند حدوث الالتزام بالتكلفة التاريخية ويمكن كذلك إجراء التسويات المحاسبية المرتبطة بها.

- **القيمة العادلة:** وهي عبارة عن النقدية، أو ما يعادلها التي تدفع للحصول على الاستثمارات في الأوراق المالية الأسهم، والسندات التي يتم امتلاكها في الدورة العادية للمؤسسة، وتستخدم كذلك عند قياس الأصول، التي يتوقع بيعها بأسعار أقل من المبالغ المسجلة بها في السجلات المحاسبية.

- **التكلفة الجارية:** أو (تكلفة الاستبدال) تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مماثل في الوقت الحالي، وتسجل الخصوم بالمبلغ غير المخصوم من النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد في الوقت الحاضر. وهي مبلغ النقدية، أو ما يعادلها التي يمكن أن تدفع لشراء الأصل من أجل امتلاكه الآن.

- **القيمة القابلة للتحويل (صافي القيمة التحصيلية):** أي القيمة التي يمكن تحصيلها وهي التي تمثل مبلغ النقدية غير المخصومة أو ما يعادلها، والتي يتوقع فيها أن يتحول الأصل إلى نقدية، مطروح منها التكاليف المباشرة (إن وجدت)، الضرورية لعملية هذا التحويل وذلك خلال الدورة العادية للمنشأة، وتسجل الالتزامات كأوراق الدفع أو الكافلات أو الضمانات حسب صافي القيمة بعد تسويتها في الفترة العادية للمنشأة.

- **القيمة الحالية أو المخصومة للدفعات النقدية المستقبلية:** المبالغ المستحقة القبض طويلة الأجل يتم قياسها حسب قيمتها الحالية، أو المخصومة (مخصومة على أساس معدل خصم ضمني أو تاريخي)، والتي تمثل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الداخلية، والتي يتوقع أن يتحول الأصل خلال الدورة التشغيلية العادية

¹ بالاعتماد على:

- حيدر محمد علي بني عطا، نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 56-57.

- بن يخلف كمال، زعباط عبد الحميد، المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 20(2)، جامعة زيان عاشور - الحلفة، ص 36.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

لأعمال المؤسسة، إلى مبلغ نقدي بعد أن تطرح منه القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية، اللازمة للحصول على التدفقات النقدية الداخلية (صافي التدفقات النقدية الداخلية)، وتسجل الالتزامات طويلة الأجل حسب صافي القيمة الحالية المحصومة للدفعات النقدية المستقبلية بعد تسويتها في الفترة العادية للمنشأة.

ويتم المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي بالاعتماد على أسس المقارنة التالية:¹

- **أخطاء التوقيت:** إن معايير تحديد أية خاصية أو خصائص بنود القوائم المالية والتي ينبغي قياسها والتقرير عنها في المحاسبة المالية سوف تكون لصالح بديل القياس المحاسبي الذي يتجنب أخطاء التوقيت. تنتج أخطاء التوقيت عندما تحدث تغيرات في القيمة خلال دورة معينة، ولكن يتم الاعتراف بتلك التغيرات والتقرير عنها محاسبيا في دورة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى تداخل نتائج الدورات.

- **أخطاء وحدة القياس:** إن معايير تحديد أي وحدة قياس ينبغي تطبيقها على خواص بنود القوائم المالية سوف تكون لصالح وحدة القياس التي تتجنب أخطاء وحدة القياس، تنتج هذه الأخطاء عندما لا تعبر القوائم المالية عن تغيرات القوة الشرائية العامة للنقود، لذلك تكون الأفضلية لوحدة القياس التي تعترف بالتغيرات في المستوى العام للأسعار في القوائم المالية.

- **مقياس قابلية التفسير:** ينبغي للقوائم المالية أن تكون قابلة للفهم من حيث المعنى ومن حيث الاستخدام، بمعنى تفصح القوائم المالية عن النتائج بعدد وحدات النقد الوطني المعتمد أي الوحدات الاسمية أو تعبر عنها بوحدات التحكم السلعي، أي الجانب النقدي والجانب السلعي.

- **مقياس الملاءمة:** يبحث هذا المقياس لتقييم بدائل القياس في مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية المنتجة لاتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المعنيين، بمعنى الملاءمة أن تقدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن القوائم المعدة دون تأخير في الوقت المناسب وأن تكون مرتبطة ببدايل القياس المتاحة وبذلك تكون مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن جميع أسس القياس المحاسبي لا تخلو من الانتقادات التي يمكن أن توجه إليها بحيث لم تتوصل المحاسبة إلى حد الآن إلى أساس قياس مثالي، ويخلو من عوامل التقدير والتخمين ما عدا التكلفة التاريخية، والذي لا غنى عنها لإجراءات عملية القياس، وتتأثر كذلك عوامل التقدير والتخمين بنوايا وسلوكيات القائمين على القياس سواء كانت في الاتجاه الصحيح أو كانت ترمي لتحقيق أغراض معينة، ويبقى الإنسان المحور الرئيسي لعملية القياس المحاسبي.

¹ عياد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 46-47.

2. مفاهيم أساسية للقيمة العادلة

تُعدّ القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الانتقادات التي تعرضت لها المحاسبة التقليدية خاصة مع انتشار التضخم في الاقتصاديات فظهرت فجوة بين القيم الاقتصادية والمحاسبية، ولسد هذه الفجوة بدأ التوجه نحو البحث عن بديل للتكلفة التاريخية لتتماشى مع التطورات الاقتصادية وتكون أكثر تعبيراً عن الواقع، فكانت نتيجة البحث ظهور القيمة العادلة التي تمثل الخيار الأمثل لتلاقي المفاهيم بين المحاسبين والاقتصاديين.

وللتعمق أكثر في مفهوم القيمة العادلة سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق لتعريفها، أسباب أو دوافع الاتجاه نحو هذه القيمة، أهدافها، مزايا وعيوب تطبيقها.

1.2 تعريف القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بصفة عامة على أنها القيمة التي يتم بها انتقال ملكية أصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب ويتوفر لدى كل منهما معلومات معقولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الإكراه¹ فهذا التعريف ركز على وجود قيمة تبادل بين طرفين راغبين وأن تتوفر معلومات كافية عن الشيء محل التبادل، وبالنظر للهيئات المهنية الدولية نجد FASB عرفها في معيار FAS157 على أنها "السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل ما أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس"² أما IASB عرفها في المعيار IFRS13 على أنها: "السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أصل أو دفعه لتحويل التزام بموجب عملية منظمة بين مشتركين في السوق في تاريخ القياس"³، فكلًا من التعريفين متشابهين أو بالأحرى متطابقين بحيث أعطوا ميزة للقيمة العادلة على أنها قيمة تبادل بين طرفين راغبين في السوق.

مما تقدم يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يتفق فيه البائع والمشتري على مبادلة أصل أو تسوية التزام ما بين المشاركين في السوق، مع وجود شرط الدراية والرغبة في إتمام العملية.

¹ طارق عبد العال حامد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات تحديد قيمة المنشأة، الدار الجامعية للنشر-الإسكندرية، 2008، ص13.

² Financial Accounting Standards Board 'FASB', Statement of Financial Accounting Standards(SFAS) N°157 : Fair Value Measurements,2006 ,p8. (Available online at) : <https://www.fasb.org/> (consulted 15-01-2021).

³ IFRS Foundation, Norme internationale d'information financière 13 "Evaluation de la Juste Valeur", p1. (Consulté:19-01-2021, à21:35). <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-13-fair-value-measurement>.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

ومن الأسباب التي دفعت بالهيئات المهنية الدولية الاتجاه نحو محاسبة القيمة العادلة هي:¹

- قصور المحاسبة التقليدية وعدم قدرتها على إظهار القيمة الحقيقية العادلة للمنشآت من أجل توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات؛
- ضرورة الإفصاح المحاسبي عن الأصول المعنوية (شهرة المحل) والتي عادة لا يتم الاعتراف بها في ظل المحاسبة التقليدية عندما يتم عرض إحدى المنشآت للبيع أو الاندماج؛
- تعتبر أداة قياس ذات كفاءة خصوصا إذا تعلق الأمر بالنسبة لأسعار الأوراق المالية بشكل عام؛
- مرتبطة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني الذي يعطي الصورة الفعلية لأداء المؤسسة؛
- تساعد في تحسين عملية التحليل المالي لأنها تبين الواقع الفعلي لأداء المؤسسة.

2.2. أهداف القياس بالقيمة العادلة

- تهدف القيمة العادلة إلى تقدير السعر الذي تحدث به معاملة في ظروف اعتيادية منظمة لبيع الأصل أو لتحويل الالتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية،² بالإضافة إلى الأهداف الأخرى التي سنذكرها فيما يلي:³
- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية؛
 - التخطيط لأعمال المنشأة؛
 - إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين؛
 - تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة؛

¹ وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك واتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي السوداني، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد5، 4 يونيو 2016، ص258.

² مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، معيار الإبلاغ المالي الدولي للمحاسبة رقم13: قياس القيمة العادلة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ص1.

³ بالاعتماد على:

- أحمد طرطار ومنصر عبد العالي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، العدد2، 2016، ص90.

- بلعور سليمان، بن اودينة بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد2، 2017، صص728-729.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالمؤسسة، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تنجم عن تغيرات ذات بعد اقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين؛

- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة، وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغييراً نوعياً من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.

3.2. مزايا وعيوب تطبيق القيمة العادلة: فيما يلي ملخص عن مزايا وعيوب هذه القيمة:¹

1.3.2. مزايا تطبيق القيمة العادلة:

- تقدم صورة واضحة عن أعمال المنشأة في بيئة الأعمال المتغيرة بسرعة، وتعكس بياناتها المالية الواقع الاقتصادي الصحيح للمنشآت بدلاً من ملخص عن المعاملات المسبقة.
- تقدم القيمة العادلة معلومات هامة للأطراف ذوي الصلة عن أصول والتزامات المؤسسة بالمقارنة مع التكلفة التاريخية، حيث إنها تعكس الوضع الحالي للسوق، وإنها على الأقل الأقرب لتمثيله.
- تساعد القيمة العادلة في الكشف عن إمكانية تعثر المؤسسة وبالتالي إبراز مخاطر الإفلاس الممكن التعرض لها نتيجة ضخامة التزاماتها المالية التي تسجل بقيمتها العادلة المعبرة عن حقيقتها، ومن ثم تساعد الأطراف ذوي الصلة وخاصة المطالب به نظير الاستثمار فيها، في حالة ما إذا قرر المستثمر شراء أسهمها.
- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

¹ بالاعتماد على:

- Jean-François Casta, **La comptabilité en "juste valeur" permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise**, Revue d'Economie Financière, 2012.

- Anna Kasyan, Paula Gomes Dos Santos, Carlos Pinho, Vera Pinto, **Disclosure of Fair Value Measurement Techniques of Financial Instruments-Study applied to the Portuguese Banking Sector according to IFRS13**, International Journal of Business and Management Invention(IJBMI), Volume7, Issue9, 01September 2018, Instituto Superior de Contabilidade e Administração de Lisboa/CAPP, p35.

- محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي -دراسة تطبيقية-، مجلة الباحث، العدد15، 2015، ص175.

- بلعور سليمان، بن اودينة بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص729-730.

- فاطمة الزهراء بومعروف، مفيدة بجاوي، القياس بالقيمة العادلة وأثره على اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم العادية-دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات للفترة(2013-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد11، العدد2018، ص158-159.

- رجاء رشيد عبد الستار، خضير سلمان ذياب، القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد37، 2016، ص166.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- يوفر هذا المنهج قياساً أدق للربح الاقتصادي والقيمة الاقتصادية للوحدة.
- يراعي هذا المنهج تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ويتماشى مع مفهومي المحافظة على رأس المال الحقيقي ورأس المال المادي.
- تعد النتائج المستخرجة باستخدام منهج القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية.
- توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.
- ظهور محاسبة القيمة العادلة أدى لتدني تعقيدات التعامل بالأدوات المالية وساهمت بانتشارها أكثر وظهور أنواع أخرى كالمشتقات المالية.

2.3.2. عيوب تطبيق القيمة العادلة:

- يصعب التحقق من القيمة العادلة لأي أصل أو التزام في ظل عدم توافر سوق نشط يتداول فيه، ففي هذه الحالة تخضع عملية التقييم للاجتهادات والآراء الشخصية ما يؤدي إلى نتائج مختلفة نتيجة اختلاف وتنوع طرق التقييم، وهذا ينتج عنه معلومات غير موضوعية.
- يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق قياس بالقيمة العادلة، فترة أطول من الوقت، قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية في الوقت المناسب، فتفقد هذه المعلومات خاصية التوقيت الملائم.
- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها، بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه المؤسسات.
- يأخذ حساب القيمة العادلة وضع السوق المالي في وقت محدد، والذي ربما يمثل صورة مؤقتة لقيمة الأوراق المالية نتيجة تأثيرها بأسباب غير أساسية (حالة زعر في فترة الأزمات) يكون لها أثر لحظي، لذلك لا يمكن الاستعانة بها لبناء قرارات على المدى الطويل.

المطلب الثاني: القيمة العادلة من منظور IAS-IFRS و SCF

ينقسم هذا المطلب إلى جزأين: الأول خاص بالقيمة العادلة من المنظور الدولي والذي عالج فيها تطور مصطلح القيمة العادلة منذ 1975 إلى غاية ماي 2011 أين تم إصدار معيار خاص بها IFRS13 "قياسات القيمة العادلة"، الذي يظهر كيفية قياسها والإفصاح عنها. أما الجزء الثاني تطرق لمكانة هذه القيمة في النظام المحاسبي المالي الجزائري المتضمن في القانون 07-11 والتي اصطلح عليها تسمية "القيمة الحقيقية".

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

1. القيمة العادلة من المنظور الدولي

مرّ مفهوم القيمة العادلة بعدة مراحل للوصول إلى ما هو عليه اليوم، بحيث ذكر مصطلح القيمة العادلة (Fair Value) أول مرة في عام 1947 وفق قانون الشركات الصادرة في المملكة المتحدة،¹ وبعد ذلك ظهرت في الأدبيات المحاسبية للولايات المتحدة الأمريكية من خلال FASB في سنة 1975 وفق معيار FAS12، وكانت أول مرة تم ذكر هذا المصطلح داخل معيار ولكن هذا الأخير لم يقدم تعريفا لها، وإنما تم تعريفها لأول مرة في المعيار FAS13، وفيما يلي أهم المخططات التاريخية التي مرّت بها القيمة العادلة:

الجدول رقم(1-06): تاريخ القيمة العادلة

المعيار	سنة الإصدار	اسم المعيار	الملاحظة والتعليق
FAS12	ديسمبر 1975	المحاسبة عن بعض الأوراق المالية السوقية.	ظهر مصطلح القيمة العادلة في الفقرة 27 من المعيار (تم استبدال وإلغاء هذا المعيار بالكامل).
FAS13	نوفمبر 1976	محاسبة عقود الإيجار.	عرفت القيمة العادلة للأصل المؤجر في الجزء C من الفقرة الخامسة على أنها: "السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابله عن ملكية العقار بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العادية بين أطراف غير مرتبطة".
FAS35	مارس 1980	اعتراف وعرض خطط معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة.	ذكر مصطلح القيمة العادلة ما يقارب مئة مرة، وفي الفقرة 11 المتعلقة بالاستثمارات تم تعريفها على أنها: المبلغ الذي يتحصل عليه في عملية بيع بين طرفين (المشترى وبائع) راغبين، والتي تختلف عن البيع القسري أو التصفية". بالإضافة إلى أنه حدد طرق قياس القيمة العادلة على أن يكون بسعر السوق (إذا كان السوق نشطا يأخذ مباشرة وفي حالة عدم وجود سوق نشط تأخذ أسعار السوق للاستثمارات المماثلة، وفي حالة عدم وجود السوق يتم استخدام تقدير القيمة العادلة باستخدام التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية. وتم استخدام هذا التعريف لاحقا في المعايير التالية: FAS38 ، FAS39 ، FAS4 ، FAS41 ، FAS45 ، FAS60 ، FAS61 ، FAS66 ، FAS63.
IAS16	أكتوبر 1981	محاسبة الأصول غير الملموسة.	استخدم في هذا المعيار مفهوم القيمة السوقية (Valeur vénale) والتي عرفها في الفقرة 6 على النحو التالي: "القيمة السوقية هي السعر الذي يمكن

¹ Jan Dvorak, **How Do Czech Companies Report Fair Value Measurement Under IFRS13?** European Financial and Accounting Journal, Vol12, Iss3, 2017, p118.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

من خلاله مبادلة أصل بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية". وتم تبني واستخدام هذا التعريف من قبل المعايير التالية: IAS17 مارس 1982 "محاسبة عقود الإيجار". (تعريف القيمة العادلة في الفقرة 3). IAS18 جوان 1982 "الاعتراف بالدخل". (تعريف القيمة العادلة في الفقرة 7). IAS20 نوفمبر 1982 "محاسبة المنح الحكومية والمعلومات التي يتعين توفرها بشأن المساعدات العامة". (تعريف القيمة العادلة في الفقرة 3).			
أول مرة تم تعريف القيمة العادلة في الملحق، والتي عرّفت على النحو التالي: المبلغ النقدي أو المعادل النقدي أو أي قيمة أخرى قد ينتج عن بيع العقارات بين بائع ومشتري راغبين.	الاعتراف بالتكاليف ورسوم الإيجار المتعلقة بالمشاريع العقارية.	أكتوبر 1982	FAS67
كلاً من المعيارين عرفا القيمة العادلة بنفس ما ورد في المعيار IAS16، ولكن نجد اختلافا بسيطاً في المعيار IAS25 فقط.	محاسبة مجموعة العمال و محاسبة الاستثمارات.	جوان 1983 و أكتوبر 1985	IAS22 و IAS25
عرّف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي عنده يمكن تبادل الأداة بين طرفين راغبين بخلاف البيع القسري أو التصفية. بالإضافة إلى أن المعيار قدم الحالات التي يجب فيها تقديم معلومات عن القيمة العادلة والطريقة التي يتم تحديدها. ونفس التعريف المقدم من هذا المعيار تم تبنيه من المعيار FAS125 المحاسبة عن تحويل الأصول المالية وإطفاء الديون(الصادر في جوان 1996).	الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية.	ديسمبر 1991	FAS107
عرف القيمة العادلة على أنها السعر الذي يمكن مبادلة أصل أو تسوية التزام بين طرفين راغبين في السوق. وتم تحسن وتطوير هذا التعريف بصدور معيار IAS39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس(صدر في ديسمبر 1998).	الأدوات المالية: العرض والإفصاح.	جوان 1995	IAS32
يحدد هذا المعيار أن القيمة العادلة هي التقييم المناسب للأدوات المالية بصفة عامة والمشتقات المالية بصفة خاصة.	المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ومعاملات التحوط.	جوان 1998	FAS133
وضع تعريفا وإطار قياس للقيمة العادلة وتوسع في الإفصاح عن البنود التي تم قياسها بالقيمة العادلة. بحيث عرفها على أنها "السعر الذي يمكن استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة عادية بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم".	قياس القيمة العادلة.	سبتمبر 2006	FAS157

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

عرف هذا المعيار القيمة العادلة كما يلي: " هي السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس".	قياس القيمة العادلة.	12ماي2011	IFRS13
--	----------------------	-----------	--------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- <https://www.fasb.org>.
- <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/>
- Elisa Menicucci, **Fair Value Accounting : Key Issues A rising from the Financial Crisis**, Polytechnic University of Marche , Italy, Palgrave macmillan, pp 40,42-43,45.
- Michael J Mard, James R Hitchner, Steven D Hyden, **Valuation for Financial Reporting-Fair Value Measurements and Reporting, Intangible Assets, Goodwill and Impairment**, John Wiley & Son, Canada, 2007, pp 5,6,7,14,15.
- Jean-François Casta, Op-cit, mars2012.
- Aouatif Boudiaf, Rachid M'Rabet, **Analyse normative du concept de la juste valeur**, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, N°3, Décembre2017, pp138-143.

من خلال الجدول رقم(1-06) نستنتج أن لظهور مصطلح القيمة العادلة شقين، الأول وفق معايير المحاسبة المالية الأمريكية والشق الثاني وفق معايير المحاسبة الدولية:

1.1. تاريخ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة المالية الأمريكية: كما ذكرنا سابقا ظهر هذا المصطلح في عام 1975 من خلال المعيار FAS12 لأول مرة ولم يقدم أي تعريف لها بل ذكر المصطلح فقط في الفقرة 27، وإنما ذكر تعريفها في المعيار FAS13 "محاسبة عقود الإيجار" والتي عرفتها على أنها: "السعر الذي يمكن أن يتنازل مقابلة عن ملكية العقار بمعاملة تجارية خاضعة لشروط المنافسة العادية بين أطراف غير مرتبطة"، وبعد ذلك تم تبني هذا التعريف لعدة سنوات من خلال عدة معايير من بينها نجد FAS35، FAS38، FAS39، FAS40، FAS40، FAS41، FAS45، FAS60، FA61، FAS63، FAS66، FAS67، FAS87.... إلخ، وكذلك تم ذكرها في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الأمريكي. إلا أن هذه القيمة لم تعتمد كقاعدة للقياس المحاسبي إلا بعد ظهور وتوسع في استخدام الأدوات المالية، وذلك من خلال المعيار FAS107 (ديسمبر 1991) "الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية" الذي قدم تعريفا وطريقة تحديد القيمة العادلة والمعلومات التي يجب تقديمها أو الإفصاح عنها، كما قدم أيضا سبب تفضيل مفهوم القيمة العادلة بدلا من القيمة السوقية، وتم تبني المفهوم الوارد في المعيار الأخير من قبل معايير أخرى نجد منها المعيار FAS115 (13ماي 1993) "محاسبة استثمارات معينة في سندات الدين وحقوق الملكية" (تم ذكر المصطلح أكثر من 150 مرة وتم تقديم تعريفها في الملحق وهو نفس التعريف الوارد في المعيار السابق)، والمعيار FAS125 (جوان 1996) "المحاسبة عن عمليات الأصول المالية وإطفاء الالتزامات"، وكذا FAS133 (جوان 1998) "المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط". أما أكبر تحول وانجاز في محاسبة القيمة العادلة كانت في سبتمبر 2006 وذلك بصدور معيار FAS157 "قياس القيمة العادلة" أين تم تقديم تعريف

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

شامل للقيمة العادلة وتحديد ثلاثة مستويات هرمية لقياسها حسب درجة موثوقيتها، بالإضافة لطرق تقييمها والمتمثلة في: مدخل السوق، مدخل الدخل ومدخل التكلفة.

2.1. تاريخ القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية: ذكر مصطلح القيمة السوقية بدل القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة الدولية أولها كان IAS16 "محاسبة الأصول غير الملموسة" عام 1981 أين عرفها على أنها "السعر الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية"، وتم تبني هذا الأخير في معايير عديدة منها: IAS17 "محاسبة عقود الإيجار"، IAS18 "الاعترافات بالدخل"، IAS20 "محاسبة المنح الحكومية"، IAS22 "محاسبة مجموعة العمال"، IAS25 "محاسبة الاستثمارات". وبقي مصطلح القيمة السوقية إلى غاية صدور المعيار IAS32 الخاص بالأدوات المالية الصادر في 1995 أين تم إلغاء ذلك المصطلح واستخدام القيمة العادلة لأول مرة في المعايير المحاسبية الدولية. وبعد ذلك توسع استخدام هذا المصطلح بصدور معيار IAS39 عام 1998، وعرف هذا الأخير القيمة العادلة على أنها "المبلغ الذي بموجبه تتم مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مطلعة وراغبة في إجراء المعاملة"¹. فإذن يعود الفضل في ظهور هذا المبدأ وتوسعه للأدوات المالية التي استلزمت استخدام هذه القيمة كأساس للقياس المحاسبي.

وفي 12 ماي 2011 تم إصدار معيار IFRS13 "قياسات القيمة العادلة" من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ليكون المرجع الأساسي في قياس هذه القيمة، بحيث عالج هذا المعيار ثلاثة جوانب رئيسية:

- تعريف القيمة العادلة؛

- إطار قياس القيمة العادلة،

- إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة.

1.2.1. إطار قياس القيمة العادلة: والمتمثلة فيما يلي:

1.1.2.1. إجراءات أو مناهج قياس القيمة العادلة: حدد المعيار IFRS13 أربعة خطوات لقياس

القيمة العادلة وهي كما يلي:

أ- **تحديد موضوع التقييم (الأصول أو الالتزامات):** إن قياس القيمة العادلة يستوجب أولاً تحديد الأصول

والخصوم محل القياس، وبالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيما يلي:

- الأدوات والمشتقات المالية؛

- الاستثمارات العقارية؛

- الأصول الزراعية (محاصيل وأصول بيولوجية)؛

¹ Aouatif Boudiaf, Rachid M'Rabet, Op-cit, p142.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- الالتزامات التأمينية (التزامات عقود التأمين)؛
- الاندماج والاستحواذ؛
- تدني الأصول طويلة الأجل؛
- تدني الأصول المعنوية؛
- تدني الشهرة.

ب- تحديد أساس التقييم الملائم لقياس الأصول غير المالية:

حدد المعيار مقياسا أو افتراضا أساسيا لقياس القيمة العادلة والذي يركز على مفهوم الاستخدام الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين في السوق. بحيث يفترض الاستخدام الأعلى والأفضل استخدام الأصل الممكن ماديا والمسموح به قانونيا والمجدي من الناحية المالية، إذ يتمثل هذا المقياس في الاستخدام الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي إليها الأصل الذي سيستخدم من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المنشأة المعدة للتقارير.¹

ت- تحديد السوق الأكثر فائدة: **Most Advantageous Market**

يفترض قياس القيمة العادلة للأصل أو للالتزام في السوق الرئيسي* (أو السوق الأكثر ميزة)، ففي حالة غياب هذا الأخير فإنه يجب تحديد السوق الأكثر فائدة** وهي التي يكون فيها المتعامل حريصا على الحصول على أعلى سعر للأصول وأفضل فائدة لتسوية التزام. وفيما يلي شكل توضيحي:

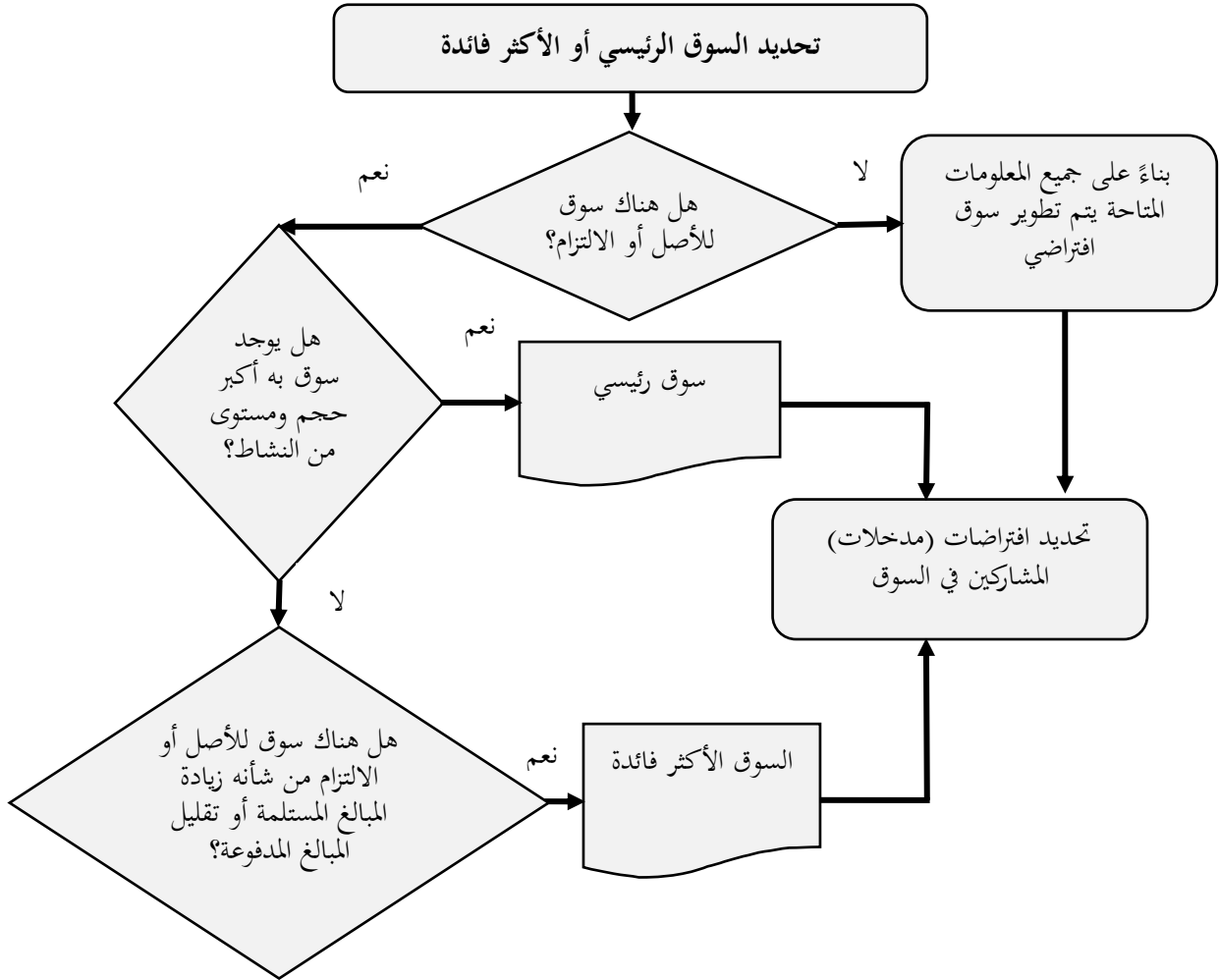
¹ أحمودة وفاء، دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار-عنابة، ص 37.

*السوق الرئيسية: هو السوق الذي به أكبر حجم ومستوى من النشاط للأصل أو الالتزام.

** السوق الأكثر فائدة: هو السوق التي تزيد -إلى أقصى حد ممكن- من المبلغ الذي يتم تسلمه لبيع الأصل أو نقل -إلى أقصى حد ممكن- من المبلغ الذي يتم دفعه لتحويل الالتزام، بعد الأخذ في الحسبان تكاليف المعاملة وتكاليف النقل.

SCF و IAS-IFRS

الشكل رقم(1-05): تحديد السوق الرئيسي أو الأكثر فائدة لقياس القيمة العادلة



Source : James P.Catty, Dita Vadron, Andrea R. Isom, **Guide to Fair Value under IFRS**, Copyright by John Wiley, Canada, 2010, p12.

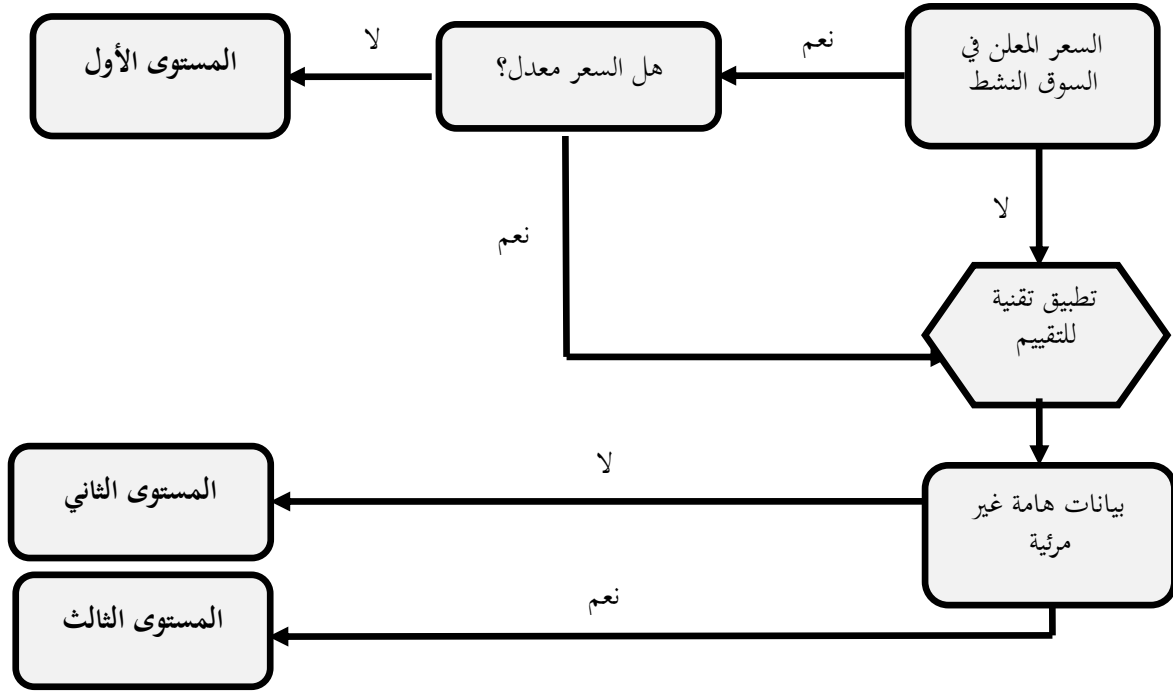
- ث- تحديد مدخلات القياس تبعاً لمستويات قياس القيمة العادلة: ويقصد بالمدخلات الفرضيات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل والالتزام، وقد تكون هذه المدخلات إما ملاحظة أو غير ملاحظة وباستعمال هذه الأخيرة يتم قياس القيمة العادلة:
- مدخلات القياس الملاحظة: هي الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصل أو الالتزام.
 - مدخلات القياس غير الملاحظة: هي تلك التي تضعها المؤسسة في حد ذاتها، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

وصنف المعيار IFRS13 هذه المدخلات حسب درجة موثوقيتها لثلاثة مستويات من الأكثر موثوقية إلى أقل موثوقية، وفيما يلي شكل توضيحي عن هذه المستويات الثلاثة:

الشكل رقم(1-06): التسلسل الهرمي لمستويات قياس القيمة العادلة



Source : Stephen Spector, M.A : FCGR : Norme internationale d'information financier13(IFRS13), évaluation de la juste valeur(premier partie, Réseau de perfectionnement professionne, 2011, p8.

هذا الشكل يبين مستويات القيمة العادلة والمتمثلة في:¹

- **المستوى الأول:** هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة (السوق المنتظمة) للأصول أو الالتزامات التي تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس. وهذه المدخلات هي الأكثر موثوقية كونها لا يجرى لها أي تعديل.
- **المستوى الثاني:** مدخلات قابلة لملاحظة (بخلاف السعر المعلن) وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار نُقلت عن الأصول والالتزامات المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة وذلك بالاعتماد على

¹ بالاعتماد على:

- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم13"قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-11.
- بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص60.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، هذه الأسعار يجرى تعديلها بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والالتزامات ومستوى النشاط في السوق. ويتضمن المستوى الثاني:

- الأسعار المعلنة في السوق النشطة بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المشابهة؛
 - الأسعار المعلنة في السوق غير النشط بالنسبة إلى الأصول أو الالتزامات المطابقة أو المشابهة؛
 - المدخلات الأخرى القابلة للملاحظة مثل معدلات الفائدة ومنحى العائد؛
 - المدخلات المشتقة بشكل رئيسي من بيانات السوق القابلة للملاحظة.
- **المستوى الثالث:** وهي مدخلات غير قابلة للملاحظة في سوق الأصل أو الالتزام، ويجب أن تستخدم المدخلات غير القابلة للملاحظة في قياس القيمة العادلة وذلك فقط في المدى الذي تكون فيه المدخلات القابلة للملاحظة غير متوفرة، وتعكس المدخلات غير القابلة للملاحظة الافتراضات الخاصة بالشركة-تعد القوائم المالية- عن الافتراضات التي ستستخدم المشاركين في سوق تسعير الأصل أو الالتزام.

2.1.2.1. أساليب أو مداخل تقييم القيمة العادلة: حدد المعيار IFRS13 ثلاثة طرق لقياس القيمة العادلة في حالة كانت المعاملة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر في السوق، وهذه الطرق متسلسلة حسب درجة موثوقيتها إلى:¹

- **مدخل السوق:** أسلوب التقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى ذات الصلة الناتجة عن معاملات السوق التي تتضمن أصولاً أو التزامات أو مجموعة أصول والتزامات متطابقة أو قابلة للمقارنة.
- **مدخل الدخل:** أساليب التقييم التي تحول المبالغ المستقبلية (على سبيل المثال التدفقات النقدية أو الدخل والمصاريف) إلى مبلغ متداول أي (مخضوم) واحد. ويتم تحديد قياس القيمة العادلة على أساس القيمة المشار إليها في توقعات السوق الحالية حول تلك المبالغ المستقبلية.
- **مدخل التكلفة:** أسلوب التقييم الذي يعكس القيمة المطلوبة حالياً لاستبدال سعة الخدمة للأصل (يشار إليها في العادلة بتكلفة الاستبدال الحالية).

2.2.1. إفصاحات حول قياسات القيمة العادلة

تختلف بعض متطلبات الإفصاح* اعتماداً على ما إذا كان يتم احتساب القيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر. فلهذا على المنشأة أن تفصح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية في تقويم كل مما يلي:¹

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 13 "قياس القيمة العادلة"، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة لتطوير قياسات القيمة العادلة للأصول والالتزامات(على أساس متكرر* أو غير متكرر**) في بيان المركز بعد الاعتراف الأولي.
- تأثير القياسات على الربح والخسارة(أو الدخل الشامل الآخر للفترة) لقياس القيمة العادلة المتكررة، والتي تتضمن جزءا كبيرا من المدخلات غير قابلة للرصد(المستوى3).

وفيما يلي جدول يوضح الإفصاحات اللازمة للقيمة العادلة وفق معيار الإبلاغ المالي رقم13.

جدول رقم(1-07): إفصاحات القيمة العادلة وفق IFRS13

أصول والالتزامات لا يتم قياسها بالقيمة العادلة في الميزانية(قائمة المركز المالي) لكن مطلوب الإفصاح عن قيمتها العادلة	الأصول والالتزامات المقيمة على أساس القيمة العادلة في الميزانية بعد الاعتراف الأولي		الإفصاح المطلوب
	على أساس غير متكرر	على أساس متكرر	
+	+	+	القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير.
+	+		أسباب قياس القيمة العادلة.
+	+	+	مستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة(مستوى الأول أو الثاني أو الثالث).
		+	التحويلات بين المستويين 1 و2 وأسباب تلك التحويلات، وسياسة المؤسسة لتحديد متى تعتبر التحويلات بين المستويات قد حدثت.
+	+	+	وصف تقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في المستوى 2 و3، وفي حالة حدث تغيير في أساليب التقييم يفصح عن هذا التغيير وسبب التغيير.
+	+	+	إذا كان أعلى وأفضل استخدام للأصل غير المالي يختلف عن استخدام الحالي،

* الإفصاح: عبارة عن عملية عرض وإيصال المعلومات ممن يعلمها إلى من لا يعلمها، وفي الوقت المناسب، قصد إعطاء صورة واضحة وصادقة عن المؤسسة لمختلف المستخدمين قصد تمكينهم من اتخاذ القرار.

¹ Anastasia Artemyeva, **Impact of IFRS13 on disclosure requirements under fair value hierarchy- case Industrial sector in Finland**, Degree Thesis International Business, 2016, pp23-24.

* القياس المتكرر(بشكل دوري): يتمثل في القياسات المطلوبة أو المسموح بها من طرف معايير المحاسبة الدولية في الميزانية في آخر كل فترة إبلاغ مالي.

** القياس غير المتكرر(غير دوري): يتمثل في القياسات المطلوبة أو المسموح بها من طرف معايير المحاسبة الدولية في الميزانية في حالات خاصة.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

			نقوم بالإفصاح عن هذه الحقيقة ولماذا يتم استخدام الأصل غير المالي بطريقة تختلف عن أعلى وأفضل استخدام له.
	+	+	المعلومات الكافية للسماح بإجراء مطابقة بين الإفصاح عن فئات الأصول والخصوم حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة والبند المعروضة في بيان المركز المالي.
	+	+	بالنسبة للالتزامات المقاسة بالقيمة العادلة، الإفصاح عن وجود أي تعزيز ائتماني وما إذا كان ينعكس ذلك في قياس القيمة العادلة للالتزامات.
متطلبات الإفصاح التي تنطبق على قياسات القيمة العادلة باستخدام مدخلات غير ملاحظة (المستوى 3).			
	+	+	معلومات كمية عن المدخلات غير الملاحظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة.
		+	تسوية الأرصدة الافتتاحية والختامية مع الإفصاح المنفصل عن: (مبالغ الأرباح والخسائر) والبند الذي يتم الاعتراف به، مبالغ أي تحويل من أو إلى المستوى، بما في ذلك أسباب تلك التحويلات، وسياسة المؤسسة لتحديد وقت التحويل بين المستويات.
		+	مبلغ الإجمالي الأرباح أو الخسائر للفترة المدرجة في الربح أو الخسارة المنسوبة إلى التغيير في الأرباح أو الخسائر غير المحققة لتلك الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها في تاريخ التقرير والبند (البند) التي تكون فيها الأرباح أو الخسائر معروفة.
			وصف عمليات التقييم بما في ذلك على سبيل المثال كيف تقرر المؤسسة سياستها وإجراءاتها التقييمية وتحلل التغييرات في القيمة العادلة من فترة إلى أخرى.
		+	الوصف السردى لحساسية القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها إذا كان التغيير في تلك المدخلات إلى مبلغ مختلف قد ينتج عنه قياس أعلى أو أقل للقيمة العادلة ووصف العلاقات المتبادلة بين المدخلات غير القابلة للملاحظة بما في ذلك كيفية تضارب هذه العلاقة أو تخفيف الأثر على القيمة العادلة من التغييرات في هذه المدخلات.
		+	بالنسبة للأصول والالتزامات المالية، عندما يؤدي التغيير في إحدى المدخلات الملاحظة لتعكس فرضيات بديلة ممكنة بصفة معقولة، إلى تغيير معتبر في القيمة العادلة، فعلى المنشأة أن توضح عن ذلك وعلى أثر هذه التغييرات وكيف يمكن حساب هذا الأثر.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- عياد السعدي، مرجع سبق ذكره، ص 188-189.

- Anna Kasyan, Paula Gomes Do Santos, Carlos Pinho, Vera Pinto, Op-cit, pp33-34.

1. القيمة العادلة من وجهة نظر النظام المحاسبي المالي SCF

أصدرت الجزائر في 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي الجديد من خلال القانون 07-11 الموجه نحو التوافق المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية بتبنيه مختلف الإرشادات والقواعد المنصوص عليها بما في ذلك ما يخص أسس القياس المحاسبي، أين نجد المادة 06 من القانون 07-11 التي حددت المبادئ المحاسبية المعترف بها في

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

النظام المحاسبي المالي الجزائري بحيث أقرت هذه المادة على التكلفة التاريخية كأساس لقياس عناصر القوائم المالية. وهذا أيضا ما ورد في المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 الصادر في 26 ماي 2008م الذي أقر على أن التكلفة التاريخية أساس للإعدادات القوائم المالية، واستثنت هذه المادة بعض العناصر منها الأصول البيولوجية والأدوات المالية التي حثت على قياسها بالقيمة العادلة والتي سميتها "القيمة الحقيقية***" وتعد أول مرة تم استعمال هذا المصطلح.

وفي 25 مارس 2009 تم إصدار القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، أين أشار هذا الأخير بالتفصيل لكل العناصر التي تقاس بالقيمة العادلة، بالإضافة إلى أنه قدم تعريفا للقيمة الحقيقية(القيمة العادلة) على أنها: "المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو تسوية التزام بين أطراف على دراية كافية بجميع المعلومات وموافقة، وضمن شروط المنافسة الاعتيادية".¹

وهذا جدول يحدد بالتفصيل كل البنود المقاسة بالقيمة العادلة:

الجدول رقم(1-08): البنود التي نص عليها النظام المحاسبي المالي بالقيمة العادلة

الفصل	البند المقيم بالقيمة العادلة
الفصل الأول: مبادئ عامة	القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات ف:3,111: تقييم المنتوجات الناجمة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية في تاريخ إبرام المعاملة بالقيمة الحقيقية(القيمة العادلة).
	القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم ف 1.112: التكلفة التاريخية أساس القياس المحاسبي ولكن هناك حالات يتم القياس بالقيمة العادلة وذلك وفق شروط يحددها التنظيم. ف2,112: يتم إدراج السلع المكتسبة مجانا في دفاتر المؤسسة في تاريخ دخولها بالقيمة الحقيقية، وأيضا السلع المكتسبة عن طريق التبادل(قيمة العادلة).
	القسم الأول: الثبنيات العينية والمعنوية

*** القيمة الحقيقية: هي ترجمة المشرع الجزائري لمصطلح "La Juste Valeur" الواردة في الجريدة الرسمية الناطق باللغة الفرنسية إلى الجريدة الرسمية الناطقة باللغة العربية. (ولكن الترجمة الصحيحة والأدق لها هي القيمة العادلة وليس القيمة الحقيقية).

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص73.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

<p>- حالة العقارات الموظفة: ف 17.121: يتم قياس العقارات الموظفة بالتكلفة أو بالقيمة الحقيقية. ف 18.121: حالة إعادة تقييم للعقارات الموظفة تكون بالقيمة الحقيقية في تاريخ إقفال السنة المالية.</p> <p>- حالة الأصل البيولوجي: ف 19.121: يكون التقييم الأولي واللاحق للأصل البيولوجي بالقيمة الحقيقية .</p> <p>- تقييم التثبيتات " معالجة أخرى مرخص بها" ف 21,121 : تسمح إعادة تقييم التثبيت المعنوي بالقيمة العادلة ، و ف 27.12 وفق هذه الفقرة يتم إعادة التقييم بشرط أن يتكون القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديدها بالاعتماد إلى سوق نشطة.</p>	<p>الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات</p>
<p>القسم الثاني: أصول مالية غير جارية(تثبيتات مالية سندات وحسابات دائنة</p>	
<p>ف 2.122 وف 5,122: يتم تقييم الأولي واللاحق للأصول المالية بالقيمة الحقيقية.</p>	
<p>القسم الثالث: المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ</p>	
<p>- حالة المنتجات الزراعية ف 7.123: يكون التقييم الأولي واللاحق للمنتجات الزراعية بالقيمة الحقيقية.</p>	
<p>القسم الرابع: الإعانات</p>	
<p>ف 5.125: لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول، بأن الكيان يمثل للشروط الملحقه بالإعانات، وبأن الإعانات سيتم استلامها.</p>	
<p>القسم السادس: القروض والخصوم المالية الأخرى</p>	
<p>ف 1.126: تقييم القروض والخصوم المالية بالقيمة الحقيقية.</p>	
<p>القسم السابع: تقييم الأعباء والمنتجات المالية</p>	
<p>ف 1.127: الأعباء والمنتجات المالية يتم تقييمها بالقيمة الحقيقية.</p>	
<p>القسم الخامس: عقود الإيجار-التمويل</p>	
<p>ف 2.135: يتم تقييم عقد الإيجار التمويلي: - عند المستأجر يقيم بالقيمة الحقيقية أو بالقيمة المحيئة للمدفوعات الدنيا(أقل ثمنًا). - عند المؤجر الصانع أو الموزع للملك المستأجر بالقيمة الحقيقية.</p>	<p>الفصل الثالث: الكيفيات الخاصة للتقييم والمحاسبة</p>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، مرجع سبق ذكره، ص 6-19.

يبين هذا الجدول البنود التي نص عليها النظام المحاسبي المالي على استعمال القيمة الحقيقية كأساس للقياس المحاسبي، ومن بين هذه البنود نجد: العقارات الموظفة، الأصل البيولوجي، تقييم التثبيتات (إعادة التقييم)، الأصول المالية، المنتجات الزراعية، القروض والخصوم المالية والأعباء والمنتجات المالية.

المطلب الثالث: القيمة العادلة وعلاقتها بجودة المعلومات المحاسبية والمالية

تُعدّ القوائم المالية المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة لمستخدميها داخل المنشأة أو خارجها لاتخاذ القرارات، وتكون هذه الأخيرة رشيدة يستلزم وجود معلومات فعالة وذات مصداقية وجودة. وهذا ما سعى إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية لتحقيقه من خلال إطاره المفاهيمي بتحديد مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية ومن أهمها الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب وقابلية الفهم.

وفي سياق دراستنا لموضوع القيمة العادلة سنحاول الوقوف على آثار هذا المنهج على الخصائص النوعية للمعلومات المالية والمحاسبية:¹

1. الخصائص الأساسية: ونجد فيها:

1.1. الملائمة ونموذج القيمة العادلة: تكون المعلومات المالية مفيدة إذا كانت ملائمة لحاجات مستعمليها، لذا يرى مجلس معايير المحاسبة الأمريكي أن المعلومات المعدة وفق القيمة العادلة للموجودات الاستثمارية تمكن المستثمرين والدائنين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية من تقييم الآثار المترتبة عن قراراتهم الاستثمارية وأن المعلومات حول القيمة العادلة تسمح بالتقييم المستمر للقرارات الاستثمارية السابقة في ضوء الظروف الحالية وتأكيد أو تصحيح توقعاتهم السابقة. كما أن التغيرات في القيمة العادلة خلال فترة معينة من الاستثمار من شأنه أن يوفر معياراً لتقييم نتائج القرارات على الكيانات المحاسبية وتقييم قدرتها على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها. واكتسبت القيمة العادلة في الآونة الأخيرة دعماً من المسؤولين الحكوميين والمهنيين التجاريين وواضعي المعايير المحاسبية، باعتبارها تعكس الوضع الاقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، كما أنها تزود مستخدمي القرارات بالقيم السوقية السائدة، والقدرة التنبؤية بالنتائج المحتملة، إذا ما قورنت بالتكلفة التاريخية. وأكد ذلك رئيس مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي بقوله "أظن أنه من الصعب الجدل بخصوص المزايا المفاهيمية للقيمة العادلة على أنها الخاصة الأكثر ملاءمة للقياس كما أنها تعكس بشكل أفضل الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة".

¹ بالاعتماد على:

- Governmental Accounting Standards Board: Preliminary View of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application, GASB, USA, June 2013, pp7-8.

- Miroslav Skoda, Gabriela Slavikova, **Fair Value Measurement after Financial crunch**, 20th International Scientific Conference Economics and Management, Procedia-Social and Behavioral Sciences, 2015, pp243-244.

- سعيداني محمد السعيد، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

ومع التطورات الحاصلة في الوقت الحاضر ازدادت حاجة متخذي القرارات الاقتصادية إلى الحصول على المعلومات في الوقت المناسب لارتباط فائدة المعلومات بالزمن فهي تفقد الكثير من قيمتها بمرور الزمن لذا أصبح التوجه أكثر إلى مدى ملاءمة المعلومات التي توفرها المحاسبة أكثر منه إلى مدى موثوقيتها ومن ثم التوجه إلى محاسبة القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية. وهذا بالمثل في حالة التضخم بحيث تظهر القوائم المالية المعدة وفق مبدأ التكلفة التاريخية معلومات غير ملائمة في عملية اتخاذ القرار، فمن هنا أصبح من الضروري التوجه نحو استخدام طرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغيير في المستوى العام للأسعار.

2.1. الموثوقية ونموذج القيمة العادلة: بمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية (وهذا ما نص عليه معيار الإبلاغ المالي رقم 13 من خلال المستويات الهرمية للقيمة العادلة من أعلى موثوقية إلى أقل موثوقية). أما حالة الأصول والالتزامات التي ليس لها سوق نشط تصبح في هذه الحالة تقديرات القيمة العادلة ذاتية أو معرضة للقابلية لتحيز القياس فهذا يؤدي لعدم دقة القوائم المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة، فهي تقديرات متحيزة يصعب التحقق منها لاعتمادها على التقديرات الشخصية ومن ثم تفتقر إلى الأمانة في العرض والصدق في التقدير.

2. الخصائص الثانوية: وفيها ما يلي:

1.2. قابلية للمقارنة ونموذج القيمة العادلة: أي أن مستخدم المعلومة المالية يجب أن يكون قادرا على إجراء مقارنات بين المعلومات المحاسبية للمؤسسات. ويرى مجلس معايير المحاسبة الدولية أن القدرة على تقييم أداء الاستثمارات المجدية للمؤسسة ومقارنة عوائدها المعدلة للمخاطرة وفق مؤشرات السوق المشتركة أو غيرها من المؤسسات تزيد بشكل نوعي عندما يتم الإبلاغ عن الاستثمارات بالقيمة العادلة.

2.2. قابلية التحقق ونموذج القيمة العادلة: في حالة قياس القيمة العادلة على أساس أسعار ملحوظة في السوق هنا تدعم خاصية التحقق، أما في حالة الأسواق غير النشطة فهنا يتطلب الحكم المهني باستعمال التقديرات المحاسبية فهنا لتحقيق خاصة التحقق سوف يكون من الضروري الإفصاح على أساس تقديرات القيمة العادلة وتوفير معلومات غير منحازة، أن هذه الظروف لا تحول دون تطبيق قياس القيمة العادلة.

3.2. التقديم في الوقت المناسب ونموذج القيمة العادلة: حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تصدر التقارير المالية في وقت قريب بما فيه الكفاية بعد وقوع الأحداث التي تؤثر على قرارات مستخدمي المعلومات. ولاستخدام معلومات القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية (بما في ذلك الإفصاحات) يستلزم وقتا أطول مقارنة

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

بالقياسات الأخرى (مثل التكلفة التاريخية) وعلى الرغم من ذلك يجب النظر للأهمية والفائدة الكبيرة للمعلومات المعدة بالقيمة العادلة.

4.2. قابلية الفهم ونموذج القيمة العادلة: تعترف خاصية قابلية الفهم أن مستخدمي المعلومات المالية لديهم معرفة متفاوتة حول إعداد التقارير المالية، وينبغي تقديم تلك المعلومات ببساطة قدر الإمكان، ومع ذلك لا ينبغي استبعاد المعلومات لمجرد صعوبة فهمها. ولتطبيق القيمة العادلة يتطلب إعادة التقييم للأصول والالتزامات وهذا يؤدي لأن تكون المعلومات أقل قابلية للفهم مقارنة بقياسات التكلفة التاريخية مثلاً. بالإضافة للإبلاغ عن مكاسب وخسائر القيمة العادلة في حالات معينة فهذا يعزز في تقييم حقوق الملكية، وعلاوة على ذلك قياسات القيمة العادلة توفر فهماً أفضل لأنشطة المؤسسة خلال فترة التقرير ولكن بوجود إفصاح فعال عن العوامل والتقنيات المستخدمة في اتخاذ تلك الأحكام لتمكين من تلبية هذه الخاصية.

تأسيساً على ما سبق نستنتج مجموعة من الملاحظات بشأن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل تطبيق مبدأ القيمة العادلة من أهمها:

- تكون معلومات القيمة العادلة أكثر ملاءمة من معلومات التكلفة التاريخية في حالة تغير الأسعار ووجود أسواق نشطة وأيضاً في حالة التضخم، أما في ظل ثبات الأسعار وعند القياس الأولي لعناصر الأصول والخصوم تكون التكلفة التاريخية أكثر ملاءمة.
- تعد معلومات القيمة العادلة ذات موثوقية في حالة وجود سوق نشط أما عكس ذلك تكون تقديرات هذه القيمة ذاتية أو معرضة لتحيز القياس ما يؤدي لأن تكون هذه القيمة أقل موثوقية وهذا ما نص عليه معيار IFRS13 الذي حدد ثلاثة مستويات لقياس القيمة العادلة حسب درجة موثوقيتها.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

خلاصة الفصل:

بعد استعراضنا للجوانب النظرية المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية كونها المرجع المحاسبي الدولي المعتمد عليه في إعداد الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة، وكذا إلى النظام المحاسبي المالي الجزائري المستنبط أساسا من هذا الأخير في مختلف قواعد تقييمه وتسجيله للعمليات المحاسبية خاصة فيما يخص محاسبة الأدوات المالية وللإطار النظري لها توصلنا لمجموعة من النتائج فمن أبرزها ما يلي:

- نتيجة التطورات الاقتصادية الدولية وظهور المحاسبة الدولية ألزمت الهيئات المهنية وممارسي مهنة المحاسبة بتكوين هيئة مستقلة تتولى مهمة تنظيم المحاسبة، وذلك بوضع معايير تساهم في سد فجوة الاختلافات الموجودة في النظم المحاسبية المطبقة في كل الدول.
- إثر الجهود المبذولة من المنظمات المهنية لعشر دول تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية في 29 جوان 1973 كهيئة مهنية مستقلة تعمل على إصدار معايير محاسبية IAS، لتكون هذه الأخيرة كمرجع محاسبي دولي يعتمد عليه في إعداد الأنظمة المحاسبية للدول. وبلغ عددها 41 معيارا إلى غاية 2000، وبعد هذا التاريخ تم إعادة هيكلة هذه اللجنة (2001) وأصبحت مجلس معايير المحاسبة الدولية وتصدر معايير IFRS والبالغ عددها 17 معيارا (سنة 2020).
- اهتمت معايير المحاسبة الدولية بمواضيع مختلفة ومتنوعة فمن بين هذه المواضيع الأدوات المالية التي نالت اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة، نتيجة التطور المستمر والمتزايد للأسواق الرأسمالية والتوجه إلى الاستثمار فيها، الأمر الذي استدعى لإصدار معايير تعالجها من حيث عرضها، قياسها وكيفية الإفصاح عنها وذلك من خلال IAS32، IAS39 و IFRS9، IFRS7.
- يعود الفضل في ظهور وتوسع استخدام مبدأ القيمة العادلة للأدوات المالية التي اتخذتها كأساس للقياس المحاسبي.
- تكون القيمة العادلة ذات موثوقية أكثر وفق IFRS13 عندما تدرج مدخلات قياسها في المستوى الأول من التسلسل الهرمي المحدد في المعيار، ويقصد بها السعر المعلن في سوق مالي نشط فقط (كونها لا يجرى عليها أي تعديل).
- إصلاح النظام المحاسبي الجزائري جاء نتيجة التغيرات التي حدثت في الساحة الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي استدعى التخلي عن المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ 1975 إلى غاية 2007 والتوجه نحو تبني نظام محاسبي مالي جديد يستجيب لقواعد التوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

الفصل الأول: الإطار النظري-التعريف بالأدوات المالية وآلية قياسها بالقيمة العادلة وفق

SCF و IAS-IFRS

- الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي المتضمن في القانون 07-11 مُعدّ وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي ساهم بأن تكون مخرجات المحاسبة المالية والمتمثلة أساساً في القوائم المالية تتسم بالمصدقية، الشفافية وقابلة للمقارنة المحلية ودولياً. وهكذا تكون هذه القوائم تتلاءم وتتوافق مع احتياجات المستخدمين على خلاف أنواعهم وبلدانهم.

- اعتمد النظام المحاسبي المالي في معالجته للأدوات المالية فيما يخص تصنيفها وقياسها على المعيارين IAS32 و IAS39.

الفصل الثاني:

محاسبة الأدوات المالية وفق

معيار الإبلاغ المالي رقم 9

والنظام المحاسبي المالي

تمهيد

ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية خلال النصف الثاني من القرن المنصرم جعل مهنة المحاسبة تتعزز بمجموعة من المعايير والارشادات الدولية التي تتماشى مع تطور بيئة الأعمال العالمية ما أدى إلى رفع من نوعية التقارير المالية. وفي اطار التوافق المحاسبي أصدرت هذه اللجنة مجموعة من المعايير تخص محاسبة الأدوات المالية، أولها معيار IAS32 "الأدوات المالية: العرض والإفصاح" الذي استخدم تقريب لعقد من الزمن، ولكن مع التطورات التي عرفتتها الصناعة المالية الدولية بتنوع الأدوات والخدمات المالية في شتى الميادين جعلت ممارسي المهنة يلحون بالحاجة إلى وجود معايير أخرى تساعدهم في معالجة القصور الناتج عن تغير بيئة الأعمال، فكان لهم ذلك بعدما قامت اللجنة بعدة تعديلات على المعيار IAS32، أصدرت اللجنة معيار IAS39 سنة 1998 متعلق بالاعتراف والقياس.

استمر العمل بالمعيارين إلى غاية حدوث أزمة الرهن العقاري سنة 2008 التي أثرت بشكل كبير على محاسبة الأدوات المالية، خاصة معيار IAS39 الذي وُجّهت له أصابع الاتهام نتيجة صعوبة تطبيقه وكذا اعتماده على نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة. وأيضا طرحت جدلا آخر حول آلية القياس بالقيمة العادلة. فكل هذا دفع بمجلس IASB إلى الاهتمام أكثر بالمجال وكان ذلك بإصدار معيار خاص بقياس القيمة العادلة في سنة 2013 ومعيار آخر في 2014 خاص بالأدوات المالية IFRS9، الذي أعاد تصنيف وقياس الأدوات المالية وأيضا قدم نموذجا جديدا لانخفاض القيمة "نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة". وكذا عرض إرشادات تفصيلية متعلقة بمحاسبة المشتقات المالية ومحاسبة التحوط. لم تستحوذ نصوص معايير المحاسبة الدولية على الفكر الدولي فحسب بل اتسعت لتشمل الفكر المحلي ممثلا في النظام المحاسبي المالي المستنبط أساسا من معايير المحاسبة الدولية والقائم في معالجته للأدوات المالية على إرشادات وتوجيهات المعيارين IAS32 و IAS39. وللإلمام بالموضوع أكثر سنحاول في طيات هذا الفصل الوقف عند ما يلي:

- محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق معيار IFRS9؛
- محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF؛
- الهندسة المالية-المشتقات المالية والمحاسبة عنها؛
- محاسبة التحوط وفق معيار IFRS9.

المبحث الأول: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار IFRS9

قصد تدارك تداعيات أزمة الرهن العقاري على معيار IAS39 وبهدف معالجة الانتقادات الموجه له نتيجة صعوبة تطبيقه على أرض الواقع وإخفاقه في معالجة مشكلة الخسائر الائتمانية، قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية معالجة ثغراته من خلال إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، وفق ثلاثة مراحل أساسية انطلقت من سنة 2009 إلى غاية 2013، فأول مرحلة عاجلت تصنيفات الأصول المالية إذ أعاد تصنيفها لثلاثة فئات على أساس قياسها، فضلا عن طرحه لنموذج جديد خاص بالخسائر الائتمانية المتوقعة حيث ألزم المعيار الاعتراف بها في نهاية كل فترة تقرير حتى في حالة عدم حدوث خسارة فعلية على عكس ما كان عليه في المعيار IAS39 الذي يؤخر الاعتراف بها حتى يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض (أي نموذج الخسارة المتكبدة). أما فيما يخص محاسبة الالتزامات المالية لم يحدث تغيير كبير مقارنة بالمعيار IAS39.

وللتعمق في الموضوع أكثر سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق للعناصر الآتية:

- محاسبة الأصول المالية حسب معيار IFRS9؛

- محاسبة الالتزامات المالية حسب معيار IFRS9؛

- محاسبة الأدوات المالية الهجينة (المركبة).

المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية حسب معيار IFRS9

مرت عملية إصدار معيار الإبلاغ المالي رقم 9 بثلاثة مراحل، أولها كان في نوفمبر 2009 وتخص إجراءات وطرق تصنيف وقياس الأصول المالية، الذي اعتمد في تصنيفه على نموذجين أساسيين "نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفق النقدي التعاقدية"، على عكس ما كان معتمدا عليه سابقا في المعيار IAS39 "نية المنشأة من اقتناء الأداة المالية". فوفق النموذجين الجديدين صُنفت الأصول المالية لثلاثة: أصول مالية بالتكلفة المهلكة، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ومن خلال هذا العنصر سنسعى لتبيان تصنيفات هذه الأصول وفق IFRS9 وطرق قياسها وكذا النموذج الجديد الذي أعتمد عليه في معالجة الخسائر الائتمانية.

1. الإثبات الأولي للأصول المالية

يتم الاعتراف بالأصول المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفا في اشتراط تعاقدي لأداة مالية معينة، ويتم إثبات عمليات الشراء أو البيع باستخدام تاريخ المتاجرة أو المحاسبة على أساس التسوية. ويقصد هنا

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

الاعتراف بالوقت الذي يجب أن تسجل فيه المنشأة بشكل أولي (لأول مرة) الأصل أو الالتزام في الميزانية ويجب على الشركة اختيار واحد من هذين الأسلوبين كسياسة محاسبية:¹

1.1. تاريخ المتاجرة (التعامل): هو التاريخ الذي ترتبط فيه المنشأة بشراء أو بيع أصل، وتشير المحاسبة على أساس تاريخ المتاجرة إلى:

- إثبات أصل سيتم استلامه والالتزام بالدفع مقابله في تاريخ المتاجرة؛ أو
- إلغاء إثبات الأصل الذي يتم بيعه، وإثبات أي مكسب أو خسارة من الاستبعاد وإثبات مبلغ مستحق التحصيل من المشتري مقابل الدفع في تاريخ المتاجرة.

وعموما لا تبدأ الفائدة في الاستحقاق على الأصل والالتزام المقابل له حتى تاريخ التسوية حيث تنتقل الملكية.

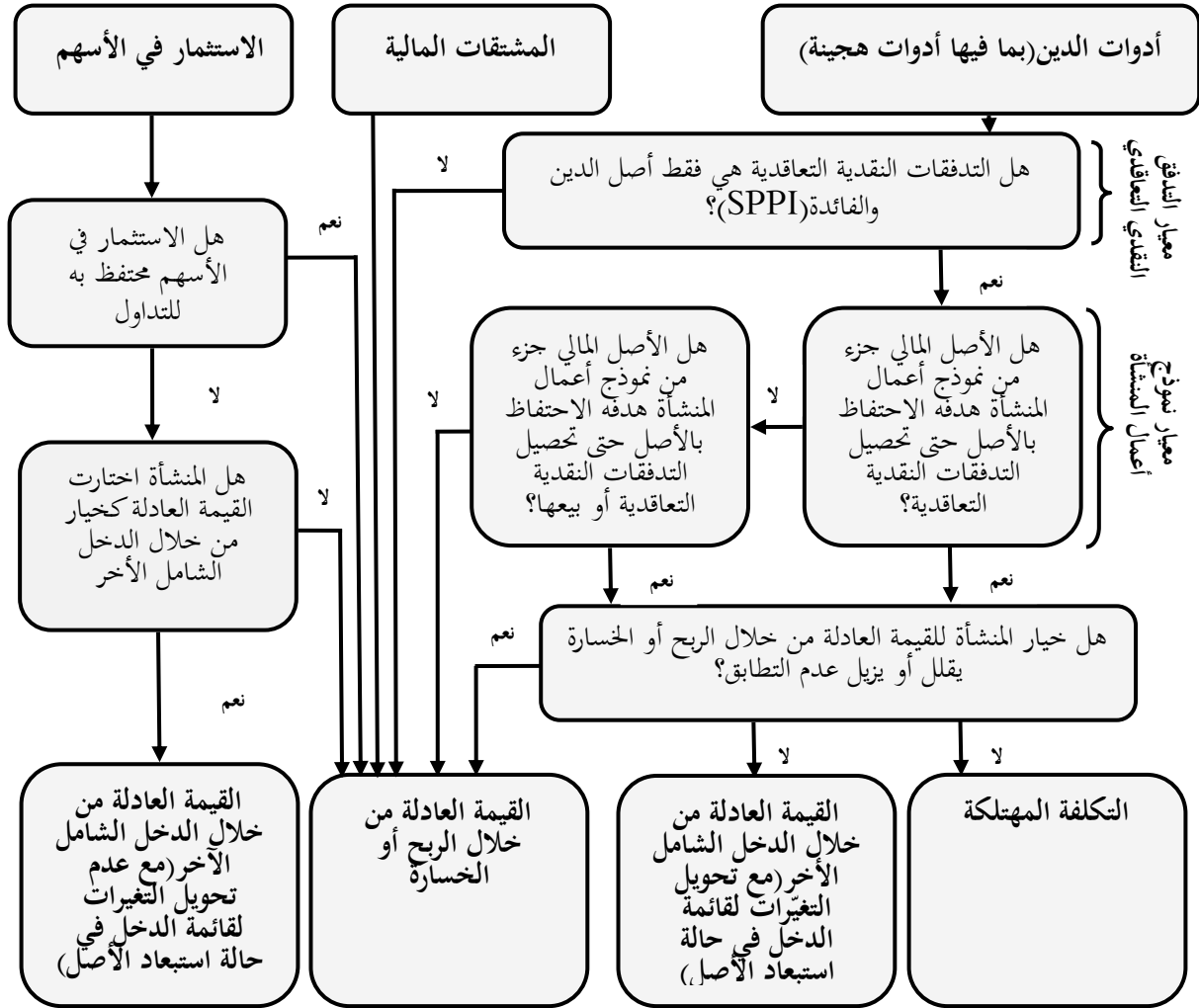
2.1. تاريخ التسوية: هو التاريخ الذي سيتم به تحويل الأصل للمنشأة أو الذي ستحول المنشأة به أصل معين للغير ويتم الاعتراف بأصل معين بتاريخ استلامه من قبل المنشأة، وكذلك الاعتراف بالتخلص من أصل معين (بيع أصل) والاعتراف بأي أرباح أو خسائر بيع الأصل بتاريخ تحويل ذلك الأصل للطرف الآخر.

2. تصنيف الأصول المالية حسب IFRS 9

يعتمد المعيار IFRS9 في تصنيف الأصول المالية لثلاثة فئات على أساس: نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفق النقدي التعاقدية. ولتوضيح هذه الإجراءات أكثر أنظر الشكل رقم (2-01).

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 3، 37.

الشكل رقم (2-01): تصنيفات الأصول المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9



Source : Aperçu des différences entre l'IFRS9 Instruments financiers et l'IAS39 Instrument financiers : Comptabilisation et évaluation, MNP SENCRL.srl, Canada, Janvier 2016, p4. <https://www.mnp.ca>

من خلال الشكل أعلاه يكون تصنيف الأصول المالية على أساس:

1.2. نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية

يقصد بنموذج أعمال المنشأة الطريقة التي تمارس المنشأة بها نشاطها المتعلق بإدارة موجوداتها، ويتم تحديدها من قبل موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة. ولا يعتمد هذا النموذج على نوايا الإدارة فيما يخص أداة مفردة، وإنما يشترط تحديده وفق مستوى تجميع أعلى أي على مستوى المحفظة.¹ لذلك قد يكون للمنشأة أكثر من نموذج عمل واحد لإدارة أدواتها المالية على سبيل المثال تدير محفظة استثمارية بغرض الحصول على التدفقات النقدية

¹ IFRS Foundation: Project summary-IFRS9 financial instruments, United Kingdom, July2014, p8.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

التعاقدية أي حتى تاريخ استحقاقها ومحفظة استثمارية أخرى تديرها لأغراض المتاجرة بهدف تحقيق الربح من التغيرات في القيمة العادلة.¹

ويستنتج هذا النموذج من خلال الأنشطة التي تتعهد بها المنشأة لتحقيق الهدف من أعمالها، بحيث يبين الواقع بدلا من الاعتماد على ما هو متاح أو متوقع أي باستخدام معلومات موضوعية كمخططات العمل، حجم وتغيرات نشاط المبيعات وجميع الأدلة المتاحة ذات الصلة.²

2.2. خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي

أحد معايير تحديد ما إذا كان الأصل المالي مؤهلا للتصنيف بالتكلفة المهتلكة أو من خلال بنود الدخل الشامل الآخر هو أن نموذج التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي يؤدي لتدفقات نقدية تعبر فقط عن أصل الدين* والفائدة** "SPPI" Solely Payments of Principal and Interest في تواريخ محددة.

وبالاعتماد على النموذجين السابقين يتم تصنيف الأصول المالية إلى:

أ- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المهتلكة) Amortised Cost

تقاس الأصول المالية بالتكلفة المهتلكة في حالة استيفاء هذين الشرطين:³

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعدّ فقط - دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة.

ب- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر Fair Value through other

" FVOCI" comprehensive income

تصنف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذ استوفت الشرطين التاليين:⁴

¹ Eleonora Teodori, **IFRS9 Financial Instruments, le principali novità e i relativi impatti sul mercato : un'analisi empirica**, corso di laurea Magistrale in Economia e Diritto, dipartimento di scienze economiche ed aziendali « M.FANNO », Università Degli studi di padova, 2017-2018, Pp 26-27

²IFRS Foundation: Project summary-IFRS9 financial instruments, Op-cit, p8.

*أصل الدين: المقصود به القيمة العادلة للأصل المالي في وقت الاعتراف الأولي به.

**الفائدة: هي مقابل قيمة الأموال بمرور الوقت ومخاطر الائتمان المرتبطة برأس المال خلال فترة زمنية معينة، والمخاطر والتكاليف الأخرى المرتبطة بالمخاطر الأساسية لمعاملة التمويل وهامش الربح.

³ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص8.

⁴ نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل.

- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعدّ فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة.

وتتكون هذه الفئة من استثمارات الديون التي تفي بكل من اختبار نموذج الأعمال واختبار التدفق النقدي التعاقدية ولكن تتم إدارتها لبيعها أيضاً، كما تتضمن أيضاً استثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي تختار المنشأة عدم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.¹ ومن أمثلتها نجد: استثمارات في أسهم غير محتفظ بها للمتاجرة، سندات دين معينة (خاصة التزامات التأمين).²

ت- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة "Fair value through profit or loss"

تتكون هذه الفئة من الأصول المالية التي لم تصنف بالتكلفة المهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وتشمل الاستثمارات في أدوات الدين (السندات)، الاستثمارات في أدوات الملكية (الأسهم) لأغراض المتاجرة والمشتقات.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-01): تصنيف الأصول المالية وفق IFRS9

بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	بالتكلفة المطفأة	نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية
عند امتلاك الأصول المالية بغرض إعادة بيعها في الأجل القصير.	نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل.	نموذج الأعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات التعاقدية.	الأصول المالية
أن لا تعطى الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محددة.	أن تعطى الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية المتعلقة بأصل الدين وفوائده في تواريخ محددة.	أن تعطى الأداة المالية الحق باستلام تدفقات نقدية متعلقة بأصل الدين وفوائده في تاريخ محددة.	خصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي
تشمل الاستثمارات في أدوات الدين (السندات) والاستثمارات في أدوات الملكية (الأسهم) لأغراض	تشمل الاستثمارات في أدوات الدين (السندات) التي يحتفظ بها للاستحقاق أو البيع بالإضافة إلى الاستثمارات في أدوات الملكية التي لا يحتفظ بها	تشمل الاستثمارات المالية في أدوات الدين (السندات) والقروض والذمم المدينة والتي تحتفظ بها لتاريخ	أمثلة

¹ Eleonora Teodori, Op-cit, p 23-24.

² Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**, 6^e édition, Dunod, 2017, p194.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

الاستحقاق.	للمتاجرة (الأسهم الاستراتيجية المتاجرة. طويلة الأجل).
------------	---

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق.

3. خيار تصنيف الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

بالرغم من قواعد تصنيف الأصول المالية وفق المعيار IFRS9 (بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) فإنه يمكن للمنشأة عند الإثبات الأولي أن تقوم بتحديد لا رجعة فيه للأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إن كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري التناقض (عدم اتساق) في الاعتراف أو القياس (ويشار إليه أحيانا بعدم التماثل المحاسبي).¹

4. القياس الأولي واللاحق للأصول المالية: يكون قياس هذه الأصول وفق معيار IFRS9 كما يلي:

الجدول رقم (2-02): القياس الأولي واللاحق للأصول المالية وفق IFRS9

فئة الأصل المالي	القياس الأولي للأصل المالي	القياس اللاحق للأصل المالي (نهاية الدورة)
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة.	بالقيمة العادلة والفرق يحمل للأرباح أو الخسائر.
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالقيمة العادلة وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة (عمولات ومصاريف الشراء) إلى أدوات الدين.	بالقيمة العادلة و التغيرات ضمن حقوق الملكية في الدخل الشامل الآخر كبنء مستقل حتى يتم التخلص من الأصل بالبيع أو التنازل عنه، وبعدها يتم تحويله إلى بيان الدخل تحت مسمى تعديلات إعادة التصنيف (أي بتحويل التغيرات). وإيراد الفائدة وفروقات العملة وخسائر التدني وأرباح استبعاد تدني (السندات) ضمن الأرباح والخسائر.

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

بالتكلفة المطفأة* (المهتلكة) مطروح منها أي محخص لقاء تدني القيمة، ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وانخفاض القيمة في الربح أو الخسارة.	بالقيمة العادلة وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة (عمولات ومصاريف الشراء) إلى قيمة الدين.	بالتكلفة المطفأة (المهتلكة)
--	---	-----------------------------

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- Juan Ramirez, **Accounting for Derivatives- Advanced Hedging under IFRS9**, Second Edition, Wiley, 2015, pp 6-7.
- Aperçu des différence entre l'IFRS9 Instruments financiers et l'IAS39 Instrument financiers : Comptabilisation et évaluation, Op-cit, p4.
- IFRS in Practice 2019, **IFRS9 Financial Instruments**, BDO, international publication 2019, p27 (www.BDO.global).

ملاحظة:

الجدول رقم (2-02) يعالج التقييم الأولي واللاحق لأدوات الدين. أما فيما يخص الاستثمار في الأسهم يكون تقييمها الأولي واللاحق كما يلي:

أ- **التقييم الأولي:** بالقيمة العادلة وتضاف التكلفة المباشرة للمعاملة (عمولات ومصاريف الشراء) إلى قيمة السهم.

ب- **التقييم اللاحق (نهاية الدورة):** نجد فيه حالتين:

- حالة تصنيف منشأة الاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)، وهي القاعدة العامة وفق معيار IFRS9.

- حالة تطبيق المنشأة خيار التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: (وعند تطبيق الخيار يكون لا رجعة فيه) يتم إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر. وعند الإلغاء أو الاستبعاد من الدفاتر لا يمكن إعادة تصنيف المكاسب والخسائر لقائمة الدخل (أي بدون التحويل في القيمة العادلة لقائمة الدخل، وإنما تتمتع المنشأة بحرية في تحويلها للاحتياطات أو الأرباح المحتجزة).

أما فيما يخص إيرادات توزيعات الأرباح (الأسهم) يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل.

5. إعادة تصنيف الأصول المالية

يمكن للمنشأة إعادة تصنيف الأصول المالية من فئة إلى أخرى إذا وفقط قامت بتعديل "نموذج الأعمال" أي النموذج الاقتصادي للمؤسسة الخاص بإدارة أصولها المالية وتكون هذه العملية استثنائية (أي نادرة الحدوث).

*التكلفة المهتلكة: هي المبلغ الذي قوم به الأصل المالي (أو الالتزام المالي) عند إدراجه الأولي في الحسابات منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية مضاف إليه أو محذوف منه الاهتلاك المتجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه. ومنقوص منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل. (ويتم حسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي).

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

ولإعادة التصنيف أثر مستقبلي بحيث يعترف بأي مكسب أو خسارة ناتجة عن الفرق بين القيمة الدفترية السابقة والقيمة العادلة في الربح أو الخسارة. أما في حالة إعادة تصنيف الأصل المالي إلى التكلفة المطفأة فإن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح قيمته الدفترية الجديدة. وعند إجراء أي إعادة تصنيف يجب على المنشأة الإفصاح عنها في الإيضاحات.¹ وفيما يلي جدول يوضح إعادة تصنيف الأصول المالية:

الجدول رقم (2-03): إعادة تصنيف الأصول المالية

إعادة التصنيف إلى			صنف الأصل
بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	بالتكلفة المطفأة(المهتلكة)	
بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر عن إعادة التصنيف ضمن الأرباح والخسائر.	بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر عن إعادة التصنيف ضمن الدخل الشامل الأخر.	-	من التكلفة المطفأة
إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المجمعة والمثبتة سابقا في الدخل الشامل الأخر من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر في تاريخ إعادة التصنيف كتعديل خاص بإعادة التصنيف. ويستمر الاعتراف بالأصول بالقيمة العادلة.	-	إزالة المكاسب والخسائر المجمعة المثبتة سابقا في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية، وتعديل القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف.	من القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	الاستمرار في القياس	التكلفة المطفأة الجديدة	من القيمة العادلة من

¹ Robert Obert, Op-cit, p199.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

خلال الربح أو الخسارة	هي القيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف. ويتم حساب معدل الفائدة الفعلي.	بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالمكاسب والخسائر اللاحقة في الدخل الشامل الآخر.
-----------------------	--	---

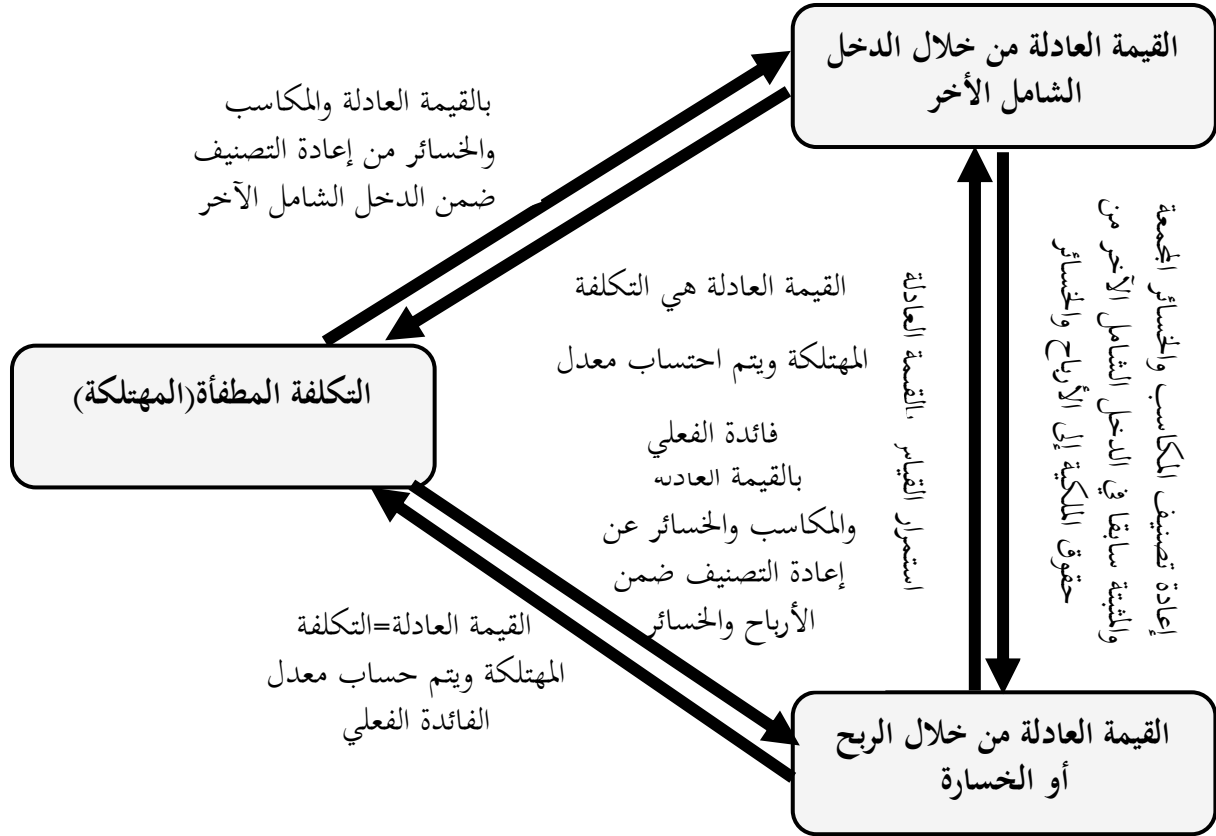
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- Juan Ramirez, Op-cit, pp10-11.

- IFRS9 Financial Instruments- Understanding the basics, p18 .www.pwc.com/ifrs9.

وفق الجدول رقم(2-03) يمكن تلخيص إعادة تصنيف الأصول المالية في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-02): ملخص لإعادة تصنيف الأصول المالية



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق.

6. تدهور أو تدني قيمة الأصول المالية وفق IFRS9

يُعدّ موضوع انخفاض القيمة وتوقيت وكيفية الاعتراف بها من الأمور التي شهدت جدلا كبيرا بين المتخصصين من المهنيين والأكاديميين وهذا نظرا للخسائر التي شاهدها الأدوات المالية مع انفجار الأزمة المالية 2008، وعلى هذا الأساس فقد كان على مجلس معايير المحاسبة الدولية إعادة النظر في الممارسات المطبقة في هذا المجال ومعالجة الخلل المتواجد في IAS39 الذي يعترف بخسائر القيمة عندما يكون هناك مؤشر

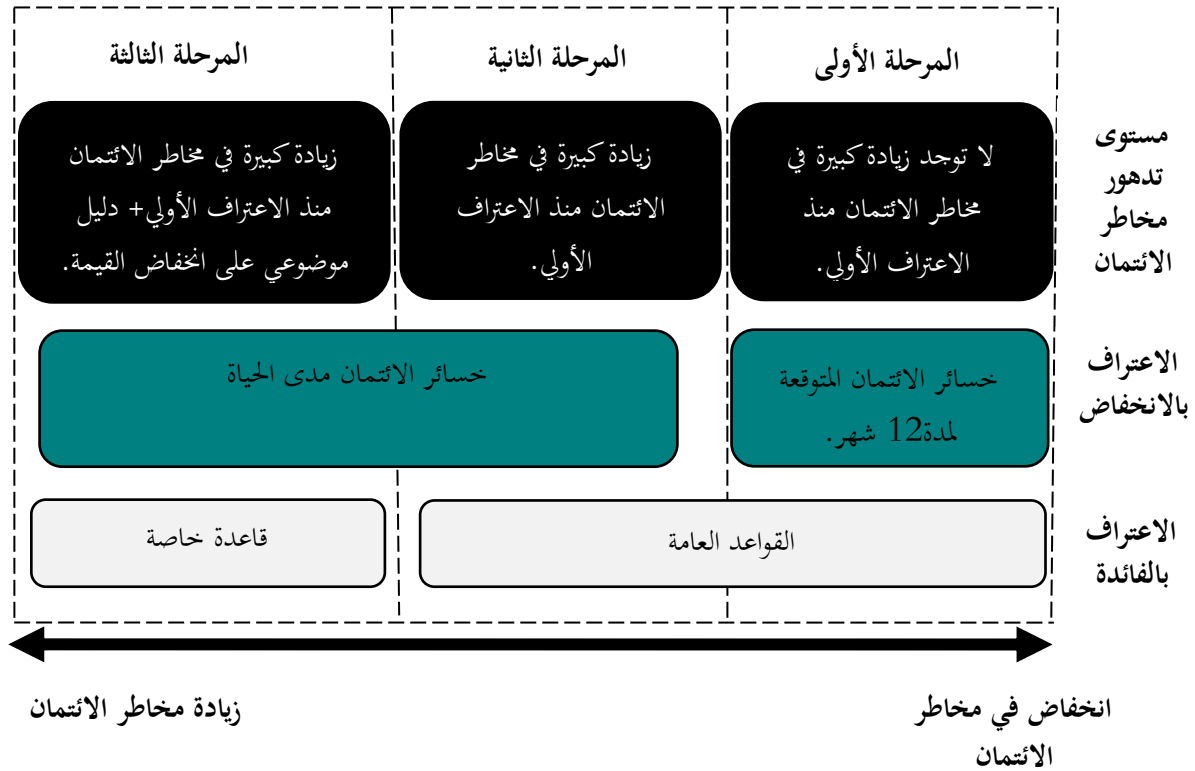
الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي

موضوعي على الانخفاض أي نموذج "الخسائر المتكبدة أو المحققة"، واستبدل هذا الأخير بنموذج جديد "الخسائر الائتمانية المتوقعة" المتضمن في المعيار IFRS9.

يتطلب نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية، والتي لها تأثير على قيمة التدني وذلك بالاعتماد على معلومات (تاريخية، حالية ومستقبلية) صادقة ومتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. ويتم تطبيق هذا النموذج على كافة الموجودات المالية أدوات الدين والمصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

وتحسب خسائر القيمة وفق ثلاثة مراحل حسب درجة المخاطر المتعلقة بكل أداة مالية. وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-03): مراحل تدني قيمة الأصول المالية وفق IFRS9



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- IFRS9 Financial Instruments Impairment of Trade Receivables, MNP, canada July 2019, p2
- IFRS in Practice 2019, IFRS9 Financial Instruments, Op-cit, p51.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

يظهر لنا الشكل رقم (2-03) مراحل الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفق معيار IFRS9 وهي كما

يلي:¹

- **المرحلة الأولى:** منذ الاعتراف الأولي بالأصل، المنشأة تسجل التدني المحتمل لقيمة الأصل خلال مدة 12 شهرا، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل تحت بند المخصصات. ولا يؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد للموجودات المالية إذ تحسب بطريقة معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية (أي دون خصم انخفاض القيمة) (قاعدة عامة)، وعند إعداد التقارير المالية تحدد المنشأة ما إذا كان هناك ارتفاع في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف بالأداة المالية أم لا، فإذا تبين أن احتمال تعثرها منخفض فذلك يعني انخفاض مخاطرها الائتمانية، أما إذا تبين العكس فهذا سوف يتم المرور إلى المرحلة الثانية أو الثالثة.

- **المرحلة الثانية:** يتم الانتقال من نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لـ 12 شهرا إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى حياة للأداة المالية إذ تبين أن هناك ارتفاعا في مخاطر الائتمان مقارنة بوجودته عند الاعتراف المبدئي لها، فعندئذ يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها كاملا. مما يترتب عليه ارتفاع مهم وكبير نسبيا في مخصصات انخفاض القيمة، وتبقي عملية حساب إيرادات الفوائد دون تغيير عن النهج المتبع في المرحلة الأولى.

- **المرحلة الثالثة:** يتم الانتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة إذا تبين أن هناك تدهور في جودة الائتمان أي تحققت الخسارة الائتمانية أو انخفضت قيمة الأداة المالية فعليا (وذلك بوجود دليل موضوعي على ذلك)، كما يمكن أيضا الانتقال من المرحلة الأولى إلى الثالثة مباشرة إذا حدث ذلك فعلا، ويبقى الاعتراف بالخسائر الائتمانية على مدى عمر الأداة المالية في هذه المرحلة، ويؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد على الموجودات المالية إذ تحسب بمعدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية مطروح منها مخصص الائتمان (أي صافية من مخصص انخفاض القيمة) (القاعدة الخاصة).

ومن بين المؤشرات والدلائل على وجود خسارة قيمة نجد:²

- وجود صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو للمقترض؛

¹ سميرة مشراوي، أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم 09 على رأس المال التنظيمي - حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 745.

² المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- عدم التزام الجهة المصدرة للأداة المالية بنود العقد (خرق العقد)، مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمالية مرتفعة لإفلاس الجهة المصدرة للأداة المالية، أو جدول الديون المتعثرة؛
- توفر معلومات حول انخفاض مهم في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموعة أصول مالية منذ تاريخ أول اعتراف بتلك الأصول.
- الاعتراف بخسارة انخفاض في قيمة الأصل المالي في فترة تقديم التقارير المالية السابقة. ويقاس خسائر تدني المتوقعة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{خسائر التدني المتوقعة} = \text{قيمة الأصل المالي EAD} \times \text{الخسارة الاقتصادية المتوقعة LGD} \times \text{احتمالية التخلف عن السداد PD}$$

وفق العلاقة نجد ثلاثة مكونات رئيسية وهي:

- قيمة الأصل المالي EAD (Exposure at Default)؛
 - احتمال التعثر PD (Probability of Default) تقدير احتمالية التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة والتي تحسب وفقا للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية؛
 - الخسارة في حال التعثر LGD (Loss given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة - وقيمة التعرض عند التعثر، وهي تقدير للخسارة الناتجة من التعثر في السداد. وتمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض تحصيلها ويتم التعبير عنه عادة كنسبة مئوية من احتمال التعثر.
- ويكون المرور من مرحلة إلى أخرى ضروريا إذا تبين أن هناك تحسنا في جودة الائتمان وانخفاض مخاطره. ففي هذه الحالة أخذ المعيار IFRS9 ذلك بعين الاعتبار، إذ يمكن الانتقال من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية أو من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى في حالة وجود تحسن. وينبغي أن يدعم ذلك الانتقال بالمستندات المعززة للتحسن ويقدم الأسباب الكافية لتبرير ذلك.

المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية حسب معيار IFRS9

عالج مجلس معايير المحاسبة الدولية موضوع الالتزامات المالية بوضع إرشادات وقواعد تصنيفها وقياسها من خلال معيار IFRS9 وفق ما يلي:

¹ Eleonora Teodori, Op-cit, p53.

المالي

1. الإثبات الأولي للالتزامات المالية

تثبت الالتزامات المالية في قائمة المركز المالي عندما تصبح المنشأة طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة المالية، على أنها التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة أو التزام مالي آخري بالتكلفة المطفأة.

2. تصنيف الالتزامات المالية

صنف المعيار IFRS9 الالتزامات المالية لصنفين: التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والتزامات مالية بالتكلفة المطفأة.

1.2. التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر Financial liabilities at fair value through profit or loss

يقسم المعيار هذه الفئة إلى فئتين هما:¹

أ- محددة أو مخصصة بالقيمة العادلة: وهي الالتزامات المالية التي تختار المنشأة (ومن لحظة اقتنائها) تصنيفها ضمن هذه الفئة وفروقات إعادة تقييمها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ب- التزامات محتفظ بها للمتاجرة: ومن أمثلتها الالتزامات الناتجة عن السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل والتي يتوجب ردها في المستقبل، ويعتبر الالتزام المالي كالتزام محتفظ به للمتاجرة إذا تم الحصول عليه أو نشأ بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة وتشمل الالتزامات المالية الأوراق المباعة قصيرة الأجل والتي يتوقع تحقيق أرباح نتيجة تذبذب أسعارها خلال فترات قصيرة مثل الالتزامات الناتجة عن العقود المشتقة، والالتزامات التجارية الأخرى.

2.2. الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة Amortised cost: تصنف المطلوبات

بالتكلفة المهلكة ما لم يكن الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة (على سبيل المثال المشتقات غير محددة في علاقات التحوط) أو الالتزامات التي اختارت المنشأة تصنيفها ضمن الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (أي استخدام خيار القيمة العادلة). ومن أمثلة هذا الصنف نجد حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على المنشأة.²

3. خيار تصنيف التزام مالي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

حسب الفقرة 2.2.4 من المعيار IFRS9 يمكن للمنشأة عند الإثبات الأولي أن تحدد بشكل لا رجعة فيه التزاماً مالياً على أنه يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، عندما ينتج عن القيام بذلك معلومات أكثر ملاءمة، إما بسبب أنه:³

¹ Juan Ramirez, Op-cit, p 16-17.

² IFRS in Practice 2019, IFRS9 Financial Instruments, Op-cit, p34.

³ المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 9.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- المنشأة تحذف أو تقلص بشكل كبير من عدم تطابق في القياس أو الاعتراف (يشار له أحيانا بعدم التطابق المحاسبي) والذي قد ينشأ من قياس الأصول أو الالتزامات أو من الاعتراف بالأرباح والخسائر منها وفق أسس مختلفة؛ أو
- يتم إدارة مجموعة من الالتزامات المالية أو الأصول المالية وقيم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقا لإدارة المخاطر أو استراتيجية استثمارية موثقة، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخليا وفق ذلك الأساس إلى موظفي الإدارة الرئيسيين في المنشأة (حسبما ورد تعريفها في معيار المحاسبة الدولي 24: الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة)، مثل مجلس إدارة المنشأة والمدير التنفيذي.

4. إعادة تصنيف الالتزامات المالية

وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 (الفقرة 4.4.2) لا يمكن للمنشأة أن تعيد تصنيف أي التزام مالي.

5. القياس الأولي واللاحق للالتزامات المالية

حسب المعيار IFRS9 هناك فئتان فقط من الالتزامات المالية (بالتكلفة المطفأة، وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) يكون قياسهما الأولي واللاحق كما يلي:¹

1.5. التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: يكون قياسها الأولي واللاحق كما يلي:

1.1.5. القياس الأولي: بالقيمة العادلة.

2.1.5. القياس اللاحق: بالقيمة العادلة والفرق يحمل للأرباح أو الخسائر.

2.5. التزامات مالية بالتكلفة المهلكة: يكون قياسها الأولي واللاحق كما يلي:

1.2.5. القياس الأولي: بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف المعاملة.

2.2.5. القياس اللاحق: بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي (ويتم إطفاء أي قسط أو خصم إلى الأرباح أو الخسائر).

المطلب الثالث: محاسبة الأدوات المالية الهجينة (المركبة)

تتضمن بعض الأدوات المالية عنصر الالتزام وعنصر حق ملكية في آن واحد والمسماة بالأدوات المالية المركبة، ومن أمثلة ذلك السندات القابلة للتحويل لأسهم والتي تتضمن جزأين: الجزء الأول التزام الشركة المتعاقدة على الدفع نقدا مقابل القيمة الأصلية للسندات+الفوائد السنوية، والجزء الثاني المتمثل في التزام خيار شراء لحامل السند لتحويل أداة الدين إلى سهم عادي (أداة حق ملكية). بحيث يجب على مصدر الأداة المالية غير المشتقة

¹ بالاعتماد على:

- Aperçu des différences entre l'IFRS9 Instruments financiers et l'IAS39 Instrument financiers, Op-cit, p11.
- IFRS in Practice 2019, IFRS9 Financial Instruments, Op-cit, p34.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

تقوم شروط الأداة المالية لتحديد ما إذا كانت تتضمن كلا من التزام ومكون حقوق الملكية، ومثل هذه المكونات يجب تصنيفها بشكل منفصل على أنه التزامات مالية أو أصول مالية أو أدوات حقوق ملكية بما يتلاءم مع تعريف كل من الالتزام وحقوق الملكية،¹ ويتم الاعتراف الأولي لهذه الأداة بتحديد القيمة العادلة لعنصر الالتزام أولاً، ومن ثم تخصيص المبلغ المتبقي لعنصر حق الملكية ولا يجوز أن يتم تحديد القيمة العادلة لعنصر حقوق الملكية أولاً، بمعنى قيمة جزء حقوق الملكية (الأسهم) = القيمة العادلة للأداة المركبة - القيمة العادلة لعنصر الالتزام.² ولا يجوز تغيير التصنيف حتى ولو تغيرت الظروف الاقتصادية. أما فيما يخص المعالجة المحاسبية فتكون كما يلي:³

- يُعدُّ التزام المصدر بإجراء دفعات مجدولة للفائدة وأصل المبلغ التزاماً مالياً يظل موجوداً طالما أنه لم يتم تحويل الأداة، وعند الإثبات الأولي فإن القيمة العادلة لمكون الالتزام هي القيمة الحالية لسلسلة التدفقات النقدية المستقبلية المحددة تعاقدياً محضومة بمعدل الفائدة المطبق في ذلك الوقت من قبل السوق على الأدوات المشابهة في حالتها الائتمانية والتي تقدم ما يقارب نفس التدفقات النقدية بنفس الشروط ولكن بدون خيار التحويل.
- تُعدُّ أداة حقوق الملكية خياراً مدمجاً لتحويل الالتزام إلى حقوق ملكية في المصدر، ولهذا الخيار قيمة عند الإثبات الأولي حتى عندما يكون سعر ممارسته غير مجزئ.

ومن الأمثلة على الأدوات المالية المركبة نجد السندات القابلة للتحويل لعدد محدد من الأسهم العادية **Convertible Bonds** والتي تتكون من جزأين: الجزء الأول: يمثل التزام تعاقدي بدفع الفائدة الدورية وسداد المبلغ الأصلي للسندات بالقيمة الاسمية عند الاستحقاق إذا احتفظ حامل السندات بها حتى الاستحقاق ولم يطلب تحويلها لأسهم عادية، ويلبي هذا الجزء تعريف الالتزام المالي لوجود التزام تعاقدي بدفع نقدي. أما الجزء الثاني: يمثل حق الملكية بخيار حق التحويل للأسهم الممنوحة لحامل السندات، ويستوفي هذا الجزء تعريف أداة حقوق الملكية.⁴

وعند تحويل أداة قابلة للتحويل عند الاستحقاق، فإن المنشأة تقوم بإلغاء إثبات مكون الالتزام وتبتيته على أنه حق ملكية ويظل مكون الملكية الأصلي على أنه ملكية (رغم أنه قد يتم نقله من بند مستقل في حقوق الملكية إلى بند مستقل آخر). ولا يوجد أي مكسب أو خسارة على التحويل عند الاستحقاق.⁵

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 465.

³ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

⁴ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 465.

⁵ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 32: الأدوات المالية "العرض"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: محاسبة الأدوات المالية الأساسية وفق SCF

عالج النظام المحاسبي المالي موضوع الأدوات المالية وفق القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 من حيث تصنيف الأصول والالتزامات المالية وفق الميزانية ومدونة الحسابات وطرق قياسها وكذا المعالجة المحاسبية الملائمة والمناسبة لكل منها. وللتعمق أكثر في الموضوع سنقسم هذا المبحث إلى:

- محاسبة الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- محاسبة الالتزامات المالية وفق النظام المحاسبي المالي؛
- دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص الأدوات المالية.

المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي

أظهر النظام المحاسبي المالي قواعدا وقوانين قياس وتصنيف الأصول المالية وفق فقراته من 1.122 إلى 9.122 وكذا المعالجة المحاسبية لها. وفيما يلي تفصيل عن ذلك:

1. تصنيف وتقييم الأصول المالية وفق SCF: فيما يلي جدول يلخص تقييم وتصنيفات الأصول المالية حسب الميزانية ومدونة الحسابات:

الجدول رقم (2-04): ملخص تصنيف وتقييم الأصول المالية وفق SCF

طرق التقييم		تصنيف النظام المحاسبي المالي		
التقييم اللاحق	التقييم الأولي	وفق مدونة الحسابات		وفق الميزانية
التكلفة المهلكة (المطفأة). تخضع لفحص تدني القيمة.	القيمة العادلة + مصاريف الحيابة	ح/26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقة بمساهمات (باستثناء السندات التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقاً).	-	أصول مالية غير جارية
القيمة العادلة والفارق يحمل للأموال الخاصة ح/104. تخضع لفحص تدني القيمة	القيمة العادلة + مصاريف الحيابة	ح/262 سندات المساهمة الأخرى (التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقاً). ح/273 سندات مثبتة تابعة لنشاط المحفظة.	الأصول المالية المتاحة للبيع	

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

التكلفة المهتلكة (المطفاة). تخضع لفحص تدني القيمة.	القيمة العادلة + مصاريف الحيازة	ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم).	الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها	
		ح/274 القروض والحسابات الدائنة المرتبة على عقد إيجار- التمويل. ح/275 الودائع والكفالات المدفوعة ح/276 الحسابات الدائنة الأخرى	القروض والذمم التي أصدرتها المنشأة	
القيمة العادلة والفرق يحمل لنتيجة الدورة ح/665 أوح/765.	القيمة العادلة + مصاريف الحيازة	ح/50 القيم المنقولة للتوظيف. ح/52 الأدوات المالية المشتقة.	الأصول المالية المحازة بغرض المتاجرة	أصول مالية جارية

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 81، 12.
- George Langlois et autres, **Manuel de Comptabilité Approfondie**, volume 1, Editions BERTI, Alger, 2013, p72.
- **Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013**, Direction Générale de la Comptabilité, Conseil National de la Comptabilité, Edition ENAG, Alger 2014, P234.

وفق الجدول رقم (2-04) نستخلص تصنيفات الأصول المالية وتقييمها الأولي واللاحق ويكون كما يلي:

1.1 الأصول المالية غير الجارية: صنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية غير الجارية* لأربعة أصناف

وهي:

1.1.1 سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة: هذا النوع من الأصول المالية يُعدّ امتلاكها

الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذا على الشركة التي تصدر السندات، أو تمارس مراقبتها: المشاركة في الفروع، الكيانات المشاركة لها أو المؤسسات المشتركة.¹

*الأصول المالية غير الجارية: وهي الأسهم والسندات والحقوق التي تكون للمؤسسة القدرة والرغبة على الاحتفاظ بها لفترة طويلة أو إلى تاريخ استحقاقها في حالة السندات، وتسجل مثل هذه الأصول المالية غير الجارية في أحد الحسابين ح/26 وح/27.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

وتسجل في الكشوف المالية الفردية، المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في المستقبل القريب، في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء مضاف إليها مصاريف الحيازة (مصاريف الوساطة، الرسوم غير المستردة، مصاريف البنك) وفي نهاية الدورة بالتكلفة المهتلكة وتخضع لاختبار تناقص القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة وهذا طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول.¹ أما وفق مدونة الحسابات فتسجل ضمن ح/26 والذي يتفرع بدوره لمجموعة من الحسابات كما يلي:

الجدول رقم (2-05): حساب 26 مساهمات وحسابات دائنة ملحقه بمساهمات

رقم الحساب	التسمية	ماهية الحساب
ح/261	سندات الفروع المنتسبة	هي السندات التي تملكها المؤسسة في الفروع التابعة لها أي الفروع التي تحوز فيها نسبة كبيرة من المساهمة وتكون مرتبطة بسلطة القرار.
ح/265	سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسات المشاركة)	هي تلك السندات المحصلة نتيجة بيع سلعة لشركات مرتبطة مع المؤسسة البائعة بعلاقة شراكة. كأن يتم تمويل الشركات المرتبطة ببضائع في مقابل إصدار سندات مقومة بالمعادلة لقيمة البضائع.
ح/266	الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات المجمع	هي المعاملات التي تتم داخل الشركات من نفس المجموعة، حيث تربطها علاقة تساهمية، كالمعاملات المتمثلة في شراء سندات من فرع داخل المجموعة أو مختلف معاملات الإقراض التي داخل هاته المجموعة.
ح/267	الحسابات الدائنة الملحقه بمساهمات خارج المجمع	يمثل هذا الحساب الأصول المالية التي تخص المعاملات بين الشركات لكن خارج المجموعة التي تنتمي إليها.
ح/268	الحسابات الدائنة الملحقه بشركات في حالة مساهمة	يسجل هذا الحساب المعاملات التي تتم في شكل آخر من المساهمة.
ح/269	عمليات الدفع الباقية الواجب	يسجل هذا الحساب القيم الباقية الواجب القيام بها عن

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة	سندات مساهمة غير مسددة.
--------------------------------------	-------------------------

المصدر: علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، 2018، دار النشر pages Bleues، ص 232.

ملاحظة:

- في حالة إعداد الكشوف المالية المدجة تكون هذه السندات (سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة) محل إعادة معالجة طبقا لقواعد الإدماج.¹

- تصنف سندات المساهمة الأخرى (ح/262) وفق معيار IAS39 ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع.²

2.1.1. الأصول المالية المتاحة للبيع: يقصد بها الأدوات المالية التي تتبعها الوحدة الاقتصادية في أي وقت وتحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة. وتصنف هذه الأداة على أنها متاجرة أو أنها متاحة للبيع بناء على رغبة ونية الإدارة، فإذا كان مدير المحفظة مخولا ببيع أو شراء الأوراق المالية لمعادلة أو موازنة المخاطر في المحفظة ولكن لا توجد نية للمتاجرة ولا توجد ممارسة سابقة للبيع لتحقيق الربح في المدى القصير، فإن الأوراق المالية عندئذ تصنف على أنها متوفرة للبيع، أما إذا كان مدير المحفظة ينشط في بيع وشراء الأوراق المالية في المحفظة تصنف على أنها محتفظ بها للمتاجرة.³ وهذا النوع من الأصول المالية يصنف وفق الميزانية في الأصول المالية غير الجارية، أما وفق مدونة الحسابات المادة 5.122 من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 فأدرجت كل من المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد: التنازل عنها لاحقا (والمتمثلة في ح/262 سندات المساهمة الأخرى**) والسندات المثبتة لنشاط المحفظة** (والمتمثلة في ح/273) أدوات مالية متاحة للبيع.

أ- **التقييم الأولي واللاحق للأصول المالية المتاحة للبيع:** تقييم هذا الصنف من الأصول المالية يكون كما يلي:⁴

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, p130.

³ بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 93.

**سندات المساهمة الأخرى: هي السندات التي تحوزها المؤسسة في شركات ليس لها ارتباط سابق معها.

***السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة: نشاط الحافطة يتمثل بالنسبة إلى مؤسسة ما في استثمار كل أصولها أو جزء منها في محفظة سندات لكي تستمد منها في الأمد الطويل أو القصير، مردودية مرضية.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- التقييم الأولي: بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الحيازة (مصاريف الوساطة، الرسوم غير المستردة، مصاريف البنك).
- التقييم اللاحق لها (نهاية الدورة): بالقيمة العادلة وفوارق التقييم (انخفاض أو ارتفاع) في رؤوس الأموال الخاصة ح/104 فارق التقييم. بالإضافة لاختبار تدهور القيمة.
- ب- التسجيل المحاسبي للأصول المالية المتاحة للبيع: يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:¹
 - التسجيل المحاسبي عند الحيازة: يكون كما يلي:
 - من ح/262 سندات المساهمة الأخرى
 - أو ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة
 - إلى ح/512 البنك

حيازة سندات مثبتة

ملاحظة:

- في حالة الحيازة بأجل نجد:
- إذا كانت سندات المساهمة الأخرى (ح/262) نستخدم ح/269 عمليات الدفع الباقية الواجب القيام بها عن سندات مساهمة غير مسددة.
- إذا كانت السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة نستخدم ح/279 عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة.
- التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة:
 - السندات المثبتة المتاحة للبيع بعد تسجيلها الأولي، في نهاية السنة يجب أن تقيم بقيمتها العادلة وهي:
 - بالنسبة للسندات المدرجة في البورصة بالسعر المتوسط للشهر الأخير للدورة.
 - بالنسبة للسندات غير المدرجة في البورصة تقيم بسعر البيع المحتمل الذي يحدد بطرق متعارف عليها.
 - وتسجل التغيرات الحاصلة في القيمة العادلة كما يلي:
 - إذا كانت زيادة قيمة: يكون القيد كما يلي:
 - من ح/262 سندات المساهمة الأخرى

¹ بالاعتماد على:

- Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, p139-142.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

أو ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة

إلى ح/104 فارق التقييم

إقرار تغيير قيمة السندات المثبتة

- إذا كانت نقص قيمة: يكون القيد كما يلي:

من ح/104 فارق التقييم

إلى ح/262 سندات المساهمة الأخرى

أو ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة

إقرار تغيير قيمة السندات المثبتة

ووفق (الفقرة 5.122) يتم إدراج فوارق التقييم المسجلة ضمن الأموال الخاصة في النتيجة الصافية للسنة

المالية عندما:

- يتم بيع أو تحصيل أو تحويل الأصل المالي؛ أو

- في حالة وجود مؤشر موضوعي على تناقص أو انخفاض قيمة الأصل (تدهور قيمة).

فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:

- إذا كان الفارق المسجل سابقاً موجباً (ارتفاع في القيمة العادلة): يتم استرجاع فارق التقييم وضمه

للنتيجة كما يلي:

من ح/104 فارق التقييم

إلى ح/765 فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة

- إذا كان الفارق المسجل سابقاً سالباً (انخفاض في القيمة العادلة): يتم استرجاع فارق التقييم وضمه

للنتيجة كما يلي:

من ح/665 فارق التقييم عن الأصول المالية-نواقص القيمة

إلى ح/104 فارق التقييم

ملاحظة:

في حالة وجود تدهور (انخفاض قيمة): أول خطوة في حالة وجود فوارق تقييم تسترجع (يتم تسوية) هذه

الأخيرة وضخها في النتيجة وبعد ذلك نقوم بتسجيل قيد تدهور قيمة:

من ح/686x المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة-العناصر المالية

إلى ح/29x خسارة القيمة عن الأدوات المالية

وفي حالة استرجاع قيمة نستعمل ح/78 الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- التسجيل المحاسبي عند التنازل:

في حالة التنازل أول خطوة تسترجع (أويتم تسوية) فوارق التقييم وضخها في النتيجة وبعد ذلك نسجل القيد التالي:

من ح/512 البنك

إلى 262 سندات المساهمة الأخرى

أوح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة

و ح/767 الأرباح الصافية الناتجة عن التنازل عن الأصول المالية

إقرار تغير قيمة السندات المثبتة

وفي حالة التنازل كانت خسارة القيمة نستعمل ح/667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية.

3.1.1. الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تعرف هذه الأصول بأنها أصول مالية مرفقة بدفعات ثابتة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق ثابت، وللمؤسسة النية الصادقة والقدرة الأكيدة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.¹ ويصنف هذا النوع في الميزانية ضمن الأصول المالية غير الجارية، أما مدونة الحسابات نجد: ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة* ح/272 السندات التي تمثل الدين الدائن**.

أ- التقييم الأولي واللاحق للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: يكون كما يلي:²

- التقييم الأولي: بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الحيازة (مصاريف الوساطة، الرسوم غير المستردة، مصاريف البنك).

- التقييم اللاحق لها (نهاية الدورة): التكلفة المهتلفة، بالإضافة لاختبار تدني القيمة.

¹Djelloul Boubir, **Comptabilité Financière SCF-IFRS**, Manuel 2 Les instruments financiers en scf-ifrs, Editions ITCIS, 2013, P20.

* السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحافظة ح/271: السندات من غير سندات المساهمة، والسندات المثبتة لنشاط المحافظة هي السندات التي لا تنوي المؤسسة أو لا يسعها بيعها في الأجل القصير، وقد يتعلق الأمر بسندات استلزم احتيازها المستدم أكثر مما يرغب فيه، يتم اقتنائها أحيانا كسندات وأحيانا أخرى في مقابل مديونية كانت موضع شك في التحصيل.

** السندات التي تمثل حق الدين الدائن (السندات والقسائم) ح/272: السندات التي تمثل حق الدين الدائن تتمثل في السندات التي تعطي حق المديونية لحاملها مدة تفوق الدورة المالية الواحدة، بحيث يعتبرها المالك (الحائز عليها) أصولا مالية ولكن ذات صبغة خاصة بسبب نيته في استقبلها كأصول مالية دائمة.

²الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12.

المالي

ب- التسجيل المحاسبي للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: يكون التسجيل المحاسبي كما يلي:¹

- التسجيل المحاسبي عند الحيابة: يكون وفق القيد الآتي:

من ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

أو ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن(السندات والقوائم)

إلى ح/512 البنك

أو 279 عمليات الدفع الواجب القيام به عن السندات المثبتة غير المسددة

حيابة سندات مثبتة

- التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة: السندات المثبتة التي يعرف تاريخ استحقاقها تسجل عند نهاية الدورة المالية بالتكلفة المهلكة والتي يتم حسابها كما يلي:

التكلفة المهلكة = قيمة الأصل عند تسجيله الأولي - التسديدات (من أصل المبلغ) + - الاهتلاك

المتراكم لكل فرق بين المبلغ الأولي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق - كل انخفاض أو نقص قيمة أو

إمكانية عدم التحصيل.

ولحساب هذه التكلفة نستخدم معدل الفائدة الفعلي أو ما يسمى أيضا بمعدل الفائدة المحيّن وهو المعدل

الذي يعطينا قيمة حالية للتدفقات الناتجة عن الأداة المالية معدومة أي:

المدفوعات - التحصيلات = 0 (المحيّنة بتاريخ الحيابة)

يكون التسجيل المحاسبي كما يلي: (حالة الاحتفاظ بالسندات حتى حلول أجل استحقاقها)

من ح/512 البنك

و ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

أو ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن(السندات والقوائم)

إلى ح/762 عائدات الأصول المالية

تسجيل الفوائد الناتجة عن حيابة السندات

كما تخضع السندات المثبتة المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها في نهاية السنة لاختبارات تدني القيمة

وتسجل قيمة الخسارة محاسبيا في الحساب 686، أما الزيادة فلا تسجل محاسبيا.

¹ بوسيعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 99-100.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- التسجيل المحاسبي عند التنازل: ويكون القيد كما يلي:

من ح/512 البنك

إلى ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة

أو ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن(السندات والقسائم)

تسجيل الفوائد الناتجة عن حيازة السندات

4.1.1. القروض والحسابات الدائنة التي تقدمها المنشأة(القروض والذمم التي تصدرها المنشأة)

هي أصول مالية غير مشتقة لها دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد، وهذا الصنف من الأصول المالية لا تنوي أو لا يسعها بيعها في الأجل القصير،¹ بحيث تصنف ضمن الأصول المالية غير الجارية، أما وفق مدونة الحسابات نجد الحسابات المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-06): الحساب 27 تقيتات مالية أخرى

رقم الحساب	التسمية	ماهية الحساب
ح/274	القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-تمويل	القروض التي هي أموال مسددة للغير بموجب أحكام تعاقدية تلتزم المؤسسة بمقتضاها بأن تنقل إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين استعمال وسائل الدفع لمدة معينة، فالحسابات الدائنة المناسبة للإيجارات المطلوب استلامها في إطار عقد إيجار-تمويل هي بمثابة قروض ممنوحة
ح/275	الودائع والكفالات المدفوعة	فيما يتعلق بهذا الحساب فالودائع والكفالات المدفوعة هي المبالغ التي تدفعها المؤسسة في مقابل كفالة العنصر محل الضمان، وتعتبر المؤسسة هذا الضمان بمثابة أصل ذو قيمة ثابتة نسبيا لأنه في أغلب الأحيان يتعدى الدورة المحاسبية الواحدة.
ح/276	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة والتي لا يمكن تصنيفها في الفئات السابقة كأوراق القبض طويلة الأجل أو قروض للغير

المصدر: علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234.

وفيما يتعلق بالتقييم(الأولي واللاحق لها) والتسجيل المحاسبي متطابق مع الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها في كل الحالات الثلاثة مع استبدال فقط ح/271 السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة

¹ Djelloul Boubir, Op-cit, p19.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

التابعة لنشاط المحفظة أو ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن(السندات والقسائم) ب ح/274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-التمويل أو ح/276 الحسابات الدائنة الأخرى أو ح/275 الودائع والكفالات المدفوعة.

2.1. الأصول المالية الجارية(الأصول المالية المحازة بغرض المتاجرة)

الأصول المالية المحازة بغرض إجراء المعاملات "المتاجرة" هي الأصول المالية المحازة بغرض تحقيق الأرباح(من تقلبات أسعار السوق) في المدى القصير، أي تحتفظ بها المؤسسة لفترة قصيرة تقل عن اثنا عشر شهرا من تاريخ إقفال الدورة فيتم تصنيف هذا النوع من الأصول المالية في الميزانية ضمن الأصول المالية الجارية، أما وفق مدونة الحسابات نجد: ح/50 القيم المنقولة للتوظيف* و ح/52 الأدوات المالية المشتقة (الخيارات والمبادلات... إلخ)(والتي سنطرق لتصنيفاتها وتقييمها لاحقا). وفيما يتعلق بالتقييم والتسجيل المحاسبي لهذا الصنف من الأصول المالية "القيم المنقولة للتوظيف" يكون كما يلي:

- أ- التقييم الأولي واللاحق للأصول المالية المحازة بغرض المتاجرة
- التقييم الأولي: بتكلفة الحياة أي القيمة العادلة + مصاريف الوساطة + رسوم غير قابلة للاسترجاع + مصاريف بنكية.¹
- التقييم اللاحق لها (نهاية الدورة): بالقيمة العادلة وفارق التقييم يكون إما:²
 - حالة فوائض قيمة (زيادة القيمة) يسجل في ح/765 فارق التقييم عن أصول مالية.
 - حالة نواقص (نقص القيمة) يسجل في ح/665 فارق تقييم عن الأصول المالية.
- ب- التسجيل المحاسبي للأصول المالية المحازة بغرض المتاجرة

قبل التطرق للتسجيل المحاسبي سنقدم أولا الحسابات المتفرعة ل ح/50 القيم المنقولة للتوظيف:

*القيم المنقولة للتوظيف: حسب المادة 715 مكرر 30 من القانون التجاري فالقيم المنقولة هي سندات قابلة للتداول تصدرها شركات المساهمة وتكون مسعرة في البورصة أو يمكن أن تسعر، وتمنح حقوق مماثلة حسب الصنف وتمح بالدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حصة معينة من رأسمال الشركة المصدرة أو حق مديونية عامة على أموالها.

¹ بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص98.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص71.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

الجدول رقم (2-07): الحسابات التابعة للقيم المنقولة للتوظيف ح50

رقم الحساب	التسمية	ماهية الحساب
ح/501	الحصص في المؤسسات المرتبطة.	يسجل هذا الحساب الحصص والأسهم التي تمتلكها المؤسسة في شركات حليفة أو من نفس المجموعة.
ح/502	الأسهم الخاصة.	يسجل هذا الحساب الأسهم الخاصة التي تمتلكها الشركة نفسها أي الأسهم المكونة لرأسمالها الخاص وقد تكون مملوكة من نفسها أو من طرف الغير. ويتقبل الفرع 502 الأسهم الخاصة في الجانب المدين تكلفة اقتناء السندات التي تمتلكها المؤسسة بصفة مؤقتة وفقا للشروط المحددة. وينبغي الإشارة إلى أنه عند تقديم الميزانية يظهر هذا الحساب في فصل خاص مع حسم رؤوس الأموال الخاصة إلا إذا تعلق الأمر بالاسترداد عن طريق شراء الأسهم بمبالغ غير معبرة قصد منحها للأجراء في إطار اتفاقية أو عقد.
ح/503	الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا في الملكية.	يسجل هذا الحساب أنواع الأسهم والسندات والتي تمنح الحق لمالكها في الملكية والتصويت في الجمعية العامة.
ح/506	قسائم الخزينة وقسائم الصندوق القصير الأجل.	يسجل هذا الحساب السندات وقسائم الخزينة التي تصدرها شركات المساهمة بقيمة اسمية قابلة للتحقيق، بالإضافة إلى قسائم الصندوق ذات القيمة المحدودة والتي تعطي لحاملها حق تحصيلها.
ح/508	قيم التوظيف المنقولة الأخرى والحسابات الدائنة المماثلة.	يسجل الحساب جميع قيم التوظيف المنقولة التي لم تذكر في الحسابات السابقة وتحمل حقا يحول المالك اعتبارها مديونية اتجاه الغير كشهادات الاستثمار التي تصدرها شركات المساهمة الكبرى أو أية مديونية تشبه القيم المنقولة.

المصدر: علاوي لخضر، مرجع سبق ذكره، ص ص 225-226.

التسجيل المحاسبي يكون كما يلي:¹

تقيد في الجانب المدين لحساب القيم المنقولة للتوظيف تكلفة حيازة السندات في مقابل حسابات الغير أو حسابات الخزينة. أما في حالة سندات التوظيف التي تسدد قيمتها الاسمية جزئيا، فإن القيمة الكلية تقيد في

¹ بالاعتماد على:

- بوسعين تسعديت، حسيني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-100.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 71.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

الجانب المدين لهذا الحساب، أما القسم غير المطلوب في قيد في الجانب الدائن للحساب 509 "التسديدات الباقي القيام بها عن قيم التوظيف المنقولة غير المسددة" (ويتم ترصيد هذا الحساب كلما تم دفع المبالغ المطلوبة في مقابل حسابات الغير أو حساب الخزينة).

وعند إقفال السنة المالية، تقيد الفوائد المنتظرة التي لم يحن أجل استحقاقها على القيم المنقولة للتوظيف في جانب المدين للحساب 518 "الفوائد المنتظرة"، ويتم ترصيد هذا الحساب عند حلول أجل الاستحقاق باستخدام ح/762 "عائدات الأصول المالية" (في جانب الدائن).

- **التسجيل المحاسبي عند الحيازة:** يكون القيد كما يلي:

من ح/50 القيم المنقولة للتوظيف

إلى حساب الغير أو حسابات الخزينة المعنية

حيازة القيم المنقولة للتوظيف

- **التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة:**

عند نهاية الدورة يتم إعادة تقييم هذه القيم المنقولة للتوظيف بالقيمة العادلة ونجد حالتين:

- إذا كانت القيمة المحاسبية (التكلفة) أقل من القيمة العادلة (القيمة السوقية) نستنتج أن هناك زيادة قيمة تسجل في الجانب الدائن ح/765 "فارق التقييم عن أصول مالية-فائض قيمة".

من ح/50 القيم المنقولة للتوظيف

إلى ح/765 فارق التقييم الأصول المالية

- إذا كانت القيمة المحاسبية (التكلفة) أكبر من القيمة العادلة (القيمة السوقية) نستنتج أن هناك نقص قيمة تسجل في الجانب الدائن لحساب 665 "فارق التقييم عن أصول مالية-ناقص قيمة".

من ح/665 فارق التقييم عن أصول مالية

إلى ح/50 القيم المنقولة للتوظيف

- **التسجيل المحاسبي عند التنازل:** يكون التنازل عن الأداة المالية من طرف المؤسسة في حالة حلول

تاريخ استحقاق الأداة، أو عند رغبة المؤسسة في بيعها من أجل توفير سيولة أو لظروف اقتصادية أخرى تتعلق بالوحدة الاقتصادية.

عند التنازل عن القيم المنقولة للتوظيف فإن حساباتها تقفل بجعلها دائنة بالمبلغ الإجمالي، التكلفة المصححة

بزيادة أو خسارة القيمة، ونجد حالتين:

- **حالة الزيادة:**

من ح/512 البنك (أو غيره من حسابات الخزينة يكون لدينا إذا كان تحصيلاً للقيمة)

المالي

أو ح/465 الحسابات الدائنة من عمليات التنازل عن قيم المنقولة للتوظيف، وأدوات مالية مشتقة إلى ح/767 الأرباح الصافية للتنازل عن الأصول المالية و ح/50 القيم المنقولة للتوظيف - حالة الخسارة:

من ح/512 البنك (أو غيره من حسابات الخزينة يكون لدينا إذا كان تحصيلًا للقيمة) أو ح/465 الحسابات الدائنة من عمليات التنازل عن قيم المنقولة للتوظيف، وأدوات مالية مشتقة. و ح/667 الخسائر الصافية للتنازل عن الأصول المالية إلى ح/50 القيم المنقولة للتوظيف

2. إعادة تصنيف الأصول المالية

وفق النظام المحاسبي المالي نجد ثلاثة حالات لإعادة تصنيف الأصول المالية وهي:¹

- 1.2. إعادة تصنيف الأصول المالية غير الجارية (الثابتة): من خلال المادة 1.122 المتضمن في القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يسمح إعادة تصنيف الأصول المالية غير الجارية (الفئات الأربعة) شريطة أن يكون هذا التغيير غير وهمي ويتلاءم مع الصنف المراد تصنيفه.
- 2.2. إعادة تصنيف الأصول المالية غير الجارية (الثابتة) إلى أصول مالية جارية (أصول مالية بغرض المتاجرة): لا يسمح بإجراء هذه العملية (إلا في حالات استثنائية نادرة منها نجد وصول تاريخ استحقاق الأصول المالية غير الجارية فيتم إعادة تصنيفها لأصول مالية جارية ففي هذه الحالة لا يؤثر على تصنيفها الأولي... إلخ).
- 3.2. إعادة تصنيف أصول مالية جارية (أصول مالية بغرض المتاجرة) إلى أصول مالية غير جارية (الثابتة): لا يسمح بإجراء هذه العملية.

المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية وفق SCF

خصص النظام المحاسبي المالي فقراته من 1.126 إلى 3.126 في معالجة موضوع الالتزامات المالية من حيث التصنيف، التقييم الأولي واللاحق لها وكذا المعالجة المحاسبية لها. وفيما يلي تفصيل عن ذلك:

1. تصنيفات الالتزامات المالية: تصنف الالتزامات المالية حسب النظام المحاسبي المالي لصنفين هما:²
 - 1.1. الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل: هي خصوم مالية لا تتجاوز مدة استحقاقها اثنا عشر شهرا (دورة مالية كاملة) ويتم إصدارها لأغراض المتاجرة أي تحقيق الأرباح من تقلبات

¹Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, pp132-133.

² Ibid, pp 245, 247.

المالي

الأسعار على المدى القصير (المضاربة). ومن أمثلتها نجد: الديون التجارية كديون الموردين، قروض سندية قصيرة الأجل والمشتقات المالية (غير المصنفة كأدوات تحوط).

2.1. الالتزامات المالية بالتكلفة المهتلكة: هي خصوم مالية غير جارية تتجاوز مدة استحقاقها اثنا عشر شهرا ومن أمثلتها نجد: القروض السندية والتي يعبر عنها في مدونة الحسابات في ح/163 والقروض المقدمة من قبل الهيئات المالية والمسجلة في ح/164.

2. التقييم الأولي واللاحق للالتزامات المالية

1.2. التقييم الأولي للالتزامات المالية: وفق المادة 1.126 من القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 يتم تقييم الالتزامات المالية (الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل أو الالتزامات المالية بالتكلفة المهتلكة) حسب تكلفتها التي هي القيمة العادلة "الحقيقية" للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها.

2.2. التقييم اللاحق للالتزامات المالية: ونجد فيها:¹

- الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل: يقيم هذا الصنف من الالتزامات المالية لاحقا في نهاية دورة بالقيمة العادلة والتغيرات تسجل في حسابات النتائج (قائمة الدخل).
- الالتزامات المالية بالتكلفة المهتلكة: يقيم هذا الصنف من الالتزامات المالية لاحقا في نهاية دورة بالتكلفة المهتلكة وباستخدام معدل الفائدة الفعلي.

3. المعالجة المحاسبية للالتزامات المالية

تعد القروض من أهم وأكثر الموارد المالية التي تلجأ إليها المنشأة لتمويل مشاريعها الاستثمارية، فلهذا سنحاول التركيز عليها في هذا العنصر من خلال تقييم ومحاسبة القروض حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري.

1.3. مفهوم الاقتراضات: هي الموارد الخارجية المتحصل عليها من طرف مؤسسات القرض أو من أطراف أخرى متنوعة، وتخصص لتمويل وسائل الإنتاج والاستغلال بصفة دائمة.

2.3. أشكال الاقتراضات: ونجد فيها:

1.2.3. القروض الكلاسيكية (الاقتراضات غير المجزئة أو البنكية): هي عبارة عن التزامات مالية، تصنف حسب النظام المحاسبي المالي ضمن الخصوم غير الجارية، تلجأ إليها المنشأة في الغالب للحصول على تمويل مالي خارجي، ويمكن أن تحصل المنشأة على القرض من منشآت مالية كالبنوك. ويكون ذلك بتقديم ملف شامل حول المشروع الاستثماري الذي تنوي المنشأة القيام به، وخاصة ما تعلق بدراسة جدوى المشروع ومردوديته المالية

¹Djelloul Boubir, Op-cit, pp 21-22.

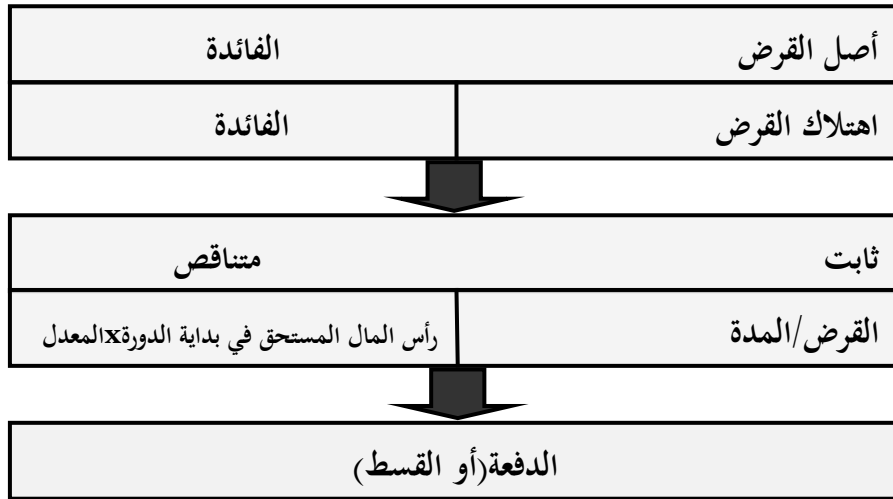
الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

والاقتصادية، مع تحديد قدرتها على السداد وتقديم الضمانات الضرورية لتحصيل القرض. ولسدادها نجد ثلاثة طرق:¹

- تسديد نهاية المدة: تلتزم المؤسسة بدفع - خلال مدة القرض- الفوائد المترتبة عنه فقط وتسدد قيمة القرض الإجمالي في نهاية مدة القرض.
- الاهتلاك الثابت: قيمة تسديد القرض ثابتة في كل مرة، ويتم الحصول عليها من خلال قسمة المبلغ الإجمالي للقرض على عدد الدفعات وقيمة الدفعة تساوي في كل مرة التسديد زائد الفوائد المحسوبة على قيمة القرض المتبقية. تكون وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-04): تسديد الاهتلاك الثابت



المصدر: بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 55.

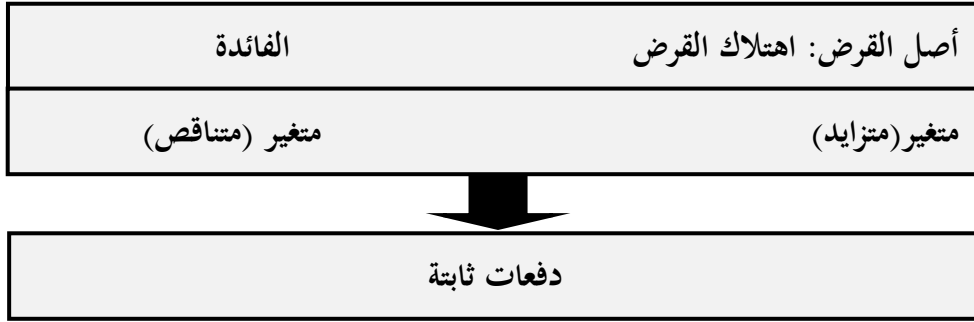
- **دفعات ثابتة:** سداد هذه الدفعات يكون إما شهريا، كل ثلاثي، سداسي، أو سنوي، وتتضمن الدفعة جزء من قيمة القرض المهلكة والفائدة، وبعد تحديد قيمة الدفعة يتم خصم - في كل مرة- قيمة القرض المهلكة من قيمة القرض المتبقية والتي على أساسها يتم احتساب الفائدة. وفيما يلي شكل توضيحي:

¹ بوسبعين تسعديت، مرجع سبق ذكره، ص ص 125-126.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

الشكل رقم (2-05): التسديد بدفعات ثابتة.



المصدر: بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 56.

والمعالجة المحاسبية لهذا النوع من القروض تمر بثلاثة مراحل: تسجيل الحصول على الاقتراض، تحديد القيمة الواجبة للتسديد، طريقة التسديد، تسديد المستحقات. وهي كما يلي:¹

- تسجيل الحصول على الاقتراض: يكون القيد كما يلي:
من ح/512 البنك

إلى 164 الافتراضات لدى مؤسسات القرض

الحصول على القرض

- التسجيل المحاسبي لقرض كلاسيكي تسديد في نهاية المدة "In fine": يكون التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة وعند التسديد كما يلي:

● التسجيل المحاسبي عند نهاية الدورة

من ح/661 تكاليف الفوائد

إلى 512 البنك

تسديد الفائدة

● التسجيل المحاسبي عند التسديد

من ح/164 الافتراضات لدى مؤسسات القرض

و ح/661 تكاليف الفوائد

إلى ح/البنك

تسديد مبلغ القرض والفوائد

¹ بالاعتماد على:

- بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-58.

- بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-128.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- التسجيل المحاسبي لقرض كلاسيكي تسديد الاهتلاك الثابت: يكون التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة وعند التسديد كما يلي:

• التسجيل المحاسبي عند نهاية الدورة: في هذه الحالة يتم احتساب أولا قيمة الدفعة والتي تساوى:

$$\text{الدفعة} = \text{اهتلاك القرض (ثابت)} + \text{الفائدة.}$$

$$\text{بحيث: اهتلاك القرض} = \text{القرض} / \text{المدة.}$$

$$\text{والفائدة} = \text{رأس المال المستحق في بداية الدورة في معدل.}$$

والتسجيل يكون كما يلي:

من ح/164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض

و ح/661 تكاليف الفوائد

إلى 512 البنك

تسديد الفائدة وجزء من القرض

ملاحظة:

- يتم تسجيل هذا القيد حتى نهاية مدة القرض.

- في هذه الطريقة تكون الدفعات متغيرة (متناقصة) وذلك راجع لثبات الاهتلاك (أصل القرض) وتناقص الفوائد.

- التسجيل المحاسبي لقرض كلاسيكي تسديد بدفعات ثابتة: يكون التسجيل المحاسبي في نهاية الدورة وعند التسديد كما يلي:

• التسجيل المحاسبي عند نهاية الدورة: في هذه الحالة يتم تسديد القرض بدفعات كل نهاية دورة حتى تحتلك قيمة القرض كليا. ويتم احتساب الدفعات بالاستعمال القاعدة الآتية:

قيمة الدفعة (a) تحسب بالعلاقة التالية:

$$a = v_0(t/1 - (1 + t)^{-n})$$

حيث: a: الدفعة، v_0 : قيمة القرض، t: معدل الفائدة، n عدد الدفعات.

والتسجيل المحاسبي يكون كما يلي:

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي

من ح/661 تكاليف الفوائد

و ح/164 الاقتراضات لدى مؤسسات القرض

إلى ح/512 البنك

تسديد الفائدة وجزء من القرض (الدفعة)

ملاحظة: يتم تسديد القرض بواسطة دفعات كل نهاية سنة حتى تمتلك قيمة القرض كليا.

2.2.3. القروض السندية

وينقسم هذا العنصر إلى:

- مفهوم القروض السندية: هو شكل خاص من القروض الطويلة الأجل، يتم عن طريق إصدار أوراق مالية متداولة للجمهور والتي تمثل ديون على المؤسسة المصدرة، هذه الأوراق يتم طرحها وتداولها في السوق المالي عن طريق وساطة البنك.¹ ولها عدة أنواع منها نجد: القروض السندية العادية، القروض السندية ذات الكوبونات المعدومة، القروض السندية بقسائم اكتتاب للسندات (OBSO) أو اكتتاب لأسهم (OBSA) والتي تعطي الحق لحاملها للاكتتاب في أسهم من رأس مال الشركة المصدرة، القروض السندية القابلة للتحويل أو السداد بأسهم.

حدد القانون التجاري الجزائري نوعين من القروض السندية:²

أ- السندات القابلة للتحويل لأسهم (وفق المادة 715 مكرر 114 من القانون التجاري).

ب- السندات الأخرى القابلة للاسترداد (المادة 715 مكرر 81 من القانون التجاري).

وفيما يخص المعلومات الواجب توفرها في السندات نجد:³

أ- القيمة الاسمية للسند؛

ب- كيفية تسديد (طريقة الاهتلاك)؛

ت- تاريخ بداية حساب الفوائد المستحقة؛

ث- المعدل الاسمي والخاص بمعدل الفائدة في شكل كوبون Coupon؛

¹ بوسعين تسعديت، حساني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, p236.

³ بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 62.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

ج- منحة الإصدار وهي الفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية؛

ح- منحة التسديد وهي الفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية.

- إصدار القروض السندية

يصدر القرض بقيمة اسمية ويكون له سعر إصدار كما يكون له سعر تسديد، حيث إذا كان سعر الإصدار أكبر من القيمة الاسمية لدينا علاوة إصدار موجبة. أما إذا كان سعر الإصدار أقل من القيمة الاسمية تكون لدينا علاوة إصدار سالبة. أما في حالة سعر التسديد أكبر من القيمة الاسمية لدينا علاوة تسديد. وفيما يلي تفصيل عن هذه الحالات:¹

أ- الإصدار بالقيمة الاسمية: **Emission au pair**

فالسندات في هذه الحالة تطرح بقيمة إصدار تساوي القيمة الاسمية أي $VE=VN$.

ب- الإصدار أقل من القيمة الاسمية: **Emission au dessous du pair**

سعر الإصدار هنا يكون أقل من قيمتها الاسمية، والكوبون يحسب على أساس القيمة الاسمية، والفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية يسمى بعلاوة الإصدار **Prime d'émission** (فهي لا تسجل محاسبيا) فتحسب بالعلاقة التالية:

علاوة الإصدار = القيمة الاسمية - سعر الإصدار.

$$PE=VN-VE$$

بحيث: علاوة الإصدار **PE** (Prime d'émission)، القيمة الاسمية **VN** (Valeur Nominale)،

قيمة الإصدار **VE** (Valeur d'émission).

ت- التسديد بالقيمة الاسمية: **Remboursement au pair**

في هذه الحالة فإن التسديد يدفع على أساس قيمته الاسمية. أي $VR=VN$.

بحيث: قيمة التسديد **VR** (Valeur de remboursement).

ث- التسديد أعلى من القيمة الاسمية: **Remboursement au dessus du pair**:

السندات هنا تسدد بسعر أعلى من القيمة الاسمية والكوبون يحسب دائما على أساس قيمته الاسمية، والفرق بين سعر التسديد والقيمة الاسمية يسمى علاوة التسديد **Prime de Remboursement (PR)** (فهي تسجل محاسبيا). وتحسب بالعلاقة التالية:

علاوة التسديد = سعر التسديد - القيمة الاسمية.

$$PR=VR-VN$$

¹ بن ربيع حنيفة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص62.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

ج- الإصدار بقيمة أقل من القيمة الاسمية والتسديد أعلى من القيمة الاسمية **Emission au dessous du pair et remboursement au dessus du pair**

وهنا علاوة التسديد تساوي الفرق بين قيمة الإصدار وقيمة التسديد بمعنى:

علاوة التسديد = سعر التسديد - سعر الإصدار

$$PR=VR-VE$$

- طرق سداد القرض السندي: يتم تسديد هذا النوع من القروض بإحدى الطرق التالية:

أ- سداد القرض في نهاية مدة القرض وبدفعة واحدة.

ب- سداد القرض بدفعات سنوية ثابتة أو عن طريق اهتلاك ثابت.

ت- الاسترداد عن طريق تحويل السندات إلى أسهم (سندات قابلة للتحويل إلى أسهم).

- المعالجة المحاسبية للقروض السنديّة: وفق النظام المحاسبي المالي نجد نوعين القروض السنديّة القابلة للتحويل لأسهم والقروض السنديّة الأخرى القابلة للاسترداد.

أ- القروض السنديّة القابلة للتحويل لأسهم

يتم إصدار هذا النوع من القروض السنديّة بهدف زيادة رأس مال الشركة وذلك وفقاً لأحكام القانون التجاري(المواد 715 مكرر 114 إلى 715 مكرر 125)، ويسجل وفق مدونة الحسابات في ح/162 الاقتراضات السنديّة القابلة للتحويل. ويفرق مع القروض السنديّة حق خيار تحويل السند لأسهم، بمعنى لحامل السند خيار تطبيق التحويل أو عدم التحويل، وفي حالة تطبيق خيار التحويل ينتج لنا أدوات مالية مركبة(التزام وأداة حق ملكية)، بحيث تصدر بقيمة أعلى من القيمة الاسميّة(ما ينتج عنها علاوة Prime) ويسجل في ح/103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة. وتسجل محاسبياً كما يلي:¹

- التسجيل المحاسبي عند إصدار القرض

من ح /512 البنك

إلى ح/162 الاقتراضات السنديّة القابلة للتحويل

و ح/103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة

إصدار قرض سندي قابل للتحويل لأسهم

- التسجيل المحاسبي عند تاريخ تطبيق خيار التحويل لأسهم

من ح /162 الاقتراضات السنديّة القابلة للتحويل

إلى ح/101 رأس مال الصادر أو رأس مال الشركة أو الأموال المخصصة أو أموال الاستغلال.

¹Manuel de Comptabilité Financière Edition 2013, Op-cit, pp 240-241.

المالي

تطبيق خيار تحويل القرض السندي لأسهم

- التسجيل المحاسبي في حالة عدم تطبيق خيار التحويل لأسهم

من ح/162 الاقتراضات السندية القابلة للتحويل

وح/103 العلاوات المرتبطة برأس مال الشركة

إلى ح/512 البنك

تسديد السندات وعدم وجود رغبة في تحويلها لأسهم

ب- القروض السندات الأخرى القابلة للاسترداد

تسجل القروض السندية من ح/512 البنك إلى ح/163 الاقتراضات السندية الأخرى (يستعمل هذا

الحساب في حالة القرض لدى مؤسسات أو أفراد آخرين ما عدا المؤسسات المالية). وفي بعض الحالات تصدر

القرض السندية إما بعلاوة إصدار أو علاوة تسديد فيكون التسجيل المحاسبي كما يلي:¹

• التسجيل المحاسبي لقرض بعلاوة إصدار

تقوم المؤسسة بجعل ح/163 أو ح/164 دائن بقيمة سعر الإصدار والفرق بين القيمة الإسمية وسعر

الإصدار لا يسجل محاسبيا، هذا عند التسجيل الأولي وفي نهاية كل سنة يتم تسجيل المصاريف المالية المتعلقة

بالقرض بطريقة التكلفة المهلكة.

• التسجيل المحاسبي لقرض بعلاوة تسديد

تقوم المؤسسة بجعل ح/163 أو ح/164 دائن بقيمة سعر التسديد والفرق بين القيمة الإسمية، وسعر

التسديد يسجل في ح/169 علاوة التسديد عند التسجيل الأولي وفي نهاية كل سنة يتم تسجيل المصاريف المالية

المتعلقة بالقرض بطريقة التكلفة المهلكة.

المطلب الثالث: دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية فيما يخص محاسبة

الأدوات المالية

تعد معايير المحاسبة الدولية المرجع المحاسبي الدولي المعتمد عليه في أغلب دول العالم عند إعداد أنظمتها

المحاسبية، ومن بين هذه الأنظمة نجد النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي استوحى أغلب قواعده وإرشاداته

من IAS-IFRS، خاصة الجزء المتعلق بالأدوات المالية (التقييم والتصنيف) المستنبط من المعيارين

IAS32 وIAS39 بالرغم من أن هذا الأخير تم إلغائه واستبداله بالمعيار IFRS9، إلا أن SCF لازال يعتمد

¹بوسبعين تسعديت، حسيني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص130.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي

على ما ورد في المعيار IAS39، وهذا من بين جوانب القصور والنقص فيه، إذ أنه يتسم بالجمود عكس المعايير التي هي مرنة.

ولهذا سنحاول من خلال الجدول رقم (2-08) إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية المتعلقة بالأدوات المالية (IAS39 و IFRS9).

جدول رقم (2-08): دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير IAS39 و IFRS9

المعيار IFRS9	المعيار IAS39	النظام المحاسبي المالي	
عندما تصبح المنشأة طرفاً في اشتراط تعاقدية.			الاعتراف المبدئي
	بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الحياةزة.	بتكلفة الاقتناء(القيمة العادلة + مصاريف الوساطة + رسوم غير قابلة للاسترجاع + مصاريف بنكية).	القياس الأولي
- القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛	- التكلفة المهتلكة(المطفأة)؛	- التكلفة المهتلكة؛	القياس اللاحق
- القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛	- القيمة العادلة.	- القيمة العادلة والفروق تحمل للأموال الخاصة؛	
- التكلفة المهتلكة(المطفأة).		- القيمة العادلة والفروق تحمل لنتيجة الدورة.	

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

<p>تصنف الأصول المالية وفق المعيار الجديد لثلاثة فئات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ - أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ - أصول مالية بالتكلفة المهلكة. 	<p>تصنف الأدوات المالية إلى أربع فئات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أصول مالية محتفظ بها لغاية المتاجرة؛ - أصول مالية متاحة للبيع؛ - أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ - قروض ودمم مدينة. 	<p>يصنف النظام المحاسبي المالي الأصول المالية لخمس فئات:</p> <ul style="list-style-type: none"> - سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحققة؛ - أصول مالية متاحة للبيع؛ - أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها؛ - القروض والحسابات الدائنة التي تصدرها المنشأة؛ - أصول مالية محتفظ بها لغاية المتاجرة. 	<p>من حيث التصنيف</p>
<p>يسمح بإعادة تصنيف الأصول المالية وذلك في حالة تغيير نموذج العمل فقط.</p>	<p>لا يسمح بإعادة تصنيف الأصول المالية من خلال الأرباح والخسائر بعد الاعتراف المبدئي.</p>	<p>وفق SCF نجد:</p> <ul style="list-style-type: none"> - يسمح إعادة تصنيف الأصول المالية غير الجارية (وذلك وفق المادة 1.112 من SCF). - لا يسمح بإعادة تصنيف الأصول المالية غير الجارية إلى أصول مالية جارية أو العكس. (نفس ما ورد في المعيار IAS39). 	<p>إعادة تصنيف الأصول المالية</p>
<p>تصنف أدوات حقوق الملكية الأقل من 20% ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر</p>	<p>تصنف أدوات حقوق الملكية الأقل من 20% ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع.</p>	<p>صنفت ضمن الأصول المالية "سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحققة".</p>	<p>أدوات حقوق الملكية</p>

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

(خيار لا رجعة فيه) أو ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.			
يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة في كل فترة تقرير حتى في حالة عدم حدوث خسارة فعلية "نموذج الخسارة المتوقعة".	يكون الاعتراف بالخسائر الائتمانية في حالة وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة "نموذج الخسارة المتكبدة".	وفق المعيار IAS39. (أي) وفق نموذج الخسارة المتكبدة).	خسارة تدني القيمة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المراجع التالية:

- Mojca Gornjak, **IFRS9 Initiator of Change in Management Accounting Processes**, Volume 14, Number(2), 2019, International School for Social and Business Studies, Slovenia, p98.
- Mojca Gornjak, **Analysis of the Replacement of international financial reporting standard for financial instruments: IAS39 Versus IFRS9**, Management Knowledge and Learning International Conferene2018 Technology, Innovation and Industrial Management, Integrated Economy and Society Diversity, Creativity, and Technology, 16-18 May2018, Naples-Italy, p150.
- Maria Carmen Huian, **Accounting for financial assets and financial liabilities accounting to IFRS9**, Faculty of Economics and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University, 2014, pp 35-35.

من خلال الجدول رقم(2-08) نستنتج أن النظام المحاسبي المالي في الجزء الذي يخص الأدوات المالية استنبط مختلف قواعد التقييم والتصنيف من معايير المحاسبة الدولية IAS32 وIAS39، بحيث نجد تطابقاً شبه كلي في قواعد التقييم والتصنيف، على عكس المعيار IFRS9 فهناك اختلاف ظاهر كون أن SCF منذ صدوره 2007 لم تجرى عليه أي تعديلات ليتماشى مع التطورات الحاصلة في معايير المحاسبة الدولية، وهذا من بين العيوب والنقائص التي يتسم بها هذا النظام.

المالي

المبحث الثالث: الهندسة المالية- المشتقات المالية والمحاسبة عنها

يغطي موضوع الهندسة المالية بأهمية بالغة في الصناعة المالية الحديثة، كونها تعد إحدى آليات تطوير السوق المالي من خلال الإبداع وابتكار أدوات وتقنيات جديدة من شأنها إضفاء المرونة والسيولة على عمليات السوق المالي، وتساعد المتعاملين في الوقاية من مخاطر السوق المختلفة. ومن أبرز هذه الابتكارات المالية المستخدمة للتحوط ضد المخاطر "المشتقات المالية" بأنواعها المختلفة (الخيارات، العقود المستقبلية، المبادلات).

ولإلمام بالموضوع أكثر سنقسم هذا المبحث إلى:

- الخلفية النظرية للمشتقات المالية؛
- آليات استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر؛
- المشتقات المالية من المنظور المحاسبي.

المطلب الأول: الخلفية النظرية للمشتقات المالية

تشكل المشتقات المالية جوهر منتجات الهندسة المالية لما تساهم به في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، خاصة فيما يخص إدارة التقلبات في أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية... إلخ، بالإضافة إلى أنها تمنح المستثمرين عوائدًا مرتفعة تفوق العوائد المحصلة من الأدوات المالية التقليدية أي أنها تستعمل كأداة للمضاربة أيضا. وقد أخذت اسمها من حقيقة أنها تستمد قيمتها أو تشتقها من قيمة مرجعية تكون في الأصل أداة استثمارية كلاسيكية مثل الأسهم والسندات. وفيما يلي سنتطرق لأساسيات الهندسة المالية والمشتقات المالية بالتفصيل.

1. أساسيات الهندسة المالية

يتضمن هذا العنصر مفهوم ونشأة الهندسة المالية، مجالاتها، أهدافها وكذا أدواتها.

1.1. نشأة ومفهوم الهندسة المالية

عند سماعنا لمصطلح الهندسة المالية للوهلة الأولى تقفز المشتقات المالية إلى تفكيرنا، فمفهوم الهندسة المالية التصق بالمشتقات المالية، إلى درجة اقتصاره عليها عند الكثيرين، ولكن في الحقيقة تعتبر المشتقات المالية أدوات ناتجة عن صناعة الهندسة المالية. ويعود ظهورها الأول إلى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، عندما حاولت بورصة وول ستريت في نيويورك تطوير منتجات الأسواق المالية، لتخطي جوانب القصور في الأدوات التقليدية كالأسهم والسندات، وقد تم الاستعانة بعدد من المتخصصين للتوصل إلى منتجات جديدة تساهم في تخفيف

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

المخاطر عن طريق الخلاص من القيود التشريعية والبيئية التي تقف في وجه التحوط ضد المخاطر، وقد ساهم التطور التكنولوجي في نجاح وتطور الهندسة المالية.¹

وعرفت الهندسة المالية على أنها فرع من فروع التمويل يبحث في إيجاد الحلول لمواجهة المخاطر ومختلف المشاكل المالية اعتماداً على المشتقات بالدرجة الأولى،² أو هي تصميم وتطوير وتطبيق عمليات وأدوات مالية مستحدثة، وتقديم حلول خلاقية ومبدعة للمشكلات المالية.³ وعلى أساس ما سبق نستخلص أن مصطلح الهندسة المالية يرتبط بالابتكار والبحث عن حلول جيدة للمشاكل المالية، أي بتقديم أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر التي تواجهها المنشأة والتحوط منها، وهذا ما يؤكد التعريف المقدم من قبل الجمعية الدولية للمهندسين الماليين (IAFE*) على أن: الهندسة المالية هي التطوير والتطبيق المبتكر للنظرية المالية والأدوات المالية لإيجاد حلول للمشاكل المالية المعقدة ولاستغلال الفرص المالية، فالهندسة المالية ليست أداة بل هي المهمة التي تستعمل الأدوات من خلالها وهي تختلف عن التحليل المالي، فمصطلح تحليل يعني تشتيت الشيء لفهمه،⁴ أما مصطلح هندسة يقصد به ابتكار شيء جديد.

إذن الهندسة المالية عبارة عن تصميم وتطوير أدوات مالية جديدة ومبتكرة للتحوط من المخاطر المختلفة، أي تقديم حلول مبدعة للمشكلات المالية.

ومن أهم العوامل التي ساهمت ومهدت لظهور الهندسة المالية هي:⁵

- اتساع أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال وتعدددها، وقد أدى ذلك إلى زيادة سيولة السوق وإتاحة مزيد من التمويل عن طريق جذب مستثمرين جدد وتقديم فرص جديدة للباحثين عن التمويل.
- إيجاد أدوات إدارة المخاطر، والتي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية وفق تفضيلات المستثمرين للمخاطر.

¹ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2019، ص 268.

² نفس المرجع أعلاه، ص 268.

³ بن علي بلعزوز، إدارة المخاطر-إدارة المخاطر-المشتقات المالية-الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الورقة للنشر والتوزيع، 2013، ص 406.

*الاتحاد الدولي للمهندسين الماليين (International Association of Financial Engineers)IAFE: هي جمعية غير ربحية، أنشأت بغرض تطوير الهندسة المالية، وذلك بتوفير مساحات لمناقشة القضايا المتعلقة بهذا المجال، وذلك عام 1991، ويضم مجموعة من الأكاديميين والبنكيين والوسطاء، صناديق التحوط، صناديق التقاعد، مسيري الأصول وشركات التكنولوجيا والمنظمين و شركات المحاسبة والاستشارات القانونية والجماعات في جميع أنحاء العالم. (وأصبح عدد أعضائها ما يقارب الألفين 2000 عضواً).

⁴ بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، 2013، ص 406.

⁵ جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2016-1437هـ، ص 16.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- تطوير أدوات راجحة في الأسواق، الأمر الذي مكّن من تحسين التكاليف وزيادة العائد والانفتاح على الأسواق المالية.

- تعدد استراتيجيات الاستثمار وتنوعها وتنوع وتحدد أدوات الاستثمار.

2.1. مجالات الهندسة المالية

تتضمن الهندسة المالية ثلاثة مجالات رئيسية هي:¹

- تقديم أدوات مالية مبتكرة: ويشمل ذلك تلك الأدوات المالية التي يتم تطويرها بالدرجة الأولى للوفاء باحتياجات المستثمرين من ناحية، أو مقابلة الاحتياجات المالية للشركات الكبيرة من ناحية أخرى، ومن أمثلة هذه الأدوات المشتقات المالية بأنواعها المختلفة.

- تطوير أساليب مالية مستحدثة: تساهم هذه الأساليب الجديدة في تقليل تكاليف المعاملات المالية بشكل فعال، وقد يأتي هذا التطور إما نتيجة لتغيرات تشريعية أو تنظيمية مثل تقنية إجراء التسجيل على الرف أو نتيجة لتطورات تكنولوجية مثل التعامل الإلكتروني.

- تقديم حلول مبتكرة لمواجهة مشاكل تمويلية: وتشمل هذه الحلول تقديم استراتيجيات مبتكرة لإدارة هيكل الأصول المالية وهيكل التمويل، ومثال ذلك الصور المختلفة لعمليات الإيجار التمويلي.

3.1. أهداف الهندسة المالية

تهدف الهندسة المالية إلى:²

- خفض حجم المخاطر المالية، وذلك عادة يكون بإيجاد مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المستحدثة وتطويرها والتي يمكن عن طريق هندستها بتوليفات معينة وبناء مراكز التعرض للمخاطرة، وإدارة هذه المخاطر بأفضل صورة ممكنة.

- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون.

- إعادة هيكلية التدفقات النقدية لإدارة مالية أفضل مثل استخدام المقايضة لتغيير المعدلات المتغيرة للقروض إلى معدلات ثابتة لأغراض ضريبية أو لقدرة أفضل على التنبؤ بالتدفق المالي.

- تقليل تكاليف المعاملات من خلال إمكانية الدخول بتعاملات معينة وخلق مراكز كبيرة الحجم بتكلفة قليلة نسبياً، إذ إن تكاليف التعامل من خلال أدوات الهندسة المالية تكون غالباً أقل من تكاليف التعامل بالطرق التقليدية.

¹ يسري حسين خلفية، العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المشتقات المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (46)، العدد (1)، يناير 2009، جامعة الإسكندرية، ص 2.

² جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

المالي

- تعزيز فرص تحقيق الأرباح من خلال إيجاد الأدوات الجديدة التي يمكن استعمالها في عمليات الاستثمار والمضاربة والتحوط.
- تحسين سيولة السوق المالية بصورة عامة والمتعاملين بأدوات الهندسة المالية بصورة خاصة من خلال إفراح المجال للتعامل مع مجموعة واسعة من الأدوات الجديدة، التي تتميز بالسيولة العالية نسبياً.

4.1. أدوات الهندسة المالية

- تنوعت أدوات الهندسة المالية وتطورت لتلبية حاجات المستثمرين، ومن أهم هذه الأدوات نجد:¹
- تطوير بعض أدوات الاستثمار التقليدية كالأسهم والسندات: وذلك لتوفير خيارات أكثر للمستثمرين والممولين، وتجاوز عيوب تلك الأدوات، فظهرت الأسهم الممتازة وأسهم التوزيعات المحصومة، وظهرت السندات الصفرية، سندات التخيير، سندات النسيب والسندات القابلة للاستدعاء وغيرها.
 - أدوات سوق النقد قصيرة الأجل: حيث ظهرت لتلبية احتياجات المؤسسات المالية الكبيرة وخاصة البنوك تمويلاً واستثماراً، ومن هذه الأدوات شهادات الإيداع والقبولات المصرفية واتفاقيات إعادة الشراء وغيرها.
 - التوريق **Securitization**: وهو أداة مالية حديثة، تعتمد على تجميع المؤسسات المالية لديونها على الغير أو قروضها للغير، والتي تتمتع بالتجانس، وتكون مضمونة كأصول، وجعلها كدين واحد مضمون برهون (عقارية على الأغلب)، وتحويلها إلى أوراق مالية تطرح للبيع على الجمهور من أفراد ومؤسسات، أي أن ديون هذه المؤسسات (مصدرة الأوراق المالية) تمر إلى دائنين آخرين (مشتري الأوراق المالية). وتهدف عملية التوريق إلى توفير تدفقات نقدية بدلا من القروض المقدمة من أجل إعادة استثمارها من جديد، وتقليل المخاطر من خلال توسيع قاعدة المشاركة في مواجهتها، فتح المجال للمزيد من الاستثمارات من خلال خفض نسبة القروض إلى رأس المال.
 - المشتقات المالية: تعتبر المشتقات المالية أهم أدوات الهندسة المالية، فلهذا سنتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

2. مفاهيم أساسية للمشتقات المالية

يتطرق هذا العنصر لمفهوم وأنواع المشتقات المالية وكذا الأسواق التي تتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية.

¹ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 270-271.

المالي

1.2. مفهوم المشتقات المالية

بداية يمكن تعريف المشتقات لغة واصطلاحاً، فالاشتقاق هو أخذ الشيء من شيء أوخذ شقه أي نصفه(أصل اللغة)أما اصطلاحاً فإنه لا يبتعد عن المعنى اللغوي، ويمكن تعريفها على أنها اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل.¹ أما تعريف صندوق النقد الدولي: "هي أدوات مالية ترتبط بأداة معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الأسواق المالية"، أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصول أو المؤشرات محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات دين الاستثمار فتستخدم المشتقات لأغراض عدة منها: إدارة المخاطر، المراجعة بين الأسواق والمضاربة.²

تأسيساً على ما سبق يمكن تعريف المشتقات المالية على أنها عقود تشتق قيمتها من قيم الأصول الاستثمارية كالأسهم، السندات، السلع أو العملات الأجنبية. وتتم تسويتها في تاريخ مستقبلي. وهذه العقود تتسم بثلاثة خصائص وفق معيار IFRS9 وهي كالتالي:

- تتغير قيمته استجابة للتغير في معدل فائدة محددة، أو سعر أداة مالية محددة، أو سعر سلعة محددة، أو سعر صرف عملة أجنبية محددة، أو رقم قياسي لأسعار أو معدلات محددة، أو تصنيف ائتماني أو رقم قياسي لائتمان محدد، أو متغير آخر محدد، شريطة ألا يكون المتغير في حالة المتغير غير المالي مرتبطاً بطرف في العقد(يدعى -أحياناً- "الأساس").
- لا يتطلب صافي استثمار أولي أو يتطلب صافي استثمار أولي يكون أقل مما يتطلب للأنواع الأخرى من العقود التي يتوقع أن تكون لها استجابة مشابهة للتغيرات في عوامل السوق.
- تتم تسويته في تاريخ مستقبلي.

2.2. أهمية المشتقات المالية

تظهر أهمية المشتقات من خلال فوائد عدة منها:³

- أ- ابتداء طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية التي يمكن من خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الأدوات المالية التقليدية بحيث يمكن إدارة كل المخاطر بها بشكل مستقل وبكفاءة أعلى.

¹ جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص22.

² شقرى نوري موسى، إدارة المشتقات المالية-الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص166.

³ حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص21-22.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- ب- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ أكثر تنوعاً الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات.
- ت- تعزيز فرص الإيرادات والأرباح الناتجة عن تنوع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.
- ث- قيام مدير المالية في الشركة بمبادلة التدفق المتمثل بمدفوعات الفائدة على التزامات ذات أسعار فائدة ثابتة بأداة ذات أسعار فائدة متغيرة والغرض من هذه العملية هو إما تقليل نسبة الالتزامات ذات الفائدة الثابتة وزيادة الالتزامات ذات الفائدة المتغيرة في الهيكل المالي للشركة أو لتقليل عبء مدفوعات الفائدة الثابتة إذا ما انخفضت أسعارها.
- ج- شراء المستثمرين ممن يرغبون في اقتناء حقوق ملكية معينة لخيارات أو لصكوك شراء الأسهم لكي تتاح لهم فرصة مستقبلية لشراء الأسهم بسعر لا يساوي سوى جزء من سعرها السائد مستقبلاً-وذلك بعد تحسین أوضاع الشركة آنذاك-ولكن هناك مخاطر فقدان قيمة الخيارات أو الصكوك ككل إذا ما انخفضت أسعار الأسهم في السوق مستقبلاً إلى مستويات متدنية تقل عن مستوى سعر الشراء المحدد في الخيار أو الصك.
- ح- تقليل التكاليف لكل من المصدرين والمستثمرين في الأدوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار وتنوعها إلى جانب توسيع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة.

3.2. أسواق المشتقات المالية

هناك نوعان من الأسواق تتعامل بالمشتقات المالية وهي:¹

- **السوق المنظمة (السوق الرسمية):** هي أسواق لها مكان محدد تهرم فيه الصفقات، وتتسم هذه الأسواق بتوحيد شروط التعامل في عقود المشتقات. كتلك المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة الذي يمكن أن يجوزه العميل الواحد بالنسبة لكل أصل. إضافة إلى أن السوق المنظمة تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود وتضمن تغطية مخاطر الطرفين، وتحقق هذه التغطية من خلال هامش مبدئي. يمثل نسبة من قيمة العقد تودع لدى غرفة المقاصة.
- **السوق غير المنظمة (السوق غير الرسمية):** هي أسواق ليس لها مكان محدد للقيام بتنفيذ الصفقات، وتتكون من تجار وبيوت السمسرة، حيث تقوم بعمليات البيع والشراء في مقر عملها من خلال شبكة اتصال قوية.

¹ حليلة بزاز، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015-2016، ص ص 148-149.

المالي

والجدير بالذكر أن العمليات في هذه السوق ليست نمطية، حيث يؤخذ في الاعتبار مطالب العملاء عند إبرام الصفقات، بمعنى أنها مهيكلة حسب إرادة المتعاقدين وهو ما يضيف عليها مقدرة أكبر على منافسة الأسواق المنظمة.

4.2. أنواع المشتقات المالية

تعدد المشتقات المالية وتشمل على عقود الخيارات Options، العقود المستقبلية Future Contracts، والعقود الآجلة Forward Contracts، وعقود المبادلة Swaps وسوف نقوم بتوضيح كل نوع من هذه العقود وأسلوب تداولها بشيء من التفصيل:

1.4.2. عقود الخيارات Options

سنستعرض من خلال هذا العنصر تعريف ونشأة عقود الخيارات وأنواعها:

1.1.4.2. تاريخ نشأة الخيارات

نشأت عقود الخيارات أولاً في السلع عام 1630، ثم توسع التعامل بها فشملت العقارات ومعاملات الأوراق المالية في الأسواق خارج البورصة، حيث تم التعامل بعقود الخيارات في الأسهم في سوق لندن للأوراق المالية بداية من سنة 1820، وفي سنة 1860م كانت هناك سوق الخيارات والأوراق المالية في أمريكا، وكانت تلك العقود غير نمطية، فلم تكن لها قابلية التداول في الأسواق الثانوية. وعرفت الخيارات نمواً سريعاً من خلال التقدم الصناعي والتطور السياسي بين سنة 1970م وسنة 1980م، حيث ظهرت أول سوق منظمة للخيارات في أمريكا في مدينة شيكاغو سنة 1973م، وصممت فيها العقود بشكل نمطي مكن من تداولها والتعامل بها بوصفها أدوات مالية، ثم انتشر التعامل بهذه العقود النمطية في الأسواق الأخرى في داخل الولايات المتحدة، حيث وصلت عقود الخيارات إلى أكثر من مليون عقد يومي. ولم يبدأ التعامل بهذه العقود بشكلها النمطي في الدول الأخرى إلا في عقد الثمانينات، ففي سنة 1977م تم التعامل بالخيارات المنظمة في سوق لندن للأوراق المالية، ثم زاد عدد الأسواق التي تتعامل بهذه العقود أكثر من 40 سوقاً على مستوى العالم، كانت الاختيارات في بادئ الأمر السلع، خاصة المحاصيل الزراعية، ثم تطورت وأصبحت تشمل معظم السلع والأوراق المالية، ولاسيما بعد إنشاء أسواق شيكاغو، وتنميط هذه العقود. وفي بداية الثمانينات تم إدراج أنواع جديدة من الاختيارات شملت الأسهم، وسندات الخزينة (الأمريكية والأجنبية)، والسلع والبضائع، والمؤشرات والعملات.¹

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارث للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص 110.

2.1.4.2 مفهوم عقود الخيارات

يعرف عقد الخيار على أنه عقد يبرم بين طرفين مشتري وبائع حيث يعطي العقد للمشتري الحق في شراء أو بيع عدد وحدات من أصل ما بسعر يحدد لحظة التعاقد، على أن يتم التنفيذ في تاريخ لاحق، ويعطي العقد للمشتري الخيار في أن ينفذ العقد أو عدم تنفيذه، وذلك حسب رغبته على أن يدفع المشتري للبائع في مقابل حق الخيار عند التعاقد، وهو مقابل غير قابل للرد وليس جزء من قيمة الصفقة، وبعبارة أخرى سوف يخسر مشتري العقد هذا المقابل سواء نفذ العقد أو لم ينفذه.¹ ويتم تسجيل هذه الصفقة بأسواق الخيارات أو الأسواق المالية التي تتعامل بالخيارات.

وتتسم هذه العقود بالخصائص التالية:²

- أ- للعقد طرفان: الأول هو المحرر* (Writer) ويطلق عليه غالبا البائع والطرف الآخر وهو المشتري ويطلق عليه مالك أو حامل الخيار** (Holder).
- ب- يجب أن يحدد العقد نوع الموجود محل العقد (مثل 100 سهم عادي) من أسهم شركة معينة أو كمية ثابتة من عملة أجنبية أو أحد مؤشرات الأسهم المعروفة أو سلعة معينة.
- ت- يجب أن يحدد العقد تاريخ نفاذ أو صلاحية الخيار وهو آخر تاريخ يمكن أن ينفذ به الخيار، ويطلق عليه أيضا تاريخ الاستحقاق، الذي يمتد عادة من بضعة أسابيع إلى أقل من سنة وقد يتجاوز السنة حسب العقد.
- ث- تحديد سعر التنفيذ (Exercise Price) وهو السعر الذي سيشتري أو سيبيع به الموجود بغض النظر عن السعر السائد في السوق عند التنفيذ، ويطلق عليه أيضا سعر الممارسة ويتم تحديده في بداية التعاقد.
- ج- يحدد العقد نوع الخيار، فيما إذا كان خيار البيع أو خيار الشراء المعمول بها وأسلوب الخيار فيما إذا كان خيارا أمريكيا يمارس عقده في أي وقت قبل انتهاء مدته أو الخيار الأوروبي الذي يمارس في تاريخ الانتهاء فقط.
- ح- يجب أن يحدد العقد الغرض من الصفقة فيما إذا كان لإنشاء مركز أو لإغلاق مركز وفق الأنواع الآتية من الصفقات:

- صفقة الشراء المفتوحة (Opening Purchase Transaction) وهي عبارة عن صفقة شراء لإنشاء مركز طويل أو إضافة مركز طويل، ويطلق عليه المشتري حامل الخيار.

¹ محمد عبد الحميد محمد عطية، مرجع سبق ذكره، ص 671-672.

² جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 72-73.

*محرر أو بائع عقد الخيار: هو الطرف الذي يقع عليه الالتزام بتنفيذ العملية موضوع العقد- شراء أو بيع الأصل موضوع التعاقد- في حالة طلب المشتري التنفيذ للعقد.

**حامل أو مشتري عقد الخيار: هو الطرف الذي يستفيد من الحق الذي يتيح له العقد بشراء الأصل إذا كان خيار شراء، أو بيع الأصل إذا كان خيار بيع.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- صفقة البيع المفتوح (Openting Sale Transaction) وهي عبارة عن صفقة لإنشاء مركز قصير أو إضافة مركز قصير ويطلق عليه البائع محرر الخيار.
- صفقة شراء مغلقة (ClosingPurchase Transaction) وهي عبارة عن صفقة شراء بتخفيض مركز قصير أو إلغائه ويقوم بهذه الصفقة محرر الخيار.
- صفقة بيع مغلقة (Closing Sale Transition) هي عبارة عن صفقة بيع لتخفيض مركز طويل، أو إلغائه ويقوم بهذه الصفقة حامل الخيار.

3.1.4.2 أنواع عقود الخيارات: يمكن تصنيف الخيارات كما يلي:¹

1.3.1.4.2 أنواع الخيارات حسب العملية: ونجد فيها:

- أ- **خيارات الشراء:** هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمي محرر العقد أو البائع للطرف الآخر الحق في الاختيار بين شراء أصل معين أو عدم شرائه وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحة هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار، وبطبيعة الحال المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الاختيار، كما انه سوف ينفذ العقد ويشتري الأصل إذا ارتفع السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.
- ب- **خيارات البيع:** هو عقد بين طرفين، يمنح فيه الطرف الأول ويسمي محرر العقد أو البائع للطرف الآخر (المشتري) الحق في الاختيار بين بيع أصل معين أو عدم البيع وذلك في تاريخ مستقبلي محدد وبسعر يحدد مسبقا في العقد، ومقابل ذلك يحصل على مبلغ من المشتري مقابل منحه هذا الحق يسمى بالعلو أو سعر الخيار وبطبيعة الحال فإن المشتري سوف يدفع العلو للحصول على حق الاختيار، كما أنه سوف يبيع الأصل محل العقد إذا انخفض السعر المستقبلي عن سعر التنفيذ المحدد في العقد.
- ت- **الضمانات (التعهدات):** التعهدات هي أوراق مالية تعطي لحاملها حق شراء عدد من الأسهم بسعر ثابت خلال مدة محددة من الزمن، وهي خيار طويل الأمد مصدر من قبل شركة ما تعطي لحاملها الحق بشراء عدد محدد من الأسهم العادية بسعر محدد في زمن محدد، والخيارات إذا أصدرتها الشركات تسمى تعهدات أو ضمانات (فهي صك تصدره الشركة المساهمة في السوق الأولي مرفقا بإصداراتها من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالأسهم والسندات وذلك بهدف الترويج لهذه الأوراق عن طريق توفير مزايا إضافية تشجع على شرائها).

¹ بالاعتماد على:

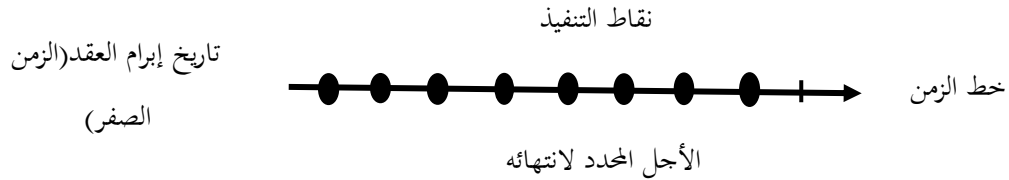
- طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة-المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 51-54.
- حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 202-246، 243.
- شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 272-244.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

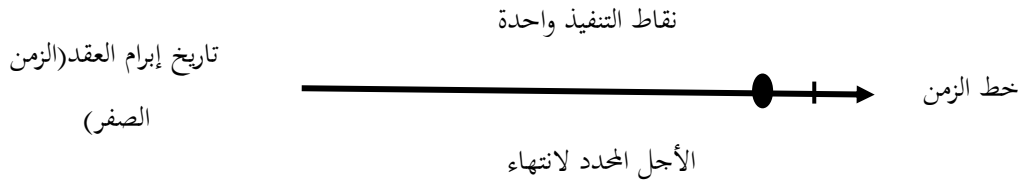
المالي

2.3.1.4.2. أنواع الخيارات حسب تاريخ تنفيذ العقد: ونجد فيها:

أ- الخيار الأمريكي: هي عقود يسمح فيها لمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.



ب- الخيار الأوروبي: هي عقود يكون فيها لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد.



ت- الخيار الآسيوي: ويطلق عليه كذلك خيار متوسط السعر فعند ممارسة حق الخيار الآسيوي لا ينظر إلى السعر أثناء مدة العقد كالخيار الأمريكي أو عند انتهاء الأجل المحدد للخيار كالخيار الأوروبي، وإنما ينظر لمتوسط السعر طوال مدة العقد على أساس الوسط الحسابي وقلة قليلة من المستثمرين يتعاملون على أساس الوسط الهندسي.

الخيارات الآسيوية هي الخيارات التي تكون تدفقاتها تحسب بالاعتماد على السعر المتوسط للأصل محل التعاقد.

وتدفقات خيار الشراء على متوسط السعر يكتب على النحو التالي:

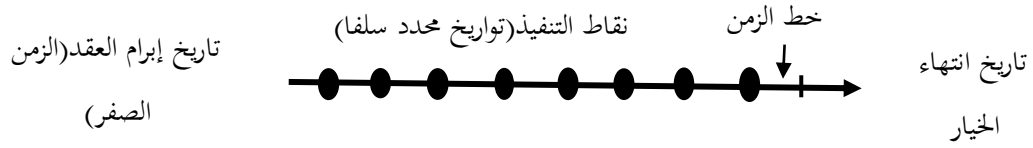
$$\text{Max}(O, E - S_{\text{moy}})$$

حيث أن: S_{moy} هي السعر المتوسط للأصل الضمني، و E هي سعر التنفيذ.

ث- خيار برمودا: وهي نوع من الخيارات تجمع بين خصائص الخيار الأمريكي وخصائص الخيار الأوروبي فمن جانب تشبه الخيار الأمريكي أنه يمكن تنفيذها قبل نهاية استحقاق الخيار، ومن جهة أخرى تشبه الخيار الأوروبي في أنه يمكن تنفيذها إلا في أوقات محددة سلفاً متفق عليها، وقد أخذت هذه الخيارات اسمها من اسم جزيرة برمودا التي تقع بين أوروبا وأمريكا.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي



3.3.1.4.2. أنواع الخيارات حسب نوع الموجود الأساسي: وتنفرع إلى:

- أ- خيار الأسهم: خيارات الأسهم هي عقود تعطي الحق لحاملها في شراء أو بيع عدد محدد من الأسهم، بسعر متفق عليه، وخلال مدة زمنية محددة، وذلك مقابل علاوة يدفعها مشتري الخيار للكاتب وهي غير ملزمة التنفيذ لحاملها على عكس كاتب الخيار. ويكون لكل طرف من طرفي العقد توقعات معاكسة لتوقعات الطرف الآخر حول احتمالية تغيير الأسعار لهذه الأسهم وعلى النحو الآتي:
 - كاتب خيار الشراء يتوقع بأن سعر السهم سوف يبقى ثابتا تقريبا أو ربما يتحرك إلى الأسفل (انخفاض أسعار الأسهم).
 - مشتري خيار الشراء يتوقع بأن سعر السهم سوف يكون أعلى نسبيا (ارتفاع أسعار الأسهم).
 - كاتب خيار البيع يتوقع بأن سعر السهم سوف يبقى ثابتا تقريبا أو ربما يتحرك إلى الأعلى (ارتفاع أسعار الأسهم).
 - مشتري خيار البيع يتوقع بأن سعر السهم سوف يتحرك إلى الأسفل (انخفاض أسعار الأسهم).
- ب- خيارات المؤشرات: مؤشرات الأسهم هي عبارة عن معدلات موزونة لأسعار أسهم معينة يتم المتاجرة بها في بورصات الأسهم. أما خيارات المؤشر هي عبارة عن حق لشراء أو بيع أسعار أسهم لقاعدة من الأسهم وهذا الخيار لا يقوم بقياس مؤشر سهم شركة منفردة ولكنه يقيس مؤشرات السوق. ويقوم المتعاملون بخيارات المؤشر الذين يتوقعون بأن أسعار السوق سوف تنخفض بشراء خيارات البيع، ويقوم المتعاملون الذين يتوقعون بأن أسعار السوق سوف ترتفع بشراء خيارات الشراء. وكذلك يقوم المتعاملون بخيارات المؤشر بشراء خيار الشراء عندما يتوقعون ارتفاع الأسعار في السوق إلا أنه تتوفر لديهم الأموال الكافية لشراء الأسهم الآن. وتتم تسوية في هذا النوع من الخيارات بشكل نقدي (تسوية نقدية) أي أن المتعاملين لا يستلمون الأسهم في نهاية المدة، ولكنهم يستلمون النقد الذي يمثل التغيير بالأسعار. وتوجد أنواع عديدة لخيارات المؤشر من أشهرها:
 - مؤشر (S& P100) ويتم التعامل به في بورصة شيكاغو التجارية (CME).
 - مؤشر (NYSE Composite) ويتم التعامل به في بورصة نيويورك المستقبلية (NYSE)، التابعة لبورصة نيويورك (NYSE).
 - مؤشر (MMI) ويتم التعامل به في بورصة هيئة شيكاغو التجارية (CBOE).
 - مؤشر (VLAI) ويتم التعامل به في مجلس تجارة تكساس (KCBT).
 - مؤشر (DAX) الألماني.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- مؤشر (CAC40) الفرنسي.

مؤشر (ETSE100) البريطاني.

ت- خيارات العملات (أسعار الصرف): خيارات العملات هي خيارات تعطي الحق في شراء أو بيع مبلغ معين من العملات وبسعر محدد في أو قبل تاريخ الاستحقاق (حسب نوع الخيار إذا كان أمريكيا أو أوريبيا)، وهناك سوقان لخيارات العملات الأجنبية هما السوق الموازي وسوق الخيارات المنظم.

ث- خيارات أسعار الفائدة: تتمثل أسعار الفائدة بالكلف المالية على رأس المال المستثمر، وتأخذ أسعار الفائدة بالحسبان عوامل عدة منها كلفة الفرصة البديلة لرأس المال والتضخم والمخاطر.

وتتفاوت أسعار الفائدة بحسب تفاوت الآجال، إذ تكون أسعار الفائدة في الأجل القصير منخفضة في حين تكون أسعار الفائدة في الأجل الطويل مرتفعة وتكون أسعار الفائدة في الأجل المتوسط بين السعيرين. وخيارات أسعار الفائدة هي أداة تحوط تعطي تأميناً من طرف واحد ضد مخاطرة أسعار الفائدة، إذ يستطيع مالك (مشتري) الخيار أن يبيع لكاتب الخيار سندا ماليا بسعر محدد مسبقا قبل انتهاء صلاحيته إذ كان الخيار خيار بيع، أو شراء سند مالي إذا كان الخيار خيار شراء مقابل علاوة معينة يدفعها لكاتب الخيار. ويجب أن يكون للكاتب القدرة والاستعداد لشراء أو بيع السند المالي لمالك الخيار حسب نوع الخيار.

ج- خيارات النفط والذهب: تعرف خيارات المستقبلات بأنها اتفاقيات بين مشتر وبائع تمنح حامل العقد الحق في شراء أو بيع عقد مستقبلي بسعر محدد وفي أو قبل تاريخ الاستحقاق وذلك مقابل علاوة معينة.

ح- خيارات المبادلات: يجمع هذا النوع من العقود بين خصائص عقود الخيارات وعقود المبادلات ويستمد الخاصية الرئيسية من عقود الخيارات وهي أن للمشتري الحق وليس عليه الإلزام في إلغاء العقد أو الاستمرار في ممارسته حتى نهاية المدة المعتمدة، وفي المقابل يجري تبادل حقوق تدفق مدفوعات ثابتة مع حقوق تدفق مدفوعات معومة مثلما هو الحال في عقود المبادلات وبالتالي فإن خيارات مبادلات الشراء (Call Swaps Option) تعطي لحامل العقد الحق في استلام معدل ثابت للعوائد ليدفع في المقابل معدلا مقدما إلى طرف خيارات مبادلات البيع (Put Swaps Option) الذي يستلم معدلا معوما للعوائد ليدفع معدلا ثابتا. وإنّ ما يدفع إلى إبرام هذا النوع من العقود هو استمرار الشعور بتأثير مخاطر الفوائد خاصة وان خيارات المبادلات توفر للمشتري حق الاختيار.

خ- الخيارات على الخيارات: الخيارات على الخيارات هو عقد يعطي الحق لشراء أو بيع عقد خيار.

4.3.1.4.2. أنواع الخيارات حسب التغطية: ونجد فيها:

أ- عقود اختيار الشراء المغطاة: هي عقود يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد أي أنه يستطيع أن يغطي التزامه بالبيع إذا اختار مشتري العقد تنفيذ العقد.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- ب- العقود غير المغطاة: هي عقود لا يمتلك فيها محرر العقد (البائع) للأصول موضوع العقد ولذلك إذا اختار مشتري العقد التنفيذ فإن البائع سيضطر إلى شراء الأصل من السوق ثم تسليمه للمشتري.
- ت- الخيار المربح: يحقق أرباح إذا كان السعر السوقي أكبر من سعر التنفيذ المحدد في العقد.
- ث- الخيار غير المربح: يكون عقد اختيار الشراء غير مربح إذا كان السعر السوقي أقل من سعر التنفيذ.
- ج- الخيارات المتعادلة (متكافئة): يكون عقد اختيار الشراء متكافئ إذا تساوى سعر السوق مع سعر التنفيذ.

وفيما يخص النوع الأول (خيار الشراء أو خيار البيع) الأكثر انتشارا يتم تنفيذ الخيار الأول (خيار الشراء) إذا ارتفع سعر السوق عن سعر التنفيذ فهو ينفذ الخيار ويحقق أرباح غير محدودة ويتكبد خسارة العلاوة المدفوعة، وكذلك هو الحال لحامل خيار البيع إذا ارتفع سعر السوق عن سعر التنفيذ هنا لا ينفذ العقد ويحقق خسارة بمقدار العلاوة فقط. وفيما يلي جدول يوضح بالتفصيل حقوق والتزامات خيار الشراء والبيع:

الجدول رقم (2-09): جدول يوضح حقوق والتزامات خيار الشراء والبيع

أنواع العقود	محرر العقد أو البائع		مشتري العقد	
	الالتزامات	الحقوق	الالتزامات	الحقوق
خيار الشراء	الالتزام ببيع الشيء محل العقد للمشتري (مشتري عقد الخيار) وبسعر التنفيذ المحدد.	يستلم العلاوة من مشتري العقد وتسمى سعر الخيار.	يلتزم بدفع العلاوة لمحرر العقد.	يملك الحق في أن يشتري (أو لا يشتري) إذا رغب في ذلك الشيء محل العقد من محرر العقد بسعر التنفيذ المحدد.
خيار البيع	الالتزام بشراء الشيء محل العقد من المشتري (إذا اختار المشتري ذلك) وبسعر التنفيذ المحدد في العقد.	يستلم علاوة من مشتري العقد وتسمى سعر الخيار.	يلتزم بدفع العلاوة لمحرر العقد.	يملك الحق في أن يبيع الشيء محل العقد إلى محرر العقد أو بئجه وبسعر التنفيذ المحدد في العقد.

المصدر: طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة-المحاسبة عن القيمة العادلة، مرجع سبق ذكره، ص50.

ومع العلم أن تاريخ تنفيذ هذين العقدين (الشراء أو البيع) يكون حسب الخيار الأوروبي وذلك بتنفيذ العقد في الموعد المحدد (أي تاريخ انتهاء العقد)، أو بالخيار الأمريكي بتنفيذ الخيار في أي وقت خلال فترة التي تنقضي بين إبرام العقد وتاريخ انتهاءه.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- أما الاختلاف الموجود بين خيارات الشراء والضمانات يمكن تلخيصها في ثلاثة نقاط وهي:¹
- أ- الضمانات تصدر من الشركات بينما خيارات الشراء تصدر من المستثمر الذي يجب أن تتوفر لديه القدرة على التعامل بالخيارات وتتوافر له فرصة تحقيق الربح.
- ب- إن تاريخ الضمانات يمتد عدة سنوات في المستقبل بينما خيارات الشراء لديها مدة قصيرة نسبياً من 3 إلى 9 أشهر.
- ت- عند تنفيذ الضمانات فإن الشركة تصدر أسهما جديدة بينما كاتب الخيار لا يستطيع أن يصدر أسهما جديدة ولهذا يجب عليه أن يشتري هذه الأسهم من السوق المفتوح أو أن يقوم بتسليم أسهم كان يمسكها وقت إبرام العقد.

2.4.2. العقود الآجلة والمستقبلية: وتنقسم إلى:

1.2.4.2 Forward Contracts العقود الآجلة

- تعرف بأنها عقود يلتزم بمقتضاها طرف العقد على شراء أو بيع أصل معين في تاريخ محدد في المستقبل وبسعر يتفق عليه في تاريخ التعاقد يسمى سعر تنفيذ العقد، ومن هنا فإن العقود الآجلة لا يتم تداولها أو المتاجرة فيها في سوق الأوراق المالية وسوق الأدوات المالية المشتقة كباقي المشتقات حيث أنها اتفاق خاص ومغلق بين الطرفين. ووفقاً للتعريف السابق فإن العقد الآجل يحتمل نوعين من السعر:²
- أ- **سعر التنفيذ:** وهو السعر المتفق عليه لتنفيذ العقد آجلاً، ويتم تحديده بين طرفي العقد وفقاً للعرض والطلب ومدى رؤية كلا منهما للاستفادة من هذا السعر في المستقبل وتوقعاته عن المستقبل ولا يتغير هذا السعر من تاريخ إبرام العقد وحتى تاريخ التنفيذ.
- ب- **السعر الآجل:** وهو سعر العملة أو الأصل موضع العقد الآجل في المستقبل وهذا السعر يتغير بمرور الوقت مع تغير الأسعار في السوق، ويمكن القول أن سعر التنفيذ هو توقع للسعر الآجل في تاريخ إبرام العقد ولكن ليس شرطاً أن يتساوى في تاريخ التنفيذ.

ومن سمات العقود الآجلة نجد:³

- أ- يصعب المضاربة بهذه العقود: حيث إن الغرض الأساسي لها هو الحماية من مخاطر التقلبات في المستقبل كما يوجد التزام بالتنفيذ من الطرفين وليس هناك سوق ثانوية يتم تداولها فيه.

¹ حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 201-202.

² شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 168.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 169.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- ب- ليس لها شكل نمطي: حيث إن الأصل موضوع العقد لا يكون منمّطا وقد لا يكون متجانسا ويتم الاتفاق على شروطها بين طرفي العقد.
- ت- يتم تحديد تاريخ الاستحقاق وسعر التنفيذ بدقة في هذه العقود: وتعتبر عقودا نهائية بمجرد التوقيع ولا يمكن الرجوع فيها أو تعديلها.
- ث- يتم التنفيذ في تاريخ التنفيذ وليس قبله كما في عقود الخيار الأمريكي.
- وللعقود الآجلة صنفين:¹

أ- **العقود الآجلة لأسعار الفائدة:** وتستخدم هذه العقود أيضا في الحماية ضد تقلبات أسعار الفائدة وهنا يتم الاتفاق على سعر فائدة عن قرض معين يتم الحصول عليه في المستقبل ويتم تثبيت سعر الفائدة من تاريخ الاتفاق وحتى تاريخ التنفيذ.

ب- **العقود الآجلة لأسعار الصرف:** وهي اتفاق بين طرفين لشراء أو بيع كمية معينة من عملة أجنبية مقابل عملة محلية وذلك في تاريخ آجل وبسعر يتم الاتفاق عليه عند كتابة العقد ويتم تثبيته حتى تاريخ التنفيذ، وتستخدم هذه العقود للحماية ضد المخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي، إلا أنه يؤخذ عليها عدم قابليتها للتحويل والتنازل عنها ولا يمكن الاستفادة من تحرك أسعار الصرف عند تنفيذ العقد مستقبلا نظرا للالتزام بسعر تم تحديده مسبقا.

2.2.4.2 العقود المستقبلية Future Contracts

العقود المستقبلية هي اتفاق بين طرفين على شراء أو بيع أصل ما في وقت معين في المستقبل بسعر معين، ولكن على خلاف العقود الآجلة يتم تداول العقود المستقبلية في البورصات، ومن أجل جعل التداول ممكنا تحدد البورصة سمات معيارية معينة للعقد، ونظرا لأن طرفي العقد قد لا يعرفان بعضهما البعض بالضرورة، فإن البورصة توفر آلية تعطي كلا من الطرفين ضمانا بأن العقد سوف يحترم. ومن أكبر البورصات التي يتم تداول العقود المستقبلية فيها هي مجلس شيكاغو للتجارة (CBOT) وبورصة شيكاغو ميركانتايل (CME).²

ومن تصنيفات العقود المستقبلية نذكر مايلي:³

- أ- **عقود مستقبلية على السلع:** هو بمثابة عقد بين طرفين يلزم بمقتضاه أحدهما على تسليم الطرف الثاني مقدار محدد من سلعة معينة في تاريخ محدد ومن أنواعها نجد:
- الحبوب والزيوت: القمح، الذرة، الفول، زيت الصويا، الشعير والكتان.

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص169.

² طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص16.

³ بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص157.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- الماشية واللحوم: الأبقار والخنزير.
 - السلع الغذائية: الكاكاو، القهوة، عصير، البرتقال السكر.
 - القطن.
 - المعادن: النحاس، الذهب، البلاتين والفضة.
 - الزيوت: البترول، النفط الخام والغاز الطبيعي.
 - الأخشاب.
- ب- عقود مستقبلية على أسعار الفائدة: هي العقود التي تتم بين مشتري العقد وبائع العقد. أغلب هذه العقود يتم إحلالها قبل تاريخ الاستحقاق بصفة عكسية عن التي تم بها الاتفاق في البداية، ولا يتم التسليم الفعلي للأصول المقترضة.
- ت- العقود المستقبلية التي تصب على مؤشرات السوق: هذه العقود عبارة عن تسليم المؤشر المفترض في تاريخ وسعر محدد مسبقاً، وتكون القيمة الملزم دفعها من طرف المشتري تساوي قيمة ثانية تحددها البورصة مضروبة في الفرق بين قيمة المؤشر على أساس سعر إقفال آخر يوم يتعامل في العقد وسعر شراء العقد. ومن أهم الفروقات بين العقود الآجلة والمستقبلية فهي:

الجدول رقم (2-10): أهم الفروقات بين العقود الآجلة والمستقبلية

العقود الآجلة	العقود المستقبلية
المتاجرة بها غير منظمة	المتاجرة بها تكون منظمة
تتعامل بها المؤسسات فقط	يتعامل بها البنوك والأفراد
لا تنتقل من مالك إلى آخر	تنتقل من مالك إلى آخر بفارق في الهامش
المتاجرة بها تكون عن طريق الهاتف أو الفاكس	يتاجر بها في بيئة تنافسية لها فعاليات العرض والطلب
التسوية تكون في تاريخ محدد	التسوية تكون يومية
سعر التسليم هو السعر الآجل	سعر التسليم هو السعر الحالي
تكون حسب طلب الزبون (غير نمطية)	هي أدوات معيارية (نمطية)
يتاجر بها في البورصات الموازية	يتاجر بها في البورصات المنظمة
ليس لها سوق ثانوية	تقدم لها خدمات السوق الثانوية

المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 344.

3.4.2 عقود المبادلة Swaps

عقود المبادلات هي التزام تعاقدية يتضمن مبادلة نوع معين من التدفق النقدي أو موجود معين مقابل تدفق نقدي أو موجود آخر، بموجب شروط تنفيذ معينة يتفق عليها عند التعاقد، وكما أن هذه العقود ملزم لطرفي العقد (بعكس عقود الخيارات) كما أن المتحصلات أو المدفوعات (الأرباح والخسائر) لا يتم تسويتها يوميا كما هو الحال في العقود المستقبلية، يضاف إلى ذلك أن عقد المبادلة لا يتم تسويته مرة واحدة كما هو الحال في العقود لاحقة التنفيذ ولذلك يُعرف عقد المبادلة بأنه سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ. بمعنى آخر هي عقد بين طرفين يتعهد الطرف الأول بدفع مبلغ محدد في موعد محدد للطرف الثاني، وبنفس الوقت فإن الطرف الثاني يتعهد بدوره بدفع مبلغ محدد للطرف الأول.¹

وتتنوع عقود المبادلات إلى عدة أنواع أبرزها:

- أ- **عقود مبادلات أسعار الفائدة:** يشمل عقد مبادلة الفائدة اتفاقا بين طرفين أو أكثر يطلق عليها تبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال مدة مستقبلية، إذ يقوم أحد الأطراف بدفع فائدة تعتمد على معدل متغير، بينما يقوم الطرف الثاني بدفع معدل فائدة ثابت، والدافع الرئيسي من هذا الاتفاق أو العقد هو أن كلا منهما قد نظر للمشكلة من زاوية تختلف عن الزاوية التي نظر منها الآخر.²
- ب- **عقود مبادلة العملة:** عُرفت مبادلة العملات بأنها عبارة عن تبادل التزامات بدفع فائدة وبسداد مبلغ أصل القرض بإحدى العملات في مقابل استلام فائدة ومبلغ أصل القرض بعملة أخرى.³
- ت- **عقود مبادلة السلع:** حيث يقوم طرف بمبادلة كمية من سلعة ما مثل الذهب بسعر ثابت مع الطرف الآخر الذي يتعهد بدفع سعر السوق المتقلب.⁴
- ث- **عقود مبادلة حقوق الملكية:** هي اتفاق بين طرفين على مبادلة دفعات نقدية بفترات منظمة من خلال مدة من الزمن متفق عليها، عندما تكون إحدى الدفعات -على الأقل- تعتمد على قيمة سهم أو سلة من الأسهم أو مؤشر لسهم، وهذه الاتفاقية تكون لمبادلة مقسوم الأرباح أو العائدات الرأسمالية المحررة من مؤشر حق الملكية إما بسعر فائدة ثابت أو متغير.⁵

¹ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، صص 172، 292.

² جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 57.

³ برايان كوبل، مبادلة العملات، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2005، ص 11.

⁴ بوسبعين تسعديت، حسيباني عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، 154.

⁵ شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، 304.

المالي

المطلب الثاني: آليات استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر

تعد المشتقات المالية أحد أهم المنتجات المالية المستخدمة لإدارة المخاطر، كونها تساهم في تخفيف آثار التغيرات التي تواجهها المؤسسة وذلك باستخدامها كأداة للتحوط، بمعنى أخذ مركزين مختلفين أي الخسارة المتحققة لأحد المراكز يجب أن توازن زيادة أو نقصان أرباح المركز الآخر، أو استعمالها كأداة للمضاربة بهدف تحقيق الأرباح على المدى القصير.

ولفهم أكثر استخدامات المشتقات المالية سنحاول من خلال هذا المطلب إظهار مفهوم وأساليب إدارة المخاطر باستخدام هذا النوع من الأدوات المالية.

1. الخطر وإدارة المخاطر

يتفرع هذا العنصر لمفهوم وأنواع المخاطر بصفة عامة وكذا أساليب إدارة هذه المخاطر.

1.1 مفهوم المخاطر وأنواعها

اختلفت التعريفات المقدمة للمخاطر وتنوعت نتيجة اختلافات وجهات النظر ومن أهم هذه التعريفات نجد:

- **المفهوم الاقتصادي للمخاطر:** يقصد بالمخاطر إمكانية حدوث شيء خطير أو غير مرغوب فيه، وهي في نفس الوقت تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه بمعنى الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل إلى النتيجة المتوقعة، وبالتالي حدوث اختلاف بين العائد المتوقع والمحقق وهي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول على العائد من حيث حجمه، زمنه أو انتظامه، أو من حيث كل ذلك.¹
- **المفهوم المالي للمخاطر:** تعرف المخاطر من المنظور المالي بأنها إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع، أو عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر على أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي.²
- **الخطر من المنظور القانوني:** هو احتمالية وقوع حادث مستقبلا، أو حلول أجل غير معين خارج إرادة المتعاقدين قد يهلك الشيء بسببه، أو يحدث ضرر منه.³

¹ عمر حميدات، الهندسة المالية كمدخل لإدارة المخاطر في ظل الأزمات المالية-حالة البلدان العربية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2017-2018، ص 58.

² بن علي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

المالي

- **الخطر من وجهة نظر التأمين:** الخطر في مجال التأمين هو حادث مستقبل محتمل الوقوع لا يتوقف على إرادة أي من الطرفين الذين تم بينهما العقد.¹
- **الخطر من المنظور الرقابي:** من وجهة نظر الرقابة تعرف المخاطرة بأنها تمثل الآثار غير الموازية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك (أو المؤسسة) ورأس مالها.²
إذن التعريف الشامل للمخاطر هو التعريف المقدم من معهد المدققين الداخليين الأمريكي والذي عرفها بأنها "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها."³
ومما سبق يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمال حدوث انحراف في المستقبل عن الأهداف والنواتج المرغوب تحقيقها عما هو متوقع. وللمخاطر تصنيفات عديدة ومتنوعة من بينها مخاطر مرتبطة بالأدوات المالية (أو المخاطر المالية) ومخاطر أخرى متنوعة. والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:⁴
- **المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية:** وتنقسم إلى:
 - أ- **مخاطر السوق:** يتعرض لهذا النوع من المخاطر الأدوات والأصول التي تتداول في السوق لأسباب لها علاقة بالمتغيرات الكلية، نتيجة التغيرات المفاجئة التي تطرأ عليها، وبالتالي فهي تنتج عن التحرك السلبي أو العكسي في القيمة السوقية للأصل سواء كان سندا، قرضا، صرفا أجنبيا، سلعة أو عقدا مشتقا مرتبطا بهذه العقود الأصلية، حيث تشير إلى المخاطر التي تنشأ من مكونات محفظة السوق التي لها تأثير على المراكز المحمولة داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب الأسعار في السوق، وهي تشمل المخاطر الناتجة عن تقلب أسعار الفائدة وعن تقلب أسعار الأسهم في الأدوات المالية، في هذه الحالة يقوم المستثمر بالبحث عن أحسن استراتيجية

¹ ابن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ زرقط فايزة، لباز الأمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية-الافصاحات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد 01، 2020، ص 696.

⁴ بالاعتماد على:

- نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 38-43.

- ابن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 36-42.

- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 26.

- فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم

الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(01)، ص 417.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

تساعده على مواجهة تقلبات السوق قد تكون في بعض الحالات استراتيجية دفاعية للتخفيف من تأثير انهيار السوق.

ب- المخاطر الائتمانية: تعرف مخاطر الائتمان بصفة عامة بأنها المخاطر الناشئة من احتمال عدم وفاء أحد الأطراف بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها.

ت- المخاطر القانونية: تتعلق هذه المخاطر بالقوانين والقواعد المنظمة التي تتواجد عند قيام المؤسسات بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية، وترجع هذه المخاطر أيضا للخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحية العقد أو يحول دون أداء المستخدم النهائي أو للطرف المقابل له وفقا لشروط العقد أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، كوجود قوانين تمنع المؤسسات من الاستثمار في أنواع معينة من الأدوات المالية.

ث- مخاطر أسعار الفائدة: تعبر عن المخاطر الناتجة عن التذبذب الحاصل في التدفقات النقدية لأداة مالية بسبب التغيرات الحاصلة في سعر الفائدة السائد في السوق، أي تراجع الإيرادات نتيجة التحركات الحاصلة في أسعار الفائدة، حيث تولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشرات خاصة باعتبار أسعار الفائدة غير مستقرة، وهناك مصدر آخر لمخاطر سعر الفائدة يرتبط بالخيارات الضمنية في المنتجات المصرفية فعند الدفع المسبق للقروض ذات سعر الفائدة الثابت هنا المقترض يمكن أن يسدد القرض ويقترض بسعر جديد وهو حق يمارسه عندما تنخفض أسعار الفائدة انخفاضاً شديداً، وعليه فمخاطر سعر الفائدة ترتبط دائما بالتغيرات المستمرة مقترنة مع سعر الفائدة في السوق الذي يعتبر معيار قياس العائد والخسارة.

ج- مخاطر أسعار الصرف: تتعلق مخاطر أسعار الصرف بالأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاط تلك المؤسسة.

ح- مخاطر السيولة: هي المخاطر المرتبطة باحتمال أن تواجه المنشأة مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطلوباتها المستحقة)، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المنشأة تلبية الالتزامات الخاصة بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي تتمثل في عجز المنشأة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية، ولمخاطر السيولة ثلاثة جوانب، الأول نقص شديد في السيولة، الثاني احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة والثالث القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية أو ينتج عن الحالة الأولى أي اللاسيولة الشديدة الإفلاس، أي أنها مخاطر قاتلة.

خ- مخاطر التضخم: هي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة، مما قد يضر أصحاب الدخول النقدية الثابتة مثل السندات والأسهم الممتازة، أما أصحاب المعاشات

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

بسبب انخفاض الدخل الحقيقي، وأصحاب رؤوس الأموال تزداد توظيفاتهم المالية بهدف الحصول على الأرباح التضخمية.

- أنواع أخرى من المخاطر: وتتفرع إلى:

أ- **المخاطر التشغيلية:** تعني المخاطر التشغيلية الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمؤسسة ولا يتضمن عادة فرصة للربح، فالمؤسسة إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لا يعني عدم وجود أي تغيير، ومن المهم للإدارة العليا للتأكد من وجود برنامج لتقوم بتحليل مخاطر العمليات، وتشمل مخاطر العمليات ما يلي: الاحتيال المالي (الاختلاس)، التزوير، تزيف العملات، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية.

ب- **المخاطر الاستاتيكية والديناميكية:** يقصد بالمخاطر الديناميكية تلك المخاطر الناشئة من حدوث تغيرات في الاقتصاد، وتنشأ من مجموعتين من العوامل: المجموعة الأولى عبارة عن عوامل في البيئة الخارجية: الاقتصاد، الصناعة، المنافسين والمستهلكين والتغيرات التي تصيب هذه العوامل لا يكون بالإمكان السيطرة عليها ولكنها قادرة جميعاً على إحداث خسارة مالية للمؤسسة، أما العوامل الأخرى التي يمكن أن تحدث الخسائر التي تشكل أساس المخاطر المضاربة، فهي قرارات الإدارة داخل المؤسسة، فالإدارة (مثلاً) في كل منظمة تتخذ قرارات بشأن ما تنتجه وكيف تمول الإنتاج وكيف تسوق ما تم إنتاجه، وإذا نتج عن هذه القرارات توفير سلع وخدمات يقبلها السوق بسعر كاف فسوف تحقق المؤسسة أرباحاً، أما إذا لم يحدث ذلك، فقد تحقق خسارة.

والمخاطر الديناميكية تفيد في العادة المجتمع على المدى الطويل حيث إنها نتيجة لتعديلات وتساويات لتصحيح إساءة تخصيص الموارد، ورغم أن هذه المخاطر الديناميكية قد تؤثر في عدد كبير من الأفراد، إلا أنها تعتبر عموماً أقل قابلية للتنبؤ من المخاطر الاستاتيكية على اعتبار أنها لا تحدث بشكل منتظم.

تتضمن المخاطر الاستاتيكية الخسائر التي ستحدث حتى لو لم تحدث تغيرات في الاقتصاد، فإذا أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين، والنتائج والدخل والمستوى التكنولوجي، فإن بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من خسارة مالية، وتنشأ هذه الخسارة من أسباب بخلاف التغيرات في الاقتصاد.

ت- **مخاطر المضاربة:** تسمى أيضاً بالمخاطر التجارية، قد تكون نتيجتها إما ربح أو خسارة مثل شراء وبيع الأسهم وبالتالي فالمخاطر تكون حسب التغيرات التي على أسعارها في السوق، تعتمد نتيجتها على مجموعة من العوامل تتحكم في السوق قد يصعب التنبؤ بها في بعض الحالات مما يجعلها غير قابلة للتأمين ضد المخاطر.

ث- **المخاطر البحثية:** تسمى بالمخاطر الصافية وهي الأخطار التي يتسبب في وجودها ظواهر طبيعية ولا دخل للإنسان بها وفي نفس الوقت لا يمكنه تجنبها وتكون نتيجتها خسارة فقط ولا يوجد ربح، وما عليه إلا البحث عن الطريقة التي تساعد على تجنبها أو التخفيف من نتائجها، لذلك هي عكس مخاطر المضاربة يستطيع

المالي

الفرد التأمين على المخاطر البحتة، حيث تشمل هذه الأخطار الوفاة المبكرة أو العجز أو تلف وفقدان الأموال والممتلكات بسبب الحرائق أو الفيضانات، كما قلنا غالباً ما يكون سبب هذه الأخطار ظواهر طبيعية أو عامة، ليس باستطاعة الإنسان منع وقوعها أو تجنب خسائرها.

2.1. إدارة المخاطر المالية

ينقسم هذا الجزء إلى:

1.2.1. تعريف إدارة المخاطر المالية

تنوعت التعاريف التي تحاول تحديد مفهوم واضح وجيد لإدارة المخاطر باعتبارها تعمل على دراسة العلاقة القائمة بين العائد والمخاطر، ومن بين هذه التعاريف نجد:

- **إدارة المخاطر المالية:** هي عبارة منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث خسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.¹

- **إدارة المخاطر المالية:** هي مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلاً، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الأموال اللازمة لتعويض المشروع عن الخسائر التي تحدث حتى لا يتوقف عن العمل والإنتاج.²

- **إدارة المخاطر المالية:** هو تحديد، تحليل، والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإيرادية لمشروع.³

2.2.1. أساليب إدارة المخاطر المالية

هناك خمسة أساليب للتعامل مع المخاطر وهي:⁴

أ- **تجنب المخاطر Avoiding risk:** يرفض الفرد أو المنشأة أحياناً قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، مثل ذلك امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة. رغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا

¹ طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 51.

² عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2008، ص 6.

³ خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009، ص 10.

⁴ ابن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 50-51.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.

- ب- **تقليل المخاطرة Reducing Risk**: في هذا الأسلوب تقوم المؤسسة المالية بتقليل المخاطر ب:
- رصد سلوك القروض من أجل استبانة علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكرا.
 - تقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم والتي يجري تصميمها لذلك الغرض.
 - ت- **نقل المخاطر Transferring Risk**: هو إحدى وسائل نقل المخاطر من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) بيدي استعداده لتحملها مقابل ثمن.
 - ث- **أقسام المخاطر Mitigation**: يعني قبول بعض المخاطر وتحويل بعضها (أي أن هذه الاستراتيجية تجمع بين التجنب والنقل).
 - ج- **التحوط Hedging**: التحوط هو التقليل أو التخفيف من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمرون مثل مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، وأسعار الصرف، أسعار الفوائد وغيرها، وذلك باستخدام المشتقات المالية كأداة لإدارة المخاطر.

2. آليات تغطية المخاطر باستخدام المشتقات المالية

يتم استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر كما يلي:

1.2. استراتيجيات التحوط باستخدام الخيارات

لاشك أن عقود الخيارات المالية لم تستحدث كأدوات في سوق المال بغرض إتاحة الفرصة للمستثمرين (المضاربين) لتحقيق أرباح فقط، ولكن أيضا من أجل التحوط ضد المخاطر. وفيما يلي أهم استراتيجيات التحوط باستخدام عقود الخيارات وتنقسم إلى:¹

ح- التحوط باستخدام خيارات الشراء

هدف هذه الاستراتيجية هو الحد من الخسائر في وضع معين من خلال اتخاذ موقف مضاد (معاكس) وذلك باستخدام نفس الأصل محل التعاقد أو حتى أصلا آخر، وفي غالب الأحيان لا يكون التحوط كاملا، أي لا يمكن التخلص من كل الخسائر المحتملة، وباختصار فإن هذه الاستراتيجية تهدف للحد من الخسائر العالية دون التقليل بشكل كبير من العوائد المتوقعة.

¹ بن أعلي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 116-120.

المالي

خ- التحوط باستخدام خيارات البيع

تقوم هذه الاستراتيجيات على أساس قيام المستثمر باتخاذ مركز طويل بالنسبة للأسهم (بمعنى شراء الأسهم) واتخاذ موقف طويل بالنسبة لحق الخيار (بمعنى شراء خيار البيع)، ويلجأ المستثمر إلى هذه الاستراتيجية في حالة اعتقاده بأن أسعار الأسهم سترتفع مستقبلاً ومن ثم يقوم بشرائها الآن وفي نفس الوقت بشراء حق خيار بيع يتيح له إمكانية بيع الأسهم مستقبلاً فيما لو انخفضت أسعارها وتحقيق عائد من وراء ذلك.

2.2. التحوط والعقود المستقبلية

يمثل المستقبل المواجه الرئيسي لجميع فئات المتعاملين في أسواق المال والاستثمار، ويصبح المستقبل أكثر خطورة كلما كانت التقلبات كبيرة ومتكررة، وكلما كانت أسواق المال والاستثمار أقل مقدرة وكفاءة على التعامل مع الأحداث ذات التأثير المباشر وغير المباشر في قيم الأصول السلعية والمالية المتداولة، وهي الأحداث التي يكون مصدرها السياسة أو الاقتصاد أو غير ذلك. وعليه فإن المتعاملين يجدون أنفسهم بين الحين والآخر يحتفظون بمراكز صافية غير متوازنة من حيث تعرضها للخطر تتشكل مجموعة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات والعملات الأجنبية والمعادن الثمينة الأمر الذي يعني وجود مصدر للخطر يلزم التعامل معه بشكل ملائم.

إن الفلسفة المعتمدة لدى المستثمرين المحترفين تقوم على مزج الرؤية الاستثمارية الخاصة التي تميز بين مستثمر ومستثمر بالأساليب والمناهج الفنية التي تضمن الحفاظ على القيم الرأسمالية الموزعة بين مختلف الأصول من جهة وعدم تطور قيمة الالتزامات وارتفاعها على نحو يحد من كفاءة توليف الأصول من جهة أخرى. وحين يلجأ المستثمرون إلى أسواق العقود الآجلة والمستقبلية وغيرها لغايات التحوط فإن المهمة الرئيسية تكون أصلاً بتحقيق هذا الهدف (التحوط) أي تفادي خسائر رأسمالية تعرض المركز المالي للتدهور، ويمكن تمييز مصادر الخطر الرئيسية التي تواجه المستثمرين في هذا المجال:

أ- مخاطر تغيير هيكل أسعار الفائدة وتقلب أسعار الأوراق المالية تبعاً لذلك.

ب- مخاطر تغيير أسعار الصرف الأجنبي.

ت- مخاطر تقلب الأوضاع في سوق الأسهم.

ث- مخاطر تقلب قيم الأصول السلعية.

وهذه هي الأخطار الرئيسية التي يهتم لها المتعاملون بالتحوط.

وتتم عملية التحوط في سوق العقود المستقبلية إما عن طريق شراء عقود مستقبلية أو بيعها، حتى يكون التحوط في سوق العقود المستقبلية ناجحاً وفعالاً يجب أن يتم في إطار منهج مدروس يراعي عدداً من الاعتبارات ومن أمثلتها نجد:

أ- مدى قابلية الأصل ذاته للتحوط.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

ب- العلاقة بين كل أصل أو التزام بالعقود المستقبلية المناسب استخدامها (أنسب العقود المستقبلية القابلة للاستخدام لتغطية كل منها).

ت- المدى الذي يتحرك فيه سعر العقد المستقبلي قياساً بتحرك السعر الفوري (النقدي) للأصل.

ث- نسبة التغطية وهي عدد العقود المستقبلية (الآجلة) اللازمة بيعها أو شراؤها مقابل حجم معين من الأصول أو الالتزامات.

وفي هذا المجال هناك مدرستان للتحوط:

أ- **المدرسة الأولى: التحوط الساكن Static Hedging** ويقوم على أساس التقييد بالعمل على تغطية مخاطر الأصول والالتزامات كما هي ساعة اتخاذ القرار دون أية متابعة لاحقة، وبالتالي فإن هدفها هو تثبيت الأوضاع القائمة حتى تاريخ معين.

ب- **المدرسة الثانية: التحوط المتحرك Dynamic Hedging** ويقوم على أساس استفادة الجهة المتحوطة من التطورات المتوقعة في حال (تطور أسعار العملات الأجنبية أو تغير مسار هيكل أسعار الفوائد أو غير ذلك) بمعنى أن المدرسة الثانية تحاول تحقيق نتائج إيجابية صافية وليس فقط درء المخاطر المختلفة كما هو الحال في المدرسة الأولى، إلا أن هذا النوع من التحوط (المدرسة الثانية) لا يخلو من المضاربة.

3.2 التحوط وعقود المبادلات

تختلف أنواع عقود المبادلات وتختلف معها آليات التحوط، ولذلك سنقدم فيما يلي أنواع عقود المبادلات وتقنيات استخدامها للتحوط:

أ- **التحوط ومبادلة أسعار الفائدة:** تهتم إدارة المنشآت والمؤسسات المالية بشكل مستمر بمشكلة تغيرات أسعار الفائدة والمخاطر الناجمة عن ذلك والتي قد تؤدي بها إلى درجة الإفلاس. ولتجنب هذه المخاطر تستخدم عدة استراتيجيات منها: مواءمة الأصول والخصوم أو مبادلة أسعار الفائدة. وفيما يلي تفصيل عن ذلك:

- **مواءمة الأصول والخصوم:** ينطوي أسلوب مواءمة الأصول على شراء أصول ملائمة للتحوط ضد مخاطر عدم القدرة على سداد الالتزامات في المستقبل. وتعتبر هذه الاستراتيجية من أبسط الاستراتيجيات لإدارة المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الفائدة، ولتوضيح فكرتها سنفترض أن منشأة كان عليها التزام في صورة سندات تبلغ قيمتها 200.000 دولار تستحق بعد 15 سنة، ويمكن لهذه المنشأة الآن شراء سندات الخزينة وهي سندات خالية من مخاطر عدم السداد وتستحق بعد 15 سنة من الآن وتبلغ قيمتها 200.000 دولار، فإذا ما قامت

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

المنشأة بشراء هذه السندات فإن ذلك من شأنه أن يمكنها من موازنة (مقابلة) التزامها بعد مرور 15 سنة، ويقال عن مخاطر أسعار الفائدة أنه تم تحييدها أو التحوط منها.¹

- **مبادلة أسعار الفائدة:** تعتبر مبادلة أسعار الفائدة أداة تحوط أكثر فعالية من أسلوب موازنة الأصول والخصوم، مبادلة أسعار الفائدة تتصل فقط بتبادل الدفعات التي يكون كل طرف ملتزم بها نتيجة وجود التزام عليه في دفاتره إزاء مقرضين آخرين، كأن يكون أحدهما مقترضا بموجب سند ويدفع عليه فائدة ثابتة كل ستة أشهر بينما يكون الآخر مقترضا بموجب سندات ذات سعر فائدة متغيرة ويدفع عليها فائدة تتغير كل ستة أشهر (مثلا) وذلك دون أي تغيير في طبيعة هذا الالتزام، حيث يبقى كل طرف مسؤولا عما يكون قد نشأ عليه من التزام بموجب سند الاقتراض ولهذا يطلق البعض على هذه المبادلات اصطلاح مبادلات الكوبون خاصة وأن معظم أشكال مبادلات أسعار الفائدة تكون بين طرفين أحدهما كوبون عن السند الذي يكون اقتراض بموجبه. ويتراوح أجل المبادلات في الغالب بين سنتين وخمس سنوات حيث تتضمن في هذه الحالة عدة تدفقات لهذه الدفعات.²

- **عقود مبادلة العملة:** تهدف هذه العقود لتغطية مخاطر التقلبات المحتملة مستقبلا في أسعار صرف العملات وفي ظل هذه العقود عادة ما يتم شراء أو بيع عملة مقابل عملة أخرى في السوق الحاضر وفي الوقت نفسه تجري عملية متزامنة في السوق الأجل، وذلك لبيع العملة التي سبق شراؤها أو شراء العملة التي سبق بيعها، ويمكن تمييز حالات مختلفة لهذه المبادلة:³

أ- يقوم الطرف الأول بدفع معدل فائدة ثابت على اليورو الذي يستلمه، وبالمقابل يقوم الطرف الثاني بدفع معدل ثابت على الدولار الذي يستلمه.

ب- يقوم الطرف الأول بدفع معدل متغير على اليورو الذي يستلمه، بينما يقوم الطرف الثاني بدفع معدل متغير على الدولار الذي يستلمه، وتتخذ عقود مبادلة العملة شكلين:

● **الأول:** عقود مقايضة متوسطة أو طويلة الأجل تحدث في أسواق رأس المال يطلق عليها مقايضات رأسمالية، ويغلب على أغراضها الطابع التحوطي أكثر من أغراض المضاربة، وتلجأ إليها عادة المؤسسات المالية التي تلجأ إلى الاقتراض الطويل الأجل من أسواق رأس المال.

● **الثاني:** عقود المقايضة قصيرة الأجل، التي تحدث عادة في أسواق النقد ويتعامل فيها المضاربون لأغراض تحقيق الأرباح جراء تقلبات أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة على تلك العملات.

¹ بن أعلي بلعوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

² شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 293.

³ جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-58.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- عقود مبادلة حقوق الملكية: تستعمل مبادلات حق الملكية عندما يكون العائد من الاستثمارات على حق الملكية متذبذباً جداً، فإن مستلم مقسوم الأرباح يدخل في عقد مبادلة مع سمسار مبادلات إذ يسلمه المقسوم المتذبذب ويستلم منه مقسوم أرباح ثابت. وهذه الحالة تسمى مبادلة يحول مخاطرته إلى حملة الأسهم الذين يستفيدون من المقسوم العالي حتى مع المخاطر الكبيرة وعندها تسمى مبادلة حق الملكية المغطاة.¹



المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 385.



المصدر: حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 385.

وفي مبادلة حق الملكية فان الطرف الذي يدفع العائد على السهم ويستلم الفائدة الثابتة يكون التدفق النقدي له يساوي:²

(المبلغ الأساسي الافتراضي)(الفائدة الثابتة)(عدد الأيام/360)-العائد على السهم خلال مدة التسوية. والفرق بين الشككين هو أن المبادلة في الحالة الأولى تتم بين طرفين هم حملة الأسهم وسمسار المبادلة فقط ولذلك فالسمسار معرض للخسارة، أما الحالة الثانية تتم بين ثلاث أطراف فالسمسار هنا يحول مخاطر الخسارة إلى طرف ثالث لذلك تسمى المغطاة أي أن السمسار يغطي (يحوط) نفسه من المخاطرة.

المطلب الثالث: المشتقات المالية من المنظور المحاسبي

ينقسم هذا المطلب لجزأين: الأول معالجة مجلس معايير المحاسبة الدولية للمشتقات المالية وفق معيار IFRS9، والجزء الثاني خاص بإرشادات وقواعد النظام المحاسبي المالي في معالجة هذا النوع من الأدوات المالية.

¹ حاكم محسن الربيعي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 385.

² نفس المرجع أعلاه، نفس الصفحة.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

1. المشتقات المالية من وجهة نظر معايير المحاسبة الدولية

تقاس جميع المشتقات وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 9 بما في ذلك تلك المرتبطة باستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة بالقيمة العادلة، والتغيرات في هذه القيمة يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر (قائمة الدخل). إلا في حالة منشأة اختارت تطبيق محاسبة التحوط من خلال تخصيص المشتقة كأداة تحوط فيتم الاعتراف ببعض أو كل المكاسب أو الخسائر في الدخل الشامل الآخر.¹

2. المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري المشتقات المالية بأنها أدوات مالية تتفرع لعدة أنواع منها الخيارات، العقود الآجلة ومبادلات أسعار الفائدة والعملية الصعبة التي تولد حقوق والتزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف الأداة خطر واحد أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية أساسية. وحدد النظام المحاسبي المالي ثلاثة أنواع للمشتقات المالية للتعامل بها:²

- أ- الخيارات؛
- ب- العقود الآجلة؛
- ت- المبادلات (في هذا العنصر نجد SCF ذكر في تعريفه مبادلات أسعار الفائدة والعملية الصعبة واستثني الأنواع الأخرى من المبادلات لم يذكرها وهي مبادلة عقود السلع ومبادلات عقود حقوق الملكية).

ومحاسبيا تسجل المشتقات المالية عند اقتنائها في الجانب المدين لحساب 52 "الأدوات المالية المشتقة" بتكلفة الاقتناء. وينقسم هذا الحساب إلى حسابات فرعية تتوافق مع طبيعة كل أداة مالية مشتقة إلى:³

- أ- أدوات مالية مشتقة قابلة للتداول فورا في سوق تضمن السيولة وأمن المعاملات؛
- ب- أدوات الضمان (التحوط)؛
- ت- أدوات مالية مشتقة أخرى.

¹Deloitte, IFRS9 : Financial Instruments-High Level summary, april ,2013, p7.

² Manuel de comptabilité financière, Op-cit, p 218.

³Ibid, p218.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- والتغيرات في قيمة العقود المحررة في الأسواق المنظمة، والمثبتة في التصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة في حسابات النتائج الخاص بالأعباء والمنتجات المالية¹. والتي نجد فيها حالتين:²
- أ- عند تاريخ إقفال الحسابات: تسجل الفوارق في التقييم:
- إذا تعلق الأمر بزيادة القيمة: الحساب 52 في الجانب المدين ويقابله حساب 76 منتوجات مالية(الفرع 765 فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض قيمة).
 - إذا تعلق الأمر بنقص القيمة: الحساب 52 في جانب الدائن ويقابله حساب 66 الأعباء مالية(الفرع 665 فارق التقييم عن الأصول المالية-نواقص قيمة)(الجانب المدين).
- ب- وفي حالة التنازل عن أدوات مالية مشتقة: فإن رصيد حساب 52(القيمة الخام للدخول في الجانب المدين وثنم التنازل في الجانب الدائن) يتم تحويل:
- إذا تعلق الأمر بنقص قيمة التنازل: مقابل القيد في الجانب المدين للحساب 66-الأعباء المالية(الفرع 667 الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية).
 - إذا تعلق الأمر بفائض قيمة التنازل: مقابل القيد في الجانب الدائن للحساب 76 منتوجات مالية(الفرع 767 الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية).

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص72.

² Manuel de comptabilité financière, Op-cit, p219.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي

المبحث الرابع: محاسبة التحوط من منظور معيار IFRS9

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الجزء الأخير من معيار IFRS9 في سنة 2013 الخاص بمحاسبة التحوط، بحيث ورد فيه المعايير المؤهلة لمسك محاسبة التحوط، وأنواع علاقات التحوط والمنقسمة لثلاثة: تحوط القيمة العادلة، تحوط التدفق النقدي وتحوط صافي استثمار في عملية أجنبية وحدد أيضا المعالجة المحاسبية لكل منها. وفي سبيل الوصول لفهم أعمق لمحاسبة التحوط سنقسم هذا المبحث إلى:

- أساسيات محاسبة التحوط؛
- أنواع علاقات التحوط وفق معيار IFRS9؛
- إفصاحات محاسبة التحوط.

المطلب الأول: أساسيات محاسبة التحوط

ينقسم هذا المطلب لجزئين الأول خاص بتعريف محاسبة التحوط والهدف من مسكها، أما الجزء الثاني عالج المعايير التي حددها المعيار IFRS9 لتأهيل مسك هذه المحاسبة.

1. مفهوم التحوط المحاسبي

يعرف التحوط بأنه تقنية مالية تستخدمها المؤسسة لمواجهة المخاطر المحتملة، والناجمة أساسا عن تقلبات الأسعار المختلفة في السوق المالي، فالمتحوطون يدخلون في معاملات لحماية أنفسهم من التغيرات المحتملة في السوق المالي.¹ بعبارة أخرى التحوط عبارة عن تقنية لتأمين المنشأة من التقلبات غير المرغوب فيها في قيمة الأدوات المالية أو التدفقات النقدية المرتبطة بها.² ومحاسبيا عرفها المعيار IAS39 بأنها: أسلوب لإدارة المخاطر يشمل استخدام مشتقة واحدة أو أكثر أو أدوات تحوط أخرى لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لواحد أو أكثر من الأصول أو الالتزامات أو المعاملات المستقبلية.³

والهدف من هذه المحاسبة هو التعبير في القوائم المالية عن أثر أنشطة إدارة المخاطر لمنشأة تستخدم الأدوات المالية لإدارة التعرضات الناشئة عن مخاطر معينة يمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة (أو الدخل الشامل الآخر في

¹ فريال منال عزي، أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الإنسانية، جلد ب، عدد 42، الجزائر، ديسمبر 2014، ص 198.

² Pascal Barneto, Pierre Gruson, **Instruments financiers et IFRS-Evaluation et comptabilisation en IAS32, 39 et IFRS7**, Dunod, Paris, 2007, p180.

³ أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف-القياس-التحوط-العرض-الإفصاح)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص 157.

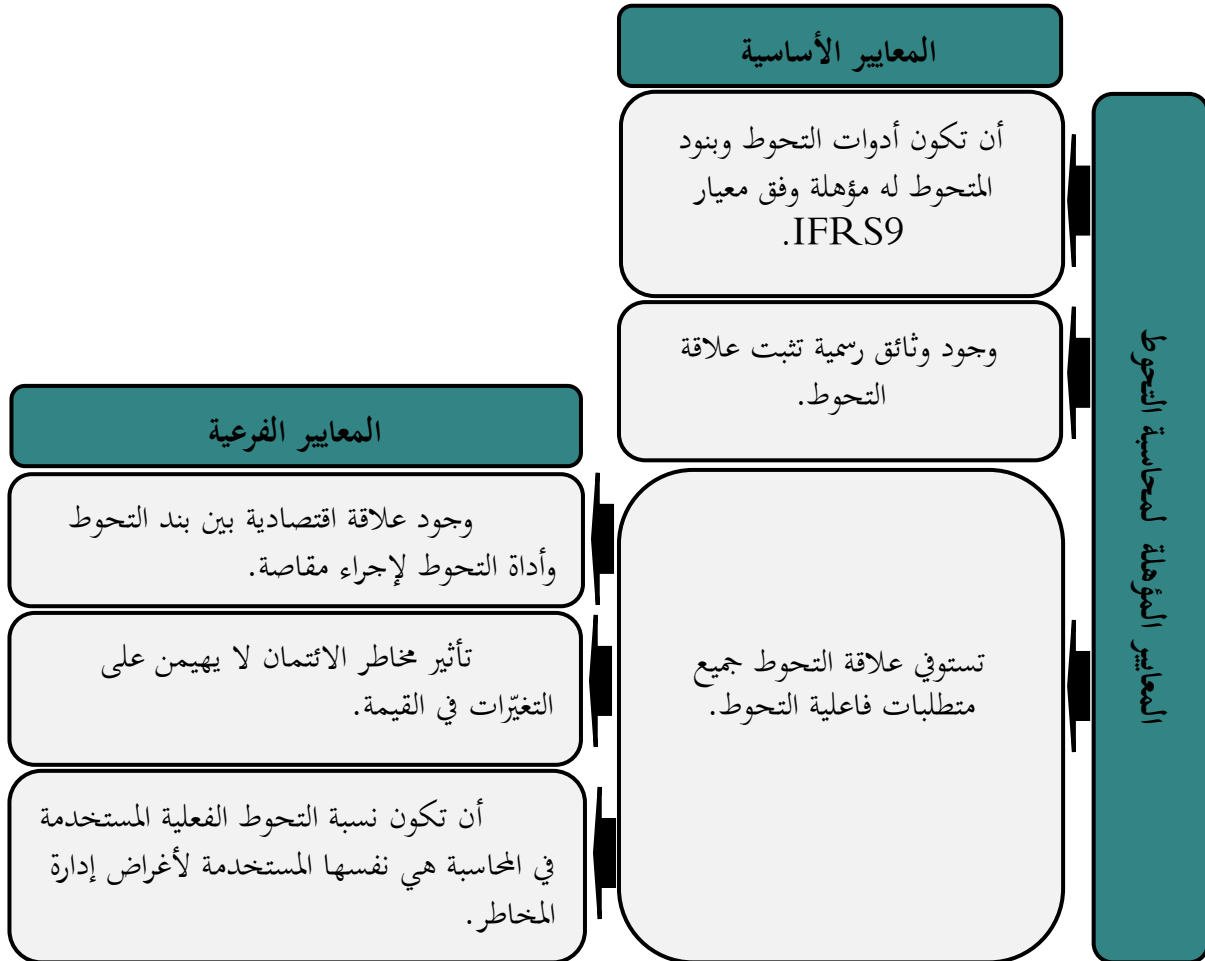
الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

حالة الاستثمارات في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر).¹ ونجد هناك أهداف أخرى منها:²

- أ- الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها المؤسسة، لاسيما تلك التي تنشأ عن التفاعل مع الآخرين.
 - ب- الإفصاح عن نهج ونجاح الإدارة في التعامل مع هذه المخاطر.
 - ت- الاعتراف بمعاملات التحوط.
 - ث- قياس أثر عمليات التحوط على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية وفقاً لمعايير محاسبية محددة.
2. المعايير المؤهلة لمسك محاسبة التحوط: تتأهل علاقة التحوط للمحاسبة عنها فقط إذا تم استثناء جميع الضوابط الواردة في المعيار IFRS9 وهي مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-06): المعايير المؤهلة لمسك محاسبة التحوط



Source : Juan Ramirez, Op-cit, p40.

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 17.

² شوقي طارق، مرجع سبق ذكره، ص 167.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

وفيما يلي تفصيل لكل معيار:

1.2 عناصر التحوط: تتكون عناصر التحوط من أدوات التحوط وبنود التحوط وهي كما يلي:

أ- أداة التحوط: هي العنصر الذي يحوط المخاطر التي يتعرض لها البند المحمي (المحوط). ومن الأدوات المستخدمة للتحوط وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 نجد:

- مشتقات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (باستثناء بعض الخيارات)؛
- الموجودات والمطلوبات المالية غير المشتقة المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (التي لم يتم قبولها في المعيار IAS39).

أما العناصر التي لا تتأهل كأدوات تحوط نجد:¹

- المشتقات المضمنة في العقود الهجينة ولكنها غير منفصلة عنها لا يمكنها أن تحدد كأداة تحوط منفصلة؛
- أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة وليست أصولاً أو التزامات مالية.
- ب- البند المحوط عليه: هو البند الذي يعرض المنشأة لمخاطر السوق، إنه العنصر المحمي ضد التغيرات المحتملة (المخاطر المحتملة). وحسب معيار الإبلاغ المالي رقم 9 يمكن تصنيف ما يلي كعناصر تحوط:²
- أصل أو التزام معترف به (أو أحد مكوناته)؛
- التزام مؤكد غير معترف به (أو أحد مكوناته). الالتزام المؤكد هو اتفاق ملزم قانوناً لتبادل كمية محددة من الموارد بسعر محدد في تاريخ أو تواريخ مستقبلية محددة؛
- معاملة تنبؤ محتملة للغاية (أو أحد مكوناتها). المعاملة المتوقعة هي معاملة متوقعة لم يتم الالتزام بها قانونياً بعد.
- صافي استثمار في عملية أجنبية (على أساس موحد فقط).

وقد يكون البند المتحوط له أيضاً مجموعة من البنود المذكورة سابقاً، بشرط أن تكون هذه البنود سواء مجموعة أو منفردة قابلة للقياس بموثوقية، وأن يكون بند التحوط عموماً مع طرف خارجي عن تقارير المنشأة ومع ذلك كاستثناء يمكن لمخاطر صرف العملات الأجنبية لبند نقدي بشركات المجموعة أن يتأهل كبند تحوط بالبيانات المالية الموحدة إذا كان يؤدي إلى التعرض للمكاسب والخسائر التي لا يمكن القضاء عليها تماماً عند الدمج، كما يمكن لمخاطر العملة الأجنبية لتوقعات صفقات شركات المجموعة باحتمال كبير أن تتأهل كبند تحوط بالبيانات المالية الموحدة شريطة أن تكون الصفقة مقومة بعملة أخرى غير العملة الوظيفية للكيان، وأن تؤثر مخاطر العملات على الأرباح والخسائر الموحدة، وتطبق محاسبة التحوط على المعاملات ما بين المؤسسات من نفس

¹IFRS Foundation : IFRS9 financial instruments, Op-cit, pp129-130.

²Juan Ramirez, Op-cit, pp 24,30.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

المجموعة فقط في البيانات الفردية المنفصلة لهذه المؤسسات وليس بالبيانات المجمعة باستثناء البيانات المالية الموحدة لشركات الاستثمار كما هو محدد بالمعيار IFRS10 أين تقاس المعاملات بين شركة الاستثمار وشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.¹

2.2. توثيق علاقة التحوط

- أحد المتطلبات الثلاثة لمسك محاسبة التحوط وجود وثائق رسمية تحتوي على مجموعة من العناصر التالية:²
- هدف إدارة المخاطر بالمنشأة واستراتيجيتها لإجراء التحوط: شرح الأساس المنطقي للتعاقد على التحوط، ويستلزم أن يتضمن ذلك دليل على أن التحوط يتوافق مع أهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر في المنشأة؛
- نوع التحوط: القيمة العادلة أو التدفقات النقدية أو صافي تحوط الاستثمار؛
- طبيعة المخاطر التي يتم التحوط منها: مخاطر صرف العملات الأجنبية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر أسعار الأسهم أو مخاطر أسعار السلع؛
- تحديد أداة التحوط: شروطها وكيف سيتم تقييمها بالقيمة العادلة؛
- تحديد البند المغطى أو المحمي: شرح تفصيلي للبند؛
- بالنسبة لتحوطات القيمة العادلة يجب أن يتضمن المستند طريقة الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر في القيمة العادلة للبند المحوط؛
- إذا كان البند المحوط عبارة عن معاملة متوقعة فيجب أن تتضمن الوثائق أيضا إشارة إلى التوقيت (أي التاريخ المتوقع) وطبيعة ومبلغ المعاملة المتوقعة، وتتضمن أيضا الأساس المنطقي لكون المعاملة المتوقعة محتملة الحدوث بشكل كبير وطريقة إعادة التصنيف للأرباح أو الخسائر المؤجلة في حقوق الملكية (إذا كان البند المتحوط بخلاف أداة حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر)؛
- تقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط بما في ذلك الطريقة (أو الطرق) المستخدمة، وتحليلها لمصادر عدم فعالية التحوط وكيف تحدد نسبة التحوط. يجب تحديث الوثائق لأية تغييرات على الطريقة، ونسبة التحوط وما إلى ذلك.

¹ فريال منال عزي، انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس والإفصاح المحاسبي-دراسة حالة شركة سوناطراك-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2، ص130.

²Juan Ramirez, Op-cit, p37.

المالي

3.2. تقييم علاقة التحوط

يقصد بفاعلة التحوط مدى إمكانية التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط أن تقوم بتعويض (أو مقاصة) التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له، أما عدم فاعلية التحوط هي العكس بمعنى عدم تعويض التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط لتغيرات بند المتحوط له.

ولتكون علاقة التحوط تستوفي جميع متطلبات فاعلية التحوط يجب:¹

أ- وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط: وهذا يعني أن لأداة التحوط والبند المتحوط له قيم تتحرك عموماً في الاتجاه المعاكس من جراء المخاطر نفسها (أي المخاطر المتحوط منها). وعليه يجب أن يكون هناك توقعاً بأن قيمة أداة التحوط وقيمة البند المتحوط له سوف تتغيران - بشكل منظم - استجابة للحركات إما في الأساس نفسه أو في الأسس التي تكون مترابطة - بشكل اقتصادي - بالطريقة التي بها يستجيبان معها بشكل مشابه للمخاطر التي يتم التحوط منها. وهذا يعني أن أداة التحوط والبند المتحوط له يجب أن يتوقع لهما تغيرات معادلة في القيمة العادلة.

وإذا كانت الأسس ليست هي نفسها ولكنها مترابطة - بشكل اقتصادي - فقد تكون هنا كحالات تتحرك فيها قيم أداة التحوط والبند المتحوط له في نفس الاتجاه، على سبيل المثال بسبب فارق السعر بين الأساسين المتربطين يتغير في حين أن الأساسين نفسيهما لا يتحركان - بشكل كبير. وهذا لا يزال يتفق مع العلاقة الاقتصادية بين أداة التحوط والبند المتحوط له إذا كان لا يزال متوقعاً أن تتحرك قيم أداة التحوط والبند المتحوط له - عادة - في الاتجاه المعاكس عندما تتحرك الأسس.

ب- ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية. ومثال على المخاطر الائتمانية التي تهيمن على علاقة التحوط هو عندما تتحوط المنشأة من التعرض لمخاطر سعر سلعة باستخدام مشتقة غير مضمونة بضمان رهن، إذا كان الطرف المقابل في تلك المشتقة يعاني من تدهور شديد في وضعه الائتماني، فإن أثر التغيرات في الوضع الائتماني للطرف المقابل قد يفوق أثر التغيرات في سعر السلعة على القيمة العادلة لأداة التحوط، في حين أن التغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له تعتمد - إلى حد كبير - على التغيرات في سعر السلعة.

ت- وفقاً لمتطلبات فاعلية التحوط فإن نسبة التحوط في علاقة التحوط يجب أن تكون نفس النسبة التي تنتج عن كمية البند المتحوط له الذي تحوط له المنشأة فعلياً وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً لتحوط

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 19، 103-110.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

تلك الكمية من البند المتحوط له، وعليه فإذا كانت المنشأة تتحوط من أقل من 100 من المائة من التعرض على بند، مثل 85 في المائة فيجب عليها أن تسم علاقة التحوط باستخدام نسبة تحوط هي نفسها التي تنشأ عن 85 في المائة من التعرض وكمية بند التحوط التي تستخدمها المنشأة فعلياً لتحوط نسبة 85 في المائة تلك، وبالمثل فإذا كانت المنشأة على سبيل المثال تتحوط من تعرض باستخدام مبلغ اسمي قدره 40 وحدة من أداة مالية، فإنه يجب عليها أن تسم علاقة التحوط باستخدام نسبة تحوط تكون هي نفس النسبة التي تنشأ عن كمية قدرها 40 وحدة (أي أن المنشأة يجب ألا تستخدم نسبة تحوط تستند إلى كمية أكبر من الوحدات التي قد تحتفظ بها في المجموع أو كمية أقل من الوحدات) والكمية من البند المتحوط له الذي تتحوط له بالفعل بالوحدات الأربعين تلك.

لا يحدد معيار IFRS9 طريقة لتقويم ما إذا كانت علاقة التحوط تستوفي متطلبات فاعلية التحوط، وبالرغم من ذلك يجب على المنشأة استخدام طريقة تأخذ في الحسبان الخصائص ذات الصلة بعلاقة التحوط بما في ذلك مصادر عدم فاعلية التحوط واعتمادها على تلك العوامل، يمكن أن تكون الطريقة وصفية أو كمية. وعند بدء علاقة التحوط أي بتاريخ التعيين يستلزم على المنشأة أن تقوم باختبار فاعلية التحوط لإثبات التأهل لمحاسبة التحوط، ويجب على المنشأة القيام بالتقويم المستمر في كل فترة تقرير أو عند وجود تغيير مهم لظروف تؤثر على متطلبات فاعلية التحوط. ويتعلق التقويم بالتوقعات بشأن فاعلية التحوط ولذلك يكون تطلعياً للمستقبل فقط.

وإذا توقفت علاقة التحوط عن تلبية متطلبات فاعلية التحوط والمرتبطة بنسبة (عتبة) التحوط ولكن هدف إدارة المخاطر من علاقة التحوط لا يزال نفسه، يتم ضبط نسبة التحوط لعلاقة التحوط أي القيام بإعادة التوازن ليلبي معايير التأهيل مرة أخرى. ويقصد بإعادة التوازن التعديلات التي يتم إجراؤها على الكميات الموسومة من البند المتحوط له أو أداة التحوط في علاقة تحوط موجودة بالفعل لغرض الحفاظ على نسبة تحوط لتلتزم بمتطلبات فاعلية التحوط.

وفي حالة المنشأة أمام حالة توقف عن مسك محاسبة التحوط يكون -بأثر مستقبلي- من التاريخ الذي لم تعد فيه ضوابط التأهل مستوفاة، أي عندما:

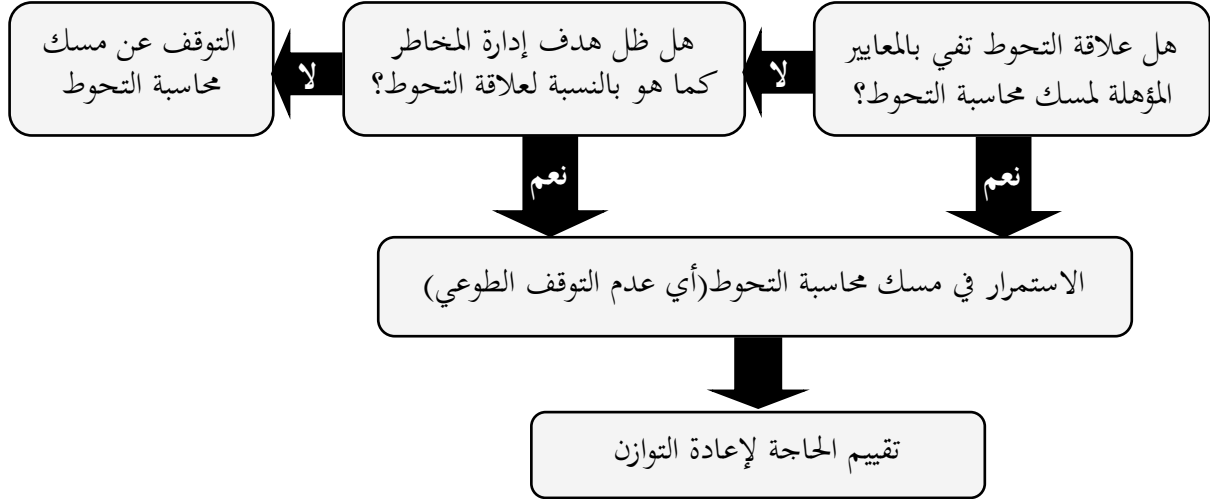
- لا تعود علاقة التحوط تستوفي هدف إدارة المخاطر بناء على الأساس الذي تأهلت بموجبه للمحاسبة عن التحوط (أي أن المنشأة لم تعد تتابع هدف إدارة المخاطر)؛ أو
- يكون قد تم بيع أداة أو أدوات التحوط أو إنهاؤها (بالنسبة إلى الحجم بكامله الذي كان جزءاً من علاقة التحوط)؛ أو

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

- لا تعود هناك علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وأداة التحوط أو أن اثر المخاطر الائتمانية بدأ يهيمن على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة. وفيما يلي شجرة قرار وقف علاقة التحوط:

الشكل رقم (2-07): شجرة قرار وقف علاقة التحوط



Source : Juan Ramirez, Op-cit, p53.

- وتستطيع المنشأة وسم علاقة تحوط جديدة تشتمل على أداة تحوط أو بند متحوط له من علاقة تحوط سابقة لم يتم الاستمرار في المحاسبة عن التحوط لها (جزئياً أو بالكامل)، وهذا لا يشكل استمرار لعلاقة تحوط ولكن إعادة استئناف لها، على سبيل المثال:¹
- أداة تحوط تتعرض لتدهور ائتماني شديد تستبدلها المنشأة بأداة تحوط جديدة، وهذا يعني أن علاقة التحوط الأصلية فشلت في تحقيق هدف إدارة المخاطر وعليه لم تستمر في مجملها، وقد وسم أداة التحوط الجديدة على أنها تحوط من نفس التعرض الذي تم التحوط له في السابق وتشكل علاقة تحوط جديدة، وعليه فإن التغيرات في القيمة العادلة أو في التدفقات النقدية للبند المتحوط له يتم قياسها اعتباراً من تاريخ وسم علاقة التحوط الجديدة بدلاً من التاريخ الذي تم فيه وسم علاقة التحوط الأصلية.
 - علاقة التحوط يتم عدم الاستمرار فيها قبل نهاية أجلها، ويمكن وسم أداة التحوط في علاقة التحوط تلك على أنها أداة التحوط في علاقة تحوط أخرى (على سبيل المثال عند تعديل نسبة التحوط عند إعادة التوازن بزيادة حجم أداة التحوط أو عند وسم علاقة تحوط جديدة كاملة).

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 110.

المالي

المطلب الثاني: أنواع علاقات التحوط وفق معيار IFRS9

تأخذ محاسبة التحوط وفق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ثلاثة أنواع: تحوط القيمة العادلة، التدفقات النقدية، صافي تحوطات الاستثمار. فيما يلي جدول يلخص هذه الأنواع والمعالجة المحاسبية لها:¹

1. تحوط القيمة العادلة: هو تحوط ضد التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مالي معترف به أو لارتباط ملزم غير معترف به، أو أحد مكونات هذه البنود التي تتعرض لمخاطر معينة وتؤثر على النتيجة (الأرباح أو الخسائر).

والهدف من محاسبة التحوط القيمة العادلة هو تعويض مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الحالية أو المستقبلية التي قد تزيد من تقلب الربح أو الخسارة بالمنشأة في تحوط القيمة العادلة. وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق متطلبات معيار IFRS9 كما يلي:

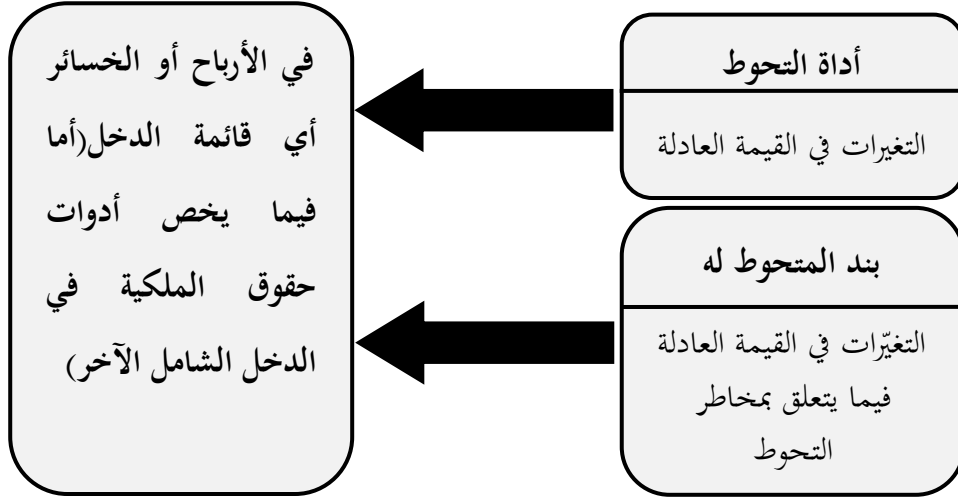
- يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر أداة التحوط في قائمة الدخل (أو في الدخل الشامل الآخر، إذا كانت أداة تحوط تغطي أداة حقوق الملكية التي اختارت المنشأة عرض التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر).
- يجب أن يعدل مكسب أو خسارة التحوط للبند المتحوط له من المبلغ الدفترى للبند المتحوط له وأن يتم إثباته ضمن الربح أو الخسارة. إذا كان البند المتحوط له أصلاً مالياً (أو مكوناً له) يتم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يجب أن يتم إثبات مكسب أو خسارة التحوط من البند المتحوط له ضمن الربح أو الخسارة. من ذلك، إذا كان البند المتحوط له أداة حقوق ملكية اختارت لها المنشأة أن تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر فإنه يجب تبقي تلك المبالغ ضمن الدخل الشامل الآخر. وعندما يكون البند المتحوط له ارتباط ملزم غير مثبت (أو مكون له) فإنه يتم إثبات التغير المجتمع في القيمة العادلة للبند المتحوط له في وقت لاحق لوسمه على أنه أصل أو التزام مع إثبات المكسب أو الخسارة المقابلة في الربح أو الخسارة.

وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

¹ بالاعتماد على:

- مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للتقرير المالي 9 "الأدوات المالية، مرجع سبق ذكره، ص 20-22.
- Robert Obert, Op-cit, pp222-226.
- Juan Ramirez, Op-cit, pp25-30.
- IFRS in practice2019, Op-cit, pp102-103.

الشكل رقم (2-08) المحاسبة عن تحوط القيمة العادلة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

2. تحوط التدفقات النقدية: هو التحوط ضد التغيرات في التدفقات النقدية (المستقبلية) المتعلقة بمخاطر

معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو بأحد مكوناته (مثل جمع دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل أو بعضها) أو معاملة متوقعة الحدوث، ومن المحتمل أن تؤثر على النتيجة.

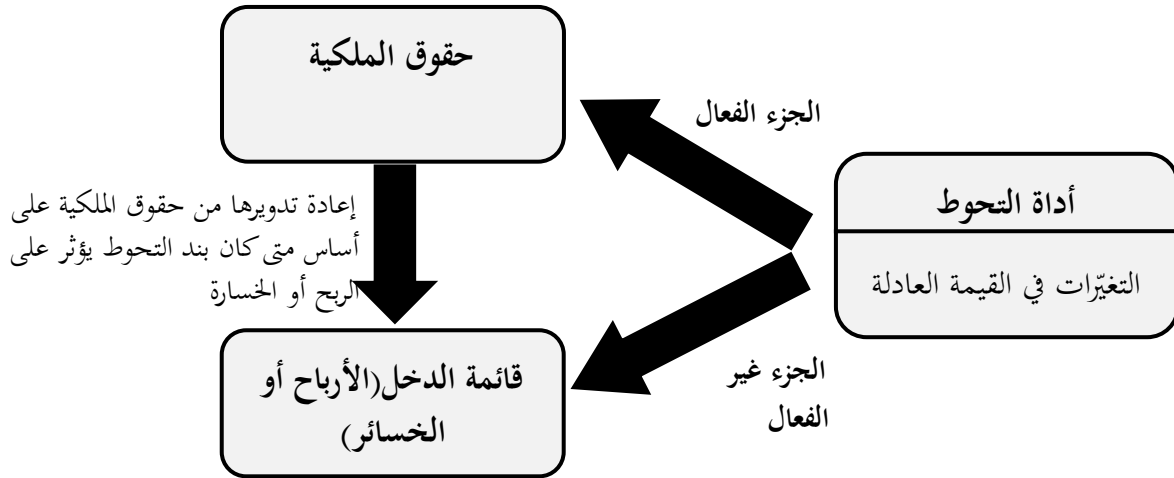
وتكون المعالجة المحاسبية لها وفق متطلبات معيار IFRS9 كما يلي:

- يتم تعديل المكون المنفصل لحقوق الملكية المرتبطة بالبند المتحوط له (احتياطي تحوط التدفق النقدي) إلى أي مما يلي (بالقيمة المطلقة) أيهما أقل:
 - أ- المكسب أو الخسارة المتجمعة من أداة التحوط منذ بداية التحوط؛
 - ب- التغير المتجمع في القيمة العادلة (القيمة الحالية) للبند المتحوط له (أي القيمة الحالية للتغير المتجمع في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتحوط لها) من بداية التحوط.
- يجب الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من أداة التحوط الذي تم تحديده على أنه تحوط فعال* في الدخل الشامل الآخر. وبعد ذلك يتم إعادة تصنيف هذه المبالغ إلى الربح أو الخسارة.
- ويتم الاعتراف بالجزء غير الفعال** من المكسب أو الخسارة من أداة التحوط في الربح أو الخسارة. وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

*التحوط الفعال: هو مدى ما تم من مقاصة بين التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط والتغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له.

**التحوط غير الفعال: هو المدى الذي تكون فيها التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأداة التحوط أكبر أو أقل من تلك للبند المتحوط له.

الشكل رقم (2-09): المحاسبة عن تحوط تدفقات نقدية



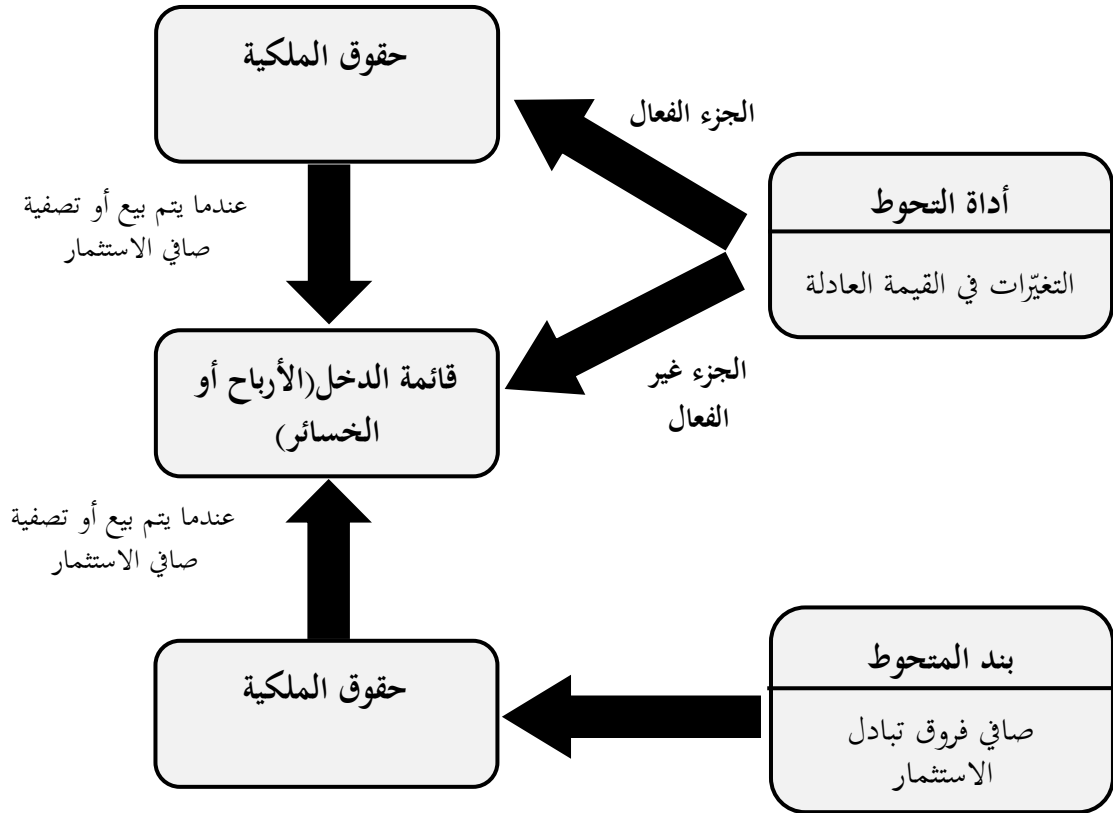
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

3. تحوط صافي الاستثمار الأجنبي: إن تحوط صافي الاستثمار أو التحوط لصافي الاستثمار في العمليات

الأجنبية هو تحوط لمخاطر العملات الأجنبية الناشئة عن حصة المنشأة للتقارير في صافي موحودات العملة الأجنبية، وقد تكون أداة التحوط إما أداة مشتقة أو أداة مالية غير مشتقة.

ويتم المحاسبة عن تحوط صافي الاستثمار في عملية أجنبية على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية، يتم إعادة تصنيف الجزء الفعال من المكسب أو الخسارة المتراكمة للتحوط في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الربح أو الخسارة كتعديل إعادة تصنيف عندما يكون هناك استبعاد كامل أو جزئي للعملة الأجنبية. أما الجزء غير الفعال يتم الاعتراف بالمكسب أو الخسارة من أداة التحوط مباشرة في الربح أو الخسارة وفيما يلي شكل يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-10): المحاسبة عن تحوط صافي استثمار أجنبي



Source : Juan Ramirez, Op-cit, p30.

المطلب الثالث: إفصاحات محاسبة التحوط

حسب المعيار IFRS7 يجب على المنشأة تقديم إفصاحات المحاسبة عن التحوط معلومات عن:¹

1. استراتيجية المنشأة لإدارة المخاطر وكيفية تطبيقها لإدارة المخاطر

يجب على المنشأة توضيح استراتيجيتها لإدارة المخاطر لكل صنف من أصناف التعرض للمخاطر التي تقرر التحوط منها، وأن يمكن هذا التوضيح مستخدمي القوائم المالية في تفهمها. وعلى سبيل المثال:

- كيفية نشأة كل خطر.
 - كيفية إدارة المنشأة لكل خطر، ويتضمن ذلك ما إذا كانت المنشأة تتحوط لبند في مجمله من جميع المخاطر أم تتحوط من مكون معين من مكونات مخاطر البند، والسبب في ذلك.
 - مدى التعرض للمخاطر التي تديرها المنشأة.
- وتتضمن الإفصاحات الدنيا للوفاء بالمتطلبات المذكورة أعلاه وصفا لما يلي:

¹ مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، المعيار الدولي للمحاسبة رقم 7: الأدوات المالية "الإفصاحات"، مرجع سبق ذكره، ص 7-10.

المالي

- أدوات التحوط التي تستخدم (وكيفية استخدامها) للتحوط من التعرض للمخاطر؛
- كيفية تحديد المنشأة للعلاقة الاقتصادية بين البند المتحوط له لغرض تقييم فاعلية التحوط؛
- كيفية تحديد المنشأة لنسبة التحوط وما هي مصادر عدم فاعلية التحوط.

2. الإفصاح عن مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تأكدها

يجب على المنشأة الإفصاح بحسب صنف المخاطر عن معلومات كمية تسمح لمستخدمي قوائمها المالية بتقويم أحكام وشروط أدوات التحوط وكيف تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة وتوقيتها وعدم تأكدها. بحيث يجب عليها تقديم تفصيل عما يلي:

- نبذة عن توقيت المبلغ الاسمي لأداة التحوط؛
- عند الاقتضاء، متوسط السعر أو المعدل (على سبيل المثال سعر التنفيذ أو السعر الآجل وخلافه) لأداة التحوط.

وفي الحالات التي تقوم فيها المنشأة بإعادة ضبط علاقات التحوط (أي عدم الاستمرار فيها واستئنافها) بشكل متكرر بسبب تغيير كل من أداة التحوط والبند المتحوط له يجب عليها الإفصاح عن:

- معلومات عن استراتيجية إدارة المخاطر النهائية فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك؛
- وصف لكيفية قيام المنشأة بعكس استراتيجيتها لإدارة المخاطر من خلال استخدام المحاسبة عن التحوط وتعيين علاقات التحوط المحددة تلك؛
- إشارة إلى وتيرة عدم الاستمرار في علاقات التحوط واستئنافها كجزء من إجراءات المنشأة فيما يتعلق بعلاقات التحوط تلك.

وكذلك الإفصاح عن مصادر عدم فاعلية التحوط بحسب صنف المخاطر وتوضيح عدم الفاعلية الناتجة.

خلاصة الفصل

عالجنا من خلال هذا الفصل على تصنيف وقياس الأدوات المالية الأساسية والثانوية وفق منظور معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي المالي الجزائر المتضمن في القانون 07-11، وكذا آلية إدارة مخاطرها المالية باستخدام المشتقات المالية، وأيضا لمتطلبات مسك محاسبة التحوط الواردة في معيار IFRS9، وفيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها في هذا الفصل:

- قدم معيار الإبلاغ المالي رقم 9 نهجا جديدا في تصنيف وقياس الموجودات المالية بحيث ربطها بخصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال المنشأة على عكس ما كان عليه سابقا وفق نية المنشأة من اقتناء الأصل. وأيضا طرح نموذج جديد فيما يخص انخفاض القيمة والمسمى "بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة". أما فيما يتعلق بالالتزامات المالية فلم يحدث تغيير كبير مقارنة بمعيار IAS39.
- اعتماد النظام المحاسبي المالي على معيار IAS39 في إرشادات وقواعد تصنيف وقياس الأدوات المالية الأساسية بصفة عامة، إلا أنه أجرى تعديلا طفيفا فيها يخص تصنيف الأصول المالية غير الجارية (طويلة الأجل الأكثر من اثني عشر شهرا)، بحيث صنفها لخمسة فئات (سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، الأصول المالية المتاحة للبيع، الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، القروض والحسابات الدائنة التي تقدمها المنشأة)، أما تصنيف الأصول المالية الجارية (المحازة بغرض إجراء المعاملات) والالتزامات المالية فهي تتشابه كثيرا مع المعيار.
- تعد المشتقات المالية جوهر منتجات الهندسة المالية، فهي عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصل الأساسي، ولها عدة أشكال (عقود الخيارات، العقود الآجلة، العقود المستقبلية، والمبادلات). وتستخدم هذه المشتقات للعديد من الأغراض منها التحوط، المضاربة، المراجعة.
- عالج معيار IFRS9 موضوع الأدوات المالية الثانوية (المشتقات المالية) بالتفصيل وكيف تتم محاسبتها، أما النظام المحاسبي المالي لم يفصل فيها كثيرا بحيث خصص لها فقط ح/52 "الأدوات المالية المشتقة" وحدد لها ثلاثة أنواع (عقود الخيارات، عقود الآجلة، والمبادلات).
- ساهم معيار IFRS9 في ربط الأنظمة المحاسبية بأنظمة إدارة المخاطر في المنشأة وذلك بوضع قواعد وإرشادات تطبيق محاسبة التحوط وكيف تعالج محاسبيا بحيث تطرق لعدة جوانب أهمها:
 - أ- معايير التأهيل لمسك محاسبة التحوط.
 - ب- عناصر التحوط.
 - ت- توثيق علاقة التحوط.

الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 والنظام المحاسبي

المالي

ث- تقييم علاقة التحوط.

ج- أنواع علاقات التحوط وطرق معالجتها محاسبيا.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات
المالية الأساسية لمؤسسة صيدال
ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار
IFRS9-دراسة حالة مؤسسة
الأم لمجمع صيدال-

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

تمهيد

تأثرت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بمختلف التغيرات الاقتصادية والمحاسبية والتكنولوجية المحلية والدولية خاصة في ظل إصلاح النظام المحاسبي المالي، الذي ألزمها بعرض قوائم مالية تعكس مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة وآثار هذه الأحداث على نشاطها وذلك وفق قواعد وإرشادات القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008. فمن بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي شهدت هذه الإصلاحات مجمع صيدال الذي تم تأسيسه عام 1969 تحت اسم الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) وأعيد هيكلتها في عام 1985 وتم تسميتها بـ SAIDAL، وهذه الأخيرة تعتمد في إعدادها للقوائم المالية على قواعد وإرشادات النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يخص قياس وعرض الأصول والالتزامات المالية.

وفي هذا السياق جاء هذا الفصل لتغطية مدى تطبيق مؤسسة صيدال لمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، وكذا تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9 على الأدوات المالية التي تمتلكها المؤسسة. ولالإلمام أكثر بالموضوع سنقسم هذا الفصل إلى ما يلي:

- تقديم عام لمجمع صيدال؛
- عرض وقياس الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال؛
- اقتراح نموذج لمحاسبة الأدوات المالية لمؤسسة صيدال وفق متطلبات معايير الإبلاغ المالي IFRS.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

المبحث الأول: تقديم عام لمجمع صيدال

يُعدُّ مجمع صيدال من أهم وأكبر المؤسسات الجزائرية في مجال صناعة الأدوية بخبرة تفوق 50 سنة، ومرَّ المجمع بمجموعة من المراحل والإصلاحات وصولاً إلى وضعيته الحالية. ولتعمق في تاريخه ومعرفته أكثر سنقسم هذا المبحث إلى:

- نشأة مجمع صيدال ومراحل تطوره؛
- التعريف بمجمع صيدال؛
- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال.

المطلب الأول: نشأة مجمع صيدال ومراحل تطوره

مرَّ مجمع صيدال بسلسلة من التطورات والتحويلات الهيكلية نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة الجزائرية، وأول مرحلة كانت عند إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) Pharmacie Centrale Algérienne بموجب الأمر الرئاسي الصادر سنة 1969 والذي حدد مهمتها في استيراد وتصنيع المنتجات الصيدلانية. ولتوسيع نشاطها الإنتاجي قامت بإنشاء مصنع الحراش ووحدي الإنتاج بيوتيك Biotic وفرمال Pharnal وذلك من سنة 1971 إلى 1975.

وفي سنة 1982 تم تحويل وحدات الإنتاج التابعة (PCA) بعد إعادة هيكلتها إلى مؤسسة وطنية للإنتاج الصيدلاني (ENPP) L'Entreprise Nationale de production Pharmaceutique بموجب المرسوم 161/82، بحيث غيّرت هذه الأخيرة اسمها في عام 1985 لتصبح صيدال "Saidal". وفي عام 1989 امتلكت هذه المؤسسة استقلالية في التسيير نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، وأيضاً اختيرت لتكون من بين الشركات الوطنية الأولى التي تحصل على وضع الشراكة ذات الأسهم.

وفي عام 1993 تم إجراء تغييرات على النظام الأساسي للشركة ما مكنها من المشاركة في كل العمليات الصناعية أو التجارية ذات الصلة بأغراض الشركات من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع تابعة. وقد تم أيضاً في هذا العام الإصلاح المالي لصيدال، حيث تحملت الدولة ديونها وحسائرها في إطار الإصلاح المالي للمؤسسات القطاع العام. وبعدها تم تحويل كل رأسمال المؤسسة إلى ملكية الشركة القابضة للصيدلة والكمياء في سنة 1997، وتم أيضاً إعادة هيكلة المؤسسة مما أدى لتحويلها إلى مجمع صناعي. وبعد تحولها سعت مؤسسة صيدال لدخول عالم البورصة ومنحت لها اللجنة التنظيمية لمراقبة عمليات البورصة تأشيرة الدخول إلى البورصة سنة 1998 تحت

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

رقم 04-94، وذلك بعد استيفاء كل الشروط المطلوبة. وبعد كل هذه المراحل بدأت مرحلة أخرى للمجمع ألا وهي مرحلة توسيع نشاطها وجمعها وذلك كما يلي:¹

- أول خطوة في عام 2002 أين تم افتتاح وحدة إنتاج في باتنة تابعة لفروع Biotic ومتخصصة في تصنيع التحاميل (Supposition).
- عام 2005 تم إنشاء مصنع الأنسولين في قسنطينة تابع لفروع فارما.
- عام 2009 رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%.
- عام 2010 قام مجمع صيدال بشراء 20% من رأسمال شركة إبييرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%.
- عام 2011 رفع مجمع صيدال حصته في رأسمال إبييرال إلى حدود 60%.
- في جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروع (أنتيبيوتيكال، فارمال، بيوتيك) عن طريق الامتصاص.
- سنة 2016 وفي إطار مصادرة موقع مجمع صيدال المتواجد بالحراش من طرف الدولة، تم تمديد آجال تحويل هذه المواقع إلى غاية 31 ديسمبر 2017، وهذا حسب إجراءات صيدال التي اتخذتها مع السلطات العمومية، وهكذا سوف يحول نشاط مصنع الحراش إلى مواقع المجمع الأخرى حسب نوع قائمة المنتجات (فيما يخص الأشكال الصلبة ستحول لمصنع زميرلي الجديد، أما معظم نشاطات مركز البحث والتطوير ستحول هي الأخرى نحو موقع جسر قسنطينة، والباقي إلى فرع إبييرال، أما الوحدة التجارية للوسط ستنتقل إلى الموقع الجديد المتواجد بولاية البليدة.

المطلب الثاني: التعريف بمجمع صيدال

قسم هذا المطلب إلى:

¹ بالاعتماد على:

- <https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique.consulté22-10-2021>.
- <https://www.sgbv.dz/.consulté 22-10-2021>.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- تعريف مجمع صيدال وخصائصه

يُعدُّ مجمع صيدال شركة ذات أسهم برأس مال قدره 2.5 مليار دينار جزائري منها 80% ملك للدولة و20% المتبقية تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين (مؤسسات وأفراد)، وتكمن مهمته في تطوير وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، ومن سمات هذا المجمع "النزاهة، الشفافية، المساواة، التضامن". ويقع المقر الاجتماعي لمجمع صيدال في الدار البيضاء بالجزائر العاصمة.¹ وفيما يلي البطاقة التقنية للمجمع:

الجدول رقم(3-01): بطاقة تقنية لمجمع صيدال

البيان	مجمع صيدال
الشعار(العلامة التجارية)	
المقر الاجتماعي	الطريق الولائي رقم 11- دار البيضاء -الجزائر العاصمة.
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000 دج.
طبيعة العملية	سعر العرض العام 20% من رأس المال أي ما يعادل 2.000.000 سهم.
طبيعة الأسهم	أسهم عادية.
عدد المساهمين	19288 مساهم.
العملية المنجزة	عرض لبيع 2.000.000 سهم اسمي بقيمة 250 دج للسهم وبسعر اصدار 800 دج للسهم.
المساهم الرئيسي	الشركة العمومية Chimie-pharmacie ب80%.
تأشيرة اللجنة	رقم 04-98 بتاريخ: 24 ديسمبر 1998.
تاريخ الدخول إلى البورصة وتاريخ أول تسعيرة	17 جويلية 1999 (الدخول). 20 سبتمبر 1999 (التسعيرة).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- <https://www.saidalgroup.dz/consulté> 22-10-2021
- <http://www.sgbv.dz> consulté 22-10-2021.
- <http://www.cosob.org> consulté 22-10-2021.

- مهام وأهداف مجمع صيدال

تكمن المهمة الأولى والأساسية لصيدال بصفتها الرائدة في صناعة الأدوية الجنيصة في توفير تشكيلة ثرية ومتنوعة من الأدوية ذات الجودة، والمساهمة في تحسين إمكانية المرضى لاقتناء الدواء عن طريق تبني سياسة أسعار

¹ <http://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous.consulté> 22-10-2021.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة

تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

تناسب شرائح واسعة من المجتمع، كما أن مكانتها كمؤسسة عمومية تسند لها مهمة دعم السياسة الوطنية للصحة التي تهدف إلى تطوير الصناعة الصيدلانية من خلال اختياراتها الاستثمارية الموجهة نحو تلبية احتياجات المواطنين.¹ وتندرج ضمن هذه المهمة مجموعة من المهام التالية:

- إنتاج الأدوية والمواد الأولية المختلفة المستخدمة في الإنتاج الصيدلاني؛
- القيام بالبحث والتطوير في المجال الطبي وصناعة المستحضرات الدوائية؛
- تسويق المنتجات الصيدلانية عبر مختلف الأسواق المحلية والدولية؛
- العمل على تلبية احتياجات السوق المحلية؛
- تسيير المحفظة المالية الخاصة بالمجمع؛
- المراقبة الاستراتيجية لجميع الفروع والتنسيق فيما بينها.

ويسعى هذا المجمع لتحقيق 6 أهداف أساسية هي:²

- تعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيصة.
- تحسين مردوديته لضمان ديمومته، والوفاء بالتزاماته تجاه المساهمين.
- ضمان استقرار الكفاءات وتطوير الموارد البشرية.
- تطوير الشراكة لاكتساب التكنولوجيات الجديدة وتوسيع تشكيلة المنتجات نحو الأدوية الحديثة.
- الحد من فاتورة استيراد الأدوية وضبط السوق.
- خلق ثقافة مؤسسية مشتركة بين العمال.
- التزامات مجمع صيدال: وتنقسم إلى:³

1.3. التزام المجمع تجاه المرضى: المهمة الأساسية للمجمع هي تحسين حياة المرضى من خلال تقديم مجموعة غنية ومتنوعة من الأدوية عالية الجودة، وكذا تحسين ووفرة العلاجات عن طريق تبني سياسة تسعيرية تناسب أقسام واسعة من المجتمع.

2.3. التزام المجمع تجاه السلطات: كونها شركة عمومية تضع في الصف الأول سياسة الصحة العمومية التي تهدف إلى تحقيق الاستقلالية الصحية والتحكم في تكاليف الصحة، كما تكمن مهمتها في المساهمة في تحقيق أهداف الحكومة المتمثلة في تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية التي تمثل اليوم قطاعا استراتيجيا يساهم في التنوع الاقتصادي. وتقليل الواردات والانفتاح على الأسواق الخارجية.

¹ <http://www.saidalgroup.dz/,consulté23-10-2021>.

² <http://www.saidalgroup.dz/,consulté23-10-2021>.

³ <https://www.saidalgroup.dz/engagement>. consulté 24-10-2021.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- 3.3. التزام المجمع اتجاء مهنيي الصحة:** إلى جانب توفير الأدوية العالية الجودة تعمل جنباً إلى جنب مع مهنيي الصحة لتحسين التكفل بالمرضى من خلال:
- نشاطات الوقاية (حملات التوعية)؛
 - المساهمة في تكوين مهنيي الصحة؛
 - التزامها تجاه جمعيات المرضى في النشاطات العلاجية الهادفة إلى تحسين نوعية حياة المرضى.
- 4.3. الالتزام الأخلاقي:** من واجب المجمع الامتثال بأعلى معايير النزاهة والشفافية والصدق لذلك هم ملزمون باحترام كل القوانين والالتزامات التنظيمية المطبقة على أنشطتها ومنتجاتها وتعمل على ترويج القواعد الأخلاقية والمهنية التي تهدف إلى تنظيم وتطهير سوق الأدوية.
- 5.3. الالتزام بالجودة:** تعكس التزامهم بالجودة من خلال رغبتهم المستمرة في ضمان امتثال أنشطتهم بأعلى المتطلبات التنظيمية المعمول بها في الصناعة الصيدلانية، وذلك بإنتاج أدوية عالية الجودة.

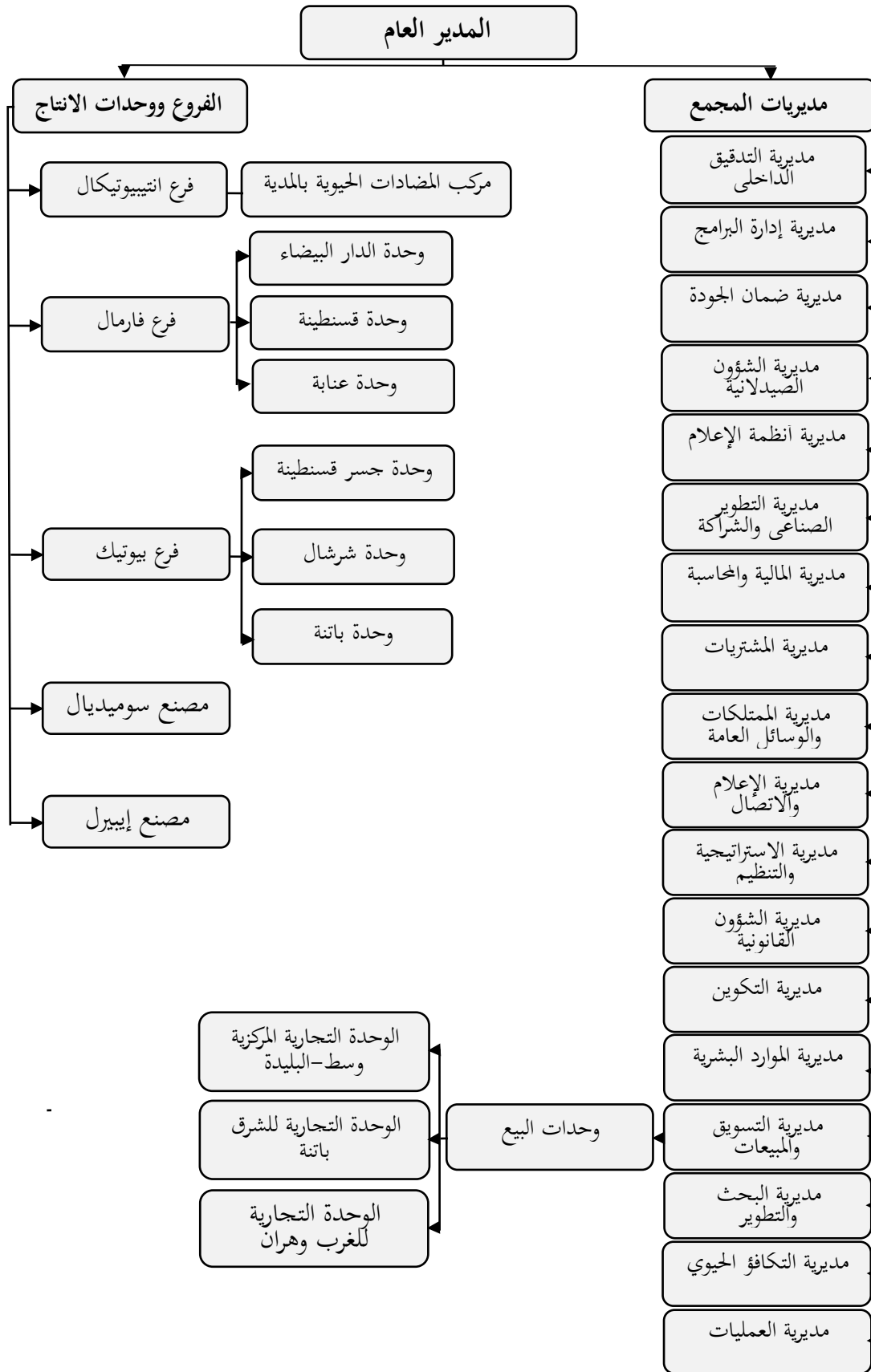
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

لتكثيف المجمع مع المحيط الذي ينشط فيه وتجاوبا مع التطورات الحاصلة في سوق الدواء، قام مجمع صيدال بإعادة هيكلة هيكله التنظيمي في جانفي 2014، ليتلاءم مع أهدافه الإستراتيجية ويكون أكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات محيطه. وفيما يلي شكل توضيحي للهيكل التنظيمي لمجمع صيدال:

الشكل رقم(3-01): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة

تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-



الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق الداخلية المقدمة من طرف إدارة مجمع صيدال.

يتكون الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال مما يلي:¹

يوجد المدير العام في أعلى هرم المجمع وهو الذي يباشر عملية تسييره، إذ يقوم بإعطاء اللوائح والقرارات إلى المديرين المركزيين كما يقوم بالاجتماع معهم للنظر في التطورات الجارية على مستوى المجمع، كما يجتمع الرئيس المدير العام بمجلس الإدارة حسب الضرورة الملحة لدراسة المشاكل والحلول المترتبة عن سير المجمع، ومن بين مهامه وضع السياسة العامة للمجمع وتحديد الاستراتيجية الشاملة وتمثيل مجمع صيدال داخليا وخارجيا. ويتفرع المجمع إلى:

1. مديريات المجمع: والمتمثلة في:

1.1. مديرية التدقيق الداخلي: تهتم بإجراء عمليات التدقيق المحاسبي والجبايي، وتمثل مهام هذه المديرية في مراقبة التسيير وإعداد تقارير التسيير والمالية، ويشغل بها عدة إطارات مختصين في مجال الرقابة والمراجعة؛

2.1. مديرية إدارة البرامج: مهمتها إعداد ومتابعة البرامج المالية الاستراتيجية وتطويرها، وتزويد المجمع بمختلف البرامج المتعلقة بالتسيير وإدارة الأعمال، المحاسبة، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات لذلك مع مراقبة تطبيقها وتقييم مدى جودتها؛

3.1. مديرية ضمان الجودة: تهتم هذه المديرية بمتابعة ومراجعة ملفات صناعة الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار ISO9001؛

4.1. مديرية الشؤون الصيدلانية: تعتبر همزة وصل بين مجمع صيدال ووزارة الصحة، تتولى مهمة الإعلام الطبي، ومراجعة ملفات صنع الأدوية، وتمتلك فريق مختص في التسويق الطبي وشبكة من المندوبين الطبيين تغطي معظم التراب الوطني، مع تقديم مختلف دعائم التكوين والمعلومات الطبية، كما تعمل على التأكيد من مدى المطابقة بين ما تم إنجازه وبين ملفات الدواء، بالإضافة إلى قيامها بدراسة الملفات التقنية والصيدلية، ويعتبر إنشاء هذه المديرية كرد فعل للمنافسة التجارية التي أدت إلى الاهتمام بالتسويق الصيدلاني؛

5.1. مديرية أنظمة الإعلام: تقوم بإعداد الخطط والسياسات في مجال أنظمة الإعلام الآلي، وإعداد البرمجيات، كما يسهر على برجة الوثائق وصيانة الهيكل القاعدي للمعالجة والاتصال وربط مختلف الوحدات

¹ بالاعتماد على:

- وثائق داخلية لمجمع صيدال.

- <https://www.saidalgroup.dz/consulté> 22-10-2021.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

التنظيمية بشبكة الاتصالات، لتسهيل وصول المعلومات والعمل على توحيد البرامج وإعدادها وفق الهيكل التنظيمي الجديد؛

6.1. مديرية التطوير الصناعي والشراكة: مهمتها السهر على تطوير أساليب الإنتاج بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، وكذا ترقية الشراكة مع المخابر العالمية، وتهمم بالاستثمار خاصة في مجال الشراكة سواء مع المحليين أو الأجانب من أجل تعزيز المكانة الدولية للمجمع في الأسواق العالمية؛

7.1. مديرية المالية والمحاسبة: تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير ووضع الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والعمليات التمويلية على المدى المتوسط والطويل، وكذا المساهمة في تسيير الموازنة ومتابعة محفظة الأوراق المالية عبر السوق الثانوية(البورصة)، وإعداد القوائم المالية(الفردية للمؤسسة الأم وللمجمع).

8.1. مديرية المشتريات: مهمتها إدارة عمليات الشراء من خلال توفير مستلزمات العمليات الإنتاجية، وكذا مختلف احتياجات المجمع بالشكل المناسب وفقا للأنظمة والإجراءات المعتمدة؛

9.1. مديرية الممتلكات والوسائل العامة: تقوم بتسيير ومراقبة التثبيات العينية والمعنوية الخاصة بالمجمع مع صيانتها دوريا وذلك لتحقيق أعلى نسبة إنتاجية؛

10.1. مديرية الإعلام والاتصال: تعمل على تطوير التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لكل نشاطات المجمع، كما تهتم بإعداد النشرات الداخلية التي تهتم بكل نشاطات المجمع بالإضافة إلى مهمة إصدار المجلات التالية "Info Saidal" و"صيدال للصحة "Saidal santé" و"صدى صيدالSaidalécho"، وكذا إنشاء موقع الانترنت [site web: www.saidalgroup.dz](http://www.saidalgroup.dz)

11.1. مديرية الاستراتيجية والتنظيم: مهمتها إعداد الدراسات بتحديد الأهداف الاستراتيجية للمجمع والسهر على متابعتها وتنفيذها، وتأمين دخول المجمع في السوق المحلية والدولية، من خلال وضع استراتيجية تركز على اتفاقيات الشراكة واستحداث وحدات إنتاجية أو الحصول على رخص الإنتاج والتصنيع؛

12.1. مديرية الشؤون القانونية: تقوم هذه المديرية بإدارة الملفات القانونية للمجمع مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى تسيير القضايا والمنازعات الخاصة بالمجمع مع الأطراف الأخرى؛

13.1. مديرية التكوين: تسعى إلى وضع البرامج الخاصة بالتدريب والتكوين لمختلف إطارات وموظفي المجمع للرفع من المستوى الوظيفي والأكاديمي لمستخدمي المجمع، بالإضافة لمتابعة تنفيذ وتقييم هذه البرامج والعمل على تطويرها؛

14.1. مديرية الموارد البشرية: وهي همزة وصل بين إدارة المجمع والأفراد العاملين من جهة وبين الإدارة والنقابة من جهة أخرى، لم تعد مديرية الموارد البشرية المسؤولة عن الأعمال الروتينية كضبط تعداد المستخدمين وتصرفاتهم

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

وحفظ الملفات والسجلات الخاصة بالأفراد فقط بل أصبحت تعني باستقطاب وتوظيف الكفاءات البشرية وتسيير الأفراد والمستخدمين، الأجور وتطوير الموارد البشرية والتكوين، تقييم الأداء... وغيرها.

15.1. مديرية التسويق والمبيعات: وهي التي تتولى مهام التسويق بالدرجة الأولى كما تعمل على دراسة السوق قصد إدخال تحسينات على منتجات المجمع، وتوجيه المجمع في سياسته الإنتاجية والتسويقية، إعداد مخطط تسويقي يهدف إلى التعريف بمنتجات المجمع، وتطوير صورته وحصته السوقية من خلال إعلام الصيادلة والأطباء بالمنتجات التي يقدمها المجمع والترويج لها، وتدعيم ركائز مراقبة الجودة، إنشاء شبكة للمندوبين الطبيين غير كامل الترابي الوطني.

16.1. مديرية العمليات: تتمثل مهامها في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمشاريع الحديثة، ووضع خطط لرفع تصنيف المجمع ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع مع تقييم نسبة الانجاز.

17.1. مركز البحث والتطوير: يعمل على تطوير الأدوية الجنيصة، كما يعمل على ربط قنوات الاتصال بين صيدال وعالم الأبحاث في المجال الصيدلاني لضمان تنافسية عالية، إلى جانب تقديم المساعدة الفنية لمختلف المصانع، وكذا تجنيد مختلف الجهود لتأمين اليقظة التكنولوجية وتطوير الأبحاث في العلوم الصيدلانية.

18.1. مركز التكافؤ الحيوي: يمثل مركز صيدال للتكافؤ الحيوي أول مركز خاص بإجراء دراسات التكافؤ الحيوي في الجزائر، وتقع هذه الوحدة في بلدية حسين داي ولاية الجزائر. وتمثل المهمة الرئيسية لهذا الهيكل الرائد في إجراء دراسات التكافؤ الحيوي وإثبات التكافؤ بين الأدوية الجنيصة وإثبات فعاليتها.¹

2. فروع ووحدات مجمع صيدال

1.2. فرع بيوتيك Biotic: هي أحد الفروع التابعة لمجمع صيدال يقدر رأس مالها ب250 مليون دج، ومقرها الاجتماعي بزميري "الحراش"، ويتكون من مصانع الإنتاج التالية:

- **مصنع جسر قسنطينة:** يتفرع هذا المصنع لحمسة ورشات إنتاج مختصة في صناعة الأنواع الجالونيسية منها ورشة التحميلات، ورشة الأقراص والملبسات، ورشة الأمبولات، ورشة المحاليل المكثفة على شكل أكياس، ورشة المحاليل المكثفة على شكل قارورات. وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذا المصنع ب20 مليون وحدة أو أكثر، وهو الوحيد على المستوى الوطني المختص في إنتاج المحاليل المكثفة بتكنولوجيا حديثة. كما يتوفر المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحاليل الفيزيو كيميائية والميكرو بيولوجية وخصائص السموم، إلى جانب التسيير التقني والوثائقي.

¹ <https://www.saidalgroup.dz/bio-equivalence/> consulté 23-10-2021.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- مصنع شرشال: يقع بالمنطقة الصناعية واد بلاح بشرشال، ويتربع على مساحة قدرها 3120م³. ويتكون المصنع من ثلاثة ورشات إنتاج (الأشربة، الأقراص والكبسولات والأكياس، المحاليل المكثفة). ويحتوى المصنع أيضا على مخبر لمراقبة الجودة مكلف بالتحليل الفيزيو كيميائية والميكرو بيولوجية وخصائص السموم.
- مصنع باتنة: يتخصص هذا المصنع في إنتاج التحاميل.
- 2.2. فرع فرمال **Pharmal**: يتواجد مقرها بالدار البيضاء ويبلغ رأس مالها 200 مليون دج، وتتفرع لثلاثة مصانع إنتاجية ومخبر لمراقبة الجودة والتنوعية لمنتجات مصانع الفرع وكذلك بعض المؤسسات العمومية والخاصة، وهي:
- مصنع الدار البيضاء: يقع بالمنطقة الصناعية بالعاصمة منذ 1958 من أقدم المصانع المكونة لفرع **Pharmal**، وله دور رئيسي في تنفيذ العديد من عقود الشراكة الموقعة بين المجمع والأطراف الأجنبية لإنتاج الأدوية بصيغة عقود التصنيع **Les Accords de Façonnage** وينتج هذا المصنع أصنافا صيدلانية متنوعة (أقراص، أشربة، كبسولات، مراهم، أملاح، محاليل للشرب وغيرها) وتقوم قدرته الإنتاجية 40 مليون وحدة لكل الأشكال.
- مصنع قسنطينة: متخصص في إنتاج الأشكال السائلة (الأشربة، المحاليل)، بقدرة إنتاجية 05 مليون وحدة مباعه.
- مصنع عنابة: متخصص في إنتاج الأشكال الجافة (أقراص وكبسولات) بقدرة إنتاجية 07 مليون وحدة مباعه.
- مصنع الأنسولين بقسنطينة: متخصص بصنع الأنسولين للاستعمال البشري، وهو مجهز بعتاد صناعي متطور يشغله عمال مؤهلون. ينتج هذا المصنع ثلاثة أصناف من الأنسولين (الأنسولين السريع، الأنسولين المركب مزيج 25، الأنسولين أساسي/قاعدي على شكل قارورات حقن). والقدرة الإنتاجية للمصنع تصل إلى 3.5 مليون وحدة بيع.
- 3.2. فرع أنتيبوتيك **Antibiotical**: بدأ المركب في العمل منذ عام 1988 وهو خاص بالمضادات الحيوية الذي يدعى **Antibiotical** المتواجد مقرها في ولاية المدية ويقدر رأس مالها ب 950 مليون دج. ويختص في إنتاج المضادات الحيوية من نوع البنيسيلينية **Penicillinaues** وغيرها، بالإضافة إلى منتجات تامة الصنع ومواد أولية، كما تم تجهيزه بجميع التجهيزات اللازمة لصناعة الأدوية ابتداء من الحيازة على المواد الأولية الفعالة وصولا لتشكيل النوع الصيدلاني للمنتج. ويتميز المركب بطاقة إنتاجية معتبرة في إنتاج المواد الأولية، ومهارة عالية في التركيبات الحيوية، وخبرة معتبرة في إنتاج المضادات الحيوية، ومخبر للتحليل تسمح بالرقابة الكاملة للجودة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

4.2. مصنع سوميديال(Somedia): يقع هذا المصنع في المنطقة الصناعية واد السمار الجزائر العاصمة، وهو نتاج شراكة بين مجمع صيدال بنسبة تساهمية 63.55% وتتضمن ثلاثة أقسام وهي:

- قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛
- قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)؛
- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

5.2. مصنع إبيريل (Iberal): هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويساهم فيها المجمع بنسبة 99.998%، وتكمن المهمة الرئيسية لإبيريل في إنشاء واستغلال مشروع صناعي للإنتاج الصيدلاني الموجه للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف لتحقيق ما يلي:

- صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة)؛
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناءً على طلب المنتجين المحليين.

3. وحدات تجارية: يمتلك مجمع صيدال ثلاثة مراكز توزيع عبر التراب الوطني وهي:

1.3. مركز توزيع وسط: تأسس هذا المركز سنة 1996 وهو أول مركز توزيع للمجمع، حيث كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقاً من نقطة بيع واحدة، وهذه الوحدة التجارية انتقلت إلى الموقع الجديد المتواجد بولاية البليدة.

2.3. مركز التوزيع شرق (باتنة): أستحدث هذا المركز سنة 1999 بباتنة، حيث يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في شرق البلاد.

3.3. مركز التوزيع غرب (وهران): في سنة 2000 تم إنشاء مركز التوزيع بوهران من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في غرب البلاد.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

المبحث الثاني: عرض وقياس الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال

تشكل الأدوات المالية بصفة عامة من نوعين: أدوات مالية أساسية تتمثل في الأسهم والسندات التي سيتم التركيز فيها أكثر في هذا المبحث نظرا لكون مؤسسة صيدال تعتمد فقط على هذا النوع من الأدوات المالية، أما الأدوات المالية الثانوية لا تتعامل المؤسسة بها. وللتعرف أكثر على هذه الأدوات سنقسم هذا المبحث إلى ما يلي:

- تقييم وعرض القوائم المالية لمؤسسة صيدال؛
- عرض وقياس الأصول المالية لمؤسسة صيدال؛
- عرض وقياس الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال.

المطلب الأول: تقييم وعرض القوائم المالية لمؤسسة صيدال

ينقسم هذا المطلب لعنصرين: الأول تقييم نشاط مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020، والثاني عرض قوائمها المالية لسنة 2020 ومقارنتها بما نص عليه القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26 يوليو 2008.

1. تقييم نشاط مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020

يتم تقييم نشاط هذه المؤسسة بعدة عناصر أهمها: إنتاجها ومبيعاتها خلال فترة 2016-2020، ديونها وذممها المدينة وكذا خزينتها، تغيرات سعر سهمها بالإضافة للنتيجة الصافية، وفيما يلي تفصيل لكل منها:

1.1 تطور إنتاج ومبيعات مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020

وفق الجدول التالي سنحاول عرض تطور كمية وقيمة إنتاج ومبيعات مؤسسة صيدال من 2016 إلى غاية 2020 وهي كما يلي:

الجدول رقم (3-02): تطور إنتاج ومبيعات مؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020

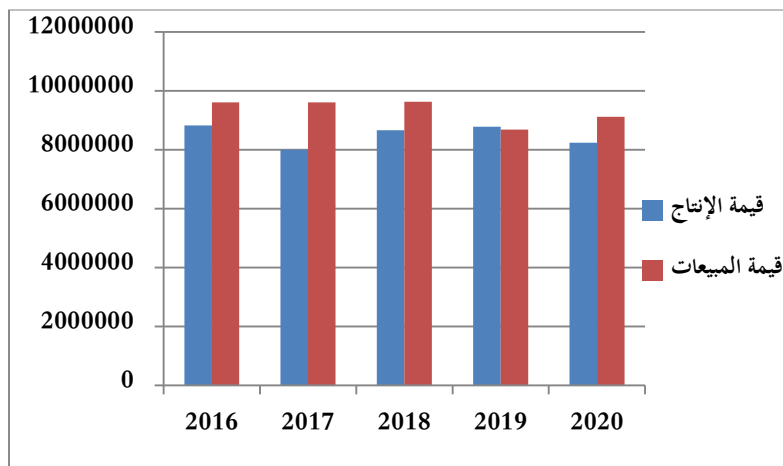
(الكمية: 1000 وحدة/ القيمة: 1000 دج)

المبيعات			الإنتاج		السنوات	
قيمة المبيعات		الكمية	القيمة	الكمية		
المجموع	الربح				الصافية	
9 609 290	4 760	9 604 530	103 706	8 830 187	115 500	2016
9 610 664	3 890	9 606 774	102 847	7 995 453	105 337	2017
9 627 669	1 524	9 626 145	104 867	8 662 646	124 404	2018
8 680 696	2 427	8 678 269	100 925	8 783 092	121 893	2019
9 124 251	2 813	9 121 438	97 341	8 244 580	112 227	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2016-2020.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

الشكل رقم(3-02): تغيرات قيمة الإنتاج والمبيعات لمؤسسة صيدال خلال الفترة2016-2020



يظهر لنا الجدول رقم(3-02) والشكل المقابل تغيرات قيمة وكميات الإنتاج والمبيعات لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020 بحيث:

- الإنتاج: عرفت قيمة إنتاج مؤسسة صيدال انخفاض ملحوظ في

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة2016-2020

سنة 2017 مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا راجع أساسا لعمل 5 وحدات إنتاج بدل من 6 وحدات، إذ تم غلق وحدة الحراش التي كانت تساهم 15% من إنتاج المؤسسة، إضافة إلى قدم التجهيزات والمعدات المسببة للتوقف المستمر للإنتاج وقلة الموظفين في فروع ووحدات الإنتاج بالمدينة، الدار البيضاء، وجسر قسنطينة. أما في السنتين 2018، 2019 فقيمة الإنتاج سجلت تزيادا ملحوظا بنسب متتالية 8.34% و 1.32%. وفي سنة 2020 انخفضت قيمة الإنتاج 6.13% مقارنة بالسنة الأخيرة ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى جائحة Covid19.

- المبيعات: فيما يخص المبيعات عرفت المؤسسة مرحلتين مرحلة قبل 2019 وبعدها، فالمرحلة الأولى كانت قيمة مبيعات المؤسسة كبيرة وصلت إلى 9 627 699 مليار دج، والمرحلة الثانية عرفت انخفاضا غير مسبوق للمؤسسة وصلت قيمة المبيعات إلى 8 680 696 مليار دج وذلك راجع للأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد. أما في 2020 ارتفعت قيمة المبيعات ولكن بنسبة ضعيفة إثر الأوضاع التي عرفها العالم بانتشار وباء كورونا(Covid19) الذي ألزم بحجر صحي قرابة عام كامل.

2.1 ديون وخزينة مؤسسة صيدال وذممها المدينة

سنقدم في هذا العنصر ثلاثة جوانب مهمة في مؤسسة صيدال: الذمم المدينة، الخزينة وكذا الديون وهي ملخصة في هذا الجدول:

الجدول رقم(3-03): ديون وخزينة مؤسسة صيدال وذممها المدينة خلال الفترة2016-2020

(القيمة: 1000دج)

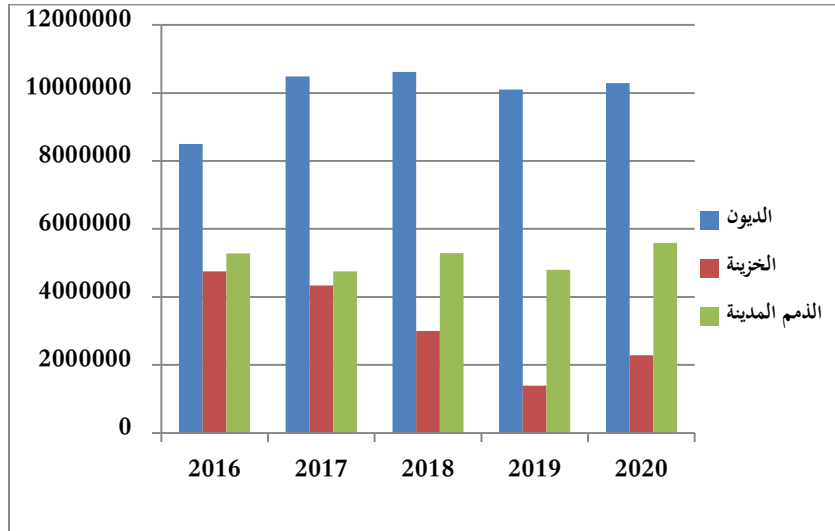
السنوات	الديون	الخزينة	الذمم المدينة
2016	8 496 430	4 753 024	5 282 943
2017	10 489 615	4 334 277	4 754 371
2018	10 617 742	2 999 078	5 290 023

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

4 794 407	1 394 077	10 098 748	2019
5 585 251	2 283 101	10 291 608	2020

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم (3-3): تغيرات قيمة الديون والخزينة لمؤسسة صيدال وذممها المدينة خلال الفترة 2016-2020



يظهر لنا الجدول رقم (3-3) والشكل المقابل تغيرات قيمة الديون والخزينة لمؤسسة صيدال وذممها المدينة خلال الفترة 2016-2020 بحيث:

- **الديون:** عرفت قيمة الديون (القروض والديون المالية) زيادة مستمرة من 2016

إلى غاية 2018 إذ وصلت إلى 1 061 774 مليار دج وبنسب متفاوتة بحيث: 102.77% (2016)، 23.23% (2017)، 23.46% (2018)، وهذا التزايد يرجع أساسا للقروض الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار Fond National d'investissement كجزء من خطة التنمية. وفيما يخص 2019 عرفت قيمة الديون انخفاضا بنسبة 4.89% وذلك بسبب تسديد جزء من القروض FNI، واستخدام القروض المخصصة لمواقع الإنتاج الجديدة الحراش، شرشال وقسنطينة 2. أما في 2020 عرفت ارتفاع طفيف في الديون بقيمة 1.91%.

- **الخزينة:** عرفت خزينة مؤسسة صيدال انخفاضا مستمرا من 2016 إلى غاية 2020 نتيجة لأسباب عدة منها:

- زيادة تكاليف التمويل والموظفين؛
- تسديد القروض FNI؛
- دفع الضريبة على أرباح الشركات لسنوات 2016، 2017، 2018؛
- دفع قروض شركة Iberal.

أما سنة 2020 فعرفت الخزينة ارتفاعا طفيفا مقارنة بسنة 2019 وذلك راجع لعدة أسباب من بينها:

- انخفاض تكاليف التمويل؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- تأجيل تسديد جزء من القرض FNI لسنة واحدة ممنوحة من قبل الخزينة العمومية. وفيما يخص الذمم المدينة(العملاء) هناك تذبذب في قيمته من 2016 إلى غاية 2020 وهذا ما يظهر في الجدول رقم(03-3) والشكل رقم(03-3).

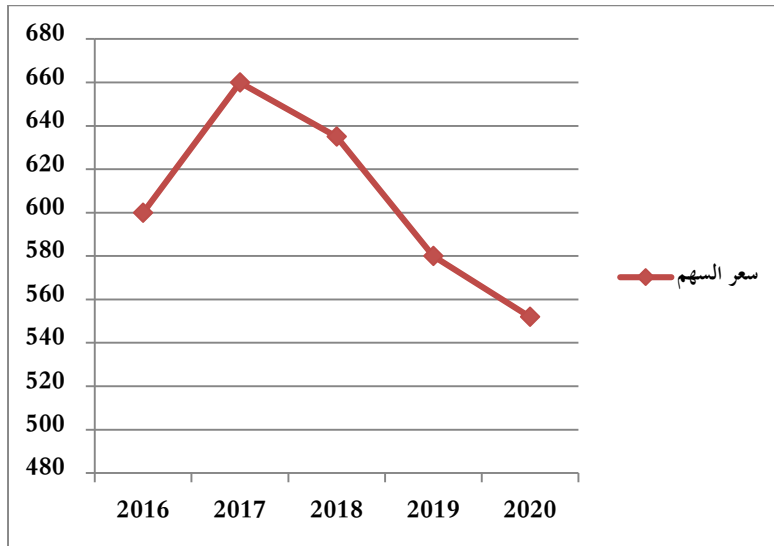
3.1. تغييرات سعر سهم مؤسسة صيدال في بورصة الجزائر

سنبين من خلال الجدول الآتي تغييرات قيمة سهم مؤسسة صيدال من 2016 إلى غاية 2020:
الجدول رقم(04-3): تغييرات سعر سهم مؤسسة صيدال في بورصة الجزائر خلال الفترة 2020-2016.

السنوات	قيمة السهم	نسبة التغيرات % (الوحدة: دج)
2016	600	-6.25%
2017	660	10%
2018	635	-3.79%
2019	580	-8.66%
2020	552	-4.85%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2020-2016.

الشكل رقم(04-3): تغييرات سعر سهم مؤسسة صيدال خلال الفترة 2020-2016



يظهر لنا الجدول رقم(3-3) والشكل المقابل تغييرات سعر سهم مؤسسة صيدال خلال الفترة 2020-2016، بحيث نلاحظ هبوطا حادا لسعر السهم خلال هذه الفترة إذ وصل في 2017 إلى قيمة 660 دج للسهم أما في 2020 انخفضت إلى 552 دج .

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2020-2016

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

4.1. النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال خلال فترة 2016-2020

سنظهر من خلال الجدول الآتي تغيّرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال من 2016 إلى غاية 2020:

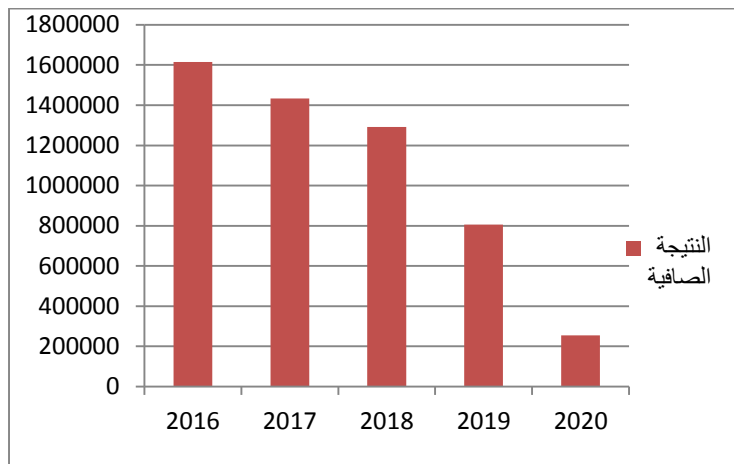
الجدول رقم(3-05): تغيّرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020.

(الوحدة:دج)

السنوات	النتيجة الصافية	نسبة التغيّرات
2016	1 614 277 000	37.73%
2017	1 433 341 000	-11.23%
2018	1 292 124 000	-9.85%
2019	8 060 291 107.58	-37.62%
2020	253 900 683.99	-68.49%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2016-2020.

الشكل رقم(3-05): تغيّرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2016-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المؤسسة خلال الفترة 2016-2020

يظهر لنا الجدول رقم(3-05) والشكل المقابل تغيّرات النتيجة الصافية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2016 - 2020، بحيث نلاحظ هبوطا حادا لنتيجة المؤسسة خلال هذه الفترة إذ كانت 1 614 277 000 مليار دج سنة 2016 ووصلت 253 900 683.99 مليار دج. وهذا راجع لعدة عوامل منها السياسية والاقتصادية والصحية.

2. عرض القوائم المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2020

تعدّ القوائم المالية الوسيلة الرئيسية للإبلاغ المالي بين المنشأة والأطراف المهتمة بأنشطتها، فمن خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرّف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج. ولأهمية هذه القوائم نجد أن النظام المحاسبي المالي المتضمن في القانون 07-11 ألزم المؤسسات الجزائرية بإعدادها في نهاية كل دورة مالية. وبما أن مؤسسة صيدال من بين المؤسسات الجزائرية فإنها ملزمة على إعدادها في نهاية كل دورة. وفيما يلي عرض لهذه القوائم المالية لسنة 2020:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

1.2. عرض قائمة المركز المالي (الميزانية) لسنة 2020

تعدُّ الميزانية من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها، فهي عبارة عن وثيقة تلخيصية تعرض الوضعية المالية للمنشأة في تاريخ معين، وتوضح مصادر الأموال في المنشأة من جهة واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى، وتتضمن هذه القائمة أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والخصوم في تاريخ إعداد القوائم المالية. مما يساعد الأطراف ذوي العلاقة أي مستخدميها في التعرف على الوضع المالي للمنشأة في ذلك التاريخ. وبالاعتماد على التقرير المالي سنة 2020 لمؤسسة صيدال نجد أنها تلتزم بتطبيق قواعد وإجراءات التقييم الواردة في النظام المحاسبي المالي فيما يخص قائمة المركز المالي شكلا ومضمونا وهذا وفق الملحق رقم (01)، وفيما يلي تفصيل لمضمون هذه القائمة:

1.1.2. جانب الأصول: وينقسم إلى:

1.1.1.2. الأصول المالية غير الجارية: وفيها نجد:

- **الثببتات المعنوية:** حسب الفقرة 2.121 من النظام المحاسبي المالي يُعرف الثببت المعنوي على أنه أصل قابل للتحديد غير نقدي وغير مادي مراقب ومستعمل في إطار أنشطته العادية. والمقصود منه مثلا المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، برامج المعلوماتية أو رخص الاستغلال الأخرى، ومصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.

ومؤسسة صيدال تمتلك هذا النوع من الثببتات بقيمة إجمالية تساوي 462 879 269.66 دج، ومجموع اهتلاك بقيمة 337 890 377.44 دج. أي بقيمة صافية تساوي 124 988 892.22 دج.

- **الثببتات العينية:** وفق الفقرة 1.121 من SCF يُعرف الثببت العيني على أنه أصل تحوزه المنشأة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله أكثر من سنة. وطبقا للقاعدة العامة لتقييم الأصول يدرج الثببت العيني في الحسابات كأصل:

أ- إذا كان من المحتمل أن تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى المنشأة.

ب- إذا كانت تكلفة الأصل من الممكن تقييمها بصورة صادقة.

وفي قائمة المركز المالي لمؤسسة صيدال صرحت بقيمة إجمالية مقدرة ب 36 063 849 369.6 دج وتتفرع

إلى ما يلي:

- الأراضي: بقيمة صافية 1 130 848 191.42 دج؛
- المباني: بقيمة إجمالية 11 993 249 852.09 دج، ومجموع اهتلاكات ومؤونات تساوي 337 890 377.44 دج، القيمة الصافية تساوي 6 887 286 690.01 دج؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- تقيمت عينيات أخرى: بقيمة إجمالية 19 568 978 255.65 دج، ومجموع اهتلاكات ومؤونات تساوي 14 409 764 064.06 دج، قيمة صافية 5 159 214 191.59 دج؛
- تقيمت جاري إنجازها: بقيمة صافية 3 370 773 070.44 دج.
- **الشهيات المالية:** تمتلك مؤسسة صيدال ما قيمته 4 992 631 495.71 دج. وضرائب مؤجلة بقيمة 352 717 927.73 دج.
- 2.1.1.2 الأصول الجارية:** وهي الأصول التي تتوقع المنشأة بأن يتم بيعها أو استعمالها خلال دورة الاستغلال العادية، ووفق قائمة المركز المالي لمؤسسة صيدال تتضمن على ما يلي:
 - **المخزون:** بقيمة إجمالية 6 711 312 952.23 دج، ومجموع اهتلاكات ومؤونات تساوي 555 178 981.36 دج، قيمة صافية 6 156 133 970.87 دج؛
 - **حسابات دائنة-استخدامات مماثلة:** وفيها ما يلي:
 - الزبائن: بقيمة إجمالية 5 585 231 042.12 دج، ومجموع اهتلاكات ومؤونات تساوي 1 644 336 713.90 دج، قيمة صافية 3 940 894 328.22 دج؛
 - مدينون آخرون: بقيمة إجمالية 2 165 104 062.71 دج، ومجموع اهتلاكات ومؤونات تساوي 7 500.00 دج، قيمة صافية 2 165 096 562.71 دج؛
 - الضرائب: بقيمة إجمالية 86 706 368.91 دج.
 - **أصول مالية جارية:** ونجد فيها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى بقيمة 18 559 989.19 دج، أما الخزينة بقيمة صافية 2 765 947 214.10 دج.
- فمجموع هذه الأصول يساوي مجموع الأصول غير الجارية مضاف إليها مجموع الأصول الجارية والتي تساوي 37 293 447 457.12 دج (15 133 338 434 + 22 160 109 023.12 = 37 293 447 457.12 دج).
- 2.1.2 جانب الخصوم**
- 1.2.1.2 رؤوس الأموال الخاصة:** هي عبارة عن صافي الأصول المتبقية للمنشأة بعد استبعاد التزاماتها، وفي حالة مؤسسة صيدال نجد فيها ما قيمته 19 535 180 357.81 دج، وتنقسم إلى ما يلي:
 - رأس مال الشركة: يقدر بقيمة 2 500 000 000.00 دج؛
 - حقوق الملكية الأخرى: تقدر بقيمة 411 677 000.00 دج؛
 - العلاوات والاحتياطات: تقدر بقيمة 14 420 679 269.88 دج؛
 - فارق إعادة التقييم: بقيمة 1 265 034 701.67 دج؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- النتيجة الصافية: بقيمة 253 900 683.99 دج؛
 - مرحل من جديد: بقيمة 683 888 702.27 دج.
 - 2.2.1.2. الخصوم غير الجارية:** هي التزامات لا تستحق السداد خلال السنة المالية الحالية، وفي حالة مؤسسة دراستنا نجد ما قيمته 11 905 315 354.03 دج، وهي كما يلي:
 - القروض والديون المالية: بقيمة 10 291 608 114.55 دج؛
 - الضرائب المؤجلة: بقيمة 6 584 675.27 دج؛
 - الديون الأخرى غير الجارية: بقيمة 0.00 دج؛
 - المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا: بقيمة 1 607 122 564.21 دج.
 - 3.2.1.2. الخصوم الجارية:** هي التزامات لا تستحق السداد خلال السنة المالية الحالية، قيمة هذه الالتزامات في مؤسسة صيدال تقدر بـ 5 852 951 745.28 دج، وهي تنفرع إلى ما يلي:
 - الموردون والحسابات الملحقة: بقيمة 1 140 880 085.73 دج؛
 - الضرائب: بقيمة 151 668 542.53 دج؛
 - الديون الأخرى: بقيمة 4 000 660 071.14 دج؛
 - خزينة الخصوم: 559 743 045.88 دج.
- ومجموع هذه الالتزامات تساوي مجموع رؤوس الأموال الخاصة مضاف إليها الالتزامات غير الجارية مضاف إليها مجموع الالتزامات الجارية والتي تساوي 37 293 447 457.12 دج (19 535 180 357.81 دج + 11 905 315 354.03 دج + 5 852 951 745.28 دج).
- ### 2.2. عرض جدول حسابات النتائج لمؤسسة صيدال لسنة 2020
- يعرف جدول حسابات النتائج في النظام المحاسبي المالي الفقرة 1.230 على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنحزة من المنشأة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح/الخسارة).
- وبالاعتماد على التقرير المالي سنة 2020 لمؤسسة صيدال نجد أنها تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي فيما يخص جدول حسابات النتائج شكلا ومضمونا وهذا وفق الملحق رقم (02)، وفيما يلي تفصيل لمضمون هذا الجدول:
- #### 1.2.2. إنتاج السنة المالية: ويضم هذا الحساب أربعة عناصر أساسية بمجموع قيمته 9 337 632 657.99 دج، وهي تنقسم إلى:
- رقم الأعمال (المبيعات): بقيمة 9 124 250 542.43 دج؛

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- تغيّرات المخزونات والمنتجات المصنّعة والجاري تصنيعها: بقيمة 213 382 115.56 دج؛
 - إنتاج مثبت: بقيمة 0.00 دج؛
 - إعانات استغلال: بقيمة 0.00 دج.
- 2.2.2. استهلاك السنة المالية:** ويظهر هذا الحساب بمجموع قيمته (88. 88 712 128 552 دج)، وهي تنقسم إلى:
- المشتريات المستهلكة: بقيمة (3 829 527 985.06 دج)؛
 - الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى: بقيمة (882 600 567.82 دج).
- 3.2.2. القيمة المضافة:** هي الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية، والتي تساوي 4 625 504 105.11 دج.
- 4.2.2. إجمالي فائض الاستغلال:** وهي عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين (بقيمة 3 465 726 582.70 دج) والضرائب والرسوم (بقيمة 190 802 340.63 دج) والذي يساوي 968 975 181.78 دج.
- 5.2.2. النتيجة العملياتية:** وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه الإيرادات العملياتية الأخرى بقيمة 194 209 513.00 دج ومطروحا منها الأعباء العملياتية الأخرى ب(96 188 192.11 دج) وكذا مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة ب(959 993 273.40 دج) ومضاف إليه استرجاع خسائر القيمة ب(189 633 004.37 دج) والتي تساوي 296 636 233.64 دج.
- 6.2.2. النتيجة المالية:** وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها، حيث تتمثل في الفرق بين الإيرادات المالية ب(125 789 989.63 دج) والأعباء المالية (99 220 031.26 دج) والتي تساوي 26 569 958.37 دج.
- 7.2.2. النتيجة العادية قبل الضريبة:** وهي عبارة عن إجمالي النتيجة التي حققتها المؤسسة من خلال نشاطات الاستغلال أو الأنشطة المالية، والتي تساوي 323 206 192.01 دج.
- 8.2.2. النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** وهي عبارة عن النتيجة بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتيجة العادية (88 374 651.00 دج) بالإضافة إلى الضرائب المؤجلة (19 069 142.98 دج) والتي تساوي 253 900 683.99 دج. (وبعبارة أخرى النتيجة الصافية للأنشطة العادية هي مجموع منتجات الأنشطة العادية بقيمة 9 847 265 164.99 دج مطروح منها مجموع الأعباء الأنشطة العادية بقيمة (9 593 364 481.00 دج)).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

9.2.2. النتيجة الصافية للأنشطة غير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين إيرادات العناصر غير العادية وأعباء العناصر غير العادية، ففي حالة مؤسسة صيدال تساوى 0.00 دج.

10.2.2. صافي نتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة غير العادية. وهي بقيمة 253 900 683.99 دج.

3.2. عرض قائمة تدفقات الخزينة لمؤسسة صيدال سنة 2020

تعرف قائمة تدفقات الخزينة بأنها قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المنشأة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي في تاريخ معين، وتكتسب أهميتها استناداً إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة الميزانية وحساب النتيجة يتم إعدادها على أساس الاستحقاق.¹

والهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.²

وبالاعتماد على التقرير المالي لسنة 2020 لمؤسسة صيدال نجد أنها أفصحت عن قائمة التدفقات النقدية، والتي تتطابق مع ما ورد في SCF شكلاً ومضموناً وهذا وفق الملحق رقم (03)، وفيما يلي تفصيل لمضمون هذا الجدول:

1.2.3. تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال: وهي أنشطة العمليات العادية التي تنشأ منها منتجات المنشأة وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل، وهي بقيمة إجمالية 569 871 738.20 دج، وهي تنفرع إلى:

- التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن: بقيمة 8 669 374 357.51 دج؛

- المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين: بقيمة (7 939 223 898.44 دج)؛

- الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة: بقيمة (84 705 096.87 دج)؛

- الضرائب عن النتائج المدفوعة: بقيمة (75 573 533.00 دج)؛

- تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية 0.00 دج.

2.3.2. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار: وتظم إجمالي عمليات الاستثمار، وذلك من خلال التسديدات المالية من أجل اقتناء استثمارات أو تحصيل الأموال عن طريق التنازل عن أصول طويلة الأجل، وهي بقيمة إجمالية تساوى 442 790 688.63 دج، وتم تحصيلها من خلال ما يلي:

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2009، ص 56.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، مرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله

تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- المسحوبات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية: بقيمة (154 678 330.16 دج)؛
 - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات عينية أو معنوية: بقيمة 0.00 دج؛
 - المسحوبات عن اقتناء تسيّبات مالية: بقيمة (1 000 000 000.00 دج)؛
 - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات مالية: بقيمة 150 000 000.00 دج؛
 - الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية: بقيمة 66 187 500.00 دج؛
 - الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة: بقيمة 31 281 518.79 دج.
- 3.3.2. تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:** وهي التدفقات التي تكون ناتجة عن تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض، وهي بقيمة (123 638 631.62) دج وتحدد كما يلي:
- التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم 0.00 دج؛
 - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها: بقيمة (52 434 670.50) دج؛
 - التحصيلات المتأتية من القروض: بقيمة 0.00 دج؛
 - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة: بقيمة (71 203 961.12) دج؛
- 4.3.2. تغييرات أموال الخزينة في الفترة:** بقيمة 889 023 795.21 دج، أو هي الفرق بين أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية بقيمة 1 394 077 254.95 دج وأموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية بقيمة 2 283 101 050.16 دج. بمقاربة أموال الخزينة مع النتيجة المحاسبية نجد قيمة 635 123 111.22 دج.
- 4.2. جدول تغيير الأموال الخاصة**
- يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. والمعلومات المطلوبة تقديمها في هذا الجدول وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي الواردة في الفقرة 1.250 هي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
 - تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
 - المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛
 - عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)
 - توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.
- وبالاعتماد على التقرير المالي لمؤسسة صيدال ومطابقته مع الفقرة 1.250 والملحق رقم (04) نجد أن هذه المؤسسة تلزم بما ورد في النظام المحاسبي المالي. بحيث أفصحت مؤسسة صيدال في تقريرها عن هذه المعلومات:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- أ- الرصيد في 31-12-2018: والذي يتكون من:
- رأس مال الشركة: بقيمة 2 500 000 000.00 دج؛
 - فرق إعادة التقييم: بقيمة 1 358 368 984.24 دج؛
 - الاحتياطات والنتيجة: بقيمة 15 098 938 114.82 دج.
- ب- الرصيد في 31-12-2019: والذي يتكون من:
- رأس مال الشركة: بقيمة 2 500 000 000.00 دج؛
 - فرق إعادة التقييم: بقيمة 1 367 673 749.15 دج؛
 - الاحتياطات والنتيجة: بقيمة 15 183 317 222.40 دج.
- ت- الرصيد في 31-12-2020: والذي يتكون من:
- تصحيح الأخطاء الهامة: يمكن أن تكتشف خلال الفترة الحالية أخطاء وقعت خلال إعداد القوائم المالية لفترة واحدة أو لعدة فترات سابقة، وتحدث هذه الأخطاء نتيجة أخطاء حسابية أو أخطاء تطبيق السياسات المحاسبية أو نتيجة غش... إلخ. وفي حالة مؤسسة دراستنا نجد قيمة 449 319 826.60 دج (نتج عن فرق إعادة التقييم).
 - الحصص المدفوعة: تتم توزيع الأرباح نقداً أو عيناً، وفي كلا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي رأس المال. وقيمتها في مؤسسة صيدال تساوي (250 000 000.00 دج).
 - أتعاب أعضاء مجلس الإدارة: بقيمة (3 600 000.00 دج).
 - مكافأة الموظفين: بقيمة (200 000 000.00 دج).
 - الأرباح المحتجزة: بقيمة 234 568 875.67 دج.
 - النتيجة الصافية للسنة المالية: وهي النتيجة التي تظهر في جدول حسابات النتائج سواء كانت ربح أو خسارة، وفي حالتنا فهي بقيمة 253 900 683.99 دج.
- وفي الأخير أرصدت جدول تغيرات الأموال الخاصة في 31-12-2020 كما يلي:
- رأس مال الشركة: بقيمة 2 500 000 000.00 دج؛
 - فرق إعادة التقييم: بقيمة 1 816 993 575.75 دج؛
 - الاحتياطات والنتيجة: بقيمة 15 218 186 782.06 دج.
- ومن خلال ما تم عرضه استخلصنا أن مؤسسة صيدال تستعرض كل من قائمة المركز المالي، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة وفق ما نص عليها النظام المحاسبي المالي في

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008" يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها".

المطلب الثاني: عرض وقياس الأصول المالية لمؤسسة صيدال

تصنف وتقاس الأصول المالية في مؤسسة صيدال كما يلي:

1. الأصول المالية غير الجارية: وتتفرع إلى:

- مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها

حسب مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي تسجل المساهمات في حساب 26 ويعبر هذا الحساب عن إسهامات المنشأة في رؤوس أموال الشركات الأخرى، وامتلاك هذا النوع من السندات يسمح للمنشأة بممارسة التأثير على المنشآت التي تساهم فيها حسب نسبة المساهمة.

هذا النوع من السندات تسجل في الكشوف الفردية للمنشأة عند اقتناءها بالقيمة العادلة مضاف إليها مصاريف الحياة، أما في نهاية كل دورة يتم قياسها بالتكلفة المهتلكة مع إجراء اختبار تدني القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على الانخفاض، باستثناء سندات المساهمات الأخرى ح/262.

ووفق الملحق رقم(01) فمؤسسة صيدال تمتلك قيمة صافية ب 146.57 979 084 2 دج سنة 2020 (بإجمالي قدره 3 038 500 175.00 دج، ومجموع اهتلاكات مقدرة ب 59 416 028.43 دج).

ويتفرع حساب المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة بها ح/26 لمؤسسة صيدال إلى:

أ- **سندات الفروع المنتسبة ح/261:** وهي السندات التي تمتلكها المؤسسة في الفروع التابعة لها أي الفروع التي تحوز فيها نسبة كبيرة من المساهمة وتكون مرتبطة بسلطة القرار، أي نسبة المشاركة تفوق 50%.

وبالاعتماد على الملحق رقم(05) فمؤسسة صيدال تستحوذ على قيمة إجمالية تقدر ب 1 932 927 845 دج في 31-12-2020، وهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-06): الشركات التابعة لمؤسسة صيدال بنسبة تزيد عن 50%

(الوحدة: مليار دج)

اسم الشركة	تاريخ تأسيسها	رأس مالها	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2019-12-31	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2020-03-12
IBERAL	2003	552 760	نسبة المشاركة 100% أي بقيمة 552 760	نسبة المشاركة 99.998% أي بقيمة 552 748.9448
SOMEDIA L	1994	2 171 800	نسبة المشاركة 63.55% أي بقيمة 1 380 178.9	نسبة المشاركة 63.55% أي بقيمة 1 380 178.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مؤسسة صيدال لسنتي 2019 و2020.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحولة
تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

من خلال الجدول رقم(3-06) نستنتج أن مؤسسة صيدال خلال سنة 2020 تم التنازل عن جزء من سندات الفروع المنتسبة لمؤسسة IBERAL بنسبة 0.002% ما يقارب 11 055.2 دج، أي أصبحت تساهم بنسبة 99.998% بقيمة 552 748 944.8 دج. أما في سنة 2019 كانت تساهم بنسبة 100% من رأس مال هذه الشركة.

ب- سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسة المشاركة) ح/265: تستحوذ مؤسسة صيدال على قيمة إجمالية تقدر ب 957 218 000 دج وهذا وفق الملحق رقم(06)، وهي مبينة في الجدول الموالي:
الجدول رقم(3-07): قيمة سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة (المؤسسة المشاركة) لمؤسسة

صيدال

(الوحدة: مليار دج)

اسم الشركة	تاريخ تأسيسها	رأس مالها	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2019-12	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2020-12
Winthrop Soidal phrma (WPS)	1999	426 200	نسبة المشاركة 30% أي بقيمة 127 860	نسبة المشاركة 30% أي بقيمة 127 860
Pfizer Soidal Manufac Turing (PSM)	1998	912 000	نسبة المشاركة 30% أي بقيمة 273 600	نسبة المشاركة 30% أي بقيمة 273 600
Taphco	1999	1 083 484	نسبة المشاركة 44.51% أي بقيمة 482 258	نسبة المشاركة 44.51% أي بقيمة 482 258
Soidal Northafrica (SNM)	2012	150 000	نسبة المشاركة 49% أي بقيمة 73 500	نسبة المشاركة 49% أي بقيمة 73 500

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مؤسسة صيدال لسنة 2020.

ت- سندات المساهمات الأخرى ح/262: وهي السندات التي تبرزها المؤسسة في شركات ليس لها ارتباط سابق معها. ومؤسسة صيدال تستحوذ على قيمة إجمالية تقدر ب 148 354 330 دج وهذا وفق الملحق رقم(06)، وهي مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(3-08): قيمة سندات المساهمات الأخرى لمؤسسة صيدال

(الوحدة: مليار دج)

اسم الشركة	تاريخ تأسيسها	رأس مالها	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2019-12	نسبة مشاركة مؤسسة صيدال فيها 2020-12
Nover	2000	288 000	نسبة المشاركة 4.40% أي بقيمة 12 672	نسبة المشاركة 4.40% أي بقيمة 12 672

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله
تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

Algerie Clearing	2000	240 000	نسبة المشاركة 2.34% أي بقيمة 5 616	نسبة المشاركة 2.34% أي بقيمة 5 616
Acdim	1999	90 000 دينار كويتي	نسبة المشاركة 0.43% أي بقيمة 387 دينار كويتي	نسبة المشاركة 0.43% أي بقيمة 387 دينار كويتي
GRP Algeria corporate universities	2016	14000	نسبة المشاركة 7.14% أي بقيمة 999.6	نسبة المشاركة 7.14% أي بقيمة 999.6

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير مؤسسة صيدال لسنة 2020.

تصنف سندات المساهمات الأخرى وفق SCF والمعيار IAS39 ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع، فقياسها الأولي واللاحق يكون بالقيمة العادلة وفرق إعادة التقييم يحمل إلى ح/104. وبمقارنة ما سبق مع التقرير المالي لمؤسسة صيدال نجد أنها لا تعيد تقييم هذه السندات في نهاية الدورة بدليل أن جدول تغيّرات الأموال الخاصة للمؤسسة منذ 2016 وفارق التقييم يظهر بقيمة 0.00.

- السندات الأخرى المثبتة

تسجل التثبيتات المالية الأخرى وفق مدونة الحسابات في ح/27، وحسب الملحق رقم (01) فإن مؤسسة صيدال تمتلك ما قيمته 2 000 000 000.00 دج (سنة 2020)، وأول مرة قامت هذه المؤسسة بالاستثمار في هذا النوع من الأدوات المالية في سنة 2016. وفيما يلي جدول يظهر تاريخ استثمار مؤسسة صيدال في التثبيتات المالية الأخرى:

الجدول رقم (3-09): تاريخ التثبيتات المالية الأخرى لمؤسسة صيدال

(الوحدة: دج)

التاريخ المبلغ	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	000	000	000	000000000	4000000000	3000000000	2500000000	2000000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2013-2020.

يتفرع ح/27 التثبيتات المالية الأخرى لثلاثة حسابات وفق SCF: ح/271 السندات المثبتة الأخرى، ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن، ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة، فقياسهم الأولي بالقيمة العادلة أما القياس اللاحق يكون وفق حالتين:

- الأصول المالية المتاحة للبيع (ح/273): قياسها اللاحق بالقيمة العادلة وفرق إعادة التقييم يحمل إلى ح/104 "فارق التقييم" (وفق SCF).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- أصول مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها(ح/271 أوح/272): قياسها اللاحق بالتكلفة المهتلكة(وفق SCF).

وبإسقاط ما سبق على التثبيتات المالية لمؤسسة صيدال نستخلص أنها عبارة عن السندات المثبتة الأخرى أو السندات التي تمثل حق الدين الدائن وذلك بدليل أن المؤسسة من 2016 وقيمة ح/ 104 "فارق التقييم" يظهر في جدول تغيّرات الأموال الخاصة بقيمة 0.00 دج، مما يعني أنها طوال مدة استثمارها في التثبيتات المالية لم تصنفها ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بل تصنف استثماراتها ضمن الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وحسب إفصاحات هذه المؤسسة فإنها لم تقم بأي عملية استثمار خلال هذه السنة(2020)، بل تنازلت عن جزء مما تملك بقيمته 500 000 000.00 دج (إذ في 2019 كانت قيمة التثبيتات 2 500 000 000.00 دج، أما في سنة 2020 أصبحت 2 000 000 000.00 دج).

- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية

تتفرع القروض والأصول المالية الأخرى لثلاثة حسابات وهي: ح/274 القروض والحسابات الدائنة المترتبة على عقد إيجار-تمويلي، وح/275 الودائع والكفالات المدفوعة وح/276 الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة، وهذه الأصول لا تنوي المنشأة بيعها في الأجل القصيرة، وحسب الملحق رقم (01) فإن مؤسسة صيدال تمتلك ما قيمته 13 547 349.14 دج، وعرفت انخفاض مقارنة بسنة 2019 ما يقارب 93 194 254.56 دج. ولمعرفة تاريخ استثمار مؤسسة صيدال في القروض والأصول المالية الأخرى سنقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(3-10): تاريخ القروض والأصول المالية الأخرى لمؤسسة صيدال

(الوحدة: دج)

التاريخ	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ	83 031 135.19	101 855 294.75	135 653 591.34	152 406 625.37	156 010 062.87	151 716 852.87	106 741 603.70	13 547 349.14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2013-2020.

وهذا النوع من الأصول المالية يصنف ضمن الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، فقياسها الأولي يكون بالقيمة العادلة أما القياس اللاحق لها بالتكلفة المهتلكة.

وفي الأخير يمكن تلخيص الاستثمارات المالية التي صرحت بها مؤسسة صيدال في جدول تغيّرات الخزينة لسنة 2020 كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- اقتناء تسيئات مالية بقيمة 1 000 000 000 دج (ولم تصرح على نوع التسييت)؛
- تنازلت عن التسيئات المالية بقيمة 1 500 000 000 دج (ولم تصرح على نوع التسييت).

2. الأصول المالية الجارية

تشكل الأصول المالية الجارية لمؤسسة صيدال في القيم المنقولة للتوظيف (والتي هي استثمارات مالية تكتبها المنشأة قصد تحقيق أرباح في الأجل القصير) وأصول مالية أخرى بقيمة إجمالية تقدر بـ 18 559 989.19 دج سنة 2020، وفي سنة 2019 كانت القيمة نفسها فهذا يعني أن المنشأة لم تقم بأي استثمار في هذه السنة. ولتعمق أكثر سنقدم فيما يلي جدولاً يظهر استثمار مؤسسة صيدال في القيم المنقولة للتوظيف خلال الفترة 2013-2020:

الجدول رقم (3-11): القيم المنقولة للتوظيف لمؤسسة صيدال خلال فترة 2013-2020

(الوحدة: دج)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المبلغ	2 018 559 989.19	3 018 559 989.19	3 018 559 989.19	18 559 989.19	18 559 989.19	18 559 989.19	18 559 989.19	18 559 989.19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لمؤسسة صيدال خلال الفترة 2013-2020.

من خلال الجدول رقم (3-11) نستخلص أن مؤسسة صيدال منذ سنة 2016 وقيمة القيم المنقولة للتوظيف ح/50 لم يتغير لا بالنقصان ولا بالزيادة، على الرغم من أن SCF حدد أن هذا النوع من الأدوات المالية يقاس بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) عند الحياة، وفي نهاية كل دورة مالية يتم إعادة تقييمها بالقيمة العادلة والفرق يحمل لقائمة الدخل. وبمقارنة هذا مع ما ورد في الجدول أعلاه والقوائم المالية لهذه المؤسسة نجد أنها لم تقم بأي إعادة تقييم منذ سنة 2016، وأيضاً لم تفسح عن أي معلومات تبين تفاصيل هذا الحساب (لا شراء أو بيع).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

المطلب الثالث: عرض وقياس الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال

- تشكل التزامات المؤسسة صيدال في القروض والديون المالية والمتمثلة أساسا في القروض الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للاستثمار FNI*، وهذا النوع من القروض يتسم بعدة مزايا منها:¹
- تمويل مشروع يصل 80% من تكلفة المشروع؛
 - مدة تتراوح من 5 إلى 12 سنة؛
 - معدل فائدة مميز؛
 - شروط التسديد مرنة تتناسب مع المشروع.

وتمنح هذه القروض بهدف تطوير المشاريع الإنتاجية والاستثمارية لتساعد في تنمية وتطوير البلاد. وفيما يلي جدول يلخص لنا قروض FNI الممنوحة لمؤسسة صيدال خلال فترة 2016-2020:

الجدول رقم(3-12): قروض FNI الممنوحة لمؤسسة صيدال خلال فترة 2016-2020

(الوحدة: مليار دج)

السنة	قيمة القرض الممنوح من FNI
2016	4 306 272
2017	1 993 185
2018	128 126
2019	(518 994)
2020	192 860

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير مؤسسة صيدال 2016-2020.

من خلال الجدول رقم(3-12) نستنتج أن قيمة القروض الممنوحة من قبل FNI تتزايد من 2016 إلى غاية سنة 2020 باستثناء سنة 2019 التي عرفت تسديد جزء منها والذي يقارب 518 994 مليار دج. أما في سنة 2020 فمؤسسة صيدال والصندوق الوطني للاستثمار اتفقوا على تأجيل سنة واحدة في سداد القرض FNI بقيمة 1 261 854 مليار دج وهذا ما يظهره لنا الملحق رقم(08)، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية للبلد نتيجة تفشي فيروس كورونا(Covid-19) الذي تسبب في تأجيل وتوقيف أغلبية المشاريع لسنة كاملة .

* الصندوق الوطني للاستثمار FNI (Fond national d'investissement): تم إنشائها في عام 1963 وكانت تحت مسمى صندوق التنمية الجزائري CAD (Casse Algerienne de Développement)، وبعدها في عام 2009 أصبحت تحت مسمى بنك التنمية الجزائري FNI-BAD، وفي 2011 أصبحت FNI، وللمؤسسة رسالة أساسية تتمثل في المساهمة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتنفيذ الخطط والبرامج الاستثمارية المختلفة، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.

¹ <https://www.fni.dz/credits-investissement>

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

والقيمة الإجمالية لهذه القروض في سنة 2020 تساوي 114.55 608 291 10 دج، وهي بالتفصيل كما

يلي:

- Crédit FNI(convention nouveaux sites de production : 13 850 MillionsDA) :8 796 366 Milliers de DA.
- Crédit FNI(convention de mise à niveau : 1 373MillionsDA) : 169 961 Milliers de DA.
- Crédit FNI(convention CDR et Centre de bioéquivalence : 2 267 MillionsDA) :707 137 Milliers de DA.
- Crédit FNI(convention complémentaire insuline :3 220 MilionsDA) : 48 529 Milliers de DA.
- Crédit hors FNI :132 853 Milliers DA.

بالاعتماد على ما سبق سنحاول إظهار المعالجة المحاسبية لجزء من هذه القروض وذلك بالاعتماد على توصيات النظام المحاسبي المالي المنصوص عليها في القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها" وفق فقراته 1.126-3.126. وفي هذه الحالة نأخذ Crédit hors FNI بقيمة 132 853 مليار دج لإظهار المعالجة المحاسبية له وفق SCF. بحيث يصنف هذا النوع من القروض ضمن القروض الكلاسيكية، تقييمها الأولي يكون بالتكلفة والتي هي القيمة العادلة "الحقيقية" مطروح منها التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها، أما تقييمها اللاحق يكون بالتكلفة المهلكة. والمعطيات الأخرى يمكن اقتراحها فيما يلي:

- تاريخ اقتراض 2020-1-10
- معدل الفائدة 7.54% (بالاعتماد على تصريحات البنك المركزي الملحق رقم (07)).
- تسديد القرض بأربع دفعات ثابتة.
- حساب قيمة الدفعة: يتم احتساب الدفعات باستعمال القاعدة التالية:

$$a = V_0 \left(\frac{r}{1 - (1 + r)^{-n}} \right)$$

n: عدد الدفعات=4.

V_0 : قيمة القرض=132 853 000 دج.

r: معدل الفائدة= 7.54%.

وبتطبيق العلاقة السابقة في حساب قيمة دفعة القرض:

$$a = 132\,853\,000 \left(\frac{0.0754}{1 - (1 + 0.0754)^{-4}} \right)$$

a=39 701 161 DA.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

● جدول اهتلاك القرض

جدول رقم(3-13): جدول اهتلاك القرض الكلاسيكي(بدفعات ثابتة)

التاريخ	الجزء من القرض المتبقي	الفائدة	التسديد	الدفعة
2020-12-31	132 853 000	10 017 116.2	29 684 044.8	39 701 161
2021-12-31	103 168 955.2	7 778 939.222	31 922 221.78	39 701 161
2022-12-31	71 246 733.42	5 372 003.7	34 329 157.3	39 701 161
2023-12-31	36 917 576.12	2 783 585.239	36 917 576.12	39 701 161

المصدر: من إعداد الطالبة.

● التسجيل المحاسبي: يكون كما يلي:

مدین	دائن	2020-1-10	مدین	دائن
512		البنك	132 853 000	
	164	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض مؤسسة صيدال تتحصل على قرض FNI		132 853 000
		2020-12-31		
661		أعباء الفوائد	10 017 116.2	
	164	الاقتراضات لدى مؤسسات القرض	29 684 044.8	
	512	البنك		39 701 161
		تسديد قيمة الدفعة الأولى		

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

المبحث الثالث: اقتراح نموذج لمحاسبة الأدوات المالية لمؤسسة صيدال وفق متطلبات معايير الإبلاغ

المالي IFRS

بُغية إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري فيما يتعلق بالمعيارين IFRS9 و IFRS13 على مؤسسة صيدال سننتمد على معطيات هذه الأخيرة ونطبق عليها متطلبات المعيارين ونُبين أثر تطبيقها على القوائم المالية للمؤسسة. وأيضا في نفس السياق سنقدم نموذج لإدارة مخاطر أسعار الصرف التي تواجهها هذه المؤسسة نتيجة التقلبات في قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، الأمر الذي سبب لها في ارتفاع خسائر الصرف خاصة في الآونة الأخيرة. وللتعمق أكثر في الموضوع سنقسم هذا المبحث إلى ما يلي:

- محاسبة الأصول المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13؛
- محاسبة الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13؛
- اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف لمؤسسة صيدال.

المطلب الأول: محاسبة الأصول المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13

تنقسم الأصول المالية لمؤسسة صيدال إلى ما يلي:

1. الأصول المالية غير الجارية: وفيها نجد:

1.1. مساهمات وحسابات دائنة ملحقمة بمساهمات

يعبر هذا الحساب عن إسهامات مؤسسة صيدال في رؤوس أموال الشركات الأخرى وهي بقيمة إجمالية 3 038 500 175.00 دج، وتتفرع لعدة حسابات منها: ح/261/وح/265 (وهي حسابات خاصة في مساهمة المؤسسة في شركات أخرى تفوق 20%) فوق SCF قياسهم الأولي بالقيمة العادلة أما القياس اللاحق بالتكلفة المهتلكة، أما وفق معايير المحاسبة الدولية عالجتهم المعايير التالية: IAS28 عندما تكون نسبة المساهمة أكثر من 20% وأقل من 50% (أي رقابة مشتركة)، أما أكثر من 50% (أي رقابة شاملة) خاص بالمعيارين IFRS3 و IFRS10. وفيما يتعلق بنسبة أقل 20% صنفها SCF وفق معيار IAS39 (سابقا) في الأصول المالية المتاحة للبيع (أي ح/262) فقياسها الأولي واللاحق يكون بالقيمة العادلة وفرق إعادة التقييم يحمل إلى ح/104. أما وفق معيار IFRS9 فهو كما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

الشكل رقم (3-06): مساهمات وحسابات دائنة ملحقه بمساهمات مؤسسة صيدال وفق معايير المحاسبة الدولية

أقل من 20%	أكثر من 20% وأقل من 50%	أكثر من 50%
مؤسسة صيدال ما قيمته دج 148 354 330	مؤسسة صيدال ما قيمته دج 957 218 000	مؤسسة صيدال ما قيمته دج 2 979 084 146.57

هذا الجزء عالجه المعيار IFRS9.

هذا الجزء عالجنه المعايير التالية:

IAS28، IFRS3، IFRS10.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على القوائم المالية لمؤسسة صيدال سنة 2020.

وفق الشكل أعلاه نجد أن الجزء الخاص بمعيار IFRS9 هي نسبة المشاركة في الشركات الأخرى الأقل من 20% وهي بقيمة 148 354 330 دج، فتصنيفها وفق هذا المعيار يكون بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القاعدة العامة) وفرق إعادة التقييم يحمل إلى الأرباح والخسائر (أي ح/665 أو ح/765 وفق SCF)، أما في حالة ما أن المؤسسة اختارت تصنيفها ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فهنا الخيار لا رجعة فيه (القاعدة الخاصة)، فقياسها الأولي واللاحق بالقيمة العادلة أما فرق إعادة التقييم إلى قائمة الدخل الشامل الآخر (أي ح/104 وفق SCF).

وبالاعتماد على ما سبق نجد مؤسسة صيدال تمتلك ما قيمته 148 354 330 دج من الأصول المالية المتاحة

للبيع وهي تتفرع إلى ما يلي:

- المساهمة في شركة Nover بقيمة 12 672 000 دج.
- المساهمة في شركة Algeria Clearing بقيمة 5 616 000 دج.
- المساهمة في شركة Acidima بقيمة 129 066 730 دج (387 دينار كويتي).
- المساهمة في شركة GRP Algeria corporate universities بقيمة 999 600 دج.

ولإظهار أثر تبني معيار IFRS9 على مؤسسة صيدال نفترض ما يلي:

- تصنيف الأصل المالي

صنفت مؤسسة صيدال سندات المساهمة الأخرى وفق معيار IFRS9 على أنها أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (القاعدة العامة).

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- القياس الأولي واللاحق

لتحديد القيمة العادلة في هذه الحالة سننعمد على متطلبات معيار IFRS13 في تحديدها، ونظرا لعدم وجود سوق مالي نشط في الجزائر، فالمؤسسة هنا يمكن الاعتماد على ثلاثة مداخيل لقياسها: مدخل السوق(الذي يعتمد على أسعار ومعلومات ناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصلا مشابها أو مماثلا لأصل محل القياس) أو مدخل التكلفة(الذي يعكس المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال هذا الأصل) أو مدخل الدخل(بتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد). وبافتراض أن المؤسسة اعتمدت على مدخل التكلفة كانت القيمة العادلة لهذه السندات في 2020-12-31 كما يلي:

- سندات المساهمة شركة Nover بقيمة 12 670 000 دج؛
- سندات المساهمة شركة Algeria Clearing بقيمة 5 610 000 دج.

- المعالجة المحاسبية

بافتراض أن تاريخ الحيازة لهذه السندات كان في 2019-02-2، فالتسجيل يكون كما يلي:

مدین	دائن	2019-02-2	مدین	دائن
2621		سندات المساهمة الأخرى شركة "FVTPL"Nover	12 672 000	
2622		سندات المساهمة الأخرى شركة "FVTPL"Clearing	5 616 000	
	512	البنك ساهمت مؤسسة صيدال في شركة Nover بنسبة 4.40% وشركة Algeria Clearing بنسبة 2.34%.	18 288 000	
		2020-12-31		
665		فارق التقييم عن أصول مالية-نواقص قيمة سندات المساهمة الأخرى شركة FVTPL"Nover	8 000	2 000
	2622	المساهمة الأخرى شركة FVTPL"Clearing		6 000
		انخفاض قيمة سندات المساهمة		

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

ملاحظة:

- في حالة ما اذا اختارت المؤسسة تصنيف هذه السندات في الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر(القاعدة الخاصة) فهنا فارق التقييم يحمل إلى ح/104.
- في حالة ما إذا قررت كل من شركة Nover وشركة Algérie Clearing توزيع أرباحهم ستسجل المؤسسة الأرباح المتحصل عليها في ح/761منتوجات المساهمات.

- أثر تبني معيار IFRS9 على القوائم المالية لمؤسسة صيدال

بتطبيق متطلبات معيار IFRS9 فيما يخص إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في نهاية الدورة المالية أثرت على الميزانية بانخفاض قيمة سندات المساهمة(ح/2621 وح/2622) وهذا أدى إلى انخفاض نتيجة السنة المالية 2020(بحيث كانت قبل التطبيق تساوي 253 900 683.99 دج، وبعد تطبيق IFRS9 أصبحت 253 892 683.99)، وأيضاً أثر على جدول حسابات النتائج من خلال ح/665 بقيمة 8 000 دج.

2.1. تشييتات مالية أخرى

تمتلك مؤسسة صيدال ما قيمته 2 000 000 000.00 دج (سنة 2020) من التشييتات المالية الأخرى، وهي تتفرع لثلاثة حسابات: ح/271 السندات المثبتة الأخرى، ح/272 السندات التي تمثل حق الدين الدائن، ح/273 السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة، ولتطبيق متطلبات معيار IFRS9 على هذه التشييتات يجب افتراض أن كل التشييتات المالية الأخرى عبارة عن السندات المثبتة الأخرى غير السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة(ح/271) (أي أن نموذج أعمال مؤسسة صيدال يهدف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية). بحيث تم اقتناء هذه السندات في 2-01-2020 في بورصة الجزائر بقيمة إجمالية تقدر 2 000 000 000.00 دج (عدد السندات 10 000 سند بسعر 200 000.00 دج/السند)، بسعر اصدار 95%، وبمعدل فائدة 7%، تستحق هذه السندات في 12-1-2024. ولتطبيق المعيار يجب تحديد ما يلي:

- تحديد صنف هذه السندات

تصنف السندات المثبتة الأخرى وفق معيار IFRS9 ضمن الأصول المالية بالتكلفة المهلكة، كونها تحقق الشرطين التاليين:

- أ- الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- ب- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعدّ فقط -دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- القياس الأولي واللاحق لهذه السندات

- القياس الأولي: بالقيمة العادلة مضاف إليها التكلفة المباشرة للمعاملة (عمولات ومصاريف الشراء) إلى قيمة الدين. وفي حالة دراستنا القيمة العادلة للسند الواحد بـ 200 000.00 دج/للسند وتم حيازة 10 000 سند إذن القيمة الإجمالية تساوي 2 000 000 000.00 دج (10 000×200 000). والقيمة العادلة في هذه الحالة هو السعر المعلن في بورصة الجزائر، ووفق معيار IFRS13 تصنف هذه القيمة في المستوى الثاني من مستويات قياس القيمة العادلة.
- القياس اللاحق يكون بالتكلفة المهلكة وذلك بالاعتماد على معدل الفائدة الفعلي، ومع اختبار تدني القيمة (أي تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة).

- التسجيل المحاسبي

قبل التسجيل المحاسبي يجب أولاً حساب معدل الفائدة الفعلي وأيضاً إعداد جدول اهتلاك الأصل المالي ثم التسجيل.

أ- حساب معدل الفائدة الفعلي

معدل الفائدة أو ما يسمى أيضاً بمعدل الفائدة المحين وهو المعدل الذي يعطينا قيمة حالية للتدفقات الناتجة عن الأداة المالية معدومة أي:

المدفوعات-التحصيلات=0 (المحينة بتاريخ الحيازة)

$$\text{القيمة المحاسبية الأولية} = \sum_{i=0}^n \text{cf}(1+t)^{-n}$$

cf: التدفق النقدي.

n: عدد التدفقات النقدية.

t: معدل الفائدة الفعلي.

المعطيات:

القيمة الاسمية=سعر التسديد=2 000 000 000 دج.

الفائدة عند المعدل 7% = 2 000 000 000 × 0.07 = 140 000 000 دج.

سعر الإصدار = 95% = 2 000 000 000 × 0.95 = 1 900 000 000 دج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

حساب معدل الفائدة الفعلي:

$$1\ 900\ 000\ 000 = 140\ 000\ 000 (1+t)^{-1} + 140\ 000\ 000 (1+t)^{-2} + 140\ 000\ 000 (1+t)^{-3} + 140\ 000\ 000 (1+t)^{-4} + 2\ 140\ 000\ 000 (1+t)^{-5}$$

$$1\ 900\ 000\ 000 = 140\ 000\ 000 \left(\frac{1-(1+t)^{-4}}{t} \right) + 2\ 140\ 000\ 000 (1+t)^{-5}$$

بالاعتماد على برنامج إكسال والدالة TRI نجد معدل الفائدة الفعلي هو 8.26%.

ب- إعداد جدول اهتلاك الأداة المالية

الجدول رقم (3-14): جدول اهتلاك السندات المثبتة الأخرى

التاريخ	الفائدة الاسمية	الفائدة الفعلية	الاهتلاك	التكلفة المهتلفة
2020/01/2	-	-	-	1 900 000 000
31/12/2020	140 000 000	156 940 000	16 940 000	1 916 940 000
31/12/2021	140 000 000	158 339 244	18 339 244	1 935 279 244
31/12/2022	140 000 000	159 854 065.6	19 854 065.55	1 955 133 310
31/12/2023	140 000 000	161 494 011.4	21 494 011.37	1 976 627 321
31/12/2024	140 000 000	163 269 416.7	23 269 416.71	1 999 896 738
			99 896 737.63	2 000 000 000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج إكسال.

التسجيل المحاسبي من 2-01-2020 إلى غاية 31-12-2020:

وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9 يجب الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة منذ الاعتراف الأولي بالأصل في المؤسسة، بحيث تسجل التدني المحتمل لقيمة الأصل خلال مدة 12 شهر ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل تحت بند المخصصات (ح/68). ولا يؤثر ذلك على احتساب إيرادات الفوائد للموجودات المالية إذ تحسب بطريقة معدل الفائدة الفعلي لإجمالي القيمة الدفترية (أي دون خصم انخفاض القيمة) (قاعدة عامة). وفي حالة مؤسسة دراستنا نفترض أن التدني المحتمل لهذه السندات بقيمة 100 000 000 دج.

مدین	دائن	2020-01-2	مدین	دائن
271	512	السندات المثبتة الأخرى البنك حيازة السندات المثبتة الأخرى	2 000 000 000	2 000 000 000

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

		//		
100 000 000	100 000 000	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة تسجيل الانخفاض المحتمل لمدة 12 شهر	297	686
		2020-12-31		
156 940 000	140 000 000 16 940 000	البنك السندات المثبتة الأخرى عائدات الأصول المالية تسجيل الفوائد الناتجة عن حيازة السندات	762	512 271

- أثر تبني معيار IFRS9 على قوائم مالية مؤسسة صيدال

بتطبيق متطلبات معيار IFRS9 على السندات المثبتة الأخرى لمؤسسة صيدال فهذا يؤثر على قائمة مركزها المالي من خلال ارتفاع قيمة ح/271 بقيمة الاهتلاك ب 16 940 000 دج، وأيضا حساب البنك يزداد بقيمة الفائدة المتحصل عليها ب 140 000 000 دج، أما الاعتراف بالخسائر المتوقعة يخفض من قيمة النتيجة ولكن المؤسسة في هذه الحالة خصصت قيمة 100 000 000 لمواجهة أي مخاطر خلال 12 شهر القادمة، أما التأثير على جدول حسابات النتائج يكون من خلال حسابين: ح/686 بقيمة 100 000 000 وح/762 بقيمة 156 940 000 دج.

ملاحظة: فيما يخص القروض وأصول مالية أخرى غير جارية تكون المعالجة المحاسبية له وفق IFRS9 وIFRS13 متطابق مع التثبيتات المالية الأخرى(في التصنيف والقياس الأولي واللاحق وكذا في الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة).

2. القيم المنقولة للتوظيف

يصنف هذا النوع من الاستثمارات المالية وفق SCF وIAS39 على أساس نية المؤسسة من اقتنائها، أي في صنف الأصول المالية بغرض المتاجرة. أما معيار IFRS9 أعاد تصنيفها إلى أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ولإظهار آلية تطبيق هذا المعيار على مؤسسة صيدال سنفترض ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- في 8-10-2020 حازت مؤسسة صيدال قيم منقولة للتوظيف من نوعين للمضاربة، بمبلغ إجمالي قدره 38 559 989.19 دج وتمت العملية عن طريق البنك وفيما يلي جدول نوع القيم المنقولة للتوظيف وسعرها في السوق في 31-12-2020:

نوع القيم	العدد	تكلفة الحيابة	سعر السوق 2020-12-31
ح/503 الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حق ملكية	10 000	1 800	1 855 998 919
ح/506 سندات قسائم الخزينة والصندوق قصيرة الأجل	20 000	1 000	-

- في 27-12-2020 تم التنازل عن سندات قسائم الخزينة والصندوق قصيرة الأجل بسعر إجمالي 20 000 000 دج عن طريق البنك.

بالاعتماد على معيار IFRS9 هذا النوع من الاستثمارات المالية يصنف ضمن الأصول المالية من خلال الأرباح والخسائر، فعند الحيابة تقاس بالقيمة العادلة أما القياس اللاحق يكون أيضا بالقيمة العادلة والفرق يحمل للأرباح أو الخسائر. إذن التسجيل المحاسبي الذي تقوم به مؤسسة صيدال يكون كما يلي:

مدین	دائن	2020-10-8	مدین	دائن
503		الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حق ملكية	18 000 000	
506		سندات قسائم الخزينة والصندوق قصيرة الأجل	20 000 000	
	512	البنك		38 000 000
		حيابة نوعين من القيم المنقولة للتوظيف عن طريق البنك		
		2020-12-27		
	512	البنك	20 000 000	
	506	سندات قسائم الخزينة والصندوق قصيرة الأجل		20 000 000
		التنازل عن سندات قسائم الخزينة والصندوق قصيرة الأجل.		

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

		2020-12-31		
55 998 919	55 998 919	الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حق ملكية فارق التقييم عن الأصول المالية-فوائض القيمة إثبات زيادة القيمة في ح/503	765	503

- أثر تبني معيار IFRS9 على القوائم المالية لمؤسسة صيدال

بتطبيق متطلبات معيار IFRS9 فيما يخص إعادة تقييم الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في نهاية الدورة المالية أثرت على قائمة المركز المالي بزيادة قيمة الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا ملكية (ح/503) وهذا يؤدي إلى زيادة نتيجة السنة المالية 2020، أما تأثيره على جدول حسابات النتائج يكون من خلال ح/765 بقيمة 55 998 919 دج.

المطلب الثاني: محاسبة الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال وفق IFRS9 و IFRS13

تشكل الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال في القروض والديون المالية بقيمة 10 291 608 114.55 دج. وبافتراض أن جزء من قيمة هذه القروض عبارة عن قرض سندي أصدرته المؤسسة في 2-1-2020 بقيمة 4 000 000 000 دج، وهي بالتفصيل كما يلي:

- تاريخ الإصدار: 2020-1-2؛

- عدد السندات: 400 000 سند؛

- سعر السند الواحد: 10 000 دج؛

- سعر الإصدار: 9 500 دج؛

- سعر التسديد: 10 000 دج؛

- معدل فائدة: 5%؛

- التسديد: في نهاية المدة؛

- مدة القرض: 5 سنوات؛

- مصاريف الإصدار: 50 000 000 دج.

لتطبيق معيار IFRS9 على الالتزامات المالية لمؤسسة صيدال سنقوم بما يلي:

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- تحديد صنف الالتزام المالي

تصنف القروض السندية ضمن الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المهتلكة (كونها تلجأ إليها المؤسسة لتمويل مشاريع استثمارية طويلة الأجل أي ليست بغرض المتاجرة).

- القياس الأولي واللاحق

● القياس الأولي لها يكون بالقيمة العادلة أي سعر إصدار القرض مطروح منه تكاليف الإصدار.

القيمة العادلة للقرض السندي الذي أصرتة مؤسسة صيدال هو 3 750 000 000 دج.

$$DA = 3750\ 000\ 000 - (400\ 000 \times 9\ 500) = 3750\ 000\ 000$$

● القياس اللاحق لها يكون بالتكلفة المهتلكة باستخدام معدل فائدة الفعلي.

لإعداد جدول اهتلاك القرض السندي يجب أولاً حساب معدل الفائدة الفعلي الذي يأخذ بعين الاعتبار كل التكاليف المحتملة والمداخيل وفقاً للواقع الاقتصادي.

$$3\ 750\ 000\ 000 = 200\ 000\ 000(1+t)^{-1} + 200\ 000\ 000(1+t)^{-2} + 200\ 000\ 000$$

$$(1+t)^{-3} + 200\ 000\ 000(1+t)^{-4} + 4\ 200\ 000\ 000(1+t)^{-5}$$

باستعمال برنامج الإكسال نجد معدل الفائدة الفعلي هو بالتقريب 7%.

وعليه جدول اهتلاك القرض السندي يكون كالتالي:

الجدول رقم (3-15): جدول اهتلاك القرض السندي

التاريخ	الفائدة الاسمية	الفائدة الفعلية	الاهتلاك	التكلفة المهتلكة
02/01/2020				3 750 000 000
31/12/2020	200 000 000	243 905 011.8	43 905 011.77	3 793 905 012
31/12/2021	200 000 000	246 760 652.4	46 760 652.41	3 840 665 664
31/12/2022	200 000 000	249 802 027.7	49 802 027.74	3 890 467 692
31/12/2023	200 000 000	253 041 218.2	53 041 218.18	3 943 508 910
31/12/2024	200 000 000	256 491 089.9	56 491 089.9	4 000 000 000

المصدر: من اعداد الطالبة.

التسجيل المحاسبي

مدین	دائن	2020-01-02	مدین	دائن
512		البنك	3 750 000 000	
	163	القروض السندية الأخرى		3 750 000 000

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاكاة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

		الحصول على القرض		
		2020-12-31		
	243 905 011.8	مصاريف الفوائد		661
43 905 011.77		القروض السندية الأخرى	163	
200 000 000		البنك	512	

المطلب الثالث: اقتراح نموذج لتغطية مخاطر أسعار الصرف لمؤسسة صيدال

تعرض جميع المؤسسات للعديد من أشكال المخاطر المختلفة منها مخاطر أسعار السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف، وهذه الأخيرة هي الأكثر انتشارا في البيئة الاقتصادية الجزائرية، نظرا لاعتماد مختلف المؤسسات الجزائرية على الاستيراد من الخارج، ما أدى إلى تحمّل المؤسسات خسائر مالية جراء ذلك. ولتجنبها على المؤسسة البحث عن أفضل السبل لتغطية تلك المخاطر ومن الآليات المستخدمة لذلك المشتقات المالية بمختلف أنواعها المبادلات، العقود المستقبلية والخيارات.

ومؤسسة صيدال من بين المؤسسات الجزائرية التي تعتمد في تمويلها على الخارج، وهذا ما تظهره القوائم المالية للمؤسسة سنة 2020، بحيث تم تمويل من الخارج ما يلي:

- Matières premières : 1 432 435Milliers de DA.
- Articles de conditionnement :961 029 Milliers de DA.
- Pièces de rechange : 40 327Milliers de DA.
- Réactifs de laboratoire et autres : 65 264Milliers de DA.

إذن المؤسسة تتعامل مع الخارج خاصة فيما يخص المواد الأولية بحيث 82% من مشترياتها سنة 2020 كان من الخارج. الأمر الذي أدى بالمؤسسة لتحمل خسائر مالية نتيجة التقلبات المستمرة في أسعار الصرف وعدم استقرارها خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلد. ولمواجهة هذه المخاطر سنعتمد فيما يلي على إرشادات معيار الإبلاغ المالي رقم 9 الذي ساهم في تقليص الفجوة بين المعلومات المحاسبية والمالية والمخاطر المتوقعة وذلك باستخدام المشتقات المالية كآلية للتحوط. ومن بين المشتقات المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي الجزائري نجد العقود الآجلة. بحيث يتم حيازة عقد آجل أو مجموعة من العقود واستخدامها كآلية لإدارة مخاطر أسعار الصرف. ولتبيان ذلك سنعتمد على معطيات مؤسسة صيدال ونطبق عليها معيار IFRS9، وذلك بافتراض ما يلي:

في 1 أكتوبر 2020 اتفقت مؤسسة صيدال مع موردها الاسباني بشراء مواد أولية بقيمة إجمالية تقدر € 2 000 000، واتفق الطرفين بأن تاريخ الاستلام 31 مارس 2021 أما تاريخ الدفع 30 جوان 2021. ونظرا لانخفاض المتزايد لقيمة الدينار الجزائري مقارنة باليورو خاصة في الآونة الأخيرة، اتجهت المؤسسة لتثبيت سعر

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

الصرف وذلك بشراء خمسة عقود آجلة مع بنك X بقيمة € 2 000 000 (أي كل عقد ب€400 000)، والسعر الآجل المتفق عليه هو كل €1 يقابله 149 دج وذلك بهدف التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف، وكان الاتفاق في 1 أكتوبر 2020 إلى غاية 30 جوان 2021.

ولتطبيق متطلبات معيار IFRS9 فيا يخص محاسبة التحوط يستلزم على مؤسسة صيدال تحديد ما يلي:

1. توثيق علاقة التحوط: وذلك بتوضيح العناصر التالية:

- هدف تسيير الخطر واستراتيجية التحوط المستخدمة: الهدف من التحوط هو حماية قيمة الدينار الجزائري للتدفق النقدي الذي قدره €2 000 000 ناتج عن عملية شراء مواد أولية متوقعة للغاية. وهدف التحوط يتوافق مع الاستراتيجية العامة لإدارة مخاطر العملات الأجنبية في المؤسسة لتقليل التباين في قائمة الدخل عن عملية الشراء بالعملة الأجنبية. أما المخاطر المحددة التي يتم التحوط منها هي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية الناتجة عن عملية شراء المتوقعة بسبب التغيرات غير المرغوبة فيها للعلاقة بين العملتين الدينار الجزائري واليورو.

- نوع علاقة التحوط: تحوط تدفقات نقدية.

- البند المتحوط له: مبلغ €2 000 000 شراء مواد أولية من مورد اسباني.

- أداة التحوط: عقد أجل مع بنك X (ومخاطر الائتمان المرتبطة بهذا الطرف منخفضة جدا) ويحتوي العقد على مبلغ €2 000 000 ويستحق في 30 جوان 2021 بسعر أجل كل €1 يقابله 149 دج.

2. تقييم فعالية التحوط:

لزم المعيار IFRS9 عند بداية علاقة التحوط ونهايتها إجراء اختبار فعالية التحوط، وذلك باستيفاء ثلاثة

شروط أساسية وهي:

- وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط لإجراء المقاصة؛

- تأثير مخاطر الائتمان لا يهيمن على التغيرات في القيمة؛

- أن تكون نسبة التحوط الفعلية المستخدمة في المحاسبة هي نفسها المستخدمة لأغراض إدارة المخاطر.

ولإثبات الشرط الأول يجب على المؤسسة الاعتماد على طرق تقييم ملائمة لعلاقة التحوط، بحيث نجد

عدة طرق لتقييمها منها:¹

- طريقة المصطلحات الحرجة (طريقة نوعية): The critical Terms Method

طريقة المصطلحات الحرجة هي أبسط طريقة لتقييم العلاقة الاقتصادية، بحيث تعتمد على المعلومات

الإدارية لقسم إدارة المخاطر في المؤسسة، وذلك بتحليل واستنتاج التوافق بين أداة التحوط وبند المتحوط له، بمعنى

¹Juan Ramirez, Op-cit, pp41-46.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

يجب إيجاد كحد أدنى المصطلحات التالية هي نفسها أو متوافقة بشكل كبير: قيمة المبالغ، تاريخ الاستحقاق، الأساس (مثل أسعار مخاطر الصرف).

- طريقة تحليل السيناريو البسيط (طريقة كمية): **The simple Scenario Analysis Method**

تعتمد هذه الطريقة على مقارنة التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له في ظل السيناريوهات المحددة (بمعنى تقييم سلوك علاقة التحوط).

- طريقة الانحدار الخطي (طريقة كمية): **The Regression Analysis Method**

هو أسلوب إحصائي يقيم مستوى الارتباط بين المتغير المستقل والتابع، أي تحليل سلوك علاقة التحوط باستخدام أسعار السوق التاريخية، بمعنى هذا الأسلوب يهدف إلى تحديد ما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط وبند المتحوط له منسوبين إلى خطر معين مرتبط بشكل كبير في الماضي بما لا شك فيه ستكون هناك درجة عالية من المقاصة في التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط والبند المتحوط له في المستقبل.

- طريقة محاكاة مونت كارلو (طريقة كمية): **The Monte Carlo Simulation Method**

تعتبر طريقة محاكاة مونت كارلو عن تقييم سلوك علاقة التحوط في ظل عدد كبير من السيناريوهات المستقبلية.

ولإجراء اختبار فعالية التحوط قامت مؤسسة صيدال بإثبات وجود علاقة اقتصادية بين أداة التحوط وبند المتحوط له وذلك بالاعتماد على طريقتين، طريقة المصطلحات الحرجة (طريقة نوعية) بحيث اعتمدت في تحليلها واستنتاجها بوجود توافق بين أداة التحوط وبند المتحوط له على المعلومات الإدارية لقسم إدارة المخاطر (من خلال إعداد تقارير تثبت ذلك). وتم استكمال التقييم باستخدام تحليل السيناريو البسيط وذلك بمقارنة التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط (المشتقة الحقيقية) بالتغيرات في القيمة العادلة للبند المتحوط له (المشتق الافتراضي)*. ولتطبيق ما سبق يجب أن تكون لدينا المعلومات التالية:

*المشتق الافتراضي: هو أحد المشتقات التي تعوض التغيرات في القيمة العادلة بشكل مثالي للبند المتحوط له ضد التغيرات في المخاطر التي يتم التحوط منها. ويتم بعد ذلك استخدام التغيرات في القيمة العادلة لكل من المشتق الافتراضي والمشتق الحقيقي (أي أداة التحوط) لتقييم ما إذا كانت متطلبات فعالية التحوط مستوفاة.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

الجدول رقم(3-16): معلومات عن المشتقة الحقيقية والافتراضية

المشتق الافتراضي Hypothetical derivative terms	المشتق الحقيقي	
1 أكتوبر 2020 مؤسسة صيدال مع طرف خالي من مخاطر الائتمان	1 أكتوبر 2020 مؤسسة صيدال مع بنك X(مخاطر الائتمان منخفضة)	تاريخ التعاقد الأطراف
30 جوان 2021 تشتري قيمة € 2 000 000	30 جوان 2021 تشتري قيمة € 2 000 000	تاريخ الاستحقاق العملية التي تقوم بها المؤسسة
كل €1 ب149.08 دج 298 160 000 دج	كل €1 ب149 دج 298 000 000 دج	سعر الآجل قيمة العملية ب دج

المصدر: من إعداد الطالبة.

تحليل السيناريو

لحساب معدل فاعلية التحوط نقوم بما يلي:

الجدول رقم(3-17): جدول يظهر كيفية حساب معدل فاعلية التحوط

بند التحوط(المشتق الافتراضي)	أداة التحوط	
2 000 000	2 000 000	القيمة الاسمية ب€
149.08	149	السعر الآجل
298 160 000	298 000 000	القيمة الاسمية ب دج
150	150	سعر السوق عند الاستحقاق(افتراض)
300 000 000	300 000 000	القيمة السوقية عند تاريخ الاستحقاق
1 840 000	2 000 000	الفرق
108.7%		معدل فاعلية التحوط

المصدر: من إعداد الطالبة.

معدل فاعلية التحوط=التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط/ التغير في القيمة العادلة للبند المتحوط له

$$\text{معدل فاعلية التحوط} = \frac{1\,840\,000}{2\,000\,000} = 0.92 = 92\%$$

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

إذن:

بالاعتماد على تقييم فعالية التحوط الذي تم إجراؤه اعتبرت المؤسسة أن علاقة التحوط فعالة، وذلك باستيفاء المتطلبات التالية:

- توجد علاقة اقتصادية بين أداة التحوط والبند المتحوط له: فبالاستناد على التقييم النوعي الذي تم إجراؤه وبدعم التحليل الكمي، خلصت المؤسسة إلى أن التغيير في القيمة العادلة للبند المتحوط له كان من المتوقع أن يتم تعويضه بشكل كبير بالتغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط، مما يؤكد أن كلا العنصرين لهما قيم تتحرك في اتجاهين متعاكسين.

- مخاطر الائتمان لا تهيمن على التغيرات في القيمة؛

- نسبة التحوط الفعلية المستخدمة في المحاسبة هي نفسها المستخدمة لأغراض إدارة المخاطر.

ملاحظة: يتم حساب معدل الفاعلية في كل من بداية علاقة التحوط، نهاية كل دورة، وفي نهاية كل علاقة تحوط.

التسجيل المحاسبي:

قبل القيام بالتسجيل المحاسبي المناسب يجب تحديد القيمة العادلة لكل من أداة التحوط والبند المتحوط له في التواريخ ذات الصلة وأيضا تحديد الجزء الفعال من التحوط والجزء غير الفعال، وفيما يلي سنظهر ذلك:

معلومات إضافية: أسعار الصرف السائدة في التواريخ ذات الصلة كما يلي:

1 أكتوبر 2020 كل €1 ب 149.08 دج؛

31 ديسمبر 2020 كل €1 ب 149.5 دج؛

31 مارس 2021 كل €1 ب 149.8 دج؛

30 جوان 2021 كل €1 ب 150 دج.

حساب القيمة العادلة لأداة التحوط:

الجدول رقم (3-18): جدول يظهر حساب القيمة العادلة لأداة التحوط

30 جوان 2021	31 مارس 2021	31 ديسمبر 2020	1 أكتوبر 2020	
298 000 000	298 000 000	298 000 000	298 000 000	القيمة الاسمية دج
2 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000	القيمة الاسمية €
150	149.8	149.5	149.08	السعر الآجل 30 جوان 2021
300 000 000	299 600 000	299 000 000	298 160 000 (1)	القيمة ب دج

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

عند كل تاريخ				
التغير القيمة العادلة (الفرق)	160 000	(2)1 000 000	1 600 000	2 000 000
تغير قيمة عادلة (وقتي)	-	1 000 000	600 000	400 000

المصدر: من إعداد الطالبة.

$$(1) 298 160 000 = 149.08 \times 2 000 000 .$$

$$(2) 1 000 000 = 298 000 000 - 299 000 000 .$$

حساب القيمة العادلة للبند المتحوط له أو المشتق الافتراضي:

الجدول رقم (3-19): جدول يظهر حساب القيمة العادلة للبند المتحوط له أو المشتق الافتراضي

30 جوان 2021	31 مارس 2021	31 ديسمبر 2020	1 أكتوبر 2020	
298160000	298160000	298160000	298160000	القيمة الاسمية دج
2 000 000	2 000 000	2 000 000	2 000 000	القيمة الاسمية €
150	149.8	149.5	149.08	السعر الآجل 30 جوان 2021
300 000 000	299 600 000	299 000 000	298 160 000	القيمة ب دج عند كل تاريخ
1 840 000	1 440 000	840 000	-	التغير القيمة العادلة (الفرق)
1 840 000	1 440 000	840 000	-	تغير قيمة عادلة (تراكمي)

المصدر: من إعداد الطالبة.

حساب الأجزاء الفعالة وغير الفعالة للتغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط:

الجدول رقم (3-20): جدول يظهر حساب الأجزاء الفعالة وغير الفعالة للتغيرات في القيمة العادلة لأداة

التحوط

30 جوان 2021	31 مارس 2021	31 ديسمبر 2020	
2 000 000	1 600 000	1 000 000	التغير التراكمي في القيمة العادلة لأداة التحوط
1 840 000	1 440 000	840 000	التغير التراكمي في القيمة العادلة للمشتق الافتراضي
1 840 000	1 440 000	840 000	القيمة الأقل بينهما التغير

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

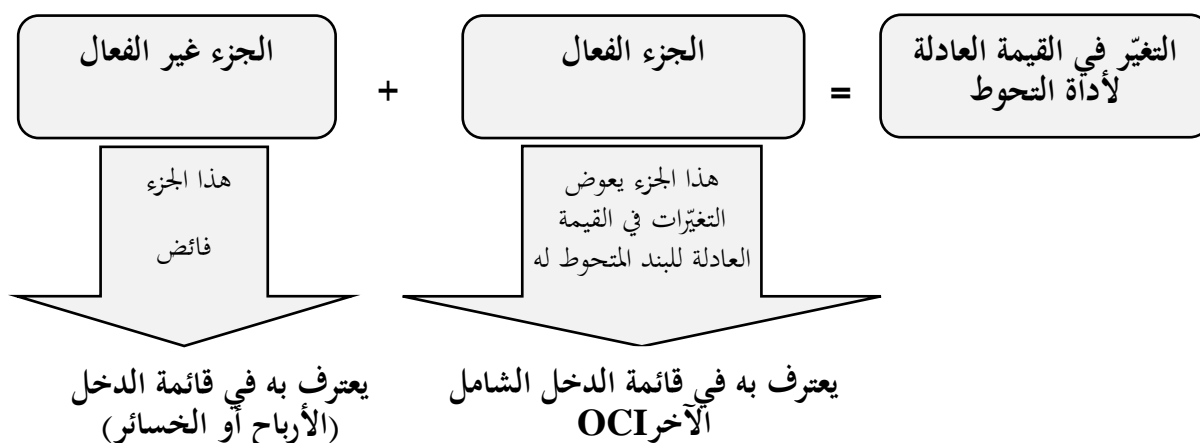
			التراكمي في القيمة العادلة لأداة التحوط والمشتق الافتراضي
1 440 000	840 000	لا شيء	المبلغ التراكمي السابق
400 000	(1)600 000	840 000	المبلغ المتاح
400 000	600 000	1 000 000	تغير الفترة في القيمة العادلة لأداة التحوط
600 000	600 000	840 000	الجزء الفعال
-	-	160 000	الجزء غير الفعال

المصدر: من إعداد الطالبة.

$$(1) 600\,000 = 840\,000 - 1\,440\,000$$

يتم الاعتراف بالأجزاء الفعالة وغير الفعالة لأداة التحوط: كما يلي:

الشكل رقم (3-07): كيفية الاعتراف بالأجزاء الفعالة وغير الفعالة لأداة التحوط



المصدر: من إعداد الطالبة.

التسجيل المحاسبي الذي يجب أن تسجله المؤسسة سنة 2020:

دائن	مدين	1 أكتوبر 2020	دائن	مدين
/	/	الأدوات المالية المشتقة (عقد آجل أصل) البنك	512	52
		31 ديسمبر 2020		
840 000	1 000 000	الأدوات المالية المشتقة (عقد آجل أصل) فارق التقييم (احتياطي تحوط تدفق نقدي - حقوق الملكية) (الجزء الفعال)	104	52

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة
تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

160 000		المنتجات المالية الأخرى(الجزء غير الفعال) إعادة تقييم العقد الآجل في نهاية دورة 2020	768	
---------	--	---	-----	--

ملاحظة:

- في 1 أكتوبر 2020 يمكن لمؤسسة صيدال أن لا تسجل القيد كون القيمة العادلة للعقد تساوي الصفر، فهذا لا يؤثر على القوائم المالية للمؤسسة.
- حقق العقد الآجل للمؤسسة إلى غاية 31 ديسمبر 2020 دخلا قيمته 1 000 000 دج جزء منه فعال بقيمة 840 000 دج سُجّل في احتياطي تحوط تدفق نقدي(حقوق الملكية) والجزء غير الفعال أثر على جدول حسابات النتائج (من خلال ح/768) بقيمة 160 000 دج.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاوله تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل لعرض وقياس الأصول والالتزامات المالية لمؤسسة صيدال لسنة 2020 ومقارنتها بما ورد في النظام المحاسبي المالي المتضمن في القانونون 07-11، وأيضا اقترحنا نمودجا لتبني المعيار IFRS9 على هذه المؤسسة وكيف يؤثر هذا الأخير على قوائمها المالية خاصة فيما يخص مسك محاسبة التحوط. وفي الأخير توصلنا لمجموعة من النتائج فمن أبرزها ما يلي:

- عرفت مؤسسة صيدال انخفاضا ملحوظا في نشاطها ونتيجتها المالية لسنة 2020 وهذا راجع لعدة أسباب أهمها انتشار وباء كورونا وكذا الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد في الآونة الأخيرة، فكل هذا أدى لهبوط حاد لسعر سهم صيدال في بورصة الجزائر بحيث وصلت قيمته ل 552دج.

- مؤسسة صيدال تلتزم بقواعد وإجراءات عرض القوائم المالية الواردة في القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008"الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها".

- تستعرض مؤسسة صيدال أصولها المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالتصنيف والقياس الأولي، أما القياس اللاحق نجد أن هناك بعض من أصولها المالية لا تتوافق مع إرشادات SCF، منها نجد سندات المساهمات الأخرى التي يكون قياسها اللاحق بالقيمة العادلة وفرق إعادة التقييم يحمل ل ح/104"فارق التقييم"والذي يظهر بقيمة 0.00 منذ 2016 في جدول تغيّرات الأموال الخاصة للمؤسسة، فهذا إذا دل على شيء إنما يدل على أن المؤسسة لم تقم بإعادة تقييم هذه السندات. والأمر نفسه مع القيم المنقولة للتوظيف بحيث منذ 2016 لم تتغير قيمته في الميزانية. ومما سبق يمكن القول أن مؤسسة صيدال لا تعتمد في تقييم أصولها المالية على القيمة العادلة.

- تتمثل التزامات مؤسسة صيدال في القروض الكلاسيكية وهي قروض ممنوحة من الصندوق الوطني للاستثمار FNI.

- بتطبيق معيارين IFRS9 و IFRS13 على معطيات مؤسسة صيدال استخلصنا ما يلي:

● سندات المساهمات الأخرى أعيد تصنيفها من أصول مالية متاحة للبيع إلى أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر(القاعدة العامة)، فهذا أثر على النتيجة المالية للمؤسسة من خلال حسابات النتائج، عكس ما كانت عليه سابقا تحمل فوارق التقييم ل ح/104.

● التثبيتات المالية الأخرى للمؤسسة تأثرت بالمعيار IFRS9 من خلال اعترافه بالخسائر الائتمانية المتوقعة المسجلة ضمن المخصصات. على عكس ما كانت عليه سابقا تعترف بالخسائر فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على الانخفاض.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمحاسبة الأدوات المالية الأساسية لمؤسسة صيدال ومحاولة تقديم نموذج لتبني معيار IFRS9-دراسة حالة مؤسسة الأم لمجمع صيدال-

- نتيجة مسك مؤسسة صيدال لمحاسبة التحوط فإنها تجنب خسارة قيمتها 2 000 000 دج (نتيجة التذبذب في أسعار الصرف): بمعنى أنها لو لم تشتري عقد الآجل فإنها في 30 جوان تدفع قيمة 2 000 000 € بسعر الصرف في ذلك التاريخ كل 1 € ب 150 دج (حسب افتراضنا) أي المؤسسة ستدفع ما قيمته 300 000 000 دج، أما في حالة تطبيق محاسبة التحوط ستدفع فقط ما قيمته بالدينار الجزائري 298 000 000 دج وتحقق مكسب 2 000 000 دج.

الخاتمة

اكتسب موضوع الأدوات المالية بعد حدوث أزمة الرهن العقاري اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي رأى ضرورة إعادة التفكير في إطارها العام، من خلال تعويض المعيار IAS39 بالمعيار IFRS9 تدريجياً وفق ثلاثة مراحل بداية من 2009 إلى غاية 2014 تاريخ إصدار النسخة الأخيرة وقد تم معالجة بدقة أكثر مختلف المخاطر الناتجة عن محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية ومشتقاتها بتوضيح آلية التغطية عنها وشروط مسك محاسبة التحوط لإظهار الأثر المحاسبي لسياسة الإدارة في تسيير مخاطرها، وفي غضون ذلك قام المجلس سنة 2013 بمعالجة جدل آخر حول كيفية القياس بالقيمة العادلة من خلال إصدار معيار وضح فيه طرق ومستويات قياسها. وتم تبني هذين المعيارين من مختلف الدول المنطوية تحت مجلس معايير المحاسبة الدولية. على الرغم من هذه التغييرات في معايير المحاسبة الدولية الخاصة بموضوع الأدوات المالية وتعميم استخدامها دولياً، إلا أنه لا يزال النظام المحاسبي المالي الجزائري ليومنا هذا يعتمد على قواعد وإرشادات المعيار الدولي الملغى IAS39 والمعيار IAS32. وتأسيساً على ما تقدم جاءت هذه الدراسة لإظهار مستجدات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية ومحاسبة القيمة العادلة وكذا محاسبة تغطية المخاطر عنها وهذه الأخيرة لم يولى لها النمط المحاسبي الجزائري الأهمية الملائمة بالنظر لطبيعة البيئة المحاسبية الجزائرية، أيضاً محاولة توفيق الإطار المحاسبي للأدوات المالية من خلال تحقيق التقارب بين النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المستجدات الدولية بهدف اقتراح نموذج يوفر إمكانية تطبيق ما سبق على القوائم المالية لمؤسسة صيدال.

1. نتائج اختبار الفرضيات

لقد توصلنا من الدراسة إلى الإجابة عن الفرضيات المحددة مسبقاً كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** متطلبات معيار IFRS9 تختلف تماماً مع المعيار IAS39 خاصة فيما يخص تصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية، بحيث المعيار الجديد يعتمد في تصنيفه للأصول المالية على نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفق النقدي التعاقدية للأصل المالي، على عكس المعيار السابق الذي يعتمد على نية المنشأة من اقتناء الأصل، وفيما يخص الالتزامات المالية لا يوجد اختلاف كبير بين المعيارين. مما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى صحيحة.

- **الفرضية الثانية:** متطلبات فعالية التحوط وفق المعيار IFRS9 تختلف مع المعيار IAS39، بحيث هذا الأخير يشترط لتأهيل مسك محاسبة التحوط أن تكون نسبتها تتراوح بين 80 إلى 125%، وهذه العتبة لم تتماشى مع ممارسات إدارة المخاطر الفعلية، الأمر الذي دفع بمجلس معايير المحاسبة الدولية لإلغائها واستبدالها بشروط جديدة لتأهيل مسك محاسبة التحوط وهي: وجود علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط، مخاطر الائتمان لا تهيمن على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية، نسبة التحوط الفعلية

الخاتمة

المستخدمة في المحاسبة هي نفسها المستخدمة لأغراض إدارة المخاطر. وتأسيسا على ما تقدم نستنتج أن الفرضية الثانية صحيحة.

- الفرضية الثالثة: النظام المحاسبي المالي لا يتماشى مع متطلبات IAS-IFRS في قياس وتصنيف الأصول والالتزامات المالية، كون أن هذا الأخير لا يزال يعتمد في معالجته لموضوع الأدوات المالية على المعيار IAS39 الملغى دوليا، وفيما يخص محاسبة التحوط SCF لم يتطرق إليها كفاية بحيث أشار فقط لكيفية تسجيل المشتقات المالية في بداية ونهاية الدورة وخصص لها وفق مدونة الحسابات ح/52. وكنتيجة لما سبق يتبين لدينا أن الفرضية الثالثة خاطئة.

- الفرضية الرابعة: المؤسسة الأم لمجمع صيدال تستعرض أصولها المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي، بحيث صنفت أصولها المالية وفق الميزانية ومدونة الحسابات كما يلي: أصول مالية غير جارية (وفيها نجد: مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحققة بها ح/26، السندات الأخرى المثبتة ح/27 وقروض وأصول مالية أخرى غير جارية) وأصول مالية جارية (وفيها القيم المنقولة للتوظيف ح/50)، أما التزاماتها المالية والمتمثلة أساسا في القروض والديون المالية صنفتها في الالتزامات المالية غير الجارية. ومما سبق نستخلص أن الفرضية الرابعة صحيحة.

- الفرضية الخامسة: خاطئة، لأن التقييم اللاحق للأدوات المالية في مؤسسة الأم لمجمع صيدال لا يتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، بدليل سندات المساهمة الأخرى للمؤسسة لم يعد تقييمها في نهاية الدورة، بحيث فرق إعادة التقييم الوارد في جدول تغيير الأموال الخاصة منذ 2016 بقيمة 0.00، والأمر نفسه بالنسبة للقيم المنقولة للتوظيف حيث لم تتغير قيمته في الميزانية منذ 2016.

2. نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة على ضوء ما تم تناوله في الجانب النظري والجانب الميداني النتائج التالية:

- تُعدّ معايير المحاسبة الدولية المرجع المحاسبي الدولي المعتمد عليه في إعداد الأنظمة المحاسبية لأغلبية دول العالم، بحيث بلغ عددها 41 معيارا IAS (وقد تم إلغاء العديد منها) و 17 معيارا IFRS لغاية سنة 2020.
- نالت محاسبة الأدوات المالية اهتمام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتبلور ذلك في تخصيص معايير محاسبية لها تنظم الجوانب الخاصة بالعرض (IAS32)، التصنيف والقياس (IFRS9) وكذا الإفصاح عنها (IFRS7).
- ارتباط محاسبة القيمة العادلة بالأدوات المالية دفع مجلس معايير المحاسبة الدولية خاصة بعد الأزمة المالية 2008 لإصدار معيار خاص بها IFRS13 "قياس القيمة العادلة" وفيه حدد لها مفهوما واضحا وكذا طرق قياسها ومستوياتها.

الخاتمة

- تكون القيمة العادلة ذات موثوقية أكثر وفق IFRS13 عندما تندرج مدخلات قياسها في المستوى الأول من التسلسل الهرمي المحدد في المعيار، ويقصد بها السعر المعلن في سوق مالي نشط فقط (كونها لا يجري عليها أي تعديل).
- عالج المعيار IFRS9 موضوع الأدوات المالية من حيث التصنيف أين اعتمد على طريقة تقييم الأدوات المالية بالتكلفة المهتلكة والقيمة العادلة، كذلك من ناحية انخفاض القيمة حيث قدّم مسارا جديدا يعتمد على نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على عكس نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة المعتمد سابقا، فضلا عن هذا عالج المعيار محاسبة التحوط بطريقة تقوم على ربط بين الأنظمة المحاسبية مع أنظمة إدارة المخاطر في المنشأة.
- اعتمد النظام المحاسبي المالي في معالجته للأدوات المالية على المعيارين IAS32 و IAS39، أما فيما يخص معالجته للمشتقات المالية فقد اكتفى بتخصيص ح/52 "الأدوات المالية المشتقة" وحدد لها ثلاثة أنواع: عقود الخيارات، العقود الآجلة والمبادلات. فتركيز النظام المحاسبي المالي على الأدوات المالية الأساسية فقط يرتبط بعدم تأهيل السوق المالي الجزائري للتعامل بالمنتجات المالية الحديثة (المشتقات المالية).
- تلتزم مؤسسة صيدال بقواعد وإجراءات عرض القوائم المالية الواردة في القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008. كما تعرض أصولها والتزاماتها المالية وفق هذا القرار.
- مؤسسة الأم لمجمع صيدال لا تلتزم بمتطلبات النظام المحاسبي المالي المتعلقة بإعادة تقييم أصولها المالية (ح/262 وح/50)، وهذا على الأرجح راجع لعدم كفاءة السوق المالي الجزائري. كون أن التغيرات التي تحدث في قيم الأدوات المالية الموجودة في الأسواق المالية ذات كفاءة تؤثر بشكل مباشرة على الجانب المحاسبي من خلال التغيرات التي تحدث في قيمها.
- تطبيق متطلبات المعيارين IFRS9 و IFRS13 على القوائم المالية لمؤسسة صيدال أثر على قائمتي المركز المالي والدخل بارتفاع أو انخفاض قيمة الأدوات المالية نتيجة إعادة تقييمها في نهاية الدورة (بالاعتماد على مداخل قياس القيمة العادلة الواردة في المعيار IFRS13).
- تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على التبيئات المالية الأخرى لمؤسسة صيدال سمح لها بتحديد مخصص لمواجهة أي مخاطر خلال 12 شهر القادمة، على عكس ما كان معتمد عليه سابقا (تعترف بالخسارة فقط في حالة وجود دليل موضوعي على ذلك).
- اعتماد مؤسسة صيدال في عملية تمويل حاجاتها على الاستيراد عرضها لمخاطر أسعار الصرف غير المستقرة والمتقلبة باستمرار ما حمل المؤسسة خسائر مالية معتبرة، ولإدارة هذه المخاطر اقترحنا على المؤسسة استخدام العقود الآجلة لتقليل الخسائر والمخاطر إلى أدنى ما يمكن.

3. الاقتراحات:

وبناءً على ما توصلنا إليه من نتائج يمكن أن نقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة القيام بتحسين وتحديث مستمر للنظام المحاسبي المالي وإعطائه نوعاً من المرونة لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد والتطورات المالية.
- الاهتمام أكثر ببورصة الجزائر من خلال تأطير الموارد البشرية عن طريق خبراء متخصصين في مجال الأسواق المالية وإجراء إصلاحات حقيقية عليها.
- العمل على إشراك الباحثين والأكاديميين وكل المهتمين بالمحاسبة في عملية تطوير وتحديث النظام المحاسبي المالي مع تكليف المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة إصدار التعليمات ونتائج التطوير والتحديث المتواصل إليها لإعطائها نوعاً من المرونة، دون الاعتماد على القوانين والمراسيم لإيصالها.
- يجب على مؤسسة صيدال بصفة خاصة والمؤسسات الجزائرية بصفة عامة الاستثمار أكثر بالأدوات المالية ومن ضمنها المشتقات المالية لما لها من إيجابيات على رفع مردوديتها المالية، وكذا استخدامها كآلية لإدارة المخاطر في المؤسسة خاصة مخاطر أسعار الصرف.

4. آفاق الدراسة:

- نظراً لاتساع موضوع الأدوات المالية ولأهميته خاصة في ظل التطورات المالية الحديثة التي تجعل منه مجالاً خصباً للبحث سواء في مجال المالية أو المحاسبة، سنحاول اقتراح مجموعة من آفاق البحث المستقبلية كما يلي:
- أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الواردة في المعيار IFRS9 على قطاع البنوك؛
 - محاسبة التحوط وفق متطلبات معيار الإبلاغ المالي رقم 9؛
 - محاسبة المشتقات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري؛
 - محاسبة الأصول والالتزامات المالية وفق معيار الإبلاغ المالي رقم 9.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

1.1 الكتب

- 1) أحمد حلمي جمعة، محاسبة الأدوات المالية (الاعتراف - القياس - التحوط - العرض - الإفصاح)، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.
- 2) أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، الطبعة العربية الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م-1431هـ.
- 3) أسامة الحارس، فوز الدين أبو جاموس، محاسبة الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- 4) أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- 5) برايان كويل، مبادلة العملات، دار الفاروق للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2005.
- 6) بن ربيع حنيفة وآخرون، الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية - IAS وIFRS، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، منشورات كليك، الجزائر، 2013.
- 7) بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر - إدارة المخاطر - المشتقات المالية - الهندسة المالية، الطبعة الأولى، الوارقة للنشر والتوزيع، 2013.
- 8) بوسبعين تسعديت، حسياني عبد الحميد، محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2018.
- 9) جليل كاظم مدلول العارضي، علي عبودي نعمة الجبوري، الهندسة المالية وأدواتها المشتقة، الطبعة الأولى، الدار المنهجية للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2016-1437هـ.
- 10) حاكم محسن الربيعي وآخرون وآخرون، المشتقات المالية (عقود المستقبلات، الخيارات، المبادلات)، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
- 11) حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2011-2012.
- 12) حيدر محمد علي بني عطا، نظرية المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 13) خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
- 14) شقيري نوري موسى، إدارة المشتقات المالية-الهندسة المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015.

قائمة المراجع

- 15 طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 16 طارق عبد العال حماد، التقييم وإعادة هيكلة الشركات تحديد قيمة المنشأة، الدار الجامعية للنشر – الإسكندرية، 2008.
- 17 طارق عبد العال حماد، المدخل الحديث في المحاسبة-المحاسبة عن القيمة العادلة، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 18 طارق عبد العال حماد، المشتقات المالية-المفاهيم- إدارة المخاطر- المحاسبة، الدار الجامعية للنشر، 2003.
- 19 عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، 2008.
- 20 عبد الكريم أحمد قندوز، المشتقات المالية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
- 21 علاوي لخضر، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي SCF، 2018، دار النشر pages Bleues.
- 22 كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2004.
- 23 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، الطبعة الثالثة، عمان-الأردن، 2014.
- 24 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2009.
- 25 محمد بوتن، المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية الدولية، Copyright page Bleues Internationales، نوفمبر 2015.
- 26 محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية "الاستثمار والتمويل، التحليل المالي، الأسواق المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
- 27 محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر.
- 28 نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، قياس أثر المحاسبة عن استراتيجيات التحوط على جودة القوائم المالية، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2019.

2.1 الموسوعات

1) محمد عبد الحميد محمد عطية، موسوعة معايير المحاسبة الدولية الأصول والأدوات المالية، الجزء الثاني، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

3.1 أطروحات دكتوراه

1) أحمودة وفاء، دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي-حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية، جامعة باجي مختار-عنابة.

2) بالقاسم بن خليفه، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية-دراسة مقارنة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، 2014-2015.

3) حديدي آدم، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية-دراسة ميدانية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

4) حسين محمود عبد الله، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في فعالية النظام الضريبي (دراسة تطبيقية في سوريا)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015.

5) حليلة بزاز، المشتقات المالية ومكانتها في إدارة مخاطر الصيرفة الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم الاقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2015-2016.

6) خالد عبد الرحمان جمعة يونس، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم-دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية-غزة، 2011.

7) سعيداني محمد السعيد، الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة وأثره في تزويد مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2017-2018.

- 8) شوقي طارق، محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف-1، 2017-2018.
- 9) عزي فريال منال، انعكاسات تطبيق محاسبة التحوط على القياس والإفصاح المحاسبي-دراسة حالة شركة سوناطراك-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة-2.
- 10) عمامر أسامة، دور معايير التقييم الدولية في تطبيق القياس بالقيمة العادلة-دراسة استطلاعية لأراء المهنيين والأكاديميين، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدة-2، 2015-2016.
- 11) عمر حميدات، الهندسة المالية كمدخل لإدارة المخاطر في ظل الأزمات المالية-حالة البلدان العربية-، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2017-2018.
- 12) عياد السعدي، تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدة-02، 2018-2019.
- 13) فطوم محمدي، دور النظام المحاسبي المالي في الرفع من جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البلدة-2، 2016-2017.
- 14) محمد سفير، أهمية اعتماد معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS في إرساء مبادئ حوكمة الشركات-دراسة ميدانية لحالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014-2015.

4.1 مجلات علمية

- 1) ابتهاج اسماعيل يعقوب، جنان عبد العباس باقر، الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية-دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية الإدارية والمالية، المجلد10، العدد3.
- 2) أحمد طرطار ومنصر عبد العالي، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، العدد2، 2016.

- 3) اسيل عطية عبيد النعيمي، خولة حسين حمدان، القياس والإفصاح عن الاستثمارات في الشركات الزميلة في البيئة العراقية والمعايير المحاسبية الدولية (دراسة مقارنة)، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد10، العدد2، السنة2018.
- 4) بلعور سليمان، بن اودينة بوحفص، صعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل المحاسبية الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد10، العدد2، 2017.
- 5) بن حركو غنية، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية-دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد01، العدد04، جوان2017.
- 6) بن خليفة حمزة، إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدوليةIAS-IFRS في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد02، العدد02، 2018.
- 7) بن يخلف كمال، زعباط عبد الحميد، المفاضلة بين أساليب القياس المحاسبي في ظل التضخم الاقتصادي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد20(2)، جامعة زيان عاشور -الجلفة.
- 8) بوحديدة محمد، قمان عمر، الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقه مع متطلبات معايير الإفصاح المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد24، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
- 9) بوقرة رابح، عريوة محاد، أثر المعايير المحاسبية الدولية(IAS-IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد01، جوان2014.
- 10) حواء إحسان خليل، دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد14، العدد56، جامعة الفرات الأوسط التقنية، كلية التقنية الإدارية، الكوفة.
- 11) حيدر علوان الشمري، شمران عبيد خليف الأمير، أهمية إعداد القوائم المالية لمرحلة التحول النهائي في ظل متطلبات المعيار IFRS1 في الكليات الأهلية، AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES، ISSN1999-558X، Issue34-20، ديسمبر2019.
- 12) رجاء رشيد عبد الستار، خضير سلمان ذياب، القيمة السوقية المضافة بين جدلية مفهوم التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر، العدد37، 2016.

- 13 زرقت فايزة، لباز الأمين، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية-الإفصاحات"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (13)، العدد 01، 2020.
- 14 سعد سلمان المعيني، يوسف طه ياسين، تأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية في نطاق عملية التدقيق، مجلة الدنانين، العدد الثاني عشر، 2018، بغداد.
- 15 سميرة مشراوي، أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم 09 على رأس المال التنظيمي-حالة بنك دبي الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.
- 16 شراقة صبرينة، التحفظ المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS دراسة المعايير IAS2-IAS36-IAS37-IAS38-IFRS3، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 18، العدد 01، ديسمبر 2018.
- 17 عامر محمد سلمان، محمد جاسم محمد، آلية مقترحة لتطبيق محاسبة التحوط عن مخاطر تذبذب العملة الأجنبية على وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي وانعكاسها على جودة المعلومات المحاسبية في البيئة العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 109، 2018.
- 18 عباس حميد يحيى التميمي، علي ناصر ثابت النوري، تأثير تطور معايير الإبلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 24، العدد 103، 2018.
- 19 عبد القادر حوة، متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، 25(2)، جامعة زيان عاشور بالحلفة.
- 20 عمر الفاروق زرقون، سفيان بن بلقاسم، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية -دراسة مقارنة للمحتوى الإعلامي بين النظام المحاسبي المالي والمخطط الوطني المحاسبي في مجمع المؤسسة الوطنية لخدمات الآثار خلال الفترة (2009-2010)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد الخامس، 2014، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي الجزائري.
- 21 فاطمة الزهراء بومعراف، مفيدة يحيوي، القياس بالقيمة العادلة وأثره على اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم العادية-دراسة حالة مؤسسة أليانس للتأمينات للفترة (2013-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 01، 2018.

- 22) فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية-دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 35(01).
- 23) فريال منال عزي، أهمية اعتماد معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية عن محاسبة التحوط وكيفية تطبيقها، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد ب، عدد 42، ديسمبر 2014.
- 24) ماجد غازي حسن، القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الهيكلي وأثرهما في القيمة الدفترية للسهم -دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2018.
- 25) محمد حسان بن مالك، محمد بشير غوالي، أثر القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للشركات الناشطة في الجنوب الشرقي -دراسة تطبيقية-، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.
- 26) وليد الطيب عمر خالد، أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك وإتجاهات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي السوداني، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الثاني، العدد 5، 4 يونيو 2016.
- 27) يسري حسين خلفية، العوامل المؤثرة على قرار تبني استخدام المشتقات المالية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد (46)، العدد (1)، يناير 2009، جامعة الاسكندرية.

5.1 مراسيم وقوانين

- 1) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 74، الصادر الأحد 15 ذو القعدة عام 1428 هـ الموافق 25 نوفمبر 2007م.
- 2) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 20 جمادى الأول عام 1429 الموافق 26 مايو 2008، يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، العدد 27، الصادر في 28 مايو سنة 2008.
- 3) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، العدد 19، الصادر بتاريخ الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009م.

2. المراجع الأجنبية

2.1. Les livres

- 1) Catherine Maillet, Anne le Manh, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS**, Copyright BERTI Editions, Alger 2007.

- 2) Djelloul Boubir, **Comptabilité Financière SCF-IFRS**, Manuel2 Les instruments financiers en scf-ifrs, Editions ITCIS, 2013.
- 3) Elisa Menicucci, **Fair Value Accounting: Key Issues A rising from the Financial Crisis**, Polytechnic University of Marche, Italy, Palgrave macmilla, 2015.
- 4) Georges Langlois, Micheline Friédéric, Alain Burlaud, Hanifa ben Rabia, **Manuel de Comptabilité Approfondie**, Berti Editions, alger, 2013.
- 5) Gerard M.Zack, **Fair Value Accounting Fraud- new global risks and detection techniques**, John Wiley & Sons, Inc, 2009.
- 6) Henk Langendijk, Dirk Swagerman, Willem Verhoog, **Is Fair Value? Financial reporting from an international perspective**, John Wiley & Sons, Inc, 2003.
- 7) James P.Catty, Dita Vadron, Andrea R. Isom, **Guide to Fair Value under IFRS**, Copyright by John Wiley, Canada, 2010.
- 8) Juan Ramirez, **Accounting for Derivatives- Advanced Hedging under IFRS9**, Second Edition, Wiley, 2015.
- 9) Langlois et autres, **Manuel de Comptabilité Approfondie**, volume1, Editions BERTI, Alger, 2013.
- 10) **Manuel de Comptabilité Financière Edition2013**, Direction Générale de la Comptabilité, Conseil National de la Comptabilité, Edition ENAG, Alger 2014.
- 11) Pascal Barneto, Pierre Gruson, **Instruments financiers et IFRS- Evaluation et comptabilisation en IAS32, 39 et IFRS7**, Dunod, Paris, 2007.
- 12) Pooja Gupta, **Financial Instruments Standards- A Guide on IAS32 ?IAS39 and IFRS7**, Tata McGraw-Hill Publishing company Limited new Delhi, 2008.
- 13) Robert Obert, **Pratique des normes IFRS**, 6^eédition, Dunod, 2017.
- 14) Sunil Parameswaram, **Fundamentals of Financial Instruments- An Introduction to Stocks, Bonds, Foreign Exchange, and Derivatives**, John Wiley & Son (Asia)Pte. Ltd, 2011.

2.2. Les thèses et mémoires

- 1) Anastasia Artemyeva, **Impact of IFRS13 on disclosure requirements under fair value hierarchy- case Industrial sector in Finland**, Degree Thesis International Business, 2016.
- 2) Eleonora Teodori, **IFRS9 Financial Instruments, le principali novità e i relativi impatti sul mercato : un'analisi empirica**, corso di laurea Magistrale in Economia e Diritto, dipartimento di scienze economiche ed aziendali « M.FANNO », Università Degli studi di padova, 2017-2018.

3) Michael J Mard, James R Hitchner, Steven D Hyden, **Valuation for Financial Reporting-Fair Value Measurements and Reporting, Intangible Assets, Goodwill and Impairment**, John Wiley & Son, Canada, 2007.

2.3. Les revues

1) Anna Kasyan, Paula Gomes Dos Santos, Carlos Pinho, Vera Pinto, **Disclosure of Fair Value Measurement Techniques of Financial Instruments-Study applied to the Portuguese Banking Sector according to IFRS13**, International Journal of Business and Management Invention(IJBMI), Volume7, Issue9, 01September 2018, Instituto Superior de Contabilidade e Administraçao de Lisboa/CAPP.

2) Aouatif Boudiaf, Rachid M'Rabet, **Analyse normative du concept de la juste valeur**, Revue du Contrôle de la Comptabilité et de l'Audit, N°3, Décembre2017.

3) **Aperçu des différence entre l'IFRS9 Instruments financiers et l'IAS39 Instrument financiers : Comptabilisation et évaluation**, MNP_{SENCRL.srl}, Janvier2016.

4) Deloitte, **IFRS9: Financial Instruments**, High Level summary, april ,2013.

5) Governmental Accounting Standards Board: Preliminary View of the Governmental Accounting Standards Board on major issues related to Fair Value Measurement and Application, GASB, USA, June2013.

6) IFRS Foundation : **Project summary-IFRS9 financial instruments**, July2014.

7) IFRS in Practice 2019, **IFRS9 Financial Instruments**, BDO, international publication2019, p27. (www.BDO.global)

8) IFRS9 Financial Instruments Impairment of Trade Receivables, MNP, Canada July 2019.

9) IFRS9 Financial Instruments- Understanding the basics.www.pwc.com/ifrs9.

10) Jan Dvorak, **How Do Czech Companies Report Fair Value Measurement Under IFRS13?** European Financial and Accounting Journal, Vol12, Iss3,2017.

11) Jean-François Casta, **La comptabilité en 'juste valeur' permet-elle une meilleure représentation de l'entreprise**, Revue d'Economie Financière, 2012.

12) Maria Carmen Huian, **Accounting for financial assets and financial liabilities accounting to IFRS9**, Faculty of Economics and Business Administration, Alexandru Ioan Cuza University,2014.

13) Mojca Gornjak, **IFRS9 Initiator of Change in Management Accounting Processes**, Volume14, Number(2), 2019, International School for Social and Business Studies, Slovenia.

- 14) Ould Amer Smail, **La Normalisation Comptable Algerie: Presentation du Nouveau Système comptable et Financier**, Revue des Science Economique et de Gestion, N°10 ,2010 .
- 15) Salam A.Al-Nasrawi, Thabit H.Thabit, **The influence of the Environmental Factors on the Adoption of the International Accounting System IAS-IFRS :Case of Iraq** , Journal of Accounting Finance and Auditing Studies,
- 16) Stephen Spector, M.A : FCGR : **Norme internationale d'information financier13(IFRS13)**, évaluation de la juste valeur(premier partie, Réseau de perfectionnement professionnel,2011.

2.4. Séminaires et colloques

- 1) Miroslav Skoda, Gabriela Slavikova, **Fair Value Measurement after Financial crunch**, 20th International Scientific Conference Economics and Management, Procedia-Social and Behavioral Sciences.
- 2) Mojca Gornjak, **Analysis of the Replacement of international financial reporting standard for financial instruments: IAS39 Versus IFRS9**, Management Knowledge and Learning International Conferene2018 Technology, Innovation and Industrial Management, Integrated Economy and Society Diversity, Creativity, and Technology, 16-18 May2018, Naples-Italy.

2.7. Sites internet

- 1) <http://www.cosob.org>.
- 2) <http://www.focusifrs.com>.
- 3) <http://www.saidalgroup.dz/>.
- 4) <http://www.sgbv.dz> .
- 5) <https://www.fasb.org>.
- 6) <https://www.fni.dz>.
- 7) <https://www.iasplus.com>.
- 8) <https://www.ifrs.org> .
- 9) <https://www.sgbv.dz> .

الملاحق

الملحق رقم 01: قائمة المركز المالي

1. Bilan au 31/12/2020 de la Société mère

1.1. Actif du Bilan (Société mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2020			31/12/2018
	MONTANTS BRUTS	AMORTIS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	462 879 269,66	337 890 377,44	124 988 892,22	173 375 648,35
Immobilisations corporelles				
Terreins	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtimens	11 993 249 852,09	5 105 963 162,08	6 887 286 690,01	6 908 339 495,62
Autres immobilisations corporelles	19 588 978 355,65	14 409 764 064,06	5 159 214 191,59	5 355 078 686,94
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 370 773 070,44	0,00	3 370 773 070,44	3 419 612 218,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 500 175,00	59 416 028,43	2 979 084 146,57	2 985 092 655,87
Autres titres immobilisés	2 000 000 000,00	0,00	2 000 000 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	13 547 349,14	0,00	13 547 349,14	106 741 603,70
Impôts différés actifs	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	334 024 098,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	42 073 142 655,13	19 913 033 632,01	22 160 109 023,12	23 044 811 162,64
ACTIF COURANT :				
Stocks et encours	6 711 313 952,23	555 178 981,36	6 156 133 970,87	6 404 734 394,09
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 585 231 042,12	1 644 336 713,90	3 940 894 328,22	3 141 134 985,41
Autres débiteurs	2 165 104 062,71	7 500,00	2 165 096 562,71	2 210 530 786,73
Impôts	86 706 368,91	0,00	86 706 368,91	120 424 209,62
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 842 844 096,04	76 896 881,94	2 765 947 214,10	1 826 155 136,27
TOTAL ACTIF COURANT	17 409 758 511,20	2 276 420 977,20	15 133 338 434,00	13 721 589 451,20
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	59 482 901 166,33	22 189 453 709,21	37 293 447 457,12	36 766 400 613,94

1.2. Passif du Bilan (Société mère) :

UM - DA

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Autres fonds propres		
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	14 420 679 269,38	13 333 631 286,63
Écart de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat net	253 900 633,99	306 029 107,58
Autres capitaux propres - report à nouveau	683 888 702,37	234 568 875,67
Liaison inter-entités	0,00	0,00
TOTAL I	19 335 180 357,81	19 050 990 971,33
PASSIF NON COURANT :		
Emprunts et dettes financières	10 291 608 114,55	10 098 748 057,99
Impôts (différés et provisionnés)	6 384 675,27	3 501 208,33
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 607 122 564,21	1 421 355 889,30
TOTAL PASSIF NON COURANT II	11 985 315 354,03	12 117 250 423,85
PASSIF COURANT :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 140 880 035,73	1 334 618 983,29
Impôts	151 668 543,53	95 934 235,85
Autres dettes	4 090 660 071,14	3 658 641 247,14
Trésorerie passive	559 743 045,88	508 974 763,26
TOTAL PASSIF COURANT III	5 852 951 745,28	5 598 159 218,54
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	37 293 447 457,12	36 766 400 613,94

الملحق رقم 02: جدول حسابات النتائج.

1.5. Tableau des Compte de Résultats (Société mère) :

UM:DA

désignation	31/12/2020	31/12/2019	Evolution 2020/2019	R/O
Chiffre d'affaires	9 124 250 542,43	8 630 696 449,33	5,11 %	86,87 %
Variation stocks produits finis et en cours	313 382 115,56	1 014 748 376,80	- 78,97 %	25,86 %
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	9 337 632 657,99	9 695 444 826,18	- 3,69 %	82,42 %
Achats consommés	- 3 829 537 985,06	- 4 153 002 131,54	- 7,79 %	83,68 %
Services extérieurs et autres consommations	- 882 600 567,82	- 1 060 937 059,85	- 16,81 %	87,05 %
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	- 4 712 138 552,88	- 5 213 939 191,39	- 9,62 %	88,37 %
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	4 625 504 105,11	4 481 505 634,79	3,21 %	77,14 %
Charges du personnel	- 3 465 736 582,70	- 3 360 530 357,67	3,13 %	104,01 %
Impôts, taxes et versements assimilés	- 190 802 340,63	- 143 359 731,96	33,09 %	120,85 %
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	968 975 181,78	977 615 545,16	- 0,88 %	38,66 %
Autres produits opérationnels	194 209 513,00	681 825 979,04	- 71,32 %	2 632,41 %
Autres charges opérationnelles	- 96 188 192,11	- 49 822 819,44	37,74 %	787,20 %
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	- 959 993 273,40	- 1 216 487 703,68	- 21,08 %	66,24 %
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	189 633 004,37	636 736 591,48	- 70,22 %	/
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	296 636 233,64	1 009 857 592,56	- 70,63 %	28,19 %
Produits financiers	125 789 989,63	151 946 634,00	- 17,21 %	151,52 %
Charges financières	- 99 230 031,26	- 372 784 886,25	- 63,63 %	64,51 %
VI - RÉSULTAT FINANCIER	26 569 958,37	- 120 838 262,25	- 121,99 %	- 37,53 %
VII - RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (V + VI)	323 206 192,01	889 019 330,31	- 63,64 %	32,93 %
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 88 374 651,00	- 77 823 533,00	13,56 %	/
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 19 069 142,98	5 166 689,63	- 469,08 %	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	9 847 265 164,99	11 165 954 020,70	- 11,81 %	86,24 %
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	- 9 593 364 481,00	- 10 339 924 913,12	- 7,40 %	91,91 %
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	253 900 683,99	806 029 107,58	- 68,50 %	25,87 %
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	0,00	0,00	/	/
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	253 900 683,99	806 029 107,58	- 68,50 %	25,87 %

الملاحق

DÉSIGNATION	RATIOS 2020	RATIOS 2019	ÉVOLUTION	R/O
Valeur ajoutée/Chiffre d'affaires	50,69 %	51,63 %	- 1,80 %	88,80 %
Excédent brut d'exploitation/Chiffre d'affaires	10,62 %	11,26 %	- 5,70 %	31,81 %
Charges du personnel/Chiffre d'affaires	37,98 %	38,71 %	- 1,88 %	119,73 %
Charges du personnel/Valeur ajoutée	74,93 %	74,99 %	- 0,08 %	134,84 %
Résultat opérationnel/Chiffre d'affaires	3,25 %	11,63 %	- 73,05 %	33,45 %

الملحق رقم 03: قائمة التدفقات النقدية.

1.4. Tableau des flux de trésorerie (Société mère) :

UM : DA

DÉSIGNATION	51/12/2020	51/12/2019
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	8 689 374 337,51	10 301 676 425,87
Sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	- 7 939 225 980,44	- 10 487 515 387,16
Intérêts et autres frais financiers payés	- 84 795 066,87	- 353 150 166,36
Impôts sur les résultats payés	- 75 373 633,00	- 122 858 287,04
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	589 871 738,20	- 661 645 394,69
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	589 871 738,20	- 661 645 394,69
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 154 678 330,16	- 178 324 393,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	- 1 090 090 090,00	- 1 425 054 304,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 500 090 090,00	2 600 000 000,00
Intérêts encaissés sur placements financiers	66 187 560,00	122 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	31 281 516,79	28 233 733,69
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	442 790 685,63	349 374 376,38
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	- 52 434 870,50	- 44 497 971,50
Encaissements provenant d'emprunts	-	-
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	- 71 295 961,12	- 140 958 301,12
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	- 123 638 631,62	- 185 454 472,62
Incidences des variations des taux de change sur les liquidités et quasi-liquidités		
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	889 025 795,21	- 497 325 490,93
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 394 077 254,95	1 891 802 945,88
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	2 283 103 050,16	1 394 477 254,95
Variation de trésorerie de la période	889 025 795,21	- 497 325 490,93
Rapprochement avec le résultat comptable	235 990 685,99	806 829 107,38
	635 125 111,22	- 1 305 754 798,31

الملحق رقم 05: الشركات التابعة لمؤسسة صيدال بنسبة تزيد عن 50%.

- Acceptation de 04 projets d'équipes mixtes par le Conseil Scientifique de l'Agence Thématique de la Recherche en Science de la Santé (ATRSS) et la Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique (DGRSDT) du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique à savoir :
 - Polluants émergents - analyse et traitement.
 - Phyto-pharma.
 - Toxicité des impuretés.
 - Toxicité précoce.
- ✓ Sous-traitance :
 - Réalisation de sous-traitance d'essais de contrôle qualité des intrants de production, produits finis et semi-finis.
 - Expertise des dossiers pharmaceutiques et DMF.
 - Contrôle pharmaco-toxicologique.
- ✓ Réalisation de prestations de service externe.

6. CENTRE DE BIOÉQUIVALENCE



Le Centre de Bioéquivalence peine toujours à lancer sa première étude de bioéquivalence vu la particularité de l'activité qui nécessite des validations et autorisations spéciales auprès des autorités compétentes, et des profils spécifiques.

7. PARTENARIAT



7.1. Partenariat financier (participations)

7.1.1. Filiales détenues à plus de 50 %

UM : Millions de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de Saldal (%)	Agrégats financiers	2019	2020
IBERBAL	2005	552 760	89,998 %	C.A	18 720	27 957
				V.A	5 520	19 724
				E.B.E	- 11 401	- 3 963
				R. Net	- 50 359	- 21 156
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	9	8
				Rentabilité	86 %	82 %
				V. mathématique	19	18
				SOMEDIAL	1994	2 171 800
				V.A	590 098	375 111
				E.B.E	151 557	142 162
				R. Net	- 54 140	1 626
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	- 25	4
				Rentabilité	- 23 %	4 %
				V. mathématique	77	104

الملاحق

الملحق رقم 06: قيمة سندات المساهمة المقومة بواسطة المعادلة وسندات المساهمات الأخرى لمؤسسة صيدال.

7.1.2. Joint-ventures

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de Saidal (%)	Agrégats financiers	2019	2020
WINTHROP PHARMA Saidal (WPS)	1999	426 200	50 %	C.A	2 187 821	1 399 189
				V.A	850 435	534 819
				E.B.E	458 458	150 211
				R. Net	255 831	87 997
				Dividendes	59 697	/
				(+) ou (-) value	44	44
				Rentabilité	463 %	435 %
V. mathématique	54	54				
PFIZER SAIDAL MANUFACTURING (PSM)	1998	912 000	50 %	C.A	7 714 471	6 772 418
				V.A	885 185	899 693
				E.B.E	551 048	412 477
				R. Net	72 622	69 239
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	171	178
				Rentabilité	171 %	178 %
V. mathématique	271	278				
TAPHCO	1999	1 085 484	44,51 %	C.A	422 761	165 676
				V.A	77 440	9 871
				E.B.E	- 64 554	- 67 975
				R. Net	- 141 988	150 411
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	12	12
				Rentabilité	190 %	176 %
V. mathématique	19	18				
SAIDAL NORTH AFRICA (SNM)	2012	150 000	49 %	C.A	- 449	- 608
				V.A	- 2 387	- 2 370
				E.B.E	- 4 199	- 8 458
				R. Net	/	/
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	12	12
				Rentabilité	190 %	176 %
V. mathématique	19	18				

7.1.3. Autres partenariats :

UM : Milliers de DA

Partenariat	Date de création	Capital social	Part de Saidal (%)	Agrégats financiers	2019	2020
NOVER	2000	288 000	4,40 %	C.A	678 895	
				V.A	554 928	
				E.B.E	75 997	
				R. Net	- 15 779	
				Dividendes	2	
				(+) ou (-) value	2	
				Rentabilité	234 %	
V. mathématique	2					
ALGERIE CLEARING	2000	240 000	2,54 %	C.A	140 085	101 349
				V.A	79 474	84 935
				E.B.E	41 239	51 726
				R. Net	99 854	34 244
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	0,6	0,6
				Rentabilité	62 %	76 %
V. mathématique	2	2				
ACDIMA	1999	90 000 (Milliers de Dinars Koweïtiens)	0,43 %	C.A KWID		
				CA DZED		
				V.A KWID		
				VA DZED		
				R. Net KWID		
				R. Net DZED		
				Dividendes		
Rentabilité						
V. mathématique						
GRP ALGERIA CORPORATE UNIVERSITIES	2016	14 000	7,14 %	C.A	4 699	32 640
				V.A	- 8 237	14 457
				E.B.E	- 19 408	4 049
				R. Net	- 30 700	5 216
				Dividendes	/	/
				(+) ou (-) value	- 30	- 30
				Rentabilité	- 224 %	- 101 %
V. mathématique	- 12	- 10				

50

الملحق رقم 07: معدل الفائدة المصرح من البنك المركزي



**NOTE N° 02-2020 DU 17 DECEMBRE 2020 RELATIVE
AUX SEUILS DES TAUX D'INTERET EXCESSIFS APPLICABLES
AU TITRE DU PREMIER SEMESTRE 2021**

Conformément à l'instruction n°08-2016 du 1^{er} septembre 2016, relative aux modalités de fixation des taux excessifs, notamment ses articles 13 et 14 et sur la base des déclarations des taux effectifs globaux, au titre du deuxième semestre 2020 par les banques et établissements financiers, la Banque d'Algérie fixe, au titre du premier semestre 2021, les seuils des taux d'intérêts excessifs des différentes catégories de concours.

Le tableau ci-dessous présente les taux d'intérêt effectifs moyens relatifs au deuxième semestre 2020 pour chaque catégorie de concours ainsi que les seuils des taux d'intérêt excessifs correspondants, applicables pour le premier semestre 2021.

Catégorie des concours	Taux d'intérêt effectif moyen (%)	Seuil du taux d'intérêt excessif correspondant (%)
a) Découverts	7,83	9,40
b) Crédits à la consommation	9,55	11,46
c) Crédits à court terme	7,86	9,43
d) Crédits à moyen terme	7,54	9,05
e) Crédits à long terme	8,49	10,19
f) Crédit de financement de l'habitat	6,91	8,29
g) Leasing	12,24	14,69

Abdelhamid BOULOUDINE
Directeur Général du Crédit
et de la Réglementation Bancaire